N°d'ordre:16/2012-M/S.T

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة هواري بومدين للعلوم و التكنولوجيا

كلية علوم الأرض، الجغرافيا و التهيئة العمرانية

مذكـــرة

مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الجغرافية و التهيئة القطرية

تخصص: تهيئة إقليمية

من إعداد الطالــب: بن قويدر جابر

الموضـــوع:

التقسيم الإداري في الجزائر و دوره في التنمية المستدامة

حالة دائرة بريكة - ولاية باتنة

تمت المناقشة يوم : 2012/12/18 أمام أعضاء اللجنـة التالية :

- د/بلعباس مسعود - أستاذ التعليم العالي بجامعة هواري بو مدين ....رئيسا
- د/بودر عبد المجيد - أستاذ محاضر صنف - أ- بجامعة هواري بو مدين ....مقررا
- د/سويهر نواري - أستاذ التعليم العالي بجامعة هواري بو مدين ....ممتحنا
- د/لشهب عمار - أستاذ التعليم العالي بجامعة هواري بو مدين ....ممتحنا
- د/دباش الدراجي - أستاذ مساعد صنف – أ- بجامعة الحاج لخضر * باتنة* ....مدعوا

إهـــــداء...

بسم الله والحمد لله عز وجل على كل ما وهبه لي من ثقة في النفس، ومن إعانة لي على تجاوزي للصعاب، المرفق والمزود بدعاء الوالدين.

اهدي هذا العمل إلى روح والدتي رحمها الله، و إلى أغلى كنز و مثالي في الحياة "أبي" الذي أتمنى له طول العمر ودوام الصحة والهناء، والشفاء.

كما لاأنسى إخوتي وأخواتـــي، و زوجة أبي، و جدي و جدتي.

و أهدي ثمرة هذا الجهد إلى روح أخي عاطف، و روح عمي ناجي اللذان غادرانا فجأة في صيف 2012.

الهادي، عصام ، فاتح، يونس، بيبح، قصي، عدي، :و من العائلة أخص بالذكر كوثر، شهاب،رمزي،حسام، الشريف، ياسين، بسوسة، شرفو، بطيطو، ممهل، حمزة فني...

و دون أن أنسى أصدقائي عباس بوذراع، يونس غالمي، الياس مرزوق، عبدو، جمال دواجي، لطفي لقبال، سمير دراجي، عادل عميري...

و إلى كل زملائي، في الدراسة و العمل و بالأخص فايزة زيرق، و أم هاني، حكيم بن النوي، خلاف بن سعيد، قويدر محنش، سميرة خصام، ياسمينة مكي، وفاء حميسي، رشيد ميدون .

دون أن أنسى صديقة الطفولة لأمي رحمها الله: السيدة ليلى جنان

و إلى وطني الجزائر

إليكم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع

شكر و عرفان...

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾

سورة النمل، الآية 19.

من لا يشكر الناس لا يشكر الله ، ونحن لا نحب أن نكون غير شاكرين لله عز وجل، لذلك نتوجه بالشكر أولا إلى الله عز وجل .

و أتوجه بجيل الشكر في المقام الأول، إلى أستاذي المشرف:

"الدكتور: بودر عبد المجيد"

و هو الذي أفادني كثيرا بنصائحه و توجيهاته، و تعلمت منه التركيز ، وحب العمل، و التفاني فيه.

كما أتقدم بالشكر الجزيل، إلى أستاذ التعليم العالي، و المشرف على دفعتنا،

الأستاذ الدكتور: سويهر النواري.

و في هذا المقام لا يسعنا إلا أن نشكر كذلك لجنة المناقشة، المكونة من الأساتذة: د. مسعود، و د.لشهب عمار، الأستاذ دباش الدراجي. بالعباس

كما لا يفوتنا شكر كل الأساتذة الذين ساهموا في تكويننا و كل أساتذة كلية علوم الأرض، الجغرافيا و التهيئة العمرانية.

و أتقدم بالشكر إلى كل من رئيس دائرة بريكة، و رؤساء بلديات كل من بريكة، بيطام و امدوكال، و رؤاء قسم التعمير و البناء، السكن و التجهيزات العمومية، و ديوان الترقية و التسيير العقاري لباتنة، و مدير الوكالة العقارية لدائرة بريكة...

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع من ساعدنا في انجاز هذا العمل، وإلى كل من أسدى لنا النصح سواء من قريب أو بعيد.

المقدمة العامة:

إن الدولة بمفهومها القديم والحديث، ما هي إلا منتوج للفكر الإنساني، غايته إحلال النظام محل الفوضى، وتحقيق المنفعة العامة، للمنتمين إلى جغرافيتها، و لكن هذه الغايات لا يمكن إحقاقها، إلاّ بوجود تنظيم إداري، ومؤسسات وهياكل إدارية، تشرف على الأقاليم.

تطورت متطلبات الأفراد، و المجتمعات بمرور الزمن، وتطور معه مفهوم الدولة، وانتقلت هذه الأخيرة من مجرد جهاز مركزي همُّه الأول هو المال والسلاح، إلى دولة ذات نظريات في التسيير والتوجيه؛ تهتم بكل ما يتعلق بالفرد والمجتمع، و أصبح للجماعات المحلية (**الولاية، الدائرة،** و **البلدية)** دورًا فعالاً، في عمليات التنمية المستدامة.

وهكذا كان ظهور مفهوم التقسيم الإداري؛ الذي صاحب تطور الدولة، و تعدُّد حاجيات المجتمع، و ظهرت عمليات " **التقسيم الإداري** " أيام الفترة الإشتراكية التي انتهجتها الجزائر، إذ نسجل سنة **1963** م، قيام الدولة بعملية "**التصحيح البلدي**"، تلاه التقسيم الإداري لسنة **1974** ثم التقسيم الإداري لسنة **1984** م.

مع تغير الظروف السياسية، و الاقتصادية، والاجتماعية ازدادت متطلبات الشعب، و أصبح من الضروري تغيير الخريطة الإدارية للبلاد تطبيقًا لمبدأ لامركزية التسيير، و ذلك وفق ما تقتضيه الشروط التي أنشئت من أجلها البلديات، و الدوائر، و الولايات، و التي في مقدمتها تحقيق " **التنمية المستدامة**"؛ التي تُعرف بأنّها تلك العلاقة بين النشـــاط الاقتصادي، و اســـتخدامه للموارد الطبيعية في العملية الإنتاجية، وانعكاس ذلك على نمط حياة المجتمع، بما يحقق التوصل إلى نتائج نوعية، و جيدة للنشـــاط الاقتصادي، و ترشـــيد اســـتخدام الموارد الطبيعية، بما يؤمن اســـتدامتها، و ســـلامتها دون أن يؤثر ذلك الترشـــيد ســـلبًا على البيئة، و على نمط الحياة، و تطور المدينة.

دائرة بريكة، هي إحدى الدوائر القديمة في الجزائر، رُقيت كدائرة إبّان الفترة الإستعمارية؛ سنة **1956** م، و تتكون من ثلاث بلديات هي: **بريكة، بيطام، و امدوكال.**

تلعب الدائرة، دورًا مهمًا في تنشيط مختلف القطاعات الحيوية المرتبطة بحياة السكّان في المنطقة، و يظهر ذلك من خلال الديناميكية السكانية التي تعرفها الدائرة، نتيجة العلاقات الوظيفية الهامّة التي تربطها بالبلديات المجاورة، إضافةً لمستوى التجهيز العالي بها مقارنةً ببلديات المنطقة.

إشكالية البحث:

إن استقلال الجزائر لم يعني لها الاكتفاء باسترجاع السيادة الوطنية، والاستقلال السياسي فقط، حيث مرّت بمجموعة من الظروف، و الأوضاع المهترئة، كادت أن تأتي على الدولة الفتية في تلك الفترة، لكن الجزائر قامت بعدّة مشاريع و برامج، في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، و ترقية واقع السكان، و بناء الوطن؛ متبنيةً في ذلك سياسةً تنمويةً معينة في إطار المنهج الإشتراكي؛ الذي كانت تتبناه، آملة في ذلك، تحقيقَ أهداف التنمية الاقتصادية و الإجتماعية، في ظل الظروف التي تعيشها، و اقتصار مداخيلها على البترول و الغاز الطبيعي.

من بين أولى الخطوات التي قامت بها الحكومة الجزائرية بعد الإستقلال، هي إعادة تنظيم إقليمها الوطني، من خلال التقسيم الإداري؛ الذي مر بعدة مراحل، من **1963** إلى **1984**. لكنّه عرف في نفس الوقت مجموعة من الإشكاليات، تتمحور حول أهميته، و دوره في التنمية المستدامة، و مدى فعاليته في الميدان الإقتصادي، السياسي، و الإجتماعي، و يمكن إضافة مجموعة من الإشكاليات، عندما نربط التنمية المستدامة و التقسيم الإداري في الجزائر، بدائرة بريكة؛ حيث يتم تحديد الإشكاليات المتعلقة بالموضوع كما يلي:

- على ماذا ترتكز سياسة التنمية المستدامة في الجزائر؟
- ما هي الجهود الوطنية التي بذلتها الجزائر في سبيل تحقيق التنمية الوطنية، و إلى أي حد وُفقت سياسة التنمية الاقتصادية الجزائرية، في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ؟

و يطرح موضوع البحث، أيضًا مجموعة من الإشكاليات، نحاول الإجابة عنها، و هي:

- ما هو الدور التنموي الذي يلعبه التقسيم الإداري في الجزائر، و ما علاقة هذا التقسيم بتسيير الثروات الطبيعية المتنوعة، و الإمكانيات البشرية الهائلة، و السياحية الكبيرة في الجزائر؟

- إلى أي حد تمكنت الدولة من الترجمة الفعلية للتخطيط الإقليمي، و التوزيع العادل للاستثمارات، على مختلف أقاليم البلاد.
- كيف يمكن تشخيص العلاقة بين الإدارة المركزية و الإدارة المحلية في الجزائر؟
- ما هو دور و أهمية الولاية في التنمية المحلية، و هل للدائرة دورٌ فعلي في التنظيم الإداري للبلاد؟
- ما مدى التأثير الحالي لدائرة بريكة على المراكز المجاورة، وما هي حدود مجال نفوذها؟ و هل يمكن لدائرة بريكة تحقيق التكامل الوظيفي، و التوازن المجالي المطلوب داخل منطقة الدراسة في حالة استحداث تقسيم إداري جديد و ترقيتها لولاية منتدبة أو كاملة الصلاحيات؟

- **الفرضيـــات:**

الفرضيات عبارة عن تقارير واضحة ، تشير إلى طريقة تفكير الباحث في العلاقة بين الظواهر المعنية بالدراسة، و تشير إلى الطريقة التي يظن بها أن متغيرًا مستقلا، يؤثر أو يعدل متغيرًا تابعًا، وعلى هذا الأساس يمكن الاعتماد على الفرضيات التالية :

- قد يترتب عن سوء تطبيق المنهج الاقتصادي ضمن سياسة التنمية الإقتصادية ، فشل الوصول إلى أهداف التنمية المستدامة .
- إذا كان التقسيم الإداري في الجزائر، ضمن الحلول التي تراها الحكومة لمشاكل الدولة، هدفها تحقيق التنمية المستدامة، فإن ذلك سيعزز نتائج التنمية بنجاح.
- الجهود الوطنية تؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة، بالاعتماد على الموارد المالية الريعية فقط، و أن لامركزية التسيير ليس لها أي دور في العملية التنموية.
- استفادت دائرة بريكة من موقعها الوسطي بين أربع ولايات(باتنة، بسكرة، مسيلة و سطيف)، في تحقيق نموها.

- **الهدف من دراسة الموضوع:**

إنّ مبررات اختيارنا لهذا الموضوع تعود بالأساس إلى أهميته، التي تتبع من عدة اعتبارات موضوعية و أخرى ذاتية، تزيد من دفع الباحث في محاولة الوصول إلى نتائج علمية هادفة.

التقسيم الإداري في الجزائر مهمٌ، و يلعب دورًا محوريًا في تطوير الوطن، و أردنا من خلال هذا الموضوع، البحث عن العلاقة التي تربطه بالتنمية المستدامة؛ التي تُعتبرُ موضوع الساعة.

بالنسبة لاختياري لدائرة بريكة كدراسة حالة: فإن هذه المنطقة، إضافة لكونها مسقط رأسي، فهي مثال، و نموذج للدوائر؛ التي تلعب دورًا إقليميًا هامًا، في المنطقة التي تقعُ فيها، و لكنّها تعاني في نفس الوقت من النزوح نحو

مركزها؛ الأمر الذي يزيد من مشاكلها العمرانيّة، و البيئية ، و الإجتماعية. و أردنا من خلال هذا البحث المتواضع، تحديد المشاكل التي تعرفها الدائرة، و من ثم محاولة إيجاد الحلول المناسبة، من أجل تحقيق التنمية المستدامة، و ذلك من خلال الإستفادة من الإمكانيات التي تتميز بها الدّائرة.

- منهجية و ظروف إنجاز البحث:

إن اختيار منهجية معينة أو مستوى تحليل معين، ليس مجرد موقف " **ابستيمولوجي**" أو تصور نظري، بل هو مسار منظم انتهجناه للوصول إلى نتائج تخدم أغراض البحث.
اعتمدنا في دراستنا لهذا البحث المتواضع، على المناهج التّالية:

- **المنهج الوصفي التحليلي :**

دراسة موضوع التقسيم الإداري في الجزائر، و دوره في التنمية المستدامة، تتطلب استعمال مثل هذه المناهج، لأنّها الأنسب عند سرد دور التقسيم الإداري، و أهميته، و كرونولوجيا تطوره في الجزائر. كما يُعتبر هذا المنهج، مناسبًا في سرد مختلف الأرقام، و البيانات، و تحليلها، بعد دمجها في أشكال، و جداول، و خرائط.

- **المنهج التاريخي:**

هو كذلك منهج استعملناه في هذه الدراسة، لأنه يُساعد على تحليل الظواهر العمرانية، و الإقليمية، فالتقسيم الإداري في الجزائر، مر بعدة مراحل، حتى وصل إلى الصورة الحالية التي هي عليه.
و يساعدنا تحليل مراحل تطور التقسيم الإداري، و مراحل تطور البلدية، الدائرة، و الولاية، على الإستفادة من الأخطاء التي أُرتكبت في تلك الفترات الزمنية.

- **المنهج المقارن:**

قمنا باستعمال المنهج المقارن، من أجل أخذ صورة عن واقع بعض الدول العالمية؛ التي تتشابه معنا، و تختلف عنّا في بعض الجزئيات، من حيث النظام السياسي و الدين و اللغة، و الهيكل الإداري كالصين، المغرب، و سلطنة عُمان ، و فرنسا التي نتقاسم معها جزءًا هامًا من تاريخنا . كما استعملنا هذا المنهج في مقارنة واقع دائرة بريكة مع الكثير من الدوائر الوطنية؛ التي تتشابه معها في الخصائص البشرية، و الجغرافية.

مراحـــل البــــحث:

- **مرحلة البحث النظري:**

تمثل المرحلة الاستطلاعية، حيث قمنا بالإطلاع على بعض الدراسات النظرية و التطبيقية، والكتب التي مست جوانب الموضوع، بالإضافة الى بعض

المذكرات و الرسائل الجامعية؛ التي تناولت مجال الدراسة، أو لها علاقة بموضوعنا. و على ضوء القراءات النظرية توصلنا لوضع خطة لبحثنا .

- **مرحلة البحث الميداني:**

هي من أصعب، و أطول المراحل؛ حيث استغرقت وقتًا طويلاً، و تم خلالها جمع المعطيات، و المعلومات المتعلقة بموضوعنا، من خلال المسح الشامل لمنطقة الدراسة عن طريق الاتصال بمختلف المصالح التقنية و الإدارية، و قد كانت لنا زيارات لبعض المصالح، و المؤسسات العمومية، و الخاصّة؛ و قمنا بإجراء بعض المقابلات مع بعض المسؤولين المحليين، و يتمثل ذلك فيما يلي:

- وزارة الداخلية و الجماعات المحلية؛
- وزارة السكن و العمران؛
- وزارة تهيئة الإقليم و البيئة.
- الديوان الوطني للإحصاء (**ONS**)؛
- الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية (**ANAT**)؛
- المركز الوطني للدراسات و الأبحاث العمرانية (**CNERU**)؛
- ولاية باتنة؛
- مديرية الإدارة المحلية لولاية باتنة (**DAL**)؛
- مديرية التنظيم و الإدارة العامة لولاية باتنة (**DRAG**)؛
- مديرية التعمير والبناء لولاية باتنة (**DUC**)؛
- مديرية السكن و التجهيزات العمومية لولاية باتنة (**DLEP**)؛
- مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية باتنة (**DPAT**)؛
- مديرية الضرائب لولاية باتنة؛
- مديرية التربية لولاية باتنة؛
- مديرية الصحة لولاية باتنة؛
- مديرية التجارة لولاية باتنة؛
- مديرية البيئة؛
- مديرية التشغيل لولاية باتنة؛
- دائرة بريكة؛
- بلدية بريكة؛
- بلدية بيطام؛
- بلدية امدوكال؛
- المصلحة التقنية لبلديات : بيطام، ،بريكة، و امدوكال؛
- قسم التعمير و البناء (**SUC**) لدائرة بريكة؛
- قسم السكن و التجهيزات العمومية (**SLEP**) لدائرة بريكة؛
- المصلحة التقنيّة لدائرة بريكة؛

- خزينة ما بين البلديات لدائرة بريكة؛
- **ABRUTECH** ولاية سطيف؛
- **URBA-CO** ولاية قسنطينة؛
- **URBAB ولاية باتنة.**

كما نشير هنا، إلى أنه واجهتنا عدة صعوبات فيما يخص جمع المعطيات، حيث لم نتمكن من جمع كل المعطيات الضرورية لبحثنا، لذا اعتمدنا على العمل الميداني، حيث قمنا بزيارة أغلب المؤسسات التعليمية، و الصحية، و الصناعية، و الاستفسار عن الأصل الجغرافي للعمال، و المتدفقين من أجل الخدمات المختلفة :

- **بالنسبة للتعليم:** تم الاتصال المباشر بـــالـــ **03** ثانويات، و المتقن الموجودين على مستوى مركز دائرة بريكة، و ذلك لمعرفة الأصل الجغرافي للتلاميذ و الأساتذة؛
- **بالنسبة للصحة:** تمت دراستها من خلال الأصل الجغرافي للمرضى الوافدين الى القطاعين الصحيين بمدينة بريكة، و ذلك خلال فترة خمسة أشهر (من جانفي **2010** الى غاية ماي **2010**)؛
- **بالنسبة للصناعة**: تمت دراستها من خلال الأصل الجغرافي لعمال المصنعين (مصنع الفتائل الملونة (**FILBA**) و مطاحن السميد)؛
- **بالنسبة للتجارة:** فقد تم استجواب أصحاب المحلات التجارية، و تم توزيع **700** استمارة عليهم، و كذلك تم توزيع **1000**استمارة بالنسبة للزبائن، و قمنا بالاستفسار عن أسباب ترددهم نحو محلات مركز دائرة بريكة؛
- **أما الأسواق**: ارتأينا معرفة مدى أهمية هذه الأسواق، باعتبار دائرة بريكة قطب جذب و استقطاب للمراكز المجاورة، حيث تم استجواب عينة من الزبائن قدر عددهم **938** زبونًا عن أصلهم الجغرافي، وفي نفس الوقت تم استجواب عينة من البائعين (تجار) الذي قدر عددهم بـــ : **400** تاجر ، عن أصلهم الجغرافي و مصدر السلعة التي يبيعونها؛
- أما في ما يخص حجم التدفقات السكانية، فقد قمنا بإحصاء عدد الرحلات اليومية؛ التي تقوم بها وسائل النقل الخاص و العام.

-

- **مرحلة التحصيل و معالجة المعطيات :**

تم في هذه المرحلة جمع، ثم فرز المعلومات المتحصل عليها، و تنظيمها في جداول لتمثيلها بشكل بيانات، و أشكال، و خرائط.

و كنتيجة للعمل قمنا، بتقسيم البحث إلى ثلاثة أجزاء، و كل جزء إلى فصلين، كما يلي:

الجزء الأول: التقسيم الإداري في الجزائر:

تناولنا من خلاله، التقسيم الإداري في الجزائر، و نظام اللامركزية في تسيير الجماعات المحلية.

- **الفصل الأول: وضعية التقسيم الإداري في الجزائر.**

تناولنا في هذا الفصل، تعريف التقسيم الإداري، و المراحل التي مر بها، مع تحديد أهدافه، و دوره، و ذكرنا أمثلة عالمية عن التقسيم الإداري.

- **الفصل الثاني: الإدارة المحليّة، و نظام اللامركزية في الجزائر.**

قمنا بدراسة الجماعات المحلية في الجزائر (الولاية، الدائرة، و البلدية)، و دورها في التنمية، و في تسيير شؤون المواطن.

الجزء الثاني : التنمية المستدامة، هدف استراتيجي للدولة

قمنا فيه بشرح مفاهيم التنمية المستدامة، و السياسات التنموية التي قامت بها الجزائر، منذ الإستقلال.

- **الفصل الأول: دور و أهمية التنمية المستدامة.**

تطرقنا في هذا الفصل، إلى دراسة كل الجوانب النظرية المتعلقة بالتنمية المستدامة.

- **الفصل الثاني: سياسة التنمية في الجزائر.**

تم عرض مختلف السياسات الإقتصاديّة التي انتهجتها الجزائر، كالنظام الإشتراكي، و التسيير الذاتي، و برنامج الإنعاش الإقتصادي.

<u>الجزء الثالث: التنمية المستدامة في دائرة بريكة في ظل التقسيم الاداري</u>

تعرضنا فيه للخصائص الطبيعية و الإقتصادية، و البشرية لولاية باتنة، و دائرة بريكة، و إقليم الهضاب العليا الشرقية التابعين لها، و قمنا فيه بتحديد الإمكانيات و العوائق في منطقة الدراسة، و سبل تحسين وضعيتها.

- **<u>الفصل الأول:</u> الخصائص العامة لدائرة بريكة داخل إقليمها.**

تناولنا في هذا الفصل، تحليل إقليم الهضاب العليا الشرقية، و ولاية باتنة، و حاولنا ابراز علاقة دائرة بريكة، بإقليمها الجغرافي، و الإداري.

- **<u>الفصل الثاني:</u> التنمية المستدامة في دائرة بريكة.**

نتناول في هذا الفصل، الأصل الجغرافي لتجار و زبائن (المحلات التجارية و السوق) في دائرة بريكة، و كذلك سبب التنقل و مصدر جلب السلع. و تعرضنا فيه، لدراسة الحركة، و التدفقات السكانية للمراكز المجاورة نحو مدينة بريكة لمعرفة مدى التأثير الوظيفي للدائرة. كما تعرضنا لدراسة الأصل الجغرافي للعمال في قطاع الصناعة و التعليم و الصحة و معرفة سبب القدوم الى هذا المركز (بريكة).

و قمنا كخلاصة للفصول السابقة، بإعطاء حلول و اقتراحات حول التقسيم الإداري لدائرة بريكة.

<u>نبذة تاريخية عن المنطقة:</u>

تقع دائرة بريكة في الجهة الجنوبية الغربية، لولاية باتنة، يحدّها من: الشمال و الغرب دائرة الجزار، و من الجنوب ولاية بسكرة، و من الشرق دائرة سقانة.

تعتبر دائرة بريكة الوريث العمراني لمدينة طبنة؛ التي تبعد بـــ **04** كلم جنوب مدينة بريكة، على الطريق المؤدية إلى ولاية بسكرة، و إلى بلدية امدوكال التابعة لدائرة بريكة.

إداريًا، طبنة تقع ضمن الحدود الإدارية لبلدية بيطام، و تعد طبنة في نظر الجغرافيين القدماء ضمن إقليم "**الزاب**" الواسع الإمتداد؛ و الذي يوجد حدّاه

عند مشارف " **آشير**"، و أطراف " **المغرب الأدنى** " أو **إفريقيا**[1]، و يصفونها بمدينة "**الزاب الكبرى**"، أي عاصمته و قاعدته الأولى، إذ تضاهي في أهميتها في المنطقة أهمية " **القيروان**" في إفريقية[2]، و أهمية " **سلجماسة**" و "**فاس**" في المغرب الأقصى.

و في نظر الجغرافيين المحدثين، تعتبر طبنة ضمن " **شط الحضنة**"، و المعروف أن "**منطقة الشطوط**" تتميز بالتوسط؛ الذي تنعكس آثاره في المنطقة في تلقي تأثيرات الشمال البحرية، و تأثيرات الجنوب الصحراوية. و تظهر عمليًا في المناخ، و في الحيوان، و النبات، و في نوعية الإنتاج، ثم في أنماط الحياة الإجتماعية عمومًا.

بالنسبة لموقع طبنة في شط الحضنة، فهي تحتل الجزء الشرقي منه، و تمثل سهولاً واسعة، تمتد على بضعة كيلومترات، و تنحصر بين واديين هامين في المنطقة هما:

- وادي بريكة جنوبًا؛
- وادي بيطام جنوبًا.

و يعتبر وادي بيطام بالنسبة لمنطقة طبنة أهم بكثير من وادي بريكة، حتى أن الجغرافيين المسلمين جعلوه السبب الرئيسي فيما تتمتع به من ثروة زراعية، و حيوانية معتبرة.

- **<u>المناخ:</u>**

مناخ المنطقة قاري؛ يتميز بصيف طويل، و حار، و جاف، و بالرياح الشديدة السخونة، و السماء صافية قليلة السحب، و بالنسبة للشتاء فيتميز بالبرد القارص المصحوب بالرياح، و الأمطار أحيانا، أما السّماء ففي هذا الفصل تكون غير صافية بسبب السحب المتواجدة عمومًا.

- **<u>التربة:</u>**

يوجد نوعان من التربة في المنطقة، إذا ما استندنا إلى طبيعة النشاط الممارس عليها، و يُعرفان محليًّا:

[1] **أ.د لقبال موسى**، مجلة اليراع. العدد **2**، سبتمبر **1997**، ص **25**.
[2] إفريقية أو إفريقيا التسمية القديمة **لتونس** حاليا.

أ ــ الحي: يعتمد على الرّي المنتظم بواسطة الينابيع، و الأودية، و الآبار، و السدود، و مساحته صغيرة جدًا.

ب ــ الجلف أو البعل: و هي كلمة متداولة في عرف المنطقة. يعتمد هذا النوع على الأمطار، و الفيضانات، و مساحة هذا القسم كبيرة.

منطقة بريكة أو "طبنة" و عصر ما قبل التاريخ:

لم تنل منطقة بريكة أو طبنة حظها من الدراسة العلمية التي تكشف عن ماضيها السحيق، و لم تقم فيها حفريات متنوعة رغم وجود الحارون، و قطع الحجارة المهذبة، التي تشير فيما يبدو إلى نشأة صناعة حجرية قديمة، و إلى حياة بشرية و حيوانية في عصر ما قبل التاريخ بفترتيه البعيدة، و القريبة.

و قد كشفت حفريات علمية عن نماذج قديمة جدا لإنسان قديم في منطقتي العلمة و شلغوم العيد، و تمثلها نماذج إنسان عين الحنش و مشتى العربي.

و لهذا نقول أنه مادام الفأس لم ينشط للكشف عن نما ذج لحضارات ما قبل التاريخ في منطقة بريكة (طبنة)، فإنما يؤكد ذلك جهلنا لحياة المنطقة في هذه الفترة الطويلة من عمر الإنسانية.

العصر الفينيقي القرطاجي:

يعتبر هذا العصر بداية لعصر التاريخ في شمال إفريقيا كلها، لكنه لا يفيدنا هو الآخر بأية معلومات عن هذه المنطقة و السبب يبدو في طبيعة الهجرة الفينيقية، أو الإستيطان الفينيقي؛ حيث لا يهتم الفينيقيون و القرطاجيون بغير السواحل، أما المناطق الداخلية فلم تنل عنايتهم، باستثناء تونس، و ما جاورها.

العصر الروماني و البيزنطي:

لم يدخل الرومان منطقة بريكة (طبنة) إلا عندما استولى الرومان في القرن الأول الميلادي على ولاية "إفريقيا القرطاجية" (تونس)، و على "نوميديا" و تمثل السهول العليا القسنطينية، و على "موريتانيا" التي تمثل منطقة الأطلس التلي الأوسط، و أشأوا لأول مرة، و لغرض إستراتيجي طرقهم الحربية و سلسلة تحصيناتهم الدفاعية ضد السكان الأصليين "الليميس" [1] ، و كانت في هذه الفترة تمر شمال جبل النمامشة، و جبال الأوراس، و جبال الحضنة و جبال ونوغة.

وفي الفترة التالية أي القرن الثاني للميلاد، أي في عهد الإمبراطورين تراجان و هادريان، تقدمت خطوط الليميس نحو السفوح الجنوبية لهذه الجبال السابقة الذكر، بل و توغلت قليلا نحو المناطق الداخلية، و هكذا استمرت في تقدمها التدريجي فيما تلا ذلك من العصور.

و من هذه الطرق الحربية نميز طريقا رئيسيا كان ينطلق من إقليم الجريد (جنوب تونس)، و يمر ببسكرة، و منها يتفرع إلى فرعين؛ أحدهما يمر بالقنطرة فباتنة، و ينتهي في معسكر لامبيز[2]،حيث كانت ترابط الفرقة الرومانية الثالثة. و ثانيها يشق منطقة الحضنة، و ينتهي في "عوزية "[3] بعد أن يمر بحصون **طبنة** (بريكة)، مقرة و **زابي** (قرب المسيلة).

و يعني ذلك أن طبنة و مقرة و زابي و كذلك نقاوس، و هي مدن الحضنة الرئيسية، أو إقليم الزاب القديم الذي يمتد من نقوس شرقا إلى مسيلة غربا[4]. فكانت مدينة طبنة تراقب من يأتي من منخفضات جبال الأوراس.

الملاحظ أن هذه المراكز الحصينة ما كانت لتقوم بالدور المنوط بها لولا توفر ينابيع المياه في المنطقة. فطبنة كانت تعتمد على واديين هما وادي بريكة و وادي بيطام، و قد أفادت هذه المياه على قلتها في حفظ حياة سكان المنطقة و الحاميات العسكرية الرومانية، و ساعدت على تحقيق نوع من حياة الإستقرار للزراعة و الغراسة و على تربية المواشي، بحيث غدت الحضنة و الأوراس بالنسبة لمناطق نوميديا الأخرى منطقة رعوية و زراعية، فضلا عن كونها تشتمل على نقطة دفاعية هامة للرومان و للبيزنطيين، بحيث لا يوجد وراءها غير عالم البدو المتنقلين الذين لم يتأثروا بعد بالحضارة الرومانية، و لم يخضعوا لسيادة الرومان و بقوا عنصر شغب و قلق و مقاومة في إطار حريتهم المحلية و حياتهم التقليدية.

و لقد أصاب طبنة و منطقتها شر كبير و تضررت أكثر من أي حصن آخر من حركات البدو، و غاراتهم المستمرة منذ أواخر القرن الرابع و بداية القرن الخامس الميلاديين.

<u>**في عصر الوندال:**</u>

---

[1] أ.د لقبال موسى . مرجع سابق، ص 26.

[2] تسمى حاليا تازولت.

[3] تسمى حاليا سور الغزلان.

[4] أ. د لقبال موسى . المرجع نفسه، ص 27.

أصبحت مدينة طبنة منطقة تجمع للعناصر المناوئة **للوندال**، و للمذهب **الآريوسي** الذي كان مذهبهم الرسمي، و هكذا أصبحت تعج بالمغضوب عليهم، و أغلبهم كانوا من الآخذين بالمذهب **الكاثوليكي**. و لم تهدأ أحوالها و تستعيد نشاطها إلا عندما صفي النفوذ الوندالي من شمال إفريقيا، و عادت الإدارة **البيزنطية** في عهد الإمبراطور " **جيستيان**" في القرن السادس الميلادي [1].

حظيت **طبنة** باهتمام البيزنطيين فجددت استحكاماتها و سُورت، و استمرت تحت حكمهم حتى إطلالة الثلث الأول من القرن السابع الميلادي.

<u>عصر الفتوحات الإسلامية:</u>

دخلت بريكة أو **طبنة** في تلك الفترة، و مدن **الزاب** و **الأوراس** عصرا جديدا مع بداية **الفتوحات الإسلامية** في شمال إفريقيا، حيث تم فتح طبنة في أواخر القرن الأول للهجرة الموافق للقرن السابع للميلاد (**07** م)، في عهد موسى بن النصير، و كان ذلك سهلا بسبب انصراف **الروم** عن شمال إفريقيا، بعد تصفية قاعدتهم الكبرى في **قرطاجنة** منذ عهد حسان بن النعمان الغاني [2]، فأصبحت مدينة طبنة تابعة **للإمارة العربية الإسلامية** ،المشرفة على المغرب بزعامة عقبة بن نافع الفهري، و عاصمتها القيروان.

في عهد **الزيريين**، تأثرت طبنة **كعاصمة** لمنطقتها و تضررت، و أفسدت ساحاتها **الزحوف البدوية** أثناء نشاط حركة **الخوارج الصفرية و الإباضية.**

جدد بناء طبنة سنة **154** هجري، من طرف الوالي العربي عمر بن حفص، و بني حولها سُور، و قد برهنت على أهميتها عند اشتداد أزمة الخلافة العباسية مع الخوارج في إفريقيا عندما تحصن بها عمر بن حفص والي إفريقيا و القيروان.

أصبحت طبنة و منطقتها تابعة **للدولة الفاطمية**، بعد انتصار **الكتاميين الشيعة** على **الأغالبة**، و احتفظت بقيمتها كأكبر مدينة في المنطقة إلى أن أمر "المهدي" ابنه " القائم " ببناء مدينة جديدة في **الزاب** و **الحضنة**، هي مدينة

---

[1] أ.د لقبال موسى . مرجع سابق، ص **27**.
[2] أ.د لقبال موسى . المرجع نفسه، ص **28**.

المسيلة سنة **313** للهجرة و التي عرفت عند الشيعة باسم **المحمدية**، نسبة لمحمد القائم، و بالتالي بدأت طبنة تفقد أهميتها كعاصمة إقليمية في المنطقة.

في القرن الخامس الهجري الموافق للقرن الحادي عشر للميلاد (**11م**)، أصبحت طبنة و إقليمها مسرحا لقبائل **بني هلال** و أحلافهم من **مصر** خاصة قبائل **الأثيج** و **رباح** و **زغبة**

[1]. و يبدو أن هؤلاء هم من أعطى المنطقة اسم الحضنة، و تمثل قبائل " **السحاري** "في بلدية بيطام، دائرة بريكة، بعض بقايا قبيلة " زغبة " حتى وقتنا الحاضر.

في القرن السابع هجري الموافق للقرن الثالث عشر (**13م**)، ظهرت على أنقاض دولة الموحدين، أسر محلية حاكمة ت نتمي إلى زناتة أو هنتاته، هذه الأخيرة ممثلة في الحفصيين من تونس، استغلوا قربهم من منطقة الحضنة، و الجزء الشرقي من **المغرب الأوسط**[2] من جهة، و ضعف دولة بني عبد الواد (**زناتة**)، و عدم سيطرتها على كامل حدود المغرب الأوسط من جهة ثانية، في السيطرة على منطقة " طبنة " .

بنهاية القرن الثاني عشر ميلادي (**12** م)، خُربت طبنة أكبر مدن الحضنة و لم تبق إلا آثارها.

ظل **البدو** هم سادة منطقة بريكة و الحضنة منذ القرن الثالث عشر ميلادي (**13** م) إلى غاية القرن (**16** م)، أي حتى ظهور **الأتراك العثمانيين** في كامل أرجاء المغرب باستثناء المغرب الأقصى، و ظهرت **بريكة** مكان طبنة القديمة.

<u>بريكة بعد القرن السادس عشر ميلادي (16 م):</u>

تميزت هذه الفترة بظاهرتين بارزتين هما:

<u>أ ـــ الظاهرة الأولى:</u> تبعية المنطقة كلها إلى **بايلك الشرق**، الذي كان مركزه قسنطينة، و استمر الوضع على حاله بعد الإحتلال الفرنسي للجزائر، حيث أصبحت المنطقة ضمن **عمالة قسنطينة و الأوراس**.

---

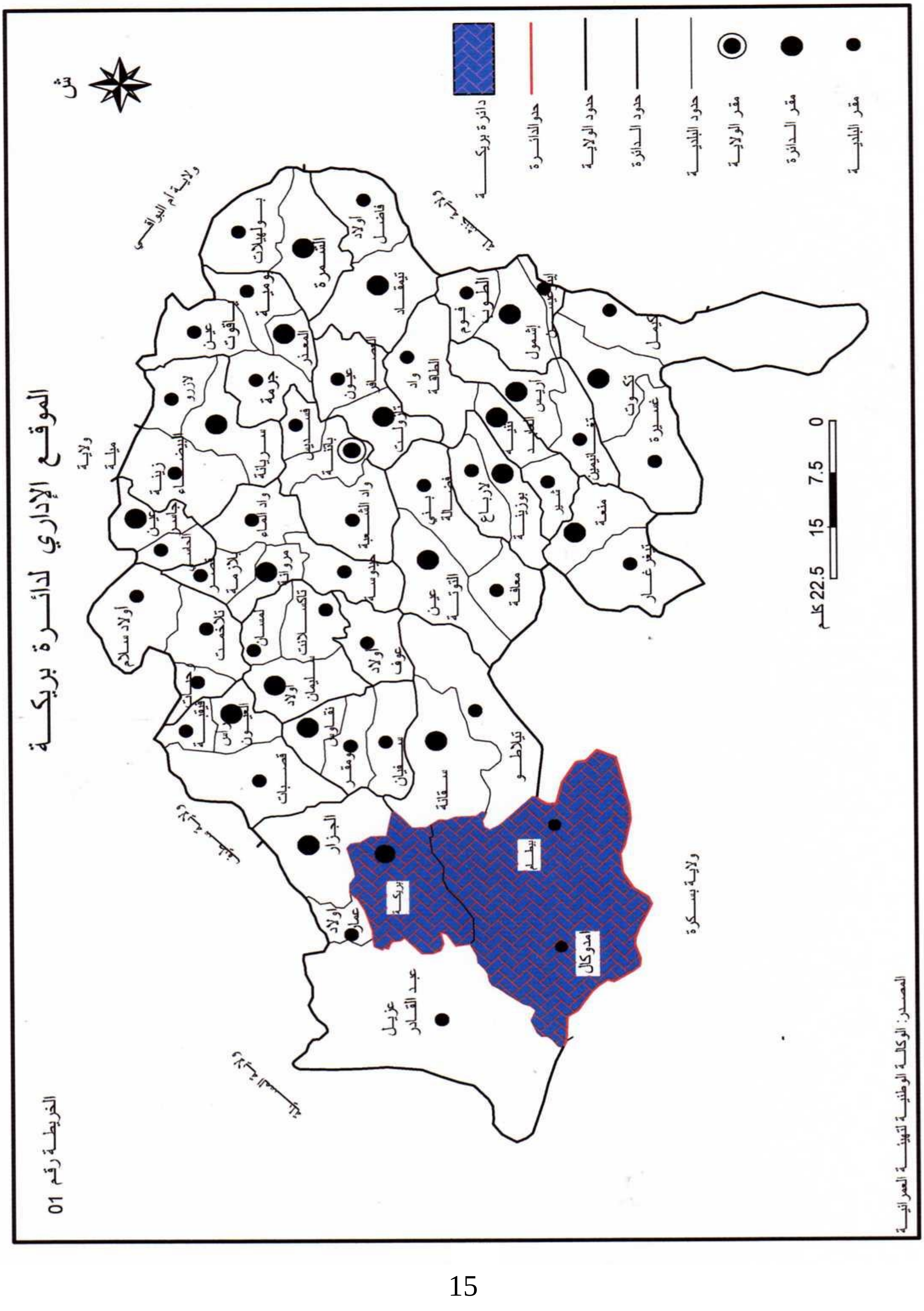
[1] **أ.د لقبال موسى . مرجع سابق، ص29.**
[2] **المغرب الأوسط هو الجزائر حاليا.**

ب ــ الظاهرة الثانية: هي ما كان يلاحظ من تأرجح ولاء سكانها و قبائلها بين عائلتين كبيرتين هما:

- **عائلة المقراني**: مقرها قلعة بني عباس، بمجانة ولاية برج بوعريريج؛
- **عائلة بوعكاز**: شيخ منطقة الزيبان، و حفيد عرب الدواودة من بني هلال.

سياسة الإعتماد على شيوخ القبائل، و على الأسر الكبيرة في الحكم المحلي سنها الأتراك العثمانيون، و تبناها الفرنسيون بعدهم، حتى الألقاب الشائعة من قبل استخدموها طيلة استعمارهم للبلاد.و السبب الذي رجح الكفة لفائدة بوعكاز الصحراوية هو فشل ثورة المقراني في السبعينيات من القرن الثامن عشر (**18** م).

و سنحاول في الفصول القادمة، الحديث أكثر عن دائرة بريكة، و وضعية التنمية المستدامة بها.


الموقع الإداري لدائرة بريكة
الخريطة رقم 01
دائرة بريكة
حدود الدائرة
حدود الولاية
حدود الدائرة
حدود البلدية
مقر الولاية
مقر الدائرة
مقر البلدية
ش
0 7.5 15 22.5 كلم
ولاية مسيلة
ولاية أم البواقي
ولاية بسكرة
بريكة
بيطام
امدوكال
المصدر: الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية

مقدمة الجزء الأول:

في بداية القرن التاسع عشر، كان نشاط الحكومات في الدول المتطورة نشاطا محدود النطاق، يقتصر على بعض المرافق العامة الضرورية لحماية كيان الدولة، كحمايتها من العدوان الخارجي، و صيانة أمنها الداخلي. و لذلك كان تركيزها لجميع الهيآت الإدارية في يد السلطة المركزية بالعاصمة. إلاّ أن وظيفة الدولة قد اتسعت في بداية القرن العشرين، فلم تعد محصورة على الأمن الداخلي، و صدّ الغزو الخارجي، و إقامة العدالة بين الناس؛ بل أصبحت تتدخّل في أنواع من الخدمات التي كانت تعتبر من صميم النشاط الخاص، هادفة إلى رعاية المواطنين اجتماعيا، والعمل على إتباع سياسة التوجيه الاقتصادي، و التخطيط الاجتماعي.

ورثت الجزائر تركة ثقيلة بعد الاستقلال، تمثّلت في قلة الإطارات الجزائرية القادرة على إدارة الشؤون الإدارية، ممّا أوقع الولايات، و الدوائر، و البلديات في حالة خطيرة جدّا. بالإضافة إلى ذلك فإن أغلب البلديات عانت من عجز مالي كبير تمثّل في تناقص خطير في الموارد المالية، مع زيادة كبيرة في النفقات نتيجة الواجبات المفروضة على البلديات من أجل إنجاز المشاريع.

كان لاتساع وظيفة الدولة في التقدم، والرغبة في تحسين أسلوب الإدارة العامة آثارًا كبيرة في عدول الجزائر عن النظام؛ الذي يقتصر على إقامة فروع للوزارات المركزية، في وحداتها المحلية لإدارة مرافق وهيئات هذه الوحدات، و أخذت بنظام الإدارة المحلية، لكن سياسة التنمية هذه، لم تُفلح لأن الجزائر عرفت تطورًا كبيرًا من الناحية الديموغرافية، و العمرانية، و أصبح التقسيم الإداري؛ الذي حاولت الحكومة تحديثه عدة مرات، بسبب أهميته، و دوره الفعّال في تحقيق التنمية المستدامة عاجزاً. خاصّة؛ و أن آخر عملية للتقسيم الإداري كانت منذ **28 سنة،** حيث تغيرت المعطيات كثيرًا؛ من النظام السياسي، إلى الإجتماعي، إلى الإقتصادي..إلخ.

و في هذا الجزء، أردنا دراسة المنظومة الإدارية في الجزائر ككل؛ و معرفة التحولات الإدارية، و أهداف التقسيم الإداري، و أخذنا أمثلة عالمية عن ذلك ، كما حاولنا إبراز، دور الإدارة المحلية في التنمية الوطنية المستدامة، مع إعطاء نموذج مبسّط مقترح عن الخريطة الإدارية الجديدة في ظل الظروف الراهنة.

تمهيـــــد:

يَعتبر علماء الاجتماع الحضري المدينة ككائن حي ينمو و يتطور. هذا الكائن يعيش في محيط يتفاعل معه و يتأثر به، و المدينة هي مجال سكني و تجهيزات و هياكل قاعدية؛ تتميز بعلاقات وظيفية متبادلة بينها، و بين المراكز الحضرية المجاورة لها، و تظهر فعالية هذه العلاقات في حجم التدفقات السكانية على بعض المراكز، و تتسبب هذه الديناميكية المدنية في خلق أقطاب كبرى جاذبة للسكان، و يظهر– ما يعرف – بحالة **عدم التوازن** على مستوى الأقاليم، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في المنظومة العمرانية من خلال تهيئة القطر، و مراجعة **الخريطة الإدارية** للوطن.

إن تهيئة الإقليم بطريقة علمية تعتمد على التخطيط على المدى البعيد، و تحترم قوانين التعمير، تجعل المدن تتحكم في تنظيم إقليمها، وتوفر ظروف حياة أفضل لمواجهة المتطلبات المتزايدة، و المتناسبة طرديا مع تزايد عدد السكان. فهي لا تعيش منعزلة عما حولها، و لا تستطيع أن تلبي جميع الإحتياجات و الخدمات الضرورية. وعليه فإن أي تخطيط عمراني لأي مدينة دون ربطه بإقليمها يكون تخطيطا ناقصًا لا يؤدي إلى الهدف المنشود، و تقوم كل الدول بتقسيم أقاليمها إلى وحدات ذات حدود جغرافية، و تتمتع بصلاحيات تحددها قوانين تلك الدول، و تعرف هذه العملية **بالتنظيم**، أو **التقسيم الإداري**.

1 – مفهوم التقسيم الإداري:

التقسيم الإداري هو عملية تنظيمية للمجال، الهدف منها تسيير المدن و التجمعات السكانية، و كذلك تقريب الإدارة من المواطن. فما هو إلا مخطط تم تجسيده على أرض الواقع لتحقيق، ما يعرف بالتنمية المستدامة .

التقسيم الإداري لا يتمثل فقط في تعديل الحدود الجغرافية، و إنما يصبو في حقيقة الأمر إلى تجسيد سياسة تنموية صارمة، فهو يشكل القاعدة الأساسية للإقتصاد الوطني و يبحث عن التوازن الجهوي المتناسق و المتكامل، و منه وضع سياسة للتهيئة العمرانية بدونها سيكون مخطط التنمية الإقتصادية و الإجتماعية للبلاد محدود البعد و المدى[1].

2. مراحل التقسيم الإداري في الجزائر:

عرف التقسيم الإداري في الجزائر عدة مراحل، لكل مرحلة ميزات خاصة بها، و على هذا الأساس يمكننا تلخيص تلك الفترات كما يلي:

2 – 1 فترة الحكم العثماني:

أصبحت الجزائر ولاية عثمانية يحكمها بايلر باي هو خير الدين، حيث كان الباي يعين من طرف السلطان العثماني مباشرة، وخوفا من انفراد الحاكم بالسلطة تم تغيير نظام الحكم إلى الباشوات سنة **1588** وحدد الحكم ب **3** سنوات ثم سيطر الآغاوات على السلطة عام **1659**، وبسبب قوة رياس البحر، انفرد **الدايات** بالحكم من عام **1671** م إلى غاية الاحتلال الفرنسي **1830**، وفي عهدهم استقلت الجزائر نهائيا عن الخلافة العثمانية وبقيت تابعة لها اسميا فقط.

اعتمد الأتراك أثناء حكمهم للجزائر ،على نظام البايلك، حيث قسموا الجزائر طوليا إلى ثلاث أجزاء، و هي على التوالي:

1-Marc cote, l'Algérie ou l'Espace retourné. Flamarion, Paris 1988, page .317

أ – بايلك الشرق، و عاصمته قسنطينة . تأسس سنة **1567** م؛

ب – بايلك التيطري عاصمته المدية، و تضم الوسط. تأسس سنة **1548** م؛

ج – بايلك الغرب عاصمته مازونة، ثم معسكر ثم وهران. تأسس سنة **1533** م؛

د – دار السلطان، وتضم الجزائر وضواحيها؛

و عرفت هذه الفترة ما لا يقل عن **650** قبيلة أو عرش.

2 – 2 فترة الإستعمار الفرنسي: (1830 – 1962).

2 –2 –1 الفترة ما بين 1830 – 1848:

أبقى الإستعمار الفرنسي على النظام الإداري الموروث عن العثمانيين كما هو، حيث رسم التقسيم الموجود سنة **1936** م، حيث غالبا ما تلجئ الدول الإستعمارية عند احتلالها لأي دولة إلى الإبقاء على القوانين ما لم تضر بمصالحها العامة، و ذالك من أجل الحفاظ على الإستقرار الداخلي للدولة المستعمرة (بفتح الميم)، و يمكن تفسير ذلك بأن فرنسا كان همها في تلك الفترة التنظيم العسكري، و ليس الإداري من أجل بسط نفوذها و القضاء على ثورتي أحمد باي و الأمير عبد القادر.

2 – 2– 2 الفترة ما بين 1848 – 1863:

بعد سقوط الأمير عبد القادر – مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة – يوم **27 ديسمبر 1947** م، قسمت الجزائر إلى ثلاث عمالات "ولايات" هي : الجزائر، وهران، قسنطينة، على رأس كل منها حاكم **[Prefet]** يعينه وزير داخلية فرنسا، يتبع الحاكم العام، و يساعده في تسيير ولايته مجلس ولائي من الفرنسيين ، أنضم إليه عدد قليل من الجزائريين في أواخر القرن **19** م. وقسمت كل ولاية إلى **[sous- préfecture]** ، و يشرف عليها نائب والي **[sous –préfet]** .

2- 2 - 3 الفترة ما بين 1863 – 1955:

إثر سقوط حكم نابليون الثالث في **1870** م قامت الجمهورية الثالثة، فانتقلت السلطة من الجيش إلى أيدي المدنيين الذين عدلوا من الهيكل الإداري للجزائر التي أصبح يحكمها حاكم عام مدني،

و في سنة **1898** م، أستحدث مجلس الحكومة الأعلى لمساعدة الحاكم العام، وتشكل من : قائد القوات البرية و البحرية ومفتش الأشغال العمومية، ومفتش المالية، أهم وظائفه وضع ميزانية الجزائر.

الإستعمار الفرنسي لجأ في أسلوب إدارته لبلادنا إلى إقصاء الشعب الجزائري عن المساهمة في حكم وطنه، وكرست سيطرة العنصر، الدخيل كما عمد هذا الاستعمار إلى تسليح إدارته بقوانين همجية.

استعملت فرنسا قوانين **Sénatus-consult** و **Warnier** لنزع الأراضي الخصبة من أصحابها الأصليين و إعطائها للمعمرين – الكولون- و هم أناس قدموا من مختلف أنحاء أوروبا، و فرنسا.

قامت فرنسا بتحويل الـــ **630** عشيرة الموجودة ، إلى **1665** دوار، مع الإبقاء على الثلاث مقاطعات الكبرى، و كان ذلك بين سنتي **1863 ــ 1887**. حيث تعتبر عملية التفكيك هذه إحدى الإستراتيجيات الإستعمارية للسيطرة على الأراضي الخصبة و بسط النفوذ و من ثم التحكم الجيد في القطر.

حيث نلمس ثلاث أنواع من البلديات في تلك الفترة[1]:

أ – بلديات ذات سلطة مطلقة: ذات أغلبية مطلقة من المعمرين (الكولون) ذوي الأصول الأوروبية.

ب – بلديات مختلطة: تضم عدة قرى، و تسير من طرف ممثلين معينين عن السكان المحليين، و تكون تحت وصاية الإدارة الفرنسية.

ج – مراكز بلدية: تدار مباشرة من طرف الهيئات العسكرية الفرنسية، و تتواجد هذه المراكز في المناطق النائية، خاصة في الجنوب.

بالنسبة للولايات، فقد عرفت الجزائر في تلك الفترة ثلاثة أقاليم كبرى هي: الجزائر، وهران، و قسنطينة.

1 : Benakzouh, la déconcentration en Algérie- du Centralisme au Décentralisme, OPU, Alger, 1984, P 79.

و قد تميزت الخريطة الإدارية بوجود **20** دائرة، **79** بلدية مختطة، **333** بلدية مطلقة السلطة، و **165** مركز بلدي، و قد ورد هذا في قانون **07 أوت 1955**.[1]

إعطاء فرنسا لمستعمرتها الجزائر الحكم الذاتي في تسييرها المالي سنة **1890** م، لم يغير في النمط المركزي المنتهج من قبل باريس، و لم يلين الإستعمار من قوانينه إلا بعد ظهور الحركة الوطنية عام **1926** م، حيث كان تقسيم القطر الجزائري إداريا متماشيا كليا مع المصالح الإستعمارية.

2- 2- 4 تنظيم 28 جوان 1956:

يعتبر هذا التنظيم من أهم الإنجازات التي تبنتها الإدارة الفرنسية المستعمرة، و كان ذلك من أجل سببين مهمين هما:

أ ــ سبب سياسي: و ذلك للتضييق على الثورة التحريرية الفتية الآخذة في النمو و التطور، و محاولة حصرها جغرافيا حتى لا تمتد إلى باقي أرجاء الوطن.

ب ــ سبب إقتصادي: زيارة الجنرال ديغول إلى الجزائر، و إعطائه إشارة انطلاق مشروعه الضخم " مخطط قسنطينة **1958**".

من خلال هذا التنظيم الإداري الجديد تحدد إنشاء **1071** بلدية من أصل **158** مركز بلدي، و **79** بلدية مختلطة، كما تحولت البلديات المختلطة إلى بلديات مطلقة السلطة، و بالتالي أصبحت كل البلديات تنتمي إلى البلديات المطلقة السلطة.

بالنسبة إلى الولايات فقد انقسمت الثلاث أقاليم الكبرى في شمال الجزائر إلى 13 ولاية، و منطقة الجنوب إلى ولايتين و هي كما الآتي:

أ ــ الولايات الشمالية: الجزائر، الأصنام، المدية، تلمسان، تيزي وزو، عنابة، مستغانم، وهران.

ب ــ الولايات التلية: باتنة، تيارت، سطيف، سعيدة، قسنطينة.

---

1 : Djebbouri.A, la stratégie Algérienne de développement et Aménagement du territoire 1967-1990, l'impacte sur le développement local,p 43.

ج ــ ولايات منطقة الجنوب: الصاورة و الواحات.

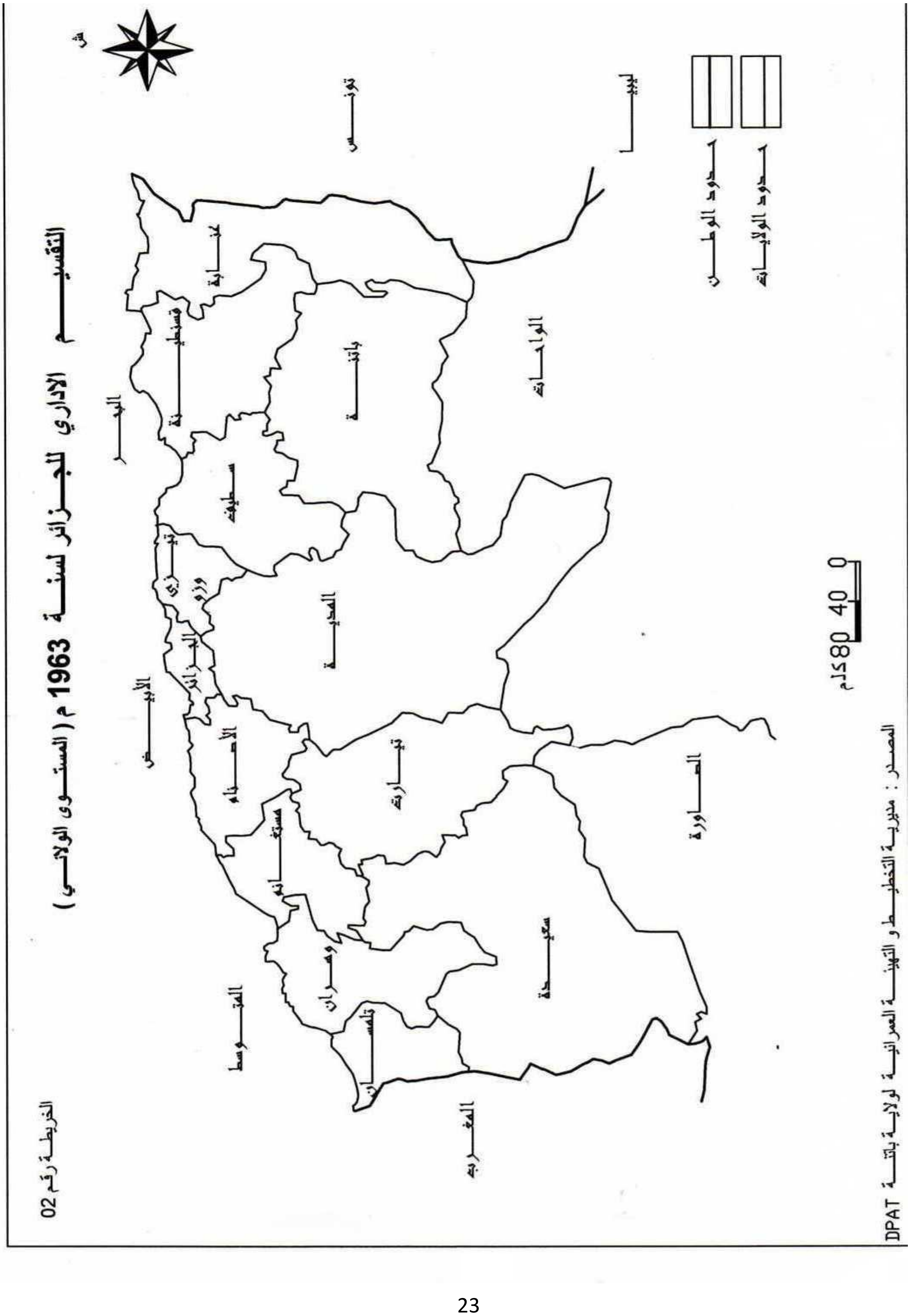
التنظيم الإداري للجزائر في 1956 كان يهدف إلى الإنتقال من المركزية إلى اللامركزية، و كذلك من أجل وضع حد للهيمنة الإدارية للمدن التلية على حساب تلك الواقعة ما وراء السلسلة التلية. و ما يلاحظ هنا أن تنظيم 1956 لم يستطع خلق التوازن الإقليمي المطلوب، الأمر الذي أبقى على التفوق الإداري، و الإقتصادي للمدن الساحلية على حساب قريناتها الداخلية.

2 ــ 3 الإصلاح البلدي لسنة 1963:

باستقلال الجزائر يوم 05 جويلية 1962 ، وجدت الحكومة الوطنية إرثا إداريا تركه الإستعمار الفرنسي يتمثل في[1] 15 ولاية، 91 دائرة، و 1577 بلدية، حيث أبقت الجزائر الوضع الإداري على حاله متبعة المادة القانونية التي طبقت مباشرة بعد الإستقلال :" كل القوانين الفرنسية تبقى سارية المفعول ما لم تضر بالسيادة الوطنية للجزائر"، كما ورثت الجزائر النظام المركزي[2] الذي طبقته فرنسا في الجزائر، حتى تتحكم في القطر، و كان المبدأ السائد آنذاك: الجزائر هي قطر واحد، لغة واحدة، شعب واحد. لكن لم يدم التقسيم الإداري السابق طويلا، إلى غاية صياغة مرسوم 16 ماي 1963 الذي قلص عدد البلديات إلى 675 بلدية، و يوضح الجدول رقم 01 التركيبة الإدارية للقطر الوطني لسنة 1966.

[1] العمري بوحيــط : "البلـــديـــة – إصلاحات (مهام وأساليب)"، شركة زاغياش للطباعة والنشر، الجزائر فيفري 1997 ،ص 136 .

[2] **FAO observe : "Ainsi, lors de la décolonisation, ces pays ont hérité des systèmes administratifs centralisés qui étaient souvent des coquilles vides facilitant l'implantation de régimes autoritaires".**


التقسيم الإداري الجزائر لسنة 1963 م (المستوى الولائي)
الخريطة رقم 02
ش
تونس
ليبيا
البحر الأبيض المتوسط
المغرب
عنابة
قسنطينة
باتنة
سطيف
تيزي وزو
الجزائر
المدية
الأصنام
تيارت
مستغانم
وهران
تلمسان
سعيدة
الواحات
الساورة
حدود الوطن
حدود الولايات
0 40 80كلم
المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية باتنة DPAT

جدول رقم 01 : التقسيم الإداري للجزائر لسنة 1966.

الإقليم	الولاية	عدد الدوائر
الجزائر	الجزائر	03
	تيزي وزو	06
	الأصنام	06
	المدية	07
وهران	وهران	04
	تلمسان	05
	مستغانم	06
	سعيدة	04
	تيارت	04
قسنطينة	قسنطينة	08
	عنابة	06
	سطيف	09
	باتنة	06
الجنوب	الساورة	17
	الواحات	

المصدر:إحصائيات **1966** الجريدة الرسمية رقم **100**.

الجدول رقم (01) يبرز عدد الولايات الموجودة على مستوى القطر الوطني و التي تبلغ **15** ولاية، تنتمي في الأصل إلى أربع (04) أقاليم غير متجانسة، كل ولاية مقسمة إلى مجموعة من الدوائر، قدر عددها إجماليا ب **91 دائرة**, توزعت كما يلي:

- **22** دائرة تابعة إداريا لإقليم الجزائر؛
- **23** دائرة تابعة إداريا لإقليم وهران؛
- **29** دائرة تابعة إداريا لإقليم قسنطينة؛
- **17** دائرة تتبع لإقليم الجنوب.

ما يلاحظ في السنوات الأولى للإستقلال هو إبقاء الإطار العام للتقسيم الإداري كما هو. ويعتبر ذلك ضرورة حتمية لا علاقة لها بالتبعية التاريخية للإستعمار، حيث أن الهدف من ذلك هو تفادي الإختلالات، و الفوضى التي قد تحدث في حالة إحداث أي تغيير حول التركيبة الإدارية للجزائر.

تم تقليص عدد البلديات إلى **675 بلدية** بموجب مرسوم **16 ماي 1963**، تماشيا مع الظروف الإقتصادية و الإجتماعية الصعبة للدولة الفتية.

تأسست مدينة باتنة عن طريق المرسوم المؤرخ في 12 سبتمبر 1848 الصادر عن نابليون، وذلك بعد أن قررت اللجنة الاستشارية الكائن مقرها بقسنطينة جعل باتنة مدينة مستقبلية نظرًا لموقعها الاستراتيجي على محاور بسكرة، تبسة، سطيف و قسنطينة.

2 - 4 التقسيم الإداري لسنة 1974 م :

ركزت الدولة في هذا التقسيم على البلديات بهدف خلق ديناميكية تنموية جديدة ، و ذلك للإمكانيات و الصلاحيات التي يكفلها التشريع و القانون للولايات ، كما أرادت الدولة إعادة التوازن الإقليمي في كامل القطر ، من خلال إنجاز برامج التنمية المحلية.

تقرر في فيفري 1974 إعادة البنية الإدارية للبلاد، و ذلك من أجل تحقيق الأهداف، المستنبطة من المخطط الرباعي 1970–1973 م و هي:[1]

- الحد من الأخطاء الناجمة عن التقسيم الإداري القديم و خاصة الذي كان في الحقبة الاستعمارية ، و بعده الإصلاح البلدي الذي كان سنة 1963 م الذي عرف نموًا كبيرًا، أدى إلى ظهور صعوبات كبيرة في التسيير .
- من خلال التوجهات الجديدة للتنمية أرادت الدولة الوصول إلى وحدة إقليمية منسجمة و متوازنة لتسهيل عمليات التسيير و المراقبة ، أين تكون الولايات في المستوى الأول الذي يقوم بإصدار القرارات و متابعة تطبيقها نظر ا للحجم الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي الكبير للتنظيم الإداري كمشروع دولة ضخم ، تم تكليف هيئات وطنية ذات سيادة و كفاءة من اجل دراسة و انجاز و متابعة و انجاز متابعة الملف و هي على التوالي :
  - الوكالة الوطنية للتخطيط (هيئة تقنية)؛
  - وزارة الدفاع الوطني (وزارة دولة سيادية)؛

[1] **DJEBOURI.A, Stratégie algérienne de développement et aménagement du territoire",1967 .1990 l'impact sur le développement local" U.STHB P 46.**

- وزارة الداخلية و الجماعات المحلية (وزارة دولة سيادية).

حيث تم في الأول اقتراح تحديد خريطة جديدة تضم **28** ولاية ، ثم اقتُرح استحداث **27** ولاية في المرحلة الثانية ، لكن في الأخير تم الرسو على الاقتراح الثالث؛ و هو خريطةٌ إدارية بـــ **31** ولاية بموجب الأمر رقم **74–69** المؤرخ في **02 جويلية 1974م** .و الملاحظ أن تقسيم **1974** يعتبر عملية لتنظيم الولايات ، على عكس الإصلاح البلدي لسنة **1963** م الذي جاء كعملية تنظيمية للبلديات.

جدول رقم (02) التقسيم الاداري للجزائر سنة 1974م .

الولاية	عدد الدوائر	عدد البلديات	الولاية	عدد الدوائر	عدد البلديات
أدرار	03	10	الجلفة	04	12
الأصنام	06	29	جيجل	04	17
الأغواط	05	12	سطيف	07	34
ام البواقي	04	18	سعيدة	06	23
باتنة	07	34	سكيكدة	05	22
بجاية	05	28	سيدي بلعباس	06	37
بسكرة	06	22	عنابة	03	14
بشار	04	13	قالمة	06	14
البليدة	07	33	قسنطينة	06	12
البويرة	04	19	المدية	06	12
تمنراست	02	02	مستغانم	06	37
تبسة	05	18	مسيلة	04	23
تلمسان	07	31	معسكر	05	25
تيارت	07	38	ورقلة	04	07
تيزي وزو	08	38	وهران	03	11
الجزائر	08	15	المجموع : 31	160	691

المصدر: ص 245"BENAKZOUH, La Décentralisation en Algérie, du centralisme au Décentralisme

تم ترقيم الولايات تسلسليا تماشيا مع الترتيب الأبجدي للولايات ، و تم الإبقاء على ترتيب ولاية الأصنام – فيما بعد – تحت رقم (2) اثنين ، رغم تغيير اسمها إلى ولاية الشلف ، لاعتبارات إدارية و تنظيميـــــة .

أعطى هذا التقسيم الصادر بمقتضى المرسوم رقم **74–124** المؤرخ في **12 جويلية 1974**، **31 ولاية** ، لاحظ الخريطة رقم (3) كبديل للتنظيم السابق **(12 محافظة)** ، **و681 بلدية** ، و**160** دائرة . حيث كان يهدف هذا التقسيم إلى إيجاد التوازن الإقليمي[1]، والتقليل من حدّة الفوارق بين بلديات الوطن و ذلك بتوسيع، و تكثيف الأنشطة الاقتصادية بإعطاء الولاية صلاحيات لتنمية مجالها في إطار حدودها الإدارية.

و كان الهدف النظري من هذا التقسيم هو خلق بلديات متجانسة بحصرها في حدود ولايات تتمتّع باكتفاء ذاتي في جميع الميادين، لكن الواقع التطبيقي أظهر عيوبا حالت دون ذلك.

التباين في عدد الدوائر و البلديات راجع لعدة اعتبارات مجالية و وظيفية و ديموغرافية ، فولاية تمنراست، تقع في أقصى جنوب البلاد وتقدر مساحتها بحوالي **113000** كلم[2]، تتشكل من دائرتين و بلديتين فقط ، و نظرًا لعدد سكانها القليل نسبيا **45000** نسمة[2] ، و التنمية فيها ضعيفة جدا، و رغم ذلك هناك من ينادي بترقية عين صالح إلى ولاية نظرا للعجز الكبير و الصعوبة التي يتلقاها المواطن في تسيير حياته اليومية، يتطلب الحصول على وثيقة من الولاية يقطع مسافة > **800** كلم من عين صالح مثلا .

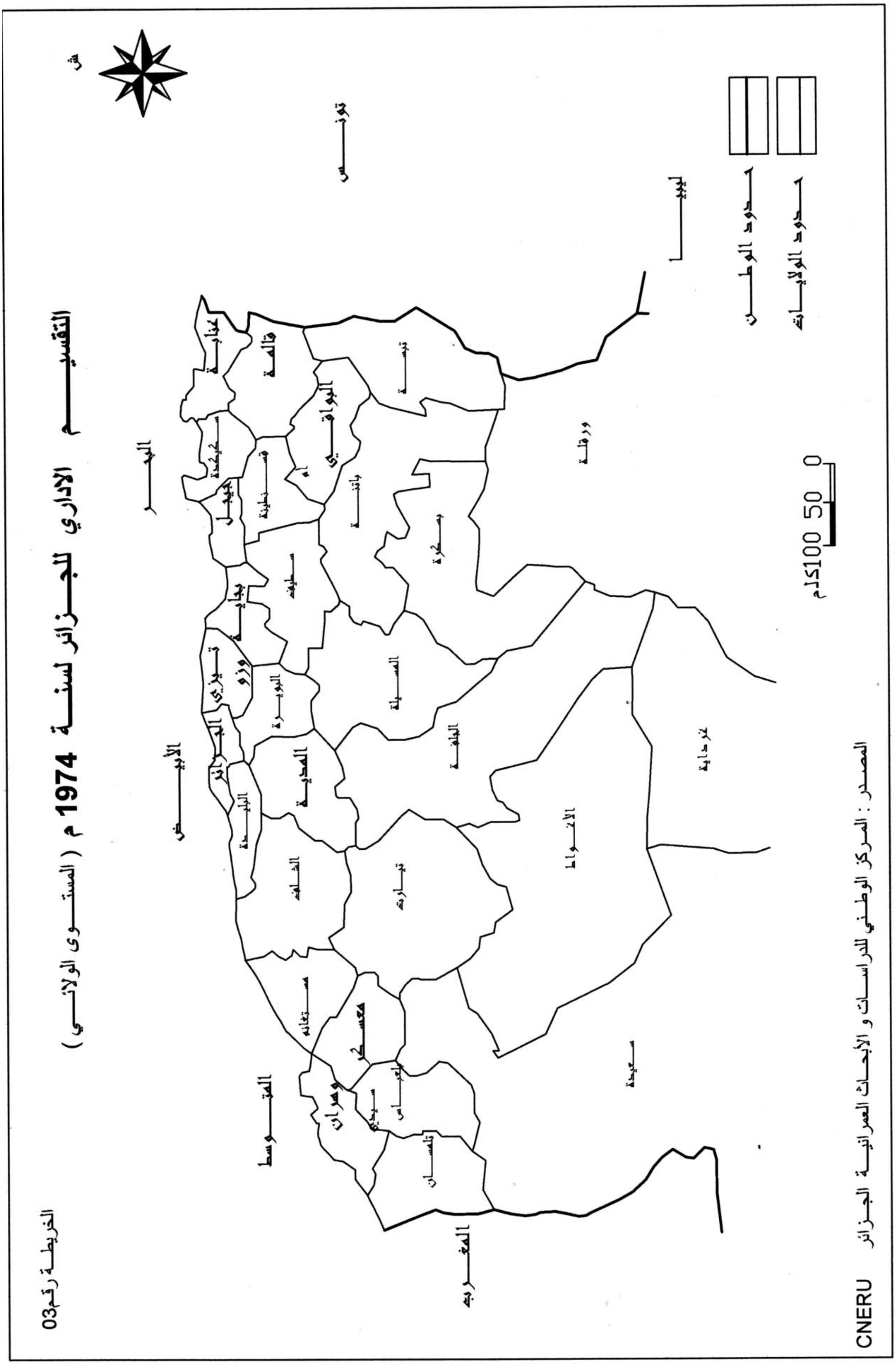
وقد عملت التقسيمات المختلفة على تقليص مساحة الولايات التي تضم المدن الكبرى مثل العاصمة ووهران و قسنطينة و عنابة للحد من هيمنتها الطاغية و لإتاحة الفرصة أمام المدن المتوسطة التي رقيت إلى ولايات، لتنمي مواردها، وتطور قاعدتها الاقتصادية، وتؤدي الدور المناط بها في إطار هذه الإستراتيجية.

---

[1] نعني **بالتوازن الإقليمي** : التوزيع العادل للخدمات والمرافق و البنى التحتية سواء بين الولايات أو بين البلديات ، لأن مسألة التنظيم المجالي أصبحت مرتبطة بإشكالية البعد المجالي أي في كيفية توزيع الاستثمارات توزيعا عقلانيا في إطار الانسجام بين المجالين الإداري والوظيفي.

أنظــر: غانم عبد الغني التنظيم المجالي حاضرا و مستقبلا في ولاية بسكرة أطروحة دكتــوراه دولـــة فـــي التهيئـــة العمرانية (غير منشورة) قسم التهيئة العمرانية، جامعة منتوري – قسنطينة – الجزائر. **1998**.ص **207**.

[2] :-Ministère du tourisme et de l'artisanat, op, 2010, p11.


التقسيم الاداري للجزائر لسنة 1974 م (المستوى الولائي)
ش
تونس
ليبيا
المغرب
البحر الأبيض المتوسط
عنابة
قالمة
تبسة
أم البواقي
سكيكدة
قسنطينة
جيجل
باتنة
بسكرة
ورقلة
سطيف
بجاية
تيزي وزو
البويرة
المسيلة
الجزائر
البليدة
المدية
الجلفة
الأغواط
غرداية
الشلف
تيارت
مستغانم
معسكر
وهران
سيدي بلعباس
تلمسان
سعيدة
حدود الوطن
حدود الولايات
100كلم 50 0
المصدر : المركز الوطني للدراسات و الأبحاث العمرانية الجزائر
CNERU
الخريطة رقم03

أرادت الدولة من خلال هذا التقسيم تدعيم مراكز الولايات الجديدة بالتجهيزات والمرافق وتحويلها إلى مراكز خدمة إقليمية ومحلية بتطوير بنيتها التحتية وقاعدتها الاقتصادية الخاصة بالصناعة، مع مراعاة توزيعها بتوازن على كل الأقاليم الطبيعية، و مناطق الوطن.

- لقد أصبحت أدرار ولاية بموجب التقسيم الإداري لسنة 1974، و هي تقع في الجنوب الغربي للصحراء تبلغ مساحتها[1] 427.968 كلم مربع، ويبلغ عدد سكانها 270.922 نسمة ، فاشتملت على المناطق السياحية لتيدكلت، و منطقتي قورارة، وتوات ، اللتان كانتا تابعتين لولاية الساورة.
- ولاية وهران تحتوى فقط على 03 دوائر، و 11 بلدية، و هذا راجع إلى مساحتها الصغيرة رغم الديناميكية الكبيرة التي تعيشها من خلال التدفقات السكانية، و كذا الحركة الكبيرة على مستوى كل الوظائف. و في المقابل نجد أن ولاية "أدرار" مثلا لها نفس العدد من الدوائر، و نفس الرقم تقريبا بالنسبة لعدد البلديات رغم الاختلاف الواضح بينها و بين ولاية "وهران" في كل المقاييس.
- ولايات: أم البواقي، باتنة، المسيلة، المدية، معسكر، البويرة تتكون إداريا تقريبا من 05 بلديات لكل دائرة و هو ما خلق ظهور أقطاب أخرى تمثل على التوالي دوائر، عين البيضاء – عين مليلة، بريكة، بوسعادة، البرواقيـــة، المحمدية، و سور الغزلان على التوالي. حيث يطرح عدد الدوائر و البلديات التابعة لها في كل ولاية مشكلا في التسيير، و يشكل سببا مباشرا يقودنا للبحث عن طرق أخرى لتنظيم المجال إداريا و التحكم فيه وظيفيا للوصول إلى التوازن الإقليمي المطلوب. فولاية البويرة مثلا تحتوي على 04 دوائر و 19 بلدية ، بمعدل ≤ 05 بلديات لكل دائرة، و هي مثال للإشكال المطروح سابقا، و يشكل سببا مباشرا في إيجاد سبل أخرى لتنظيم المجال إداريا و التحكم فيه وظيفيا، و تشكل مدينة "سور الغزلان"، قطبا موازيا في هذه الولاية يطالب هو الآخر بترقيته إلى مصاف الولايات المنتدبة، أو الكاملة الصلاحيات، و الملاحظ أن سور الغزلان ترتبط وظيفيا و مجاليا ببعض البلديات التابعة لولايات أخرى أكثر من تلك التابعة إداريا للولاية الأم ، كسيدي عيسى التابعة لولاية "المسيلة" و "شلالة العذاورة" و "تابلاط" التابعتين إداريا لولاية "المدية".
- تعتبر ولاية أم البواقي الولاية النموذجية في الجزائر حيث أنها تتوسط مجموع بلدياتها ودوائرها، عينت كولاية تفاديا للظهور حساسية بين قطبي المنطقة و هما عين البيضاء و عين مليلة، و هما القطبان الأكثر أهمية في الولاية.

---

[1] ministère du tourisme et de l'artisanat**: l'investissement touristique dans les wilayas du grand sud**, édition seprecom, 2010, p 09.

- ولاية المسيلة؛ تعاني هي الأخرى من قطب موازي و هي دائرة بوسعادة حيث تمثل هذه الأخيرة بعدا أخر ، في التنظيم المجالي إذ ينحدر سكان بوسعادة من عرش أولاد نايل و هو من أكبر القبائل في القطر الوطني ، كما تحمل تاريخا كبيرا و حضارة متجذرة إذ سكنها العرب منذ مئات السنين، و منطقة بوسعادة لها مجال نفوذ يصل إلى جل بلديات الجزء الشرقي لولاية الجلفة كبلديات سليم و دار الشيوخ و الجلفة، و كذلك بعض البلديات الغربية التابعة لولاية بسكرة و حتى بلديات الجزء الجنوبي الغربي لولاية باتنة ، كعزيل عبد القادر، و امدوكال، و بيطام، و بريكة، و أولاد عمار و الجزار .

2 - 5 التقسيـــــم الإداري الخاص بالعاصمة لسنة 1977:

عرفت سنة 1977 م ، إعادة تنظيم ولاية الجزائر حيث أضيفت لها ثلاثة عشر (13) بلدية ، و ارتفع عدد البلديات على مستوى الوطن إلى 704 بلدية -أنظر **جدول رقم (04)**– بعدما كان العدد 691 بلدية، حسب التعديل البلدي المؤرخ في جانفي 1971 م .

2 – 6 التقسيـم الإداري لسنة 1984م :

جاء هذا التقسيم بمقتضى قانون 84 - 09 المؤرخ في 04 فيفري 1984 ليرفع من عدد الولايات بالقطر الجزائري إلى 48 ولاية ، كما هي واضحة في الخريطة رقم (3) ، و تعد سنة 1984 أخر عملية للتقسيم الاداري في الجزائر ، حيث أرادت السلطات الوصية ، الاستفادة من أخطائها الناجمة عن الإصلاح البلدي لسنة 1963 و التعديل البلدي لسنة 1971م .

وكان هذا التقسيم الجديد نتيجة كثافة الشبكة العمرانية و نموّها السريع حيث ارتفع عدد المدن بكثرة لهذا أضيفت 837 بلدية جديدة للقضاء على المنافسة المجالية، و تنمية مدن مهمّشة . إنما التناقضات التي ظهرت في هذا التنظيم الإداري للمجال الوطني تمثّلت في عدم وجود تسلسل للمدن في ممارسة السيادة الإقليمية ، حيث أعطى لبعض المدن وظيفة القيادة الإدارية و هي ذات حجم صغير مقارنة مع مجالها الإداري الكبير، و العكس مدن كبيرة وظيفتها على مجال إداري صغير. و هذا في الواقع كان له علاقة بتطور التوزيع المجالي للسكان، و ذلك من أجل تحسين الأداء الإداري. و نلاحظ أن المخطط الرباعي و الخماسي، أهملا الجوانب المتغيرات البشرية، و الطبيعية و السوسيولوجية في الجزائر، كما لم يستطع تطبيق التوازن الإقليمي في تلك الفترة.

ظهرت بوادر رجوح كفة الرأسمالية على حساب الاشتراكية، بمعنى أن النهج الرأسمالي الليبرالي أو الحر ، فرض نفسه على حساب النهج الاشتراكي المقنن أو الموجه كفكر و منهج، فتميز الأول بإتباع النظام اللامركزي الذي يقرب الإدارة من المواطن، و يسمح كذلك للهيئات الحكومية بتسيير أنجع للقطاعات الخدماتية و الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، من خلال المراقبة الذاتية للمشاريع و التي يكفلها القانون للوالي كمسؤول أول في الولاية و هو ممثلٌ للحكومة، وظيفته تسيير شؤون كل القطاعات الواقعة في إقليمه المتمثل في الولاية .

جدول رقم (03) : يمثل الولايات و عدد البلديات في تقسيم 1984

الولاية	عدد البلديات	الولاية	عدد البلديات	الولاية	عدد البلديات
أدار	28	جيجل	28	بومرداس	38
الشلف	35	سطيف	60	الطارف	24
الاغواط	24	سعيدة	16	تندوف	02
ام البواقي	29	سكيكدة	38	تيسمسيلت	22
باتنة	61	سيدي بلعباس	52	الوادي	30
بجاية	52	عنابة	12	حنشلة	21
بسكرة	33	قالمة	34	سوق اهراس	26
بشار	21	قسنطينة	12	تيبازة	42
البليدة	29	المدية	64	ميلة	32
تمنراست	10	مسيلة	47	النعامة	12
تبسة	28	معسكر	46	عين تموشنت	28
تلمسان	53	ورقلة	21	غرداية	13
تيارت	42	وهران	26	غليزان	38
تيزي وزو	67	البيض	22	المجموع: 48	1541
الجزائر	33	اليزي	06		
الجلفة	36	برج بوعريج	34		

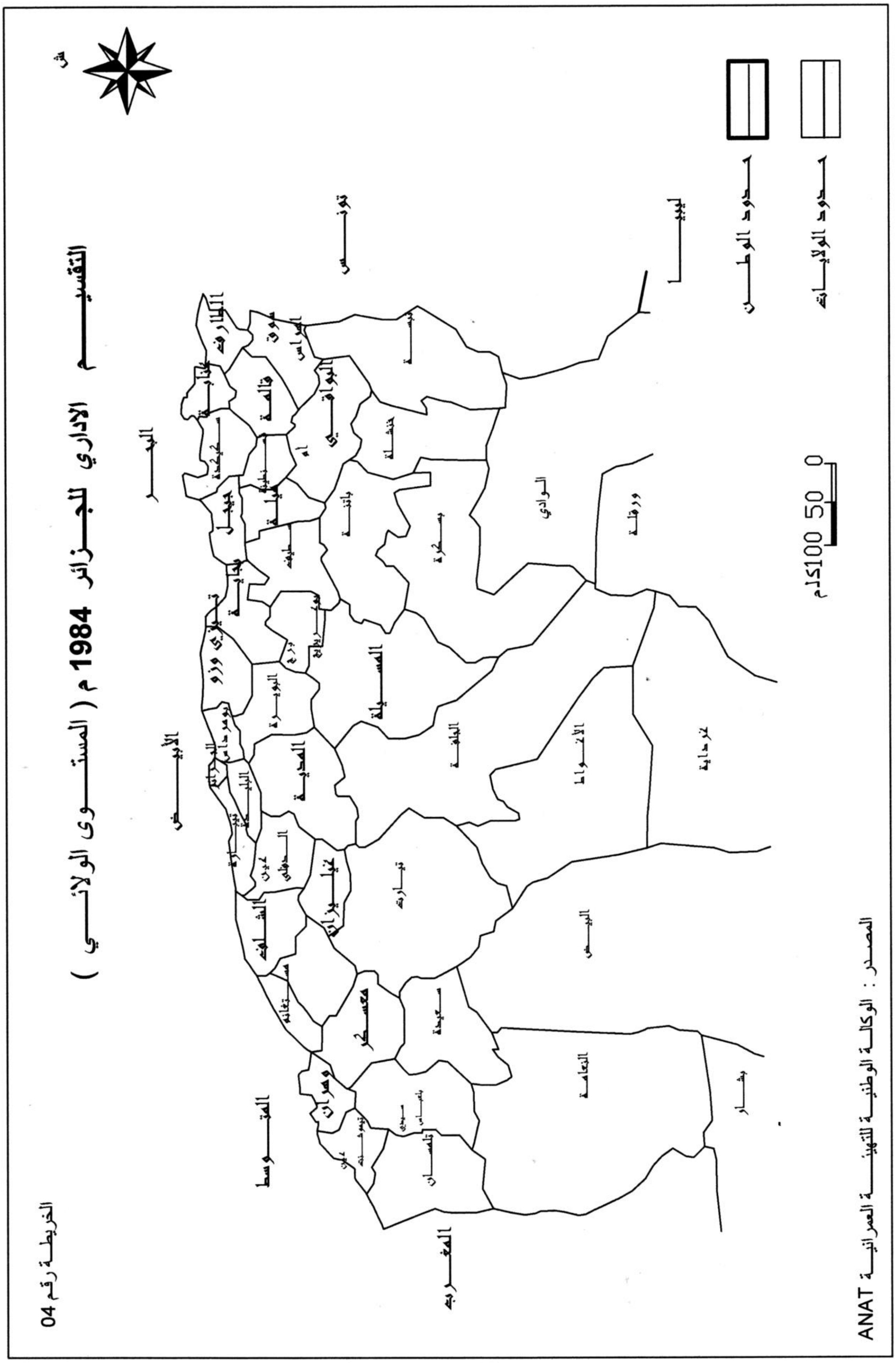
المصدر : الجريدة الرسمية رقم 6 ل07 فيفري 1984 القانون رقم 84–09 المؤرخ في 02 فيفري 1984 .

تم رفع عدد الولايات في هذا التقسيم من **31** إلى **48** ولاية و صاحب ذلك زيادة في عدد الدوائر من **160** إلى **175** دائرة ، ثم إلى **229** دائرة سنة **1986** م، بينما تضاعف عدد البلديات حيث وصل إلى **1541** بلدية بعد ما كان عددها **691** بلدية في التقسيم الاداري السابق، اهتم المختصون في هذا التقسيم بالمستويات الثلاثة، و هي البلدية، الدائرة و الولاية، و أعطى لكل منها صلاحيات محددة تشرف عليها هيئة معينة.

- حملت ولاية الشلف إسم : الأصنام بعد الزلزال الذي ضرب المنطقة في القرن 15م، ثم تغير إسمها إلى ولاية الشلف في أواخر عام 1980، أين ضربها ذلك الزلزال المدمر ذات العاشر أكتوبر من نفس العام، والذي كان بقوة 7.3 درجة على سلم ريشتر، مما أدى إلى سقوط المدينة بنسبة 80%، سميت نسبة لواد الشلف المار في ترابها وقيل بأن الوادي هو من استمد اسمه منها، بولاية الشلف، نجد 35 بلدية و 13 دائرة.
- استفادت إليزي من ترقيتها على مصاف الولايات، و هي تقع في الجنوب الشرقي للصحراء، على الحدود مع الجماهيرية الليبية، وتبلغ مساحتها 286.808 كلم مربع، و تتكون من 06 دوائر أهمها جانت، يبلغ عدد سكانها 24.620 نسمة، وتكتسي هذه المنطقة أهمية جيولوجية بالغة وهي تحتوي على لوحات الرسوم الصخرية الفنية لما قبل التاريخ ، بحيث نجد أكثر من 15000 لوحة تعكس تحولات المناخ وهجرة الحيوانات بأصنافها مع تطور الحياة البشرية في أعماق الصحراء خلال 6000 سنة قبل الميلاد[1].

- ولاية النعامة الوقعة في الجنوب الغربي لولاية وهران، تم ترسيمها كولاية سنة 1984 م، نظرا لموقعها الوسطي بين الدائرتين الأكبر في المنطقة و هما: المشرية و عين الصفراء.

[1] **الديوان الوطني للسياحة : الهقار – تاسيلي، أكبر متحف في العالم على الهواء الطلق، بدون سنة نشر، الجزائر، ص .13.**



الخريطة رقم 04

المصدر : الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية ANAT

2 – 7 التعديل الإداري لسنة 1991م :

في هذه السنة ارتفع عدد الدوائر إلى **553** دائرة، حيث أضيفت **324** دائرة من أجل تنظيم الإنتخابات المحلية و التشريعية المزمع إجرائها في تلك الفترة، و الجدول التالي يوضح عدد الدوائر في الولايات و الدوائر ذات البلدية الواحدة:

جدول رقم (04): يوضح عدد الدوائر في الولايات و عدد الدوائر ذات البلدية الواحدة:

الولاية	عدد الدوائر	عدد الدوائر ذات البلدية الواحدة	الولاية	عدد الدوائر	عدد الدوائر ذات البلدية الواحدة
أدرار	11	/	قسنطينة	6	1
الشلف	13	/	المدية	19	/
الأغواط	10	02	مستغانم	10	1
أم البواقي	11	01	مسيلة	15	1
باتنة	22	/	معسكر	16	1
بجاية	19	02	ورقلة	10	4
بسكرة	12	02	وهران	9	1
بشار	12	05	البيض	8	2
البليدة	12	/	إيليزي	3	1
البويرة	12	/	برج بوعريريج	10	1
تمنراست	07	4	بومرداس	10	/
تبسة	12	1	الطارف	7	/
تلمسان	20	1	تيندوف	1	/
تيارت	14	1	تيسيمسيلت	8	/
تيزي وزو	21	2	الواد	12	1
الجزائر	12	1	خنشلة	8	2
الجلفة	12	1	سوق اهراس	10	1
جيجل	11	1	تيبازة	14	1
سطيف	20	1	ميلة	13	/
سعيدة	06	1	عين الدفلة	14	1
سكيكدة	13	1	النعامة	7	3
سيدي بلعباس	15	1	عين تيموشنت	8	/
عنابة	06	2	غرداية	9	5
قالمة	10	10	غيليزان	13	/

المصدر: المرسوم التنفيذي 91-306 المؤرخ في 24 أوت 1991.

وصل عدد الدوائر ذات البلدية الواحدة في الجزائر إلى **56** دائرة، و هو ما يطرح عدة أسئلة حول دور الدائرة في التقسيم الإداري، و هل تساهم فعلا في التنمية المستدامة؟

2 - 8 التقسيـــــم الخاص بالعاصمة سنة 1996:

تعززت الخريطة الإدارية للجزائر عام 1996 ميلادي، بنظام إقليمي جديد هو نظام المحافظة، الذي طبق على العاصمة في 1996/11/24، بعد إصدار قانون 96-477 المؤرخ في 20 نوفمبر 1996 ميلادي، و من أهدافه الأساسية إعطاء الآليات القانونية والتنظيمية لتمكين العاصمة الجزائرية من اللحاق بمصاف العواصم العالمية ، والتماشي مع التطورات والمستجدات لدخول الألفية القادمة بإمكانات جديدة تتلاءم مع متطلبات العصر.

ويسمح هذا النظام الجديد بالتحكم في النمو العمراني و إقامة توازن بين النمو الديموغرافي الكبير للعاصمة والمساحة الجغرافية المستهلكة في إطار سياسة التعمير السابقة، وحماية الأراضي الفلاحية المهددة بغزو العمران و إنشاء برنامج تنموي يمكنه إنعاش قطاع التشغيل وتحسين الظروف الاجتماعية للسكان، وذلك بفك الاختناق عن العاصمة بفتحها على البلديات المجاورة وفق المحكم للموارد البشرية والمادية و الطبيعية خطة منسجمة ومتدرجة للتهيئة العمرانية تضمن لها تحقيق التنمية البشرية و الإقتصادية و من ثم تعميم الفكرة على **المدن الميتروبولية** الأخرى في الجزائر كوهران، قسنطينة، عنابة.

استولت الجزائر العاصمة في إطار محافظة الجزائر الكبرى على مساحة **809.19 كم^2**، سكنها عام **1997** نحو **2620000** نسمة، مشكلة هيكلا من **28** بلدية حضرية تسمى **بالدوائر الحضرية**، ومن **29** بلدية عادية موزعة على **12** قطاع إداري، على رأسها **ولاة منتدبون**، تحت إدارة **محافظ** بدرجة وزير.

لكن هذا **النظام الإقليمي** ألغي عام **1998** بقرار من المجلس الدستوري، كونه يتعارض مع روح الدستور وقوانين البلاد التي تهيكل التراب الجزائري والمبنية على نظام الولاية والدائرة والبلدية حيث تمت العودة بالنسبة للجزائر العاصمة إلى نظام الولاية عام **2000**. تطبيقا للقرار الصادر من المجلس الدستوري تحت رقم 9.0/02/ج ج/2000 الموافق لــ **27 فيفري 2000**.

جدول رقم (05) : تطور المجال الاداري للوطن

السنوات	التطور الإقليمي	محافظة + مقاطعة إدارية	ولاية	دائرة	بلديـــــة
عام 1960	تنظيم اقليمي	–	13	91	1484
عام 1962	تنظيم البلديات	–	15	91	1535
ماي 1963	تنظيم البلديات	–	15	91	676
جانفي 1971	تنظيم البلديات	–	15	101	691
جانفي 1974	التقسيم الإداري	–	31	160	691
فيفري 1977	تنظيم مدينة الجزائر (إضافة 13 بلدية)	_	48	160	704
فيفري 1984	التقسيم الإداري	–	48	175	1541
1986	تنظيم إداري	–	48	229	1541
جويلية 1996	تنظيم إداري	**01 محافظة + 13 مقاطعة إدارية**	47	553	1541
عام 2000	تنظيم إداري	–	48	553	1541

المصـــدر : إنجاز الطلب إعتمادا على مخلوفي دليلة ، مذكرة تخرج شهادة مهندس دولـــة : (التقسيم الاداري و الاستفادة من التجهيزات حالة دائرة بوغني – ولاية تيزي وزو– دورة 2022 ، ص 19 .

تميز النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي بمرور الجزائر بأزمة اقتصادية، نتج عنها ثورة اجتماعية بدأت في **05 أكتوبر 1988 م**، و ساهم الوضع السائد في تراجع وتيرة التنمية، فلم تستطع الدولة الإستفادة من أخطائها في تطبيق المشاريع الكبرى كسياسة المخططات، و التقسيمات الإدارية. **فالمشاريع السياسية** لا تنجح دائما لأنها غير خاضعة للدراسات الأكاديمية و العلمية بل هي مجرد قرارات، و عليه لم يكن بالإمكان تصحيح التقسيم الإداري السابق .

الجانب الاجتماعي مهم بدرجة كبيرة عند استحداث أو مراجعة التنظيم الإداري للبلاد، لأنه واقع موجود فرض منطقه من خلال التجارب التي واكبت التطورات التي طرأت على التقسيم الإداري للجزائر من 1963 إلى وقتنا الحاضر .

2 – 9 الوضعية الحالية للتقسيم الإداري في الجزائر:

التقسيم الإداري الحالي يعتمد بصفة رسمية **48** ولاية **و335** دائرة **و13** مقاطعة إدارية بولاية العاصمة ، **و1541** بلدية، يمر بعدة ظروف لأنه لم يخضع لعمليات التحديث، باستثناء فكرة تحويل الجزائر العاصمة إلى محافظة كبرى و السعي إلى تعميمها في الولايات الكبرى، لكن المشروع فشل، و تم إعادة المحافظة إلى طبيعتها الأصلية كولاية عادية غير خاضعة للقوانين الخاصة، بل إلى **القوانين العامة** التي تسير مختلف ولايات القطر الوطني.

تعاني الكثير من ولايات الوطن من توسع عمراني ملحوظ على مستوى بعض الدوائر التابعة لها، و تبع ذلك زيادة سكانية متميزة، أدت إلى جملة من المشاكل ساعدت على بطئ وتيرة التنمية في تلك المناطق، كما أن التضخم الكبير لبعض الدوائر أوجد صعوبة في التسيير الإداري، و العمراني، و التنموي فيها و هي دوائر يتعدى مجال تأثيرها الولايات التابعة لها في بعض الأحيان، و نذكر من بينها ما يلي[1]:

- ولاية أدرار: برج باجي مختار، تيميمون؛
- ولاية الشلف: دائرة التنس الساحلية، و بوقادير؛
- ولاية الأغواط: آفلو؛
- ولاية أم البواقي: تعاني من هيمنة دوائر عين البيضاء، عين مليلة ، و كذلك عين الفكرون، و يعود ذلك إلى **الطبيعة التجارية** لهذه الدوائر التي تعتمد على الإستيراد و التصدير كنشاط رئيسي فيها، إضافة إلى **الكثافة السكانية** الكبيرة التي تتميز بها الدوائر السالفة الذكر[2]، دون إغفال بعض الجوانب ذات الطبيعة الإجتماعية، و نقصد بذلك العروشية؛
- ولاية باتنة: تتميز بظهور عدة أقطاب تلعب دور مهما في إقليمها إذ نجد دوائر كل من: آريس، مروانة، عين التوتة، و **بريكة** التي هي الأخرى تحتل المركز الثاني الولاية من حيث عدد السكان و هي بعيدة نسبيا عن عاصمة الولاية ، كما أنها تعتبر قطبا جاذبا للسكان من خلال التحقيق الميداني الذي قمنا به ، و الذي حدد أصل و سبب قدوم السكان الوافدين إلى المدينة (مركز الدائرة) من أجل التجارة (السوق الأسبوعي) الصحة (الإستطباب)، الدراسة (الثانوية) و مؤخرا الملحقة الجامعية لبريكة التي فتحت أبوابها في السنة الجامعية 2012/2011 لطلبة المنطقة؛

[1] **Saad Tafera, commentaire sur la déclaration du ministre de l'intérieur : NOR EDDINE YAZID ZARHONI lors de son visite à TISIMSILT, 07 - 08-2008.**

[2] **أنظر جريدة النهار اليومي، العدد.07 أوت 2007.**

- ولاية بجاية: دائرة آقبو في منطقة الصومام، و خراطة التي تتأثر مجاليا بسطيف أكثر من بجاية؛
- ولاية بسكرة: أولاد جلال، طولقة؛
- ولاية بشار: تقع بالجنوب الغربي للبلاد ، و الدوائر المعنية هي: عبادلة، و بني عباس؛
- ولاية البليدة: تتأثر أكبر دائرتين فيها بالعاصمة، أكثر من عاصمة الولاية الأم، و هما الأربعاء، و بوفاريك، و هما دائرتين مرشحتين للترقية في حالة إحداث تقسيم إداري جديد، إضافة إلى العفرون؛
- ولاية البويرة: هي الأخرى تعاني نفس الإشكال، من خلال وجود دائرة سور الغزلان، و عين بسام، و الأخضرية ؛
- ولاية تمنراست: دائرتي عين صالح، و عين قزام؛
- ولاية تيارت: دائرتي فرندة ، سوقر، و قصر الشلالة؛
- ولاية تيزي وزو: دائرة ذراع الميزان الواقعة بين البويرة و تيزي وزو، ذراع بن خدة، عزازقة، عين الحمام، آزفون؛
- ولاية الجلفة: دائرة عين وسارة ، و مسعد؛
- ولاية جيجل: دائرة الميلية ، تاكسانة، و الطاهير؛
- ولاية سطيف: العلمة (**27** كلم عن مدينة سطيف)، عين أزال، عين أولمان، و بوقاعة؛
- ولاية سعيدة: سيدي بوبكر؛
- ولاية سكيكدة: دائرة القل، عزابة، و الحروش؛
- ولاية سيدي بلعباس: تلاغ، و سفيسف؛
- ولاية قالمة: بوشقوف، و واد زناتي؛
- ولاية قسنطينة: تشبه في إمكاناتها ولاية الجزائر،و يمكن ترشيح دوائر الخروب، زيغود يوسف، عين اعبيد، حامة بوزيان، ابن زياد؛
- ولاية المدية: تمتد من جبال الشريعة شمالا إلى المناطق السهبية ببوقزول، و تبرز فيها دارة قصر البخاري الواقعة في جبال الونشريس، و تابلاط، و بني سليمان؛
- ولاية مستغانم: دائرة سيدي علي، وكذا دائرة بوقيرات؛
- ولاية المسيلة: بوسعادة، و مقرة؛
- ولاية معسكر: دائرة المحمدة الواقعة في سفوح جبال بني شغران، سيق، و تيغنيف؛
- ولاية ورقلة: دائرة توقرت؛

- ولاية وهران: تشبه في إمكاناتها ولاية الجزائر، و يمكن ترشيح دوائر السانية، عين الترك، أرزيو، بوتليليس، بطيوة، قديل، واد تليلات، وبير الجير لشغل مقاطعات إدارية على شكل تلك الموجودة بالعاصمة؛
- ولاية البيض: دائرة لبيض سيدي الشيخ؛
- ولاية إيليزي: دائرة جانت و هي مدينة واقعة في أقصى الحدود الجنوبية الشرقية؛
- ولاية برج بوعريريج: راس الواد؛
- ولاية بومرداس: برج منايل، الثنية، و دلس؛
- ولاية الطارف: دائرة القالة؛
- ولاية تيسيمسيلت: دائرة ثنية الحد؛
- ولاية الوادي: دائرة المغير؛
- ولاية خنشلة: دائرة ششار؛
- ولاية سوق اهراس: سدراتة، و تاورة؛
- ولاية تيبازة : شرشال و القليعة، و حجوط؛
- ولاية ميلة: دائرة شلغوم العيد، و فرجيوة؛
- ولاية عين الدفلة: خميس مليانة، و مليانة التي تعد مدينة تاريخية بصفتها أحد المعاقل الرئيسية للأمير عبد القادر مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة، و تقع في أعالي جبل زكار؛
- ولاية النعامة: دائرتي عين الصفراء، و المشرية؛
- عين تيموشنت: حمام بوحجر، و بني صاف؛
- ولاية غرداية: دائرة المنيعة، متليلي، و الغرارة؛
- ولاية غليزان: دائرة واد ارهيو، زمورة، و مازونة؛
- بعض المناطق الحدودية، لها صفات خاصة؛ تسعى من خلالها الدولة إلى فرض نفسها، و ذلك بترقية بعض الدوائر من أجل تكثيف التواجد الأمني و الرقابي، كالدرك الوطني، الشرطة، حرس الحدود، الجمارك، و الجيش الوطني الشعبي. بهدف السيطرة على ظاهرة التهريب التي تؤثر على الإقتصاد الوطني، و هنا نرشح دائرتي بئر العاتر، و الشريعة بولاية تبسة، و مغنية، الغزوات، ندرومة، و سبدو بولاية تلمسان.

3 – الإجراءات المتبعة في دراسة، و إنجاز مشروع التقسيم الإداري:

التقسيم الإداري مشروع ضخم و هام، لأنه يلمس كل القطاعات، و يجب مراعاة الصبغة القانونية ، حيث يحدد المشروع كل القوانين التي تحدد الصلاحيات و التي عليها تبنى مؤسسات الدولة.

فالتقسيم الإداري ليس فقط بلدية، دائرة و ولاية ، بل هو مجموعة الأشخاص المعنوية، و المادية التي تشكل مجتمعا متجانسا يشارك في مختلف عمليات التنمية، كلٌ في اختصاصه .

ولإعداد الخريطة الإدارية للقطر الوطني ، تقرر في الميثاق و الدستور إقامة تهيئة إقليمية من أجل إنشاء الولايات و البلديات ، اعتمادا على مجموعة من المعلومات الاقتصادية و الاجتماعية و المجالية؛ التي قررتها لجنة وطنية تضم كل ممثلي الهيئات الحكومية و المنظمات الوطنية، و المجتمع المدني .

تتم دراسة التقسيم الإداري وفق الخطوات الآتية :

أ – تقوم وزارة الداخلية أو ممثل الحكومة (رئاسة الوزراء حاليا)، و أعضاء الهيئة التشريعية (المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة)، وزارة الدفاع الوطني و الوكالة الوطنية للتخطيط، بدراسة النقاط التي على أساسها ترسم الحدود الإدارية و هي كالتالي:

- تنظيم النظام الحضري؛
- الدراسة الطبيعية و البيئية؛
- دراسة الموارد و توزيعها؛
- التخصص في المهام؛
- الدراسة السكانية (الديموغرافيا)؛
- الدراسة الاقتصادية و الاجتماعية؛
- أبعاد الولاية و سهولة الوصول إلى الهيئات الإدارية الموجودة فيها؛
- مجال التأثير؛
- المساحة؛
- عدد البلديات التي تدخل ضمن التسيير الإقليمي.

ب – بعد دراسة هذه المقاييس و تحليلها و استخراج الايجابيات و السلبيات و معرفة العوائق، و الإمكانيات يتم طرح المشروع على طاولة النقاش و يستشار أعضاء اللجنة لمعرفة رأيهم في الملف من أجل المصادقة عليه، و ترسيم المشروع .

يتم تحديد الولايات و الدوائر و البلديات بعدة طرق:

- **<u>بالنسبة إلى الولايات:</u>** إنشائها يتم بضم ولايتين أو أكثر، أو تقسيم إحدى الولايات إلى ولايتين أو أكثر.
- إعادة النظر في حدود بعض الدوائر .
- **<u>البلديات:</u>** يكون تنظيمها و تحديد حدودها بدمج بلديتين أو أكثر، أو تقسيم بلدية ما إلى بلديتين أو أكثر.

المنظومة الإدارية، تحدَد من خلال دراسة كل الجوانب الطبيعية و البشرية، و تراعي الظروف الاقتصادية و السياسية للدولة. فَتَوفُر الظروف الملائمة (المقاييس)، يستدعي بالضرورة القيام بإنشاء تقسيم أخر أو تعديل التقسيم السابق، إحقاقا لمبدأ الاستقرار الاجتماعي و تطبيقا لقيم الحكم الراشد.

4 – المعايير المعتمدة في التقسيم الإداري:

إعداد مشروع التقسيم الإداري يعتمد على توفر معايير خاصة تساهم في خلق توازن إقليمي، و انسجام على مستوى القطر، و تحاول خلق ديناميكية تساعد على لتنمية شاملة، و عموما يمكن تحديد هذه المقاييس في ما يلي:

- **<u>الرؤية المستقبلية للنظام الحضري الحالي :</u>**

أخذ المشاريع الضخمة و الإستراتجية بعدا أخر و هو العمل على لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تبنى الدراسات و تقدم التقارير النهائية بعد دراسة واقع و آفاق المنطقة ، و تحديد التقديرات المستقبلية التي عليها المنطقة بعد تغير الهيكل الإداري للمجال .

- **<u>التوزيع الجيد للموارد :</u>**

الموارد هي تلك الثروة الطبيعية، و الحيوانية، و النباتية، و البشرية، إذا توفرت هذه الموارد بصفة كبيرة، أصبح الإقليم غنيا و مميزا باكتفاء ذاتي، نسبي و تنتعش الحياة الاقتصادية في المنطقة و يزداد مجال نفوذها.

- **المخطط المجالي لتنظيم النظام الحضري :**

يمثل النظام الحضري قاعدة أساسية في إعداد الخرائط الإدارية لأي قطر، فالمجتمعات السكانية، و المدن الجانب الحي في المنظومة العمرانية للبلاد، من خلال حركة السكان و الأنشطة الممارسة، و كذا الوظائف التي تلعبها هذه المناطق الحضرية، و يشرح هذا المقياس كالتالي[1]: « الولايات يجب أن تمثل بمجالات النفوذ المعرفة بدلالة، النشأة، الدور، الأهمية و قدرة المدن على الجذب».

يشمل هذا المقياس دراسة المؤشرات السكانية و السكنية و أصل السكان و العادات الاجتماعية و الطبيعية التجارية السائدة، و النشاطات المختلفة الممارسة و توزيعها مجاليا، مع إبراز شبكة الطرق و مميزات النقل في المنطقة كوجود شبكات السكك الحديدية ، المطار ، الميناء.

يعتبر موقع المدن أو التجمعات السكانية مؤشرا هاما في تحديد الطبيعية الإدارية الممثلة لها، فتجمع سكاني صغير يمكن إعطائه صفة بلدية أو دائرة إذا كان موقعه في الجنوب مثلاً أين تكون الكثافة السكانية ضعيفة جدا.

- **المعطيات الطبيعية و الايكولوجية :**

هذا المعيار مهم جدا في إعداد التقسيمات الإدارية فالدراسات الجغرافية دور التجانس الطبيعي في الأقاليم لتسهي عمليات التخطيط من أجل تنمية مستدامة، تراعي الخصائص الفيزيائية و المناخية، و نحافظ على الطبيعية و الزراعية و الحيوانية و على الموارد المائية.

- **الأنشطة الموجودة المسيطرة في المراكز العمرانية :**

"تحدد الولايات ابتداء من المراكز الحضرية الرئيسية الأكثر تخصصا و المتصلة بمراكز الثانوية"[2]، أين النشاطات المكملة للمراكز الرئيسية لتحقيق التوازن.

يبـــرز هذا المقياس أهمية العلاقة بين الأقطاب الجاذبة و المناطق المحيطة بها، حيث تفاوت كمية التدفقات السكانية نمو هذه المراكز الرئيسية حسب نوع النشاط أو النشاطات الموجودة، و مدى

---

[1] **La nouvelle organisation territoriale des Wilayets 1974.op. cit. pages 53-62**
[2] **La nouvelle organisation territoriale des Wilayets 1974.op. cit. page 07**

حاجة السكان لها ، و يهتم هذا المقياس بجمع معطيات خاصة بطبيعة العمل في كل بلدية و معرفة مستوى أعمالها في كل قطاع مع مقارنته بالمعدل الوطني .

أبعاد الولاية و سهولة الوصول إلى مقراتها الإدارية .

تعتبر عاصمة الولاية مركز التحكم الذي يسيطر على كافة البلديات و الدوائر؛ حيث تحتوي على المديريات التقنية التي تسير كافة القطاعات الخدماتية، و التجارية، و المالية، و الصناعية، والاجتماعية ......الخ.

تفرض القوانين الحضور الشخصي للأفراد عند قضاء حاجياتهم على المستوى الإداري، و هو مؤشر يلعب دورا هاما في تحديد الحدود الولائية، و المسافة بين المدينة مركز الولاية، و البلديات التابعة لها من جهة أخرى .

- **الكثافة السكانية :**

تعاني بعض المناطق من كثافة سكانية كبيرة أدت إلى تفاقم الكثير من الظواهر العمرانية السلبية، كالبطالة، الآفات الاجتماعية و الصعوبات التي يتلقاها المواطنون عند قضاء حاجياتهم على المستوى الإداري. كما تعاني التجمعات الحضرية الكبرى تدهورا على مستوى التجهيز، و أزمة في السكن نتيجة عدم احترام قوانين العمران عند انجاز السكنات، و ظهور البيوت القصديرية، و البنايات الفوضوية ....الخ.

تعود تلك المظاهر إلى الزيادات السكانية الكبيرة التي لم تصاحبها تنمية مستدامة تضمن إطار حياة محترم للأجيال القادمة .

تعاني بعض المناطق في الكثير من أنحاء الوطن، و خاصة القسم الجنوبي منها من قلة عدد السكان الذين يشغلون مساحة معتبرة بمعنى أنها تتميز بكثافة سكانية ضعيفة، و رغم ذلك يتطلب هذا المثال العكسي إعادة للنظر في حدود هذه الولايات لتكريس لامركزية التسيير .

أشار وزير الداخلية إلى أن عملية الإحصاء الأخير للسكان كشف أن 86 بالمائة من السكان تتمركز في المناطق الحضرية، وكذا النسبة الأكبر تتمركز على الشريط الساحلي الذي يمثل 4 % من مساحة الجزائر[1]، وهي المؤشرات التي تؤكد الإختلالات في توزيع السكان، مؤكدا أن هذه المؤشرات ستكون الفاصل في ترقية مجموعة من الدوائر إلى ولايات منتدبة[2].

- **المساحــــــة:**

تعد المساحة الجغرافية أحد أهم المقاييس المعمول بها في مجال التنظيم الإداري، و هي متعلقة أساسا بعدد السكان في المنطقة، و تطرح المساحة الكبيرة لعدد من الولايات في الجزائر إشكالية كبيرة في تنظيم المجال و هيكلته بما يصب في خانة المصلحة العامة للسكان و البلاد، حيث تشكل الهضاب العليا 9%[3] من المساحة الكلية للجزائر، و الصحراء 87% [4]من مساحة الجزائر.

- **مجال التأثير:**

مجال تأثير المدينة على محيطها يعتبر مقياسا جد مهم في الدراسات العمرانية و في التهيئة الإقليمية، حيث أن التقسيم الإداري في الجزائر أولى أهمية كبيرة لهذا المعيار في تحديد التركيبة المثلى للوحدات الإدارية (الولاية ، الدائرة ، البلدية).

لكل مدينة مجال تأثير يمتد خارج محيطها الحضري ويتعدى حدودها الإدارية، حيث يزداد مع تزايد أهمية المدينة و الدور الذي تلعبه في إقليمها. و يمكن اعتبارها المركز الذي يمد الإقليم بمختلف المواد التي يحتاجها الأفراد و الجماعات، كما توفر المدينة مختلف الخدمات الإدارية، و التعليمية، و الصحية..الخ.

[1] **Guide investir en Algérie 2006, page 05**

[2] **تصريح رسمي لوزير الداخلية و الجماعات المحلية على هامش حفل تخرج طلبة المدرسة الوطنية للإدارة جوان 2009م**

[3] **Guide investir en Algérie 2006, page 05**

[4] **Guide investir en Algérie 2006, page 05**

- <u>**عدد البلديات التي تدخل ضمن التسيير الإقليمي**</u>:

حيث تحصي **14** ولاية في الوقت الراهن تسيير مابين **52** إلى**67** دائرة مثل ما هو عليه الحال بالنسبة لولاية تيزي وزو التي تحصي **67** دائرة، فيما تحصي ولاية المدية **64** دائرة، وولاية باتنة تضم وحدها**61** دائرة، أما سطيف فتضم **60** دائرة، وتلمسان **53** دائرة، وسيدي بلعباس تعد وحدها **52** دائرة [1].

5 – إمكانيات و عوائق التّقسيم الإداري:

5 – 1 إمكانيات التّقسيم الإداري:

- توفر الجزائر على منظومة خاصة بتكوين التقنيين و الإطارات كذلك الإطارات الساهرة على تطبيقه، فقد بينت الدراسات العالمية أن التنمية المستدامة مرتبطة بإدارة الحكم الراشد[2] الذي يعتبر "مرادفا للتسيير الإقتصادي و الفعال الذي يسعى للإجابة عن مختلف الانتقادات الخاصة الموجهة للدول ،و المؤسسات، التي تشكك في الإصلاحات الهيكلية المسيرة بطريقة علوية"؛

فالجانب البشري عموماً مهم، و الفئة الأهم هي الكوادر التقنية و الإطارات الإدارية الكفؤة، التي تسهر على متابعة التقسيم الإداري من خلال الأدوار التي تلعبها و المناصب التي تشغلها؛

- وجود الإرادة السياسية للسلطات العليا في البلاد من أجل اعتماد تقسيم إداري جديد، و تجسد ذلك في تصريح وزير الداخلية **و** الجماعات المحلية ، نور الدين يزيد زرهوني، أثناء ندوة صحفية في ولاية تيسيمسيلت[3]، بترقية **107** دائرة إلى دوائر إدارية يرئسها والي منتدب و تتبع الولاية الأم إلى غاية استقلالها عنها بعد مدة زمنية معينة محددة، و يعد عدد السكان في الولايات الحالية المقياس الرئيسي في تحديد الشكل العام الجديد للهيكل الإداري بالنسبة لوزارة الداخلية، إذ تشترط – هذه الأخيرة– أن تكون الولايات الجديدة ذات وعاء سكاني يتراوح تقريبا ما بين **400000 ن– 500000 ن؛**

---

[1] التقسيم الإداري لسنة 1984.

[2] تعريف البنك الدولي لسنة 2002.

[3] **Arezki LOUNI - L'expression lundi 27 mars 2006**

- القوانين التي وضعتها الدولة من أجل تحسين الوضع الإقتصادي كالمرسوم التشريعي، رقم **93 – 12** المؤرخ في **05 أكتوبر 1993** والمتعلق بترقية الاستثمار نظام الامتياز، و قانون المالية لسنة **1994** قد وسع الاستفادة من الامتياز، لتشمل عددا كبيرا من المتعاملين الذين ينجزون مشاريع تعد ذات منفعة عامة قد رافق هذا التليين التشريعي عددا من التدابير التي تسمح بتبسيط إجراءات الحصول على الأراضي، و هي إجراءات تساعد التخلص من العراقيل السابقة في التنمية الإقتصادية؛

- تنفيذ أدوات التعمير القانونية تنفيذا فعليا تتجلى في التطبيق الكامل للإجراءات والتنظيمات التي يترتب عليها تطور المدن على كل المستويات و تنميتها من خلال تنظيم الطرق و إنجاز الشبكات المختلفة كشبكة الغاز، و الكهرباء، و الماء الصالح للشرب، و قنوات الصرف الصحي، و تنظيم القطاعات الحيوية المختلفة، خاصة القطاع الثالث، و هو الخدمات و الأنشطة التجارية المختلفة....الخ.

إن أدوات التعمير الجديدة والأعمال التي تم القيام بها أو المعتزم القيام بها بتوفير أراضي للبناء توفيرا فعليا لتبشر باستعادة التحكم تدريجيا في تطور مدننا وأطرنا المشيدة عموما، ما دامت المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير تتولى في هذا المستوى تنظيم المجال البلدي كله .

5 – 2 عوائق التّقسيم الإداري:

- مخططات التعمير، هي نفسها بالنسبة لبير الجير(وهران)، حاسي مسعود (ولاية ورقلة)، و باب الزوار (الجزائر العاصمة)؛ فالقانون 90–29 المتعلق بالتهيئة و التعمير، جاء شاملا و تطبق القواعد القانونية الواردة فيه على كل مناطق الوطن، و هي من السلبيات الخاصة بهذا القانون؛

- الجزائر كغيرها من دول العالم الثالث، تعرف مشكلا في تمويل المشاريع التنموية الكبرى نظرا للطبيعة الإقتصادية التي تعتمد على صادراتها من النفط و الغاز، -و بغض النظر عن الفترة الحالية، أين تتمتع الدولة بانتعاش اقتصادي ناتج عن ارتفاع أسعار المحروقات بسبب الطلب الكبير على هذه المادة في السوق العالمية، مخلفات الحرب على العراق، و الأزمة الداخلية التي تعرفها ليبيا و المنطقة

العربية-، فقد كانت الكثير من الدول و منها الجزائر خاضعة لشروط و ضغوطات صندوق النقد الدولي (**FMI**) و بعض الدول المانحة ؛ التي كانت تحدد طبيعة المشاريع وفق أهدافها السياسية، و توجهاتها الإيديولوجية، و المغزى من ذلك أن استحداث أي تقسيم إداري يجب أن يتوافق مع الطبيعة الإقتصادية للدولة و المخزون المالي، مع دراسة الآفاق المستقبلية، التي على ضوئها يتم تحديد الأهداف التي تضمن مستقبل الأجيال القادمة؛

- الصلاحيات المحدودة للجماعات المحلية؛ إن مسؤوليات الموضوعة على عاتق الجماعات المحلية ولا سيما البلدية في هذا المستوى لتطرح مشكلا في تطبيق القوانين و الإجراءات الإدارية، الإدارات البلدية تلتزم فيما يخص المهام المطلوبة كتطبيق الإجراءات ومعاقبة التجاوزات ...الخ لكن المسألة الأساسية والمتمثلة في الوسائل التي يجب أن تتوفر للإدارات ولا سيما في المجال البشري و التقني و القانوني من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ذلك أن مهام التسيير والمتابعة لأدوات التهيئة والتعمير تتطلب في الواقع مهارة تقنية وخلايا متخصصة لا تتوفر حاليا في كير من البلديات و في بعض الحواضر الكبرى ومنها مدينة الجزائر مثلا؛

- الإستقرار الإجتماعي أو السلم الإجتماعي، هو أحد المؤشرات التي تقاس بها قوة الدول و حجم التنمية فيها، و هو مبدأ مقدس في الجزائر، حيث اضطرت الجزائر – من أجل ذلك- إلى تأجيل الإجابة على المطالب الكثيرة المنادية باستحداث خريطة إدارية جديدة، تفاديا لأي طارئ قد يفسد الوضع الإجتماعي الذي يعد مكسبا هاما تميزت به الجزائر في الفترة الراهنة بعد عشرية سوداء (سنوات التسعينيات من القرن الماضي)، عرفت فيها الجزائر سقوطا حرا في اقتصادها، و تدهورا ملحوظا في وضعها الأمني، و من هنا أرادت الدولة عدم إخراج مشروع التقسيم الإداري الجديد، رغم السلبيات التي طرأت عن آخر تقسيم (**1984** م)؛

- الكوارث الطبيعية المفاجئة والمتدرجة :كالزلزال والانهيارات الجبلية والأعاصير، الفيضانات،

و السيول، وحرائق الغابات التي من صنع الطبيعة وحركة الكثبان الرملية والآفات والأوبئة وغيرها كل هذه الكوارث وغيرها الطبيعية قد تنتج عنها أزمات تعطل برنامج تطبيق التقسيم الإداري؛

- تطرح المساحة الكبيرة للمناطق الصحراوية الجزائرية التي تبلغ حوالي **2 مليون كلم** مربع موزعة على خمسة مناطق كبرى هي أدرار ، إليزي ، غرداية، تمنراست و تندوف ، مشكلا كبيرا في تقسيمها إداريا، لعدم وضوح الآليات المناسبة لتطبيق هذا التنظيم خاصة و أنه لا يمكن اعتماد كل المعايير للإختلافات المجالية و الإجتماعية، و في عدد السكان بين الشمال و الجنوب؛

- في العقدين الأخيرين حدث نوع من التراجع في إحداث المرافق الإقتصادية المدارة بأسلوب المؤسسات العامة، ويفسر هذا التراجع بالاتجاه الرامي إلى تشجيع القطاع الخاص خصوصا –وقد اتضح من الأبحاث والدراسات– إلى أن التدخل العمومي قد أفرز مضاعفات سلبية كانت السبب في ظهور سياسة الخوصصة، و منها الإهمال من طرف العمال، و سياسة دعم المؤسسات الوطنية المفلسة من الخزينة العمومية أو عن طريق الإستدانة؛

- مشكلة العقار إن وضع الأراضي القابلة للتعمير تحت تصرف الموطنين والمتعهدين بالبناء، يتطلب أن تكون البلديات والتجمعات السكنية مشمولة بأدوات التعمير الجديدة التي هي:
  - المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير؛
  - مخطط شغل الأراضي؛
  - مخطط التناسق للمدن؛

تسيير العقار واستخدامه في الجزائر مؤ طر بقوانين ثلاثة هي :

- القانون رقم 90 – 25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990، والمتضمن التوجيه العقاري ؛
- القانون رقم 90 – 29 المؤرخ في 01 ديسمبر ،1990 والمتعلق بالتهيئة والتعمير ؛
- القانون رقم 90 – 30 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990، والمتضمن قانون الأملاك الوطنية ؛

و تبقى هذه القوانين ناقصة في ضل الإستهلاك المتواصل للأراضي الفلاحية، و أراضي التوسع السياحي، و أراضي التراث الوطني، مثل ما هو واقع في مدينة " طبنة " الأثرية في دائرة بريكة.

ملاحظـــــة: يعتبر العقار –في الحقيقة– من عوائق التقسيم الإداري في المناطق الشمالية للوطن، و في نفس الوقت يعد من الإمكانيات في الجنوب، الذي يمثل **79 %** من المساحة الإجمالية للقطر.

هذه العناصر ينبغي أن تسمح بتوجيه تطور مدننا حسب الأهداف الإستراتجية العامة للتهيئة الإقليمية.

6 – الأهداف الأساسية للتقسيم الاداري:

التقسيم الاداري هو هيكل تنظيمي ، أنشى بهدف القضاء على الصعوبات التي يصادفها المواطن في حياته اليومية ، وهو مشروع تبنته الدولة من اجل تحقيق التنمية المستدامة ، و يمكن حصر أهداف التقسيم الاداري في ما يلي :

- تحقيق التوازن الإقليمي: الجماعات و السلطات و المنظمات التي تمارس مهام إقليمية، تعتبر كجماعات محلية في القانون الداخلي للدولة، وظيفتها العمل على تحقيق التوازن الإقليمي في القطر الجزائري؛
- توزيع سكاني عادل و مدروس؛

- التحكم في عمليات التنمية المحلية: مراجعة القوانين الأساسية الخاصة ببعض أنماط التسيير والتكلفة المالية لممارسة أنواع التسيير على المستوى الإداري القاعدي للدولة، فتوزيع الماء و النظافة والصيانة المنتظمة للطرق والمجاري ومختلف الخدمات الأخرى هي حقوق بالنسبة إلى السكان المقيمين. لكن هذه الحقوق لا تكون فعالة إلا بوجود الوحدات الإدارية و تحديد دورها، و الصلاحيات التي يخولها لها القانون لتسيير النقاط السالفة الذكر؛

- تطبيق مبادئ اللامركزية، التي تهدف إلى تقريب الإدارة من المواطن؛
- المساهمة في التنمية البشرية و تطوير المجتمع: استدامة التنمية البشرية الوطنية باتت من صلب مسؤوليات الحكومات اليوم و ليس التنمية الاقتصادية فحسب، وإنما تحقيق مهمة استدامة التنمية البشرية، التي تعنى بتحسين المستوى المعيشي، بحيث تعكس الزيادة في الدخل القومي الحقيقي للفرد وتحسين نوعية الحياة لكل أفراد المجتمع بدون أن تكون على حساب الأجيال القادمة، التي يتوجب أن تكون متحررة من الفقر والحرمان.
- إبراز دور الدولة و إعادة هيبتها، من خلال مؤسساتها و المصالح التي تسهر على تسيير شؤون مواطنيها. فالتقسيم الإداري يسمح بظهور هيئات سياسية و إدارية و تقنية مختصة، تعطي لكل إقليم قيمته الخاصة به، و تساعده على متابعة المشاريع العمومية و الخاصة.
- ضمان مشاركة فعالة للشعب في اتخاذ قراراته ، و تحمل المسؤولية من خلال المجالس الشعبية المنتخبة و منظمات المجتمع المدني. فمشاركة الأفراد والجماعات مع الحكومة المركزية والجماعات المحلية في الأنشطة والصلاحيات يساعد على تحقيق الهدف الذي من أجله رسمت الخريطة الإدارية المعروفة.
- التقليل من معدلات البطالة، حيث يستقطب القطاع العام نسبة كبيرة من الطاقات البشرية التي تسهر على توفير الراحة للسكان و تلبية الإحتياجات اليومية.
- خلق ديناميكية اقتصادية و اجتماعية حيث يستفيد السكان بصورة مباشرة، أو غير مباشرة من الوضع الإداري الجديد من خلال المركبات الصناعية التي تنجز، مع توفرٍ للأمن، و وسائل الترفيه.

و يكون النمو الاقتصادي معها وسيلة للتنمية المستدامة، و لا يتأتى ذلك إلا بالحفاظ على الموارد المسخرة للتنمية من الهدر والتبديد من خلال بسط قوة القانون.

- التحكم في قطاع التعمير من خلال الأجهزة التقنية التي تسهر على تطبيق القوانين و التعليمات في الواردة في أدوات التعمير: **PDAU**، **POS**، **PAW** ، **SCU** ..و بالتالي التحكم في كل مدينة،و تنظيمها حسب الدور الذي يحدده لها التقسيم الإداري.
- إدراج عملية التعمير الشامل من المنطلق الذي يمليه البناء الاقتصادي المتوازن للتراب الوطني.
- تسيير الأطر الحضرية وترقيتها لخلق ظروف معيشة كريمة يستحقها كل مواطن.
- تحقيق نوع من **التنظيم الإقليمي** للوحدات الإدارية (بلديات ، دوائر ، وولايات) ، بحيث تتماشى **الحدود الإدارية** مع **الحدود الوظيفية** لأقاليم خدمات المدن التي رقيت في السلم الإداري إلى رتبة عاصمة، ولاية، أو دائرة، أو بلدية. و حتى تكون هذه المدن قواعد للتنمية الاقتصادية، و الخدماتية خاصة وأن النظام الإداري الجزائري يخصص لكل مركز حسب رتبته في السلم الإداري ميزانية مدروسة و نمط من التجهيزات والمرافق والخدمات التي تلعب دورا مهيكلا في تنظيم المجال، و في الديناميكية الاقتصادية المحلية؛
- بناء آليات تمكن السلطة المركزية من إعادة توزيع الموارد، وصياغة تقنيات التضامن بين البلديات، و بين الجهات. و هي إجراءات معمول بها في كثير من الدول، حيث تلجئ بعض البلديات إلى الإستدانة أو الإستعانة ببلديات أخرى من أجل تسيير المرحلة الصعبة التي تعاني منها.

7 – نماذج عن التقسيمات الإدارية في العالم:

مثلما ذكرنا في المقدمة العامة للبحث، فإنا استعمالنا للمنهج المقارن يقودنا إلى الحديث عن بعض الدول كأمثلة من أجل تزويدنا بأفكار تساعدنا على توضيح الموضوع، و تحليله جيدا للخروج ببعض الحلول الفعالة من أجل تنمية مستدامة للوطن. فتكلمنا عن فرنسا كمثال بحكم ماضيها التاريخي في الجزائر، كما أنها جمهورية أوروبية رائدة في مجال التنظيم الإداري، و هناك مثال **إسبانيا،** و **الصين،** و **المغرب الأقصى.**

7 – 1 التقسيم الإداري في إسبانيـــا:

مملكة إسبانيا، تقع في الجنوب الغربي لأوروبا، تعتبر نموذجا مختلفا في التقسيمات الإدارية للدول، فهي تعتمد على **سياسة الأقاليم،** حيث يوجد بها سبعة عشر **(17)** إقليم[1]، كلها تتمتع **بالحكم الذاتي،** و إثنان **(02)** من المدن التي تتمتع هي الأخرى بالحكم الذاتي **(**سنعود لتعريف الحكم الذاتي في العنصر الموالي**)**، و هي تشبه عدة دول أوربية معروفة بإتباعها لنظام اللامركزية، و منها ألمانيا، سويسرا، و بلجيكا...الخ

الأقاليم الــ 17 التي تُكَوّن المملكة الإسبانية هي:

إقليم الباسك (País Vasco) ، إقليم كانتابريا (Cantabria) ، إقليم أستورياس (Asturias) ، إقليم جاليسيا (Galicia) ،إقليم كاتالونيا (Cataluña) ،إقليم ڤالينسيا (Valencia) ، إقليم مرسيا (Murcia)، كاستيا لا منتشا (Castilla-La Mancha) إقليم إكستريمادورا (Extremadura)، إقليم مدريد (Madrid) ، إقليم نافارا (Navarra) ، إقليم أراجون (Aragón)، إقليم كاستييا و ليون (Castilla y León) ، إقليم لا ريوخا (La Rioja) ، إقليم أندلسيا (Andalucía) ، جزر الكناري (Islas Canarias) ، جزر البليار (Islas Balear)

أما المدينتين المتمتعتين بالحكم الذاتي فهما: سبتة و مليلية.

يسمح لكل بلدية في إسبانيا، إعلان كحد أقصى، **14** يوم إجازات رسمية في السنة؛ **09** أيام من اختيار الحكومة الوطنية، و يتم اختيار يومين على الأقل بالنسبة لأي بلدية. و كل منطقة تتمتع بالحكم الذاتي لها برلمانات منتخبة، و حكومات، و إدارات عامة، و ميزانيات، و موارد مالية، و تدير النظم الصحية، و التعليمية، و الأمنية، و الإدارية، و غيرها من الإقليم نفسه.

(1): دروس الدكتور بودر عبد المجيد– السنة الثالثة– أستاذ بجامعة هواري بومدين للعلوم و التكنولوجيا، باب الزوار، الجزائر العاصمة، 2004.

7 – 2 التقسيم الإداري في المملكة المغربية:

المغرب هو دولة شقيقة مجاورة، تتقاسم معها الجزائر في مجموعة من العوامل المشتركة، فهي دولة عربية، مسلمة، تشترك معنا في الحدود البرية، و تنتمي مثلنا إلى إفريقيا، و إلى دول العالم الثالث، خضعت مثلنا إلى نفس الإستعمار. و هي أسباب موضوعية قادتنا إلى اختيار المغرب لمعرفة أن التقسيم الإداري مرتبط بخصوصيات الدول، و بظروفها الإقتصادية و الإجتماعية، و بسيادتها، و نظام الحكم فيها.

يتألف المغرب إداريا من **16 جهة** و يرأس الجهة والي. وكل جهة تنقسم إلى عدة أقاليم، و عمالات، فمثلاً الجهة الشرقية تضم عمالة وجدة، وأقاليم جرادة، بركان، فكيك...

حضي تقسيم **العمالات** والأقاليم باهتمام خاص من طرف السلطات العمومية، حيث كانت الغاية من وراء إحداثها، هو تأطير السكان ومراقبة المجال الوطني مع خلق محاور إدارية و إقتصادية لضمان أسس التنمية الشاملة. وهذه الوحدات لا تختلف من حيث التنظيم والاختصاص ،غير أن الفرق بينها يكمن في كون العمالات تتشكل دائما في المدن الحضرية الكبرى.

من جهة أخرى فإن الفصل **100** من الدستور **1996** جعل من " العمالات والأقاليم" جماعة محلية، و تم تنظيم هذه الجماعة بمقتضى القانون رقم **79.00** المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم الصادر بتنفيذه **الظهير الشريف** رقم **1.02.269** بتاريخ **3 أكتوبر 2002** م.

يبلغ عدد العمالات **20**عمالة، بينما عدد الأقاليم فيبلغ **49** إقليما، وذلك بناءًا على المرسوم رقم **2.03.529** بتاريخ **10 سبتمبر 2003** المشار إليه.

أ – العمالة: تضم مدينة أو جزءا من مدينة، أما **الإقليم** فهو جزء يضم عاصمة الإقليم، ومدن وقرى. العمالة فقط في المدن مثل الرباط، الدار البيضاء، فاس، مراكش، وجدة ومكناس.

لكل إقليم عاصمته، و هي مقر العامل وتحمل نفس اسم الإقليم عدا بوعرفة عاصمة إقليم فكيك، و ميسور في إقليم بولمان.

يعرف التنظيم الإداري المغربي المحلي ابتداء من سنة **1981** نمطا محددا من الوحدات الإدارية أطلق عليه اسم "**الولاية**"؛ وهي وحدة غير متمتعة بالشخصية المعنوية، تدخل في إطار عدم التركيز، ويبلغ عددها **17** ولاية حسب المرسوم رقم **2.03.527** الصادر في **10 سبتمبر 2003**[(1)].

الولاية هي بنية إدارية ليس لها اختصاصات محددة بناءًا على نصوص قانونية عامة، بل هي مجرد إطار ترابي يترأسه عامل؛ يطلق عليه اسم "والي"، يقوم بتنسيق مختلف أعمال العمالات المكونة للولاية.

العامل هو المسؤول الأول عن المستوى الإقليمي حسب مقتضيات الفصل **102** من الدستور المغربي الذي جعل منه " **ممثل الدولة** " والظهير الشريف[(1)] المتعلق باختصاصات العمال فإن تدخلاته، تكتسي طابعا عاما وتهم المجالات التالية :

- مجال عدم التركيز الإداري واللامركزية ؛
- المجال الاقتصادي والاجتماعي ؛
- المجال المالي...إلخ.

ب – الدائـــرة:

عرف التقسيم الإداري المغربي نوعين من الدوائر، **دوائر قروية ودوائر حضرية**، وهي وحدات إدارية مرتبطة بالإدارة المركزية. و قد حددت قائمة الدوائر بمرسوم رقم **2.98.953** بتاريخ **31 ديسمبر 1998** و المتعلق بتحديد قائمة الدوائر، والقيادات، والجماعات الحضرية، والقروية بالمملكة، وعدد الأعضاء الواجب انتخابهم في مجلس كل جماعة.

يتولى رئيس الدائرة، تحت سلطة العامل، تدبير وإدارة الدائرة حيث يستمد هذه الاختصاصات من عدة مصادر قانونية، منها بشكل خاص الظهير الشريف رقم **1.63.038** بتاريخ الفاتح مارس **1963** و المتعلق بشأن النظام الخصوصي للمتصرفين بوزارة الداخلية.

---

(1): الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.168 بتاريخ 15 فبراير 1977 يتعلق اختصاصات العامل كما وقع تغييره وتتميمه .

ج – القيادة:

القيادة هي تقسيم إداري، مرتبط بالمجال القروي، يسمح بالتوفر على موقع متقدم للدولة داخل البيئة القروية، وهي **مقاطعة** تقع بين الدائرة والجماعة القروية.

7 – 3 التقسيم الإداري في سلطنة عمان:

تعتبر سلطنة عمان من دول الخليج العربي الغنية بالنفط، و لها ميزاتها المناخية الخاصة بها، و يحكمها سلطان. فاختيارنا لهذه الدولة من أجل إعطاء فكرة عن الدويلات الصغيرة مساحة و سكانا، و الكبيرة من حيث الموارد الطبيعية و الإقتصادية.

تنقسم سلطنة عمان إداريا إلى 05 مناطق، و 04 محافظات، و لكل منطقة مركز إقليمي أو أكثر، ويصل مجموع المراكز الإقليمية في السلطنة إلى 12 مركزا إقليميا. تنقسم هذه المناطق والمحافظات بدورها إلى 61 ولاية، وتنقسم الولاية إلى مدن و نيابات وقرى، وتجمعات سكانية..

8 – 4 التقسيم الإداري في الصين[1]:

قمنا باختيار الصين لأنها الدولة رقم (01) في دول العالم الثالث، و بقيت تتبع المنهج الإشتراكي، فمثال الصين يعطينا صورة بأن التقسيم الإداري ليس له علاقة بالمنهج الإقتصادي و الإيديولوجي الذي تتبعه الدولة، لأن الصين بمساحتها الكبيرة، حافظت على وحدتها الترابية باسترجاعها لهونكونغ عام 2000 م، و إبقائها على "تايوان" على عكس الإتحاد السوفياتي رائد الإشتراكية في العالم الذي تفكك إلى **15** دولة.

تتكون الخريطة في الصين من ثلاثة مستويات هي: المقاطعات، والمحافظات، والأقليم. كما توجد في الصين مناطق ذاتية الحكم وبلديات مركزية.

- **المقاطعات والمناطق الذاتية الحكم:** مقسمة إلى ولايات ذاتية الحكم، ومحافظات، و محافظات ذاتية الحكم، ومدن.
- **المحافظات والمحافظات الذاتية الحكم:** مقسمة إلى نواح ونواح قومية وبلديات.
- **البلديات المركزية والمدن الكبيرة نسبيا:** مقسمة إلى أحياء إدارية ومحافظات.
- **الولايات الذاتية الحكم:** مقسمة إلى محافظات ومحافظات ذاتية الحكم ومدن.

المناطق الذاتية الحكم والولايات الذاتية الحكم والمحافظات الذاتية الحكم كلها تطبق **الحكم الذاتي الإقليمي القومي**. وطبقا لما ينص عليه الدستور يحق للدولة أن تنشئ مناطق إدارية خاصة عند الضرورة. وتعد المنطقة الإدارية الخاصة منطقة إدارية محلية تابعة مباشرة للحكومة المركزية.

فى الوقت الراهن، الصين مقسمة إلى **23** مقاطعة **و05** مناطق ذاتية الحكم **و04** بلديات مركزية ومنطقتين إداريتين خاصتين.

(1) :www.xinhuanet.com 2005-01-25

خلاصـــــة الفصل :

شهد التقسيم أو التنظيم الإداري عدة تغيرات بسبب تغير نظام الحكم في الجزائر, الذي عرف تواجد البيزنطيين، الو ندال، الرومان، الإسبان، العثمانيين، الفرنسيين. و حتى العرب كان لهم دور في تنظيم القطر الجزائري. و ما يلاحظ أن كل حضارة اعتمدت تقسيما إداريا يتناسب مع طموحاتها التوسعية و أهدافها الإستعمارية.

التقسيم الإداري لجزائر ما بعد الإستقلال عرف هو الآخر عدة تغييرات من أجل هيكلة المجال، و تحسين الظروف الإقتصادية و الإجتماعية، و تحقيق تنمية مستدامة و شاملة.

الدولة الجزائرية، و إقرارا منها بدور و أهمية التقسيم الإداري في تحقيق التنمية المستدامة و الاستقرار الاجتماعي و الاقتصادي، قامت باجتهادات منذ الاستقلال لتحسين الوضع القائم، و الحيلولة دون تفاقم المشاكل التي تعاني منها، فبدأت بالإصلاح البلدي لسنة **1963** مرورا بالتقسيم الإداري لسنة **1974** ، و وصولا إلى تقسيم **1984.** و هي تفكر حاليا في استحداث تقسيم إداري جديـــد تحاول من خلاله الاستفادة من الأخطاء السابقة و ذلك بإتباع مخططات و برامج تستجيب لمقتضيات الظروف الراهنة و تحقيق التنمية المستدامة؛ التي تضمن مستقبلا عادلا للأجيال القادمة .

ما يلاحظ على التقسيمين الإداريين، لسنتي **1974** و **1984** هو مراعاة المسائل الوطنية، و الظروف الاقتصادية للجزائر، و الطبيعة الاجتماعية للشعب، على خلاف ما كانت عليه الخريطة الإدارية للجزائر وقت الاستعمار؛ أين اعتمدت فرنسا فقط على مصلحتها الخاصة.

فنجاح التقسيم الإداري لا يكون إلا بإصلاح النظام الإقتصادي ، و الإداري، و القضائي.

تمهيد:

ورثت الجزائر نظام الإدارة المحلية عن الاستعمار الفرنسي، غير أنه بعد الاستقلال ومغادرة الفرنسيين للجزائر حدث فراغ كبير أدى إلى فوضى في تسيير الشؤون المحلية، مما اضطر الدولة إلى وضع قانون جديد للبلدية في **18 جانفي 1967** تحت رقم **24** ، وأجريت أول انتخابات للبلدية في **5 فبراير 1967** م، ثم صدر بعد ذلك الأمر رقم **38 - 69** بتاريخ **23 ماي 1969** تضمن قانون الولاية، أما دستور **22 نوفمبر 1976** فقد تضمن في مادته **34** بأن تنظيم الدولة يقوم على مبدأ اللامركزية القائم على دمقرطة المؤسسات، و المشاركة الفعالة للجماهير في تسيير الشؤون العام ". و أبقت دساتير الجمهورية الجزائرية **1976، 1989** م، والتعديل الدستوري لسنة **1996**، على نفس المبدأ في تناولها للتقسيم الإداري، فالمادة **36** من دستور **1976** م حددت الهيئات المحلية على أنها الولاية والبلدية، وأن البلدية هي الهيئة الإقليمية القاعدية، كما كُرِس هذا التنظيم بموجب دستور **1989**، وبعد ذلك التعديل الدستوري **28 نوفمبر 1996** ، إذ حددت المادة **15** منه على أن "الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية ،... البلدية هي الجماعة القاعدية" . أما المادة **16** منه فجاءت كالتالي: «يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية، ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية، أما الدائرة فهي جهاز إداري ليس لها شخصية معنوية ولا استقلال مالي[1]. و في هذا الفصل نقوم بشرح مبدأ اللامركزية، و دور الجماعات المحلية باعتبارها الهيكل الأساسي للتقسيم الإداري في الجزائر.

1- نظام الإدارة المحلية في الجزائر:

كان لاتساع وظيفة الدولة في التقدم، و الأخذ بمبادئ الديمقراطية، و الحرص على تحقيق العدالة الاجتماعية، و الرغبة في تحسين أسلوب الإدارة العامة آثارا كبيرة في عدول أغلبية دول العالم عن النظام الذي يقتصر على إقامة فروع للوزارات المركزية، في وحداتها المحلية لإدارة مرافق وهيئات هذه الوحدات، فأخذت هذه الدول بنظام الإدارة المحلية، مما أدى إلى انتشار هذا النظام نظم وتطوره.

(1):ABDELKADER KELKEL . LA DAIRA, circonscription administrative.OPU.Alger, mai 2003 .p 26 .

عرفت الجزائر منذ الاستقلال، و إلى المرحلة الراهنة أهمّ تقسيمين للمجال الجزائري، إذ كان لهما أثرا واضحا على المسار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي للقطر الجزائري و هما: تقسيمي **1974**، و **1984**.

توفُّر الدولة آنذاك على **1577** بلدية، لم يكن ذو دلالة إيجابية، فأغلبها كان يفتقر إلى الإمكانات البشرية و المادية، و المرافق العامة بسبب صغر حجمها . و لهذا ألغي أكثر من نصفها بعد الاستقلال ليصبح عددها **675** بلدية حسب ما جاء به مرسوم **16 ماي1963** ، و ذلك ليسهل التحكم فيها.

اختارت الدولة الجزائرية في إستراتيجيتها التنموية، سياسة اللامركزية الإدارية؛ حيث يتضح ذلك من خلال تخلي السلطة المركزية عن العديد من الاختصاصات للجماعات المحلية (الإدارة المحلية). فنظّمت دورات تدريبية خاصةّ، و ملتقيات لصالح موظّفي البلدية الجدد، و أنشأت معاهد لتكوين الإطارات المتوسطة. و من أجل ضمان السير الحسن للتنمية المحلية، قامت بخلق علاقة إيجابية بين الإدارة المركزية و الإدارة المحلية، و ذلك بتزويد الجماعات المحلية (البلديات، الدوائر، و الولايات) بالخدمات والمرافق الاجتماعية الأولى، و تحقيق البنى التحتية التي تستهدف تحسين المستويات، و الدّخل المتوسط للفلاّحين على وجه الخصوص، و كذلك إصلاح حالة الديون المتراكمة على البلديات، تبعا لاختيار الجزائر السياسي، و الاقتصادي، و ذلك ببعث وتنمية المساهمة المباشرة، و الإيجابية، و الدائمة للبلدية .

كما اضطرت الدولة كذلك في ميدان **التنظيم الإقليمي**(1) البلدي إلى ضرورة إعادة تقسيم البلديات والولايات (**<u>أنظر الفصل الأول: مراحل التقسيم الإداري</u>**)، ممّا خفّف بصورة محسوسة من أعباء تسيير البلديات، و أقامت للبلدية أساسا ماليا وبشريا أكثر نفعا. ونظرا لأن هذه الإجراءات التي فرضها الواقع الميداني من أجل تحسين التسيير الإداري، و المالي لا يمكن أن تكون لها فعالية، إلا إذا توضحت العلاقـة بين الإدارة المركزيـة و الإدارة المحليـة .

(1): **<u>التنظيم الإقليمي</u>** : في جوهره جزء من التنظيم الوطني ولا تعارض بينها، غير أن التنظيم الوطني مرتبط ارتباطا وثيقا بالإدارة المركزية بينما يرتبط التنظيم الإقليمي إلى حد كبير بالإدارة المحلية أي باللامركزية .

أنظر: غانم عبد الغني ، التنظيم المجالي حاضرا و مستقبلا في ولاية بسكرة، أطروحة دكتوراه دولة في التهيئة العمرانية ، جامعة منتوري، قسنطينة ، الجزائر. 1998. ص03.

فنظام الإدارة المحلية يؤدي أولا إلى الخلاص من التعقيدات الناجمة عن المركزية الإدارية، ويؤدي إلى تنويع أسلوب الإدارة تبعا للظروف المحلية. كما يمكن من إدراك حاجات المواطنين المحليين، فيعطي لسكان كل وحدة محلية حق تصريف شؤونهم بنفسهم ويجعلهم أقدر من غيرهم على التعرف على مشاكلهم، وما يحتاجون إليه وأكثر دراية وخبرة في حل هذه المشاكل، والعمل على الوفاء بحاجاتهم، وتحقيق مصالحهم على خير وجه.

و من ثمة فان نظام الحكم المحلي يؤدي إلى توسيع فرص المشاركة في الحياة السياسية بوضع ميكانيزمات تتيح لكل أفراد الوحدة المحلية فرص المشاركة في تسيير شؤونهم قصد تلبية وتحقيق حاجاتهم، ومما لا شك فيه أن نظام الحكم المحلي، يوفر فرصة للمشاركة في الحياة السياسية وأداء دورها في تحقيق استقلالها الذاتي، وتحسين مركزها السياسي الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بإشراكها في عملية صنع القرار.

ويكون لهذه الهيئات المحلية استقلال مالي وإداري كبير. فالوحدات المحلية الإقليمية في ظل هذا النظام، تمارس معظم الوظائف، إذ أن اللامركزية تتلاءم مع مقتضيات الحداثة لأن نظام الإدارة المحلية يستجيب لمتطلبات العصر الحالي، حيث أن له صيغة شعبية وقانونية واضحة، وأنه النظام الذي يحقق مبدأ السيادة الشعبية ويهيئ للشعب رقابة مباشرة على المسائل التي تخص مصالحه المحلية.

تعتبر الولاية وحدة إدارية مهمة تقوم عليها الإدارة اللامركزية الإقليمية بالجزائر ، وهذه الأخيرة تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لكيان الدولة و قوامها، فهي عادة ما تبنى على أساس دستوري ، حيث نصت المادة **15** من الدستور على أن: "الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية و الولاية"، و هنا تستوقفنا جملة من التساؤلات حول ماهية هذا التنظيم الولائي، و مراحل تطوره عبر التاريخ؟ و هيئاته؟ و كذا الجهات المكلفة بمراقبته؟

2 – الولاية:

تعرف بأنها جماعة لامركزية و دائرة حائزة على السلطات المتفرقة للدولة تقوم بدورها على الوجه الكامل، و تعبر على مطامح سكانها. لها هيئات خاصة،أي مجلس شعبي، و هيئة تنفيذية فعالة. عرفتها المادة الأولى من القانون رقم **90 - 09** المؤرخ في **07 / 04 / 1990** المتعلق بالولاية كما يلي: "هي جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي» .

و تعرف كذلك[1] بأنها جماعة إقليمية محلية، ذات شخصية معنوية، و استقلال مالي، و لها اختصاصات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية. و هي إحدى التقسيمات الإدارية للدولة؛ كما أنها همزة وصل بين الإدارة المركزية من جهة، والإدارة المحلية من جهة ثانية.

2 – 1 مراحل تطور التنظيم الولائي، و الهيئات المكونة له:

يمكن أن نميز بين مرحلتين أساسيتين كانت قد مرت بهما الإدارة الولائية بالجزائر هما :

2 -1 - 1 مرحلة الاستعمار :

قسمت في هذه المرحلة، الجزائر إلى **إقليم جنوبي** تحت إشراف السلطة العسكرية، و الآخر **شمالي**، مقسم إلى ثلاث ولايات (الجزائر، وهران، قسنطينة)، و يخضع هذا الإقليم للقانون المتعلق بالمحافظات أو العمالات في فرنسا.

شكل نظام العمالات خلال الاستعمار صورة لعدم التركيز الإداري، حيث كان يسير هذه العمالات عامل العمالة (الوالي أو المحافظ) خاضع للسلطة الرئاسية للحاكم العام، كان يتمتع بصلاحيات، و سلطات واسعة بمساعدة نواب له في نطاق الدوائر.إضافة إلى عامل العمالة كان هناك هيئتان:

مجلس العمالة: يرأسه عامل العمالة و يعين، موظفيه الحاكم العام، و له اختصاصات متنوعة، و متعددة : **قضائية و إدارية**.

ب- المجلس العام: و كان أعضاؤه هم أعيان البلد، ليتحول فيما بعد إلى هيئتين انتخابيتين، هما المعمرين و الأهالي، حيث كانت نسبة التمثيل للأهالي بـ:**5/2** من مجموع مقاعد المجلس.

(1): جعفر أنس قاسم، أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية بالجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1978 ، ص 50.

2 – 1 - 2 مرحلة الاستقلال:

و قد تميزت بفترتين:

<u>أ - الفترة الأولى:</u>

تم فيها إحداث لجان عمالية جهوية، تضم ممثلين عن المصالح الإدارية، و ممثلين عن السكان يعينهم الوالي الذي يرأس اللجنة، و كان دورها يقتصر على المصادقة على ما يقدمه الوالي من مشاريع و قرارات.

<u>ب - الفترة الثانية:</u>

و فيها تم استبدال اللجنة السابقة بمجلس **جهوي** (عمالي أو جهوي) اقتصادي، و اجتماعي حيث كان يتشكل من جميع رؤساء المجالس الشعبية البلدية بالعمالة، مع إضافة ممثل عن كل من الحزب، النقابة، والجيش. و لم يعد عامل العمالة (الوالي) يرأس هذه الهيئة الولائية، باعتبار أن الرئيس ينتخب من بين رؤساء المجالس الشعبية البلدية، إلا أن الوالي بقي حائزا لأوسع السلطات باعتباره ممثلا للدولة و العمالة في مختلف المجالات.

و بعد صدور الأمر **38/69** المؤرخ في **23 ماي 1969**، المتضمن لقانون الولاية، والذي تأثر بالنموذج الفرنسي، وقام بناءا عليه **التقسيم الولائي** على ثلاثة أجهزة أساسية هي:

- المجلس الشعبي الولائي (وهو هيئة منتخبة)؛
- المجلس التنفيذي للولاية؛
- الوالي.

بعد ذلك، عدل في سنة **1979** بعد المؤتمر الرابع للحزب، و ذلك من ناحيتين:

أ - توسيع صلاحيات المجلس الشعبي الوطني؛

ب - تأكيد و تدعيم الطابع السياسي لهذه الهيئة بحيث يشترط الانخراط و الانضمام للحزب بالنسبة لكل مترشح لعضوية المجلس.

<u>(1): المرافق العامة:</u> نعني بها التجهيزات التابعة للدولة، التي يمكن تقسيمها إلى تجهيزات مرتبطة بالتجهيزات الأساسية العمومية، وتجهيزات ضرورية، وتجهيزات داخلية تفيد التطهير والنظافة، وتجهيزات تعني الرفاهية والتحضر، وهي تنقسم إلى نوعين: نوع يستعمل بصفة خاصة، ونوع يستعمل بصفة مشتركة.

أنظر: غانم عبد الغني ، تحليل مدى التوازن بين السكان والسكن في مدينة بسكرة، رسالة ماجستير) مارس 1984 قسم التهيئة العمرانية، جامعة منتوري – قسنطينة – الجزائر.

2 - 2 خصائـص الولاية:

الولاية لها مجموعة من الخصائص، هي:

- وحدة إدارية لامركزية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال. منحت جزءا من سلطة الدولة على أساس إقليمي جغرافي؛
- وحدة إدارية لامركزية:حيث تعتبر حلقة وصل بين المصالح، و الإحتياجات المحلية المتميزة عن المصلحة العامة في الدولة؛
- وحدة إدارية لامركزية نسبية: و ذلك لأن أعضاء المجلس الشعبي للولاية، يتم انتخابهم، بينما والي الولاية، فيعين بمرسوم من قبل السلطة الإدارية المركزية.
- تتمتع الولاية بالشخصية المعنوية:فهي شخص معنوي عام لامركزي.
- للولاية اختصاصات متعددة: حيث تضطلع بالمهام الاقتصادية، و الاجتماعية، و الثقافية، في إقليم الولاية.

2 – 3 إنشاء الولايـة:

تنشأ الولاية بقانون، و يحدد اسم الولاية، و مركزها الإداري، و التعديل في حدودها الإقليمية يتم بموجب مرسوم؛ يصدر بناءا على تقرير وزير الداخلية، و باقتراح من المجلس الشعبي الولائي، و تمر عملية إنشاء الولاية بثلاث مراحل هي:

أ - مرحلة التقرير:

حيث تتجه فيها السلطة المختصة إلى إنشاء الولاية بعد القيام بالدراسات، و المداولات، و المناقشات اللازمة لاتخاذ القرار النهائي المتعلق بإنشاء الولاية؛

ب - مرحلة التحضير:

تتمثل في تحضير و تجهيز الوسائل اللازمة القانونية، و البشرية، و المادية، و الإدارية لتنفيذ قانون إنشاء الولاية.

ج - مرحلة التنفيذ:

و هي المرحلة العملية؛ حيث تدخل في حيز التنفيذ، و التطبيق، و أن عملية التنفيذ تتصف بالاستمرارية، لذا يجب أن تكون هناك متابعة، و رقابة مستمرة، لوسائل التنفيذ حتى يتم تحقيق الأهداف المرجوة من إنشاء الولاية.

2 – 4 هيئــات الولاية:

2 – 4 - 1 المجلس الشعبي الولائي:

يتراوح عدد أعضاءه بين 35 و 55 عضو، بحيث تمثل كل دائرة انتخابية بعضو على الأقل. و ينتخب لمدة 5 سنوات بطريقة الإقتراع العام المباشر و السري.

ينتخب الرئيس من طرف جميع أعضاء المجلس بالاقتراع السري و بالأغلبية المطلقة في الدورة الأولى، و بالأغلبية النسبية في الدورة الثانية، و في حالة تساوي الأصوات يختار أكبر المترشحين سنا، كرئيس للمجلس حسب المادة 25 من قانون الولاية، و لا يشترط أن يكون من القائمة التي نالت أغلبية المقاعد.

يعقد المجلس نوعين من الدورات هما:

أ- الدورات العادية: و هي أربع دورات في السنة مدة كل واحدة **15** يوم، يمكن تمديدها إلى **07** أيام أخرى، و قد نص قانون الولاية على ضرورة عقدها في تواريخ محددة (مارس، جوان، سبتمبر، ديسمبر)، و إلا عدت باطلة.

ب- الدورات الاستثنائية: و هي دورات تعقد حسب الحاجة سواء بطلب من رئيس المجلس الشعبي الولائي ،أو ثلث أعضاءه أو الوالي.

تتم المداولات بحضور أغلبية أعضاء المجلس، و في حال عدم حضور أغلبية الأعضاء في المجلس، توجه دعوى ثانية للأعضاء لعقد إجتماع بعد ثلاثة أيام، وحينئذ يمكن للمجلس أن يعقد اجتماعه مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين.

تخضع مداولات المجلس الشعبي الولائي للقواعد التالية:

أ- تكون مداولات المجلس علنية، ضمانا للرقابة الشعبية إلا في حالتين:

- فحص الحالة الانضباطية للمنتخبين الولائيين؛
- فحص المسائل المرتبطة بالأمن و النظام العام.

ب- تتم المصادقة على المداولات بالأغلبية المطلقة للأعضاء، مع ترجيح صوت الرئيس عند التساوي في الأصوات.

يحضر الوالي جميع اجتماعات المجلس، و يعلن مستخلص المداولة خلال الأيام الثمانية التي تلي الدورة بالمكان المخصص لإعلام الجمهور في مقر الولاية، و تشمل اختصاصاته جميع أعمال التنمية داخل الإقليم: الاقتصادية، و الاجتماعية، و الثقافية، و تهيئة إقليم الولاية، و حماية البيئة، من خلال المجالات التالية:

الفلاحة و الري، الهياكل الاقتصادية الأساسية، التجهيزات التربوية و التكوينية، النشاط الاجتماعي، و الثقافي و الرياضي، و السكن و العمران.

2 – 4 - 2 الهيئـة التنفيذية:

مقرها الولاية، و يرأسها الوالي المعين من طرف رئيس الجمهورية، بموجب مرسوم رئاسي يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح من وزير الداخلية، أما انتهاء مهامه فتتم طبقا لقاعدة توازي الأشكال و بموجب مرسوم رئاسي و بالإجراءات نفسها لدى تعيينه.

يتمتع **"الوالي"** بالإزدواجية في الإختصاص حيث يحوز على سلطات بصفته:

أ- **هيئة تنفيذية للمجلس الشعبي الولائي:** حيث يقوم وفقها الوالي بـ:

- تنفيذ مداولات المجلس الشعبي الولائي.

- الإعلام: حيث يلزم قانون الولاية الوالي بضرورة إطلاع و إعلام المجلس الشعبي الولائي بوضعية و نشاطات الولاية؛

- تمثيل الولاية: حيث يمثل الوالي الولاية في جميع أعمال الحياة المدنية و الإدارية، و يمثلها أمام القضاء سواء كان مدعيا أو مدعى عليه؛

- ممارسة السلطة الرئاسية على موظفي الولاية .

ب- الوالي ممثل للدولـة:

و يجسد بها صورة اللامركزية[1] الإدارية و ذلك نظرا للسلطات و الصلاحيات المسندة إليه باعتباره ممثلا للدولة في إقليم الولاية ،و تتمثل أهم الاختصاصات الموكلة إليه في سلطة الضبط الإداري:حيث يكون مسئولا على المحافظة على الأمن و السلامة و النظام و السكينة العامة والضبط القضائي:يمارسها في حالة وقوع جناية أو جنحة ضد أمن الدولة.

و تتمثل الإدارة المساعدة للوالي فيما يلي:

2 – 4 - 2 – 1 الإدارة التنفيذيـة:

أ- إدارة الولاية:

تتكون من مجلس الولاية ، و مندوب الأمن (رئيس أمن الولاية، قائد مجموعة الدرك الوطني، و قائد القطاع العسكري)، و الأمانة العامة، و الديوان، و المفتشية العامة،و مديرية الإدارة المحلية، و مديرية التنظيم العام ، و الدائرة.

ب - المديريات التنفيذية التابعة و الممثلة للوزارات:

حيث يؤسس في الولاية مجلس، يجمع تحت سلطة الوالي مسؤولي المصالح الخارجية للوزارات، و هي هيئات مكلفة بمختلف قطاعات النشاط على مستوى الولاية، و تعمل تحت سلطة مدير يعين بموجب مرسوم رئاسي باقتراح من رئيس الحكومة كمديرية النقل، مديرية النشاط الإجتماعي، مديرية التجارة، مديرية الصيد البحري، مديرية الفلاحة، مديرية الصناعة و المناجم، مديرية الشباب و الرياضة، مديرية السياحة، مديرية السكن و التجهيزات العمومية، مديرية التعمير و البناء، مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية، مديرية البيئة، ديوان الترقية و التسيير العقاري، مديرية الصحة، و مديرية الثقافة...الخ.

(1): **اللامركزية:** هي النظام الذي يقوم على أساس توزيع سلطات الوظيفة الإدارية في الدولة بين الإدارة المركزية، من جهة، و بين هيئات، و وحدات إدارية أخرى مستقلة، و متخصصة على أساس إقليمي جغرافي من ناحية أخرى؛ مع وجود رقابة الوصاية الإدارية على هذه الوحدات، و الهيئات اللامركزية، و من بين هذه الوحدات اللامركزية وأشدها تطبيقا نجد الولاية، و الدائرة، و البلدية.

2 – 4 - 2 – 2 الإدارة الاستشاريـة:

إن الهيئات الاستشارية على مستوى الولاية عديدة، منها لجنة الموظفين حيث تتدخل كجهاز استشاري، فتبدي رأيها فيما يخص العقوبات و توقيف الموظفين، و لجنة الهندسة المعمارية و التعمير و البيئة المبنية و صلاحياتها متمثلة في الاستشارة في كل مسألة متعلقة بالبناء و التعمير، و الهندسة المعمارية، و المحيط ، و غرفة التجارة و الصناعة...الخ.

2 – 5 الرقابة على أعمال الولاية:

تمارس على أشغال، و مداولات المجلس الشعبي الولائي، العديد من صور الرقابة من قبل جهة الوصاية المتمثلة أساسا في وزارة الداخلية، أما قرارات الوالي كممثل للدولة فإنها تخضع لمراقبة السلطة المركزية (الوزارة) باعتباره الرجل الأول في الولاية، و ممثل السلطة المركزية داخلها، و يتحمل كل ما يترتب عن ذلك من نتائج.و أهم مظاهر و صور تلك الرقابة تتمثل في إجراءات:

أ – التصديـق:

و هو إما **ضمني**؛ بحيث تعتبر مداولات المجلس الشعبي الولائي مصادقا عليها ضمنيا بعد 15 يوما من نشرها من طرف الوالي، أو **صريحا**؛ فيما يتعلق بالميزانيات، أو عند إحداث مرافق عمومية ولائية.

ب – الإلغـاء:

و هو إما **مطلق**؛ بحيث تعتبر المداولات فيه باطلة بطلانا مطلقا، إذا كانت هذه الأخيرة خارجة عن صلاحيات و اختصاصات المجلس الشعبي الولائي المحددة من طرف قانون الولاية، و يعود فيه قرار الإلغاء إلى وزير الداخلية. و قد يكون **نسبيا**؛ و يحدث إذا شارك أعضاء المجلس الشعبي الولائي في المداولة المعنيون بها باسمهم الشخصي، أو كوكلاء بحيث تلغى المداولة هنا من طرف وزير الداخلية، أو الوالي، أو أي ناخب، أو دافع ضريبة الولاية. إلا أنه بإمكان رئيس المجلس الشعبي الولائي الطعن في قرار الإلغاء، وذلك باللجوء إلى الجهات القضائية المختصة (مجلس الدولة).

2 – 6 قانون الولاية الجديد:

جاء قانون الولاية الجديد من أجل تعزيز سلطة الوالي، ومعالجة حالات انسداد المجلس الشعبي، و لم تختلف المبررات التي قدمها المشرع الجزائري للمبادرة بمشروع قانون خاص بالبلدية عن تلك التي ساقها فيما يتعلق بمشروع قانون الولاية، خاصة ما تعلق بالحرص على تدارك النقائص المسجلة في قانون 1990 ؛ والتي أثرت على سير المجالس الشعبية الولائية، وعطلت في الكثير من الأحيان مشاريع التنمية المحلية.

فالولاية بموجب المادة الأولى من مشروع النص الجديد، تعتبر جماعات إقليمية تتمتع بالاستقلالية المالية والشخصية المعنوية، كما هي مقاطعة إدارية تمثل الدولة في إقليم نشاطها، وتشرف على تنفيذ سياسة الدولة. وهي حلقة تواصل بين الجماعات الإقليمية والدولة، ويتم إنشاؤها عن طريق القانون.

مقارنة بالقانون الحالي، فإن الولاية تضطلع بمهام إدارية وتهيئة الإقليم والتطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وتساهم في تطوير الإطار المعيشي للمواطن.

تم تحويل المادة الثالثة من القانون الحالي إلى المادة الثانية في مشروع القانون الجديد، ومنحت للوالي صلاحيات أوسع من خلال تصنيفه "على أنه جزء لا يتجزأ من الولاية" حيث تشير المادة المقترحة بـ "أن الولاية تتكون من هيئتين هما المجلس الشعبي الولائي والوالي".

اقترح النص مادة جديدة هي المادة 5 تتعلق بتكفل الدولة بتحويل الموارد الضرورية؛ التي تسمح لها بالقيام بالمهام المنوطة بها في جميع الميادين.

يمكن للولاية أن تربط علاقات تعاون مع مثيلاتها في الوطن ومع محافظات أجنبية، غير أن العلاقات، مع جماعات إقليمية أجنبية تخضع إلى شروط صارمة، وهي أن لا تتعارض ومصالح الجزائر والتزاماتها الدولية.

منح نص المشروع صلاحيات أوسع لوزارة الداخلية التي أصبحت صاحبة الاقتراح في كل تغيير يتم إدخاله في تنظيم الولاية أو إعادة رسم حدودها، حيث تنص"المادة 14" التي جاءت لتعوض المادة السادسة من القانون الحالي بأن أي **تغيير في حدود الولاية** لا يتم إلا بتقرير يقدمه وزير الداخلية باقتراح من المجلس الشعبي الولائي والوالي، في حين أن القانون الحالي يوكل المجلس الشعبي الولائي مهمة اقتراح مثل هذا التغيير.

بخصوص المجلس الشعبي الولائي، فقد حددت المواد من **16** إلى **35** مجال تدخله، وكيفية تسيير أشغاله، حيث جاءت المادة **18** لتضفي الجدية في عقد دورات المجلس العادية الأربعة، إذ تم تقليص مدة الاجتماع من **15** يوما إلى **7** أيام فقط. ويقوم رئيس المجلس بموجب المادة **20** بالدعوة إلى انعقاد دورة للمجلس، ويوجه الدعوة إلى أعضائه، لكن بعد موافقة الوالي حول جدول الأعمال وتاريخ الدورة، وجاءت هذه المادة لتمنح للوالي حق مراقبة جدول أعمال المجلس، وذلك في **تعزيز** واضح لصلاحيته؛ حيث تنص المادة **13** في القانون الحالي "بأنه يقوم رئيس المجلس الشعبي بإخطار الوالي بتوجيهه دعوة لأعضاء المجلس من أجل عقد اجتماع". و بغرض تفكيك أي انسداد محتمل في المجلس فقد تم إضافة مادة جديدة وهي المادة **21** التي تشير إلى أن الدعوة إلى عقد دورة يمكن أن يتكفل بها الوالي، في حال عجز رئيس المجلس عن ذلك، أو عندما يعرف المجلس حالة انسداد.

وضعت المادة **70** من المشروع طريقة جديدة لكيفية اختيار رئيس المجلس الشعبي الولائي، تنهي حدوث حالات الانسداد التي طالما عرقلت وتيرة التنمية، ففي حال تساوي الأصوات في الدور الثاني بعد إجراء دور أول كما هو منصوص عليه في المادة **25** من القانون الحالي، ينتخب رئيسا للمجلس في حال تساوي الأصوات في الدور الثاني من تحوز قائمته الانتخابية على أكبر عدد من الأصوات، وفي حال تساوت قائمتين في عدد الأصوات، فإن قائمة المترشح التي يكون فيها متوسط العمر أقل، هو من يعين رئيسا.

3 – الدائـــرة:

يقسم إقليم الولاية إلى دوائر، والدائرة هي جزء من الولاية يشمل عدد من البلديات، وهي ليست إلا قسما إداريا لا تتمتع بالشخصية المعنوية ومن ثم ليس لها أي الاستقلال إداري أو مالي ، كما لا يوجد بها أية هيئة محلية منتخبة ، هي عبارة عن جهاز وسيط بين البلديات والولاية.

تضم الدائرة مجموعة من البلديات، و تعين وفق مرسوم وزاري، و بالتالي فهي تعتبر همزة وصل بين الولاية و البلدية(1).تحرص الدائرة على تطبيق القانون داخل البلديات التابعة لها، و حسن تسيير الإدارة العمومية.

(1) : عبيد لخضر – التنظيم الإداري للجماعات المحلية – ديوان المطبوعات الجامعية .الجزائر. 1987 ص 41

3 – 1 مراحل تطور الدائـرة:

3 – 1 – 1 الفترة العثمانية:

استعمل مفهوم الدائرة في الجزائر في الفترة ما بين سنتي **1557 ميلادي**، و **1563** ميلادي؛ أي **41** سنة بعد إعلان " عروج" كسلطان على الجزائر، سنة **1516** م، و كان ذلك في فترة حكم " الباي العربي حسن باشا" ابن خير الدين (**1557م**، **1566** م)، حيث كانت تعرف بالأوتان " LES AOUTANES". و كان التقسيم الإداري في هذه الفترة، موضوع من أجل أهداف **إدارية-عسكرية** Milataro-Administratif، و هي[1]:

- إخضاع الشعب للسلطة العثمانية، و من ثم تسيير الضرائب يكون أكثر مردودية و تنظيما؛
- التوسع في القطر الجزائري شيئا فشيئا؛
- ترأس هذه الدوائر، يكون عن طريق " القايد".

3 – 1 – 2 مرحلة دولة الأمير عبد القادر[2]:

تميزت هذه الفترة بتقسيم القطر إلى **08** مناطق، و هي:

1 – تلمسان. 2 – معسكر.

3 – مليانة 4 – المدية.

5 – القبائل. 6 – مجانة.

7 – الزيبان. 8– شمال الصحراء الوهراني.

تنقسم كل منطقة، إلى مجموعة من الدوائر (**AGHALIKS**)، يرأسها شيخ يشهد له بالإستقامة، و حسن السيرة ، و العلم، و العدل.

(1) :ABDELKADER KELKEL. la daira, Circonscription Administrative, OPU, Alger, Mai 2003", page 16.

(2): المرجع نفسه، ص 17.

3 – 1 – 3 مرحلة الإستعمار الفرنسي:

لم تعرف فرنسا النظام الإداري الخاص بها في الجزائر إلا في سنة **1945** م، بواسطة الأمر الصادر في **15 أفريل 1845** م، و ذلك من خلال تقسيم القطر الجزائري إلى **03** محافظات كبرى (قسنطينة، وهران، و الجزائر)، و كانت تابعة إلى وزارة الحرب، إلى غاية تاريخ **24 أكتوبر 1870** م؛ أين أصبح كل قطاع يتبع الوزارة الخاصة به.

تميزت الدوائر في هذه الفترة بنظام الحكم العسكري، أي أن حاكم الدائرة كان عسكريا، و المرسوم الصادر في **02 مارس 1960** م، الملحق رقم **04**، المتعلق بتوزيع السلطات العسكرية، والمدنية في الدوائر الجزائرية.

بعد اشتداد الثورة، صوت البرلمان الفرنسي بفضل الشيوعيين على تغيير القوانين العسكرية التي تحكم الدوائر في الجزائر يوم **12 مارس 1956** م،و قام الحاكم الفرنسي العام في الجزائر"بول ديلوفريي" PAUL DELOUVRIER –مجبرا- بتعيين أول جزائري واليا على باتنة في مارس **1960**، و هو المدعو" بلحداد مهدي"[1]، و تم انشاء الكثير من الدوائر بين سنتي **1956**، و **1962** م خاصة في المناطق ذات التواجد الأوروبي الكبير، حيث وصل عدد الدوائر إلى **91** دائرة .

3 – 1 - 4 مرحلة الإستقلال : من 1962 إلى يومنا الحاضر.

الدائرة هي الترجمة الحرفية لكلمة **ARRONDISSEMENT** بالفرنسية، و تعني الدائرة بالمعنى الهندسي. و قد حلت محلها، إتباعا للنظام الفرنسي الذي طبق في الجزائر أثناء استعمارها لنا، عكس كلمة **DEPARTEMENT** التي ظهرت أيام الثورة الفرنسية في **1789** ميلادي، حيث حلت محلها كلمة "عمالة"، ثم "ولاية".

مصطلح الدائرة لم يرد في القانون الخاص بالعمليات التنظيمية للوطن، التي سجلت في **1963**، **1974**، و **1984**. لكن تحدث عنها قانون **74-69** المؤرخ في **02 ماي 1974** م-المادة الثانية، و في المرسومين التنفيذيين **74-124**، و **74-154** المؤرخين في **12 جويلية 1974** م.

(1) : ABDELKADER KELKEL. la daïra, Circonscription Administrative, OPU, Alger, Mai 2003", page 18.

القوانين الخاصة بالدوائر قليلة جدا في الجزائر، و ما عدا المذكورة سابقا نجد: القانون **016-62** المؤرخ في **09 أوت 1962 م**، حيث كلف كل ولاية بتنصيب لجنة تدخل إقتصادية، و اجتماعية، و تهتم بالقضايا الإدارية و المالية، و هو ما تشرحه المادة **06**(1).

يعتبر القانون **215-94** المؤرخ في **23 جويلية 1994** م، هو الأحدث، و يتضمن البنية الإدارية العامة للولاية، و يتناول في مادته الرابعة **رئيس الدائرة**.

عدم اهتمام التشريع، بالدائرة يعود لعدم تمتعها بالشخصية المعنوية، و الإستقلال المالي، و لهذا تسمى في العرف الإداري بـ**" المخلوق الإصطناعي**(2)**"**.

و لتفعيل دور الدائرة، أضيف لها دور الدائرة الإنتخابية في القانون **08-80** المؤرخ في **25 أكتوبر 1980** م، و المتضمن قانون الإنتخابات الذي يعتبر الدائرة كـ **"**دائرة انتخابية**"** في انتخابات المجالس الشعبية في الولاية، و في انتخابات المجلس الشعبي الوطني.

في **فرنسا** الدائرة لها دور فهي تحتضن ما يسمى بمجلس الدائرة، و يتكون من المنتخبين التابعين للبلديات التابعة للدائرة.

و في الجزائر يطرح سبب وجود الدائرة كجهاز إداري، الكثير من التساؤلات، رغم أنها تعتبر الممثل السياسي للحكومة على مستوى الدائرة، فهي تلعب دور إعلام، شرح، و تنفيذ الأوامر.

تلعب الدائرة دورا في القضايا الإجتماعية و الإقتصادية، من خلال السهر على متابعة، و نقل، و توزيع المساعدات المقدمة من طرف الدولة، و إنجاز المشاريع الخاصة بالدولة، و هذا ما حدث عند تعيين تيزي وزو، عنابة، الواحات، الساورة، و تلمسان كولايات عن طريق المرسوم الوزاري **484-63** المؤرخ في **09 أوت 1962** م.

كما تلعب الدائرة دورا في مكافحة الفقر و البطالة، و الإستعداد للخطر؛ الذي قد ينتج عن الوضعية الإقتصادية الصعبة في تلك الفترة.

(1) :Article 06 : « des commissions similaire pourront être crées au siège de chaque sous-préfecture ».

(2) :ABDELKADER KELKEL. la daïra, Circonscription Administrative, OPU, Alger, Mai 2003, page 18.

تعتبر سنة **1991** م، سنةً حاسمة؛ حيث عرفت الدائرة تحولات تحولات كبرى، إذ تضاعف العدد لأكثر من **2.5 مرة** ، أي من **229** إلى **553** دائرة. و كان السبب في ذلك هو إنجاح مترشحي الحزب الحاكم في تلك الفترة في الإنتخابات.

في سنة **1996** م، عين وزير على رأس ولاية الجزائر، و سمي بالمحافظ، و توضح المادة الثانية من قانون الولاية لسنة **1990** م، أن الولاية تتكون من :

- الأمانة العامة؛
- مندوب الأمن؛
- المفتشية العامة؛
- الديوان؛
- مصلحة التنظيم و الإدارة المحلية؛
- **الدائرة.**

تم تفصيل المكونات الإدارية لمحافظة الجزائر الكبرى في القانون **96-477** المؤرخ في **20 نوفمبر 1996** م تماشيا مع قانون الولاية. لكن لم يتم شرح **"الدائرة"**؛ حيث يشرف ولات منتدبون، على الدوائر الإدارية للعاصمة.

في سنة **1997** م، تم إصدار الأمر رقم **97-15** المؤرخ في **31 ماي 1997** م، و الذي حدد بأن كل والي منتدب يشرف آليا على مجموعة من الدوائر التابعة لمحافظة الجزائر الكبرى، و تم بعد ذالك حل هذا التنظيم من قبل المجلس الدستوري لوجود عدد من التناقضات التنظيمية، و الإدارية، و القانونية.

أصبحت الدائرة منذ سنة **1991** م، أحد مقومات اللامركزية لقربها من المواطن، و سهرها على تنفيذ متطلباته التي يكفلها له القانون.

3 – 2 التطور العددي للدوائر:

بعد الإستقلال مباشرة، سجل وجود **91** دائرة في الجزائر، ثم تقلص العدد إلى **83** دائرة بعد إصدار القرار رقم **63-189** الصادر في **16 ماي 1963** م، المتضمن إعادة تنظيم البلديات.

ذكر ميسوم سبيح بأن"التقسيم الإداري للدوائر الجزائرية لم يتم فعليا بعد الإستقلال، إلا بعد **16 ماي 1963** م، حيث تقلص عدد البلديات من **1559** بلدية إلى **670** بلدية"(1)

إذن لم تعرف الجزائر أي تغيير في عدد الدوائر منذ استقلالها حتى عام **1973** ميلادي، و يمكن توضيح التطور الكرونولوجي للدوائر كما يبرزه الجدول التالي:

جدول رقم (06):التطور العددي للدوائر في الجزائر منذ الإستقلال.

السنـــة	العدد
1962	91
1974	160
1984	175
1986	229
1991	553

المصدر: من إنجاز الطالب، اعتمادا على المعطيات السابقة.

تزايد عدد الدوائر، بصورة متواصلة منذ الإستقلال، حيث ارتفع من **91** دائرة سنة **1962**، إلى **160** دائرة سنة **1974**، و وصل إلى **175** دائرة عند استحداث التقسيم الإداري لسنة **1984م**.

بعد سنتين من آخر عملية للتقسيم الإداري في الجزائر، ارتفع عدد الدوائر إلى **229** دائرة، ثم تضاعف العدد إلى **553** بسبب التغيرات السياسية، و الإجتماعية، و الإقتصادية التي مسّت الدولة آنذاك.

يرجع سبب الزيادة الكبيرة لعدد الدوائر بصورة سريعة، إلى محاولة تدارك الحكومة في تلك الفترة ما فاتها ، و تصليح الأخطاء التي أصابت جل القطاعات؛ و التي أدّت إلى فشل تام في حركة التنمية على مستوى القطر الوطني.

(1) : MISSOUM SBIH. " L'Administration Algérienne ", édition Hachette, paris, 1988, page 188.

4 - البلديــة:

البلدية هي الخلية الأساسية في النظام الإداري في الجزائر؛ عرفها دستور **18 سبتمبر 1963**، في مادته التاسعة **(09)** البلدية بأنها جماعة إقليمية، إدارية، إقتصادية، و اجتماعية؛ أي أن الدولة في تلك الفترة كانت ترى أن البلدية هي القاعدة الأساسية للنمو، و التقدم الوطني.

كما عرفها قانون البلدية لسنة **1967** بأنها: " البلدية هي الجماعة الإقليمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية". و عرفت المادة **16** من دستور **22 نوفمبر 1976** م البلدية " بأنها الجماعة القاعدية، و يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية، و مكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية".

و عّرف المشرع الجزائري البلدية بموجب المادة الأولى من القانون الجزائري **90-08** المؤرخ في : **17 أفريل 1990** التعلق بقانون البلدية :" البلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي".

و هي كذلك مقاطعة إدارية للدولة؛ مكلفة بضمان السير الحسن للمصالح العمومية في إقليمها. ومن خلال ما سبق ذكره يتجلى لنا الدور الأساسي للتنظيم البلدي في الجزائر، وعليه يجب الاطلاع على ماضي، و واقع هذا التنظيم من خلال دراسة المراحل التي مر بها.

4 - 1 مراحل تطور نظام البلديــة[1]:

4 – 1 – 1 البلدية في المرحلة الاستعمارية 1830-1962:

كانت البلدية آداة لفرض الهيمنة، و خدمة العنصر الأوروبي فالبلديات المختلطة، كانت كما جاء في بيان الأسباب لقانون البلدية، كان يديرها موظف من الإدارة الاستعمارية، و هو متصرف المصالح المدنية، يساعده موظفون جزائريون وهم **"القوّاد"** ، و تساعده لجنة بلدية تتكون من أعضاء أوروبيين منتخبين، و بعض الجزائريين المعينين؛ وذلك إبتداءا من سنة **1919** م|.

إلى جانب البلديات المختلطة، وجدت بعض البلديات ذات التصرف التام في المناطق التي يسكنها أغلبية أوروبية، و هذه البلدية ما هي إلا أداة لخدمة الإدارة الفرنسية.

[1] **الدكتور:ناصر لباد. التنظيم الإداري، منشورات دحلب،حسين داي/الجزائر، 2000، ص ص167..168.**

4 – 1 – 2 البلدية في المرحلة الانتقالية 1962-1967:

فرض الفراغ الذي تركته الإدارة الفرنسية على السلطة آنذاك على إنشاء لجان تتولى مهمة تسيير شؤون البلدية؛ يقودها رئيس، عهدت إليه مهام رئيس البلدية. وكذلك قامت السلطة بتخفيض عدد البلديات ليصل إلى **675**، و هذه المرحلة أطلق عليها مرحلة التجميع، حيث خلق الاستعمار **1577** بلدية اصطنعتها السلطة الفرنسية لفرض هيمنتها.

بهدف مساعدة البلديات على القيام بمهامها، تم إنشاء لجان أخرى وهي لجنة التدخل الاقتصادي والاجتماعي [1] (**CIES**)، و المجلس البلدي لتنشيط القطاع الاشتراكي (**CCAS**) ، و تضم اللجنة الأولى ممثلين عن السكان، وتقنيين، حيث يتمثل دورهم في تقديم آراء حول مشروع الميزانية، غير أن هذه اللجان لم يتم تنصيبها في كثير من المناطق أيضا.

أما المجلس الثاني فقد كان يضم ممثلين من الإتحاد العام للعمال الجزائريين، وممثلين عن الحزب، وعن الجيش، مهمته الأساسية هي: تنظيم ومتابعة المشاريع المسيرة ذاتيا.

4 – 1 – 3 مرحلة التفكير في إنشاء قانون البلدية:

لقد كان لدستور **1963** وميثاق الجزائر، وميثاق طرابلس، بالغ الأثر في إبراز مكانة البلدية على المستوى الرسمي، والاعتراف بدورها الطلائعي، وأهم الأسباب التي دفعت السلطة آنذاك إلى ضرورة الإسراع في التفكير وإصدار قانون للبلدية، نسرد ما يلي:

- خضوع البلديات أثناء الفترة الاستعمارية للنظام القانون الفرنسي، مما أجبر السلطة على ضرورة التعجيل بإصلاح المؤسسات الموروثة، ومنها البلدية؛
- عدم مواكبة هذه النصوص لفلسفة الدولة المستقلة؛ و التي تبنت الاتجاه الاشتراكي بحسب النصوص الرسمية؛
- رغبة السلطة في عدم إطالة الفترة الانتقالية خاصة؛ و قد نجم عنها تباين محسوس على المستوى التطبيقي أو العملي.
- إن دور البلدية أعظم من دور الولاية، بحكم اقترابها أكثر من الجمهور، و بحكم مهامها المتنوعة؛ لذا وجب أن يبدأ الإصلاح منها أولا.

(1):عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، دار ريحانة، الجزائر، 2002.،ص 129.

انطلاقا من هذه النصوص المرجعية، ومن تجربة الفترة الانتقالية؛ تحرك الهيكل السياسي المتمثل في المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني، وأعد مشروع قانون البلدية الذي طرح بقوة، خاصة بعد أحداث **1965م**، وعرف امتدادا واسعا وشرحا مستفيضا؛ وإثراءا لا مثيل له من جانب الحزب، وتم تبنيه في مجلس الثورة في شهر جانفي **1967**م.

4 – 1 – 4 مرحلة ما بين سنتي 1967-1990[2]:

لقد تميز هذا القانون بالتأثر بنموذجين مختلفين؛ هما **النموذج الفرنسي** و**النموذج اليوغسلافي**؛ ويبدو التأثر بالنظام الفرنسي خاصة بالنسبة لإطلاق الاختصاص للبلديات، وكذا في بعض المسائل التنظيمية الأخرى بحكم العامل الاستعماري، أما التأثر بالنموذج اليوغسلافي؛ فيعود سره إلى وحدة المصدر الأيديولوجي (النظام الاشتراكي)، واعتماد نظام الحزب الواحد، وإعطاء الأولوية في مجال التسيير للعمال والفلاحين.

4 – 1 – 5 مرحلة قانون البلدية لسنة 1990[(1)]:

تميزت هذه المرحلة بخضوعها لمبادئ، و أحكام جديدة أرساها دستور **1989**، و على رأسها إلغاء نظام الحزب الواحد، واعتماد نظام التعددية الحزبية.

لم يعد في ظل هذه المرحلة للعمال، و الفلاحين أي أولوية في مجال الترشح؛ كما كان من قبل بعد أن ثبت هجر النظام الاشتراكي، وسنتولى دراسة نظام البلدية بالتفصيل طبقا لمقتضيات هذا القانون.

4 – 1 – 6 مرحلة قانون البلدية الجديد لسنة 2011:

يفتح مشروعا قانوني البلدية والولاية اللذان تولت وزارة الدولة وزارة الداخلية والجماعات المحلية إعدادهما، المجال أمام ضمان استقرار الجماعات المحلية، وإبعادها عن الخلافات الحزبية، وحالات الانسداد التي تعطل شؤون المواطنين، و يمنح المشروعان مكانة أكبر للديمقراطية **التشاركية**، ويعززان دور والي الولاية في إدارة الشؤون المحلية، خاصة في مجال تنفيذ المشاريع التنموية، كما يصبح رئيس البلدية ملزما بالتفرغ كلية لعهدته الانتخابية.

---

(1) د.عمار بوضياف. مرجع سابق، ص 130.

مشروع قانون البلدية الذي جاء في **385** مادة أي بإضافة **227** مادة جديدة، مقارنة بقانون **1990** المتضمن **158** مادة فقط، الشيء الذي يعكس حجم التغيير الذي تم إدخاله على طريقة تسيير أول خلية اجتماعية، كما جاء مشروع القانون الخاص بالولاية في **199** مادة؛ حيث عرف هو الآخر إضافة العديد من المواد، و يتقاطع مشروعا القانونين في عدة نقاط، خاصة ما تعلق بالأسباب التي قدمها المشرع الجزائري لشرح دواعي الذهاب نحو تغيير النصين القانونيين، اللذين يعود تاريخ اعتمادهما إلى أفريل **1990**، و اللذين أصبحا لا يتماشيان مع التحولات العميقة التي تعرفها الإدارة المحلية.

المشروعان يحملان تصورا جديدا لكيفية تسيير الجماعات المحلية، و يسمحان بالاستجابة للتحديات التي تواجهها الجماعة الإقليمية، والتأقلم مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها البلاد والانخراط في مسار الإصلاحات الشاملة؛ التي شرع فيها منذ عشرية من الزمن وتكييف القوانين المسيرة للبلديات والمجلس الشعبي الولائي مع منظومة التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد، والرشوة، وقوانين المالية؛ وكذا معالجة الإختلالات، والتناقضات التي سجلت في تطبيق التعددية على مستوى المجالس المنتخبة المحلية، وإحداث نقلة في تسيير هذه الجماعات وفق قواعد الحكامة، والرشاد (**الحكم الراشد**) وإشراك المواطن في إدارة شؤونه اليومية.

حرص المشرع الجزائري من خلال وضعه لنص القانون، على تحديد صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي وكيفية انتخابه، وكذا طريقة تسيير شؤون البلدية بما يراعي بالدرجة الأولى مصالح المواطنين، و تجنب حدوث حالات الانسداد من خلال وضع آليات قانونية جديدة، ومنح والي الولاية حق التدخل لإنهاء وضعيات الانسداد، خاصة إذا ارتبط الوضع بتعطيل برامج التنمية.

يهدف المشروع الجديد حسب المبررات التي ساقها المشرع الجزائري إلى ضم البلدية إلى قائمة الفاعلين في إدارة الإصلاحات التي تقوم بها الدولة، ومن شأنه أن يساهم في رفع العوائق التي اعتبرت من أسباب الانسداد في البلديات، كما يهدف للقضاء على الغموض القائم، ويحدد الأدوار والمهام على أساس الحقائق، والمتطلبات المحلية.

ويمنح القانون في مواده الأولى وضعا خاصا للبلدية، مما يؤهلها لكي تكون النواة الأساسية لتمثيل الدولة على المستوى المحلي؛ وعليه فإنه يحيط هذا الأمر بعناية كبيرة من خلال إلزام المشرفين عليها على التسيير الشفاف لشؤونها، و ينص صراحة على ضرورة التأسيس للديمقراطية التشاركية باعتبار البلدية تشكل الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية المحلية، و التسيير الجواري، و يلزم

المشروع المنتخبين بإبلاغ المواطنين، و استشارتهم عبر ممثليهم في منظمات المجتمع المدني؛ في كل الخيارات ذات الأولوية، لا سيما في مجال تنفيذ مشاريع التنمية المحلية الاقتصادية، والاجتماعية.

حددت المادة **15** من النص، مجال تحرك المنتخبين في سياق تجسيد مبدأ الممارسة الديمقراطية والتسيير الجواري، حيث تلتزم المجالس المحلية بالسهر على تطوير، ومباشرة الإستشارة والاتصال مع الحركة الجمعوية، والشخصيات المعروفة بحكمتها، وسمعتها الطيبة لتحديد الطلبات الاجتماعية، وتشير المادة **16** إلى "إمكانية إقامة مجالس بلدية موسعة يشارك فيها المواطنون، ويمكن أن تخرج بقرار لكن بعد مصادقة المجلس البلدي عليها وكذا مصادقة الوالي"، وتسمح المادة **18** من النص لرئيس البلدية " الاستعانة بشخصيات تقيم في البلدية أو جمعية معتمدة؛ للحصول على اقتراحات تخص مشاريع تنموية".

أمام تزايد حالات سحب الثقة من رؤساء المجلس الشعبي البلدي، وتعطل مصالح المواطنين، فإن المشرع حرص في صياغته لمسودة القانون على إدخال مواد جديدة، لم تكن واردة في قانون **1990** تضع حدا لتلك الوضعيات التي أثرت كثيرا على عمل المجالس المحلية البلدية، ويمنع المشروع مثلا سحب الثقة في السنة الأولى للعهدة وكذا في السنة الأخيرة من العهدة، ويتوجب وفق المادة **89** توفر نصاب ثلاثة أرباع أعضاء المجلس يجتمعون في جلسة علنية، كما تم تعزيز وضعية رئيس البلدية حيث تم تصنيفه في خانة **"ممثل الدولة"** على المستوى المحلي إضافة إلى صفته كممثل للسكان المقيمين في إقليم البلدية، و يحظى رئيس البلدية بحماية قانونية لكنه يُوضع أمام مسؤولياته القانونية، في حالة تسببه في أخطاء في التسيير، خاصة ما تعلق بتبديد المال العام أو تعطيل مصالح المواطنين. و يتمتع رئيس البلدية كذلك بوضع خاص منهيا بذلك وضعه في قانون **1990م**؛ الذي يصنفه في خانة "مسير المجلس البلدي" في حين ينص المشروع الجديد بصريح العبارة على أنه "رئيس بلدية".

ومن بين المهام الموكلة لرئيس المجلس الشعبي البلدي، حسب القانون، اتخاذ التدابير لتحسين مداخيل البلدية، التقاضي باسم البلدية ولحسابها، إبرام عقود اقتناء الأملاك والمعاملات والصفقات والإيجار وقبول الهبات والوصاية، اتخاذ التدابير المتعلقة بشبكة الطرق البلدية، ويحمل رئيس البلدية صفة ضابط الحالة المدنية، وبهذه الصفة، يقوم بجميع العقود المتعلقة بالحالة المدنية طبقا للتشريع الساري المفعول تحت رقابة النائب العام المختص إقليميا، بالإضافة إلى مهام أخرى تعتبرها، جهات سياسية إجحافا في حق الأميار، و تقليص صلاحياتهم، خاصة ما تعلق منها بالرقابة التي يفرضها

القانون الجديد بصفة غير مباشرة من طرف الأمين العام للبلدية، والوالي، في الجانب المتعلق بالتسيير المالي للبلدية.

4 – 2 المجلس الشعبي البلدي:

يشرف على إدارة شؤون البلدية المختلفة مجلس منتخب، وجهاز مداولة هو المجلس الشعبي البلدي، طبقا للمادة **13** من قانون البلدية: " يدير البلدية ويشرف على تسيير شؤونها مجلس شعبي بلدي، و رئيس للمجلس الشعبي البلدي." وتقتضي دراسة هذا الهيكل المسير، التطرق لتشكيلته، وقواعد عمله وسيره ونظام مداولاته وصلاحياته.

معرفة التشكيلة البشرية للمجلس المسير للبلدية يعطينا فكرة عن مدى القدرة في التحكم في هذه الوحدة الإدارية، و يجيبنا عن التساؤل المطروح حول تسيير البلدية، و هل لِلكَمِ (العدد) داخل المجلس البلدي علاقة بالتنمية، أم هناك مؤشرات أخرى تحدد درجة التنمية؟

يتشكل المجلس الشعبي من مجموعة منتخبين؛ يتم اختيارهم من قبل سكان البلدية بموجب أسلوب الاقتراع العام السري المباشر، وذلك لمدة خمس سنوات، و يختلف عدد أعضاء المجلس الشعبي البلدي بحسب التعداد السكاني للبلدية، وفق الجدول التالي:

- **07** أعضاء في البلديات التي يقل عدد سكانها عن **10.000** نسمة.
- **09** أعضاء في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين **10000** و **20000** نسمة.
- **11** عضو في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين **20001** و **50000** نسمة.
- **15** عضو في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين **50001** و **100000** نسمة.
- **23** عضو في البلديات التي يساوي عدد سكانها بين **100001** و **200000** نسمة.
- **33** عضو في البلديات التي يساوي عدد سكانها أو يفوق **200000.**

يجدر التنبيه أن قانون **1990**، لم يعط أولوية لأي فئة من فئات المجتمع، عن غيرها، و هذا خلافاً للمرحلة السابقة حيث كانت الأولوية معترف بها رسميا لفئة العمال، و الفلاحين، و المثقفين الثوريين كما سلف القول.

4 – 3 صلاحيات المجلس:

يتأثر مدى اتساع الصلاحيات والاختصاصات الموكلة للهيئات المحلية وخاصة البلدية بالمعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة بالدولة[1].

يحدد القانون البلدي صلاحيات البلدية وهي الصلاحيات التي يمارسها المجلس الشعبي البلدي من خلال مداولات[2]، وهذا الأخير يمارس صلاحيات كثيرة تمس جوانب مختلفة من شؤون الإقليم، و لعلّ أهمها:

<u>أ- في مجال التهيئة العمرانية والتخطيط والتجهيز:</u>

يكلف المجلس الشعبي البلدي بوضع مخطط تنموي يخص البلدية، ينفذ على المدى القصير، أو المتوسط، أو البعيد أخذا بعين الاعتبار برنامج الحكومة ومخطط الولاية، وما يساعد المجلس للقيام بهذه المهمة أن هناك بنك للمعلومات على مستوى الولاية يشمل كافة الدراسات والمعلومات والإحصاءات الاجتماعية والعلمية المتعلقة بالولاية.

من جهة أخرى يتولى المجلس الشعبي البلدي رسم النسيج العمراني للبلدية مع مراعاة مجموع النصوص القانونية والتنظيمية السارية المفعول وخاصة النصوص المتعلقة بالتشريعات العقارية وعلى هذا الأساس اعترف المشرع للبلدية بممارسة الرقابة الدائمة للتأكد من مطابقة عمليات البناء للتشريعات العقارية وخضوع هذه العمليات لترخيص مسبق من المصلحة التقنية بالبلدية مع تسديد الرسوم التي حددها القانون .

على صعيد آخر حمّل المشرع البلدية، ممثلة في مجلسها، حماية التراث العمراني، والمواقع الطبيعية، والآثار، والمتاحف، وكل شيء ينطوي على قيمة تاريخية أو جمالية. وكذلك تنظيم الأسواق المغطاة، وغير المغطاة على اختلاف أنواعها، و في مجال الضبط أناط المشرع بالبلدية صلاحية إقامة إشارات المرور؛ التي لا تعود إلى هيئات أخرى (مصالح الأمن).

ويعود للبلدية السهر على المحافظة على النظافة العمومية، وطرق معالجة المياه القذرة، و توزيع المياه الصالحة للشرب. كما يعود لها حماية التربة والثروة المائية.

(1):العمري بوحيط : البلديـة إصلاحات (مهام وأساليب) شركة زاغياش للطباعة والنشر، الجزائر فيفري 1997، 136 ص .

(2):د: محمد الصغير بعلي/القانون الإداري.التنظيم الإداري/دار العلوم للنشر التوزيع/الحجار/عنابة/الجزائر/ط2002/ص 158.

ب-في المجال الاجتماعي:

أعطى المشرع بموجب المادة 89 من قانون البلدية للمجلس حق المبادرة، بإتباع كل إجراء من شأنه التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة، و مد يد المساعدة إليها في مجالات الصحة، و التشغيل، و السكن. و ألزم البلدية بالإشراف على المراكز الصحية، و قاعات العلاج، و صيانتها وذلك في حدود قدراتها المالية.

كما ألزمها بإنجاز مؤسسات التعليم الأساسي وفقًا للبرنامج المسطر في الخريطة المدرسية، و صيانة هذه المؤسسات، و اتخاذ كل إجراء من شأنه تسهيل عملية النقل المدرسي.

بالنسبة للسكن تقوم البلدية بتشجيع كل مبادرة تستهدف الترقية العقارية، على مستوى البلدية، و من هنا أجاز لها المشرع الاشتراك في إنشاء المؤسسات العقارية، و تشجيع التعاونيات في المجال العقاري.

ج-في المجال المالي:

يتولى المجلس الشعبي البلدي سنويا المصادقة على ميزانية البلدية سواء الميزانية الأولية، وذلك قبل **31 أكتوبر** من السنة السابقة للسنة المعنية.أو الميزانية الإضافية قبل **15 جوان** من السنة المعنية وتتم المصادقة على الإعتمادات المالية.

د-في المجال الاقتصادي:

يوكل للبلدية القيام بكل مبادرة أو عمل من شأنه تطوير الأنشطة الاقتصادية المسطرة في برنامجها التنموي وكذلك تشجيع المتعاملين الاقتصاديين وترقية الجانب السياحي في البلدية وتشجيع المتعاملين في هذا المجال وأجاز قانون البلدية للمجلس الشعبي البلدي إنشاء مؤسسات عامة ذات طابع اقتصادي تتمتع بالشخصية المعنوية.

من جميع ما تقدم، يتضح لنا أن البلدية كقاعدة للامركزية، مهامها كبيرة ومتنوعة، وذات صلة وثيقة بالجمهور، وإمكاناتها المالية خاصة في المدة الأخيرة عرفت انخفاضا كبيرا أثر بالسلب على دورها ونطاق خدماتها.

4 – 4 دور البلدية الإقليمي:

للبلدية مكانة مهمة في التنظيم الإداري للدولة الحديثة، حيث تتمتع بخصائص عديدة منها(1):

- البلدية مجموعة إقليمية يوجد بين مواطنيها مصالح مشتركة مبنية على حقائق تاريخية، و اقتصادية.
- البلدية مجموعة لامركزية أنشئت وفقًا للقانون وتتمتع بالشخصية المعنوية(2)، و تساهم في التنمية المستدامة. تقوم البلدية بعدة أدوار داخل حدودها الإدارية ، و في مجالها الإقليمي، وهي:

أ- الوظيفة الإدارية للبلدية :

تقوم في هذا الميدان بوظيفتين هما المحافظة على النظام العام المحلّي في إطار الحدود الإدارية للبلدية . أمّا اختصاصات الشرطة المتعلقة بحفظ النظام من حيث مظاهره الس

ياسية فإنها من اختصاص وزارة الداخلية. و سلطات البوليس للبلدية، تمارسها بواسطة شرطة معينة، و موضوعة تحت تصرف الهيئة التنفيذية البلدية برئاسة المجلس الشعبي البلدي.

والبلدية بهذه السلطة، تحقق خدمة المجتمع المحلي في الميدان الإداري – بطريقة محلية و تحمي هذا المجتمع أيضا بسلطات محلية في ميدان النظام العام.

ب- تطوير تنسيق المرافق العامة :

تقوم بمهمة تطوير، و تنسيق المرافق العامة (مثل بناء الطرق، والشوارع، و إنشاء المصانع، و المساكن، وتشييد المباني، و المدارس، و أعمال الري، و التجهيزات الفلاحية بموارد الطاقة ... وذلك في حدود الموارد والإمكانيات المالية التي تضعها الدولة تحت تصرفها، و بمساعدة مختلف الإدارات المختصة التابعة للدولة، والمكلفة أيضا بالمراقبة التقنية للعمليات وذلك لإعداد المشاريع وتنفيذ الأشغال؛ مع ملاحظة أن وسائل الإنجاز المستعملة في المجال البلدي يجب أن يبقى اغلبها تحت إدارة الدولة. و بهذا تتمكن البلدية من إشباع حاجيات المجتمع المحلي في جميع ميادين الأشغال العمومية بطريقة تتماشى مع الواقع المحلي و حاجياته، وبالتالي تساهم البلدية في تنمية المجتمع الجزائري في ميدان العمران و التعمير.

---

(1):الدكتور: عمار بوضياف.مرجع سابق، ص 128.

(2) : ABID Lakhdar .L'organisation Administrative des collectives Locales, (O.P.U) Alger 1987 P 66.

جـ- الوظيفة الاقتصادية للبلدية :

تكملةً لدور البلدية في تنمية المجتمع الجزائري؛ فإنها بالإضافة إلى دورها في تنمية المجتمع سياسياً، و إداريا، فإنّها تقوم بدور كبير أيضا في تنمية المجتمع في الميدان الاقتصادي للبلدية، و ذلك عن طريق ترك مسؤولية اتخاذ المبادرة الاقتصادية للبلدية؛ لإيجاد حلول في أقرب وقت، وفي أحسن الظروف الممكنة لمشكلتي : عدم الاستخدام الكامل للقوى العاملة، و الرغبة في رفع مستوى معيشة أبناء المجتمع. و للبلدية حق المبادرة الاقتصادية بإنشاء مشروعات، كما تضطلع بمهمة البحث عن النشاط الاقتصادي في المناطق المبعثرة، و الأرياف، و هذا ما يخفف على الدولة كثيرا من العقبات الناجمة عن النظام المركزي للإدارات و الهيئات الاقتصادية. كما أنها تخدم الدولة أيضا في ميدان التخطيط، و تنفيذه ، و تنشيطه، و تقيمه، و ملائمته مع الواقع المحلي.

و يمكن تفصيل الوظيفة الاقتصادية للبلديات كما يلي:

للبلدية حرية المبادرة الاقتصادية، أي إنشاء المشروعات مع التقيد بأهداف السلطة والمحددة في المخطط؛ كما يجب على البلدية تنمية الوحدات الموجودة، و إدخال الوسائل العصرية عليها؛

بالنسبة للمؤسسات المكلفة بأعمال المرافق العامة ذات الطابع الصناعي، و التجاري فمنها ما يشمل مجموع التراب الوطني، و منها ما هو محدود بمنطقة البلدية؛

- المرافق العامة التي تعمل على (مستوى البلدية) فقط مثل: وسائل النقل داخل المدن، و الأسواق، و توزيع مياه الشرب، و استغلال قاعات الاحتفالات، و محطات المياه ...إلخ؛
- أما المرافق العامة على (المستوى الوطني)؛ والتي تتعدى الإطار البلدي مثل استغلال الثروات الوطنية (الغابات و المناجم)، و النقل لمسافات بعيدة والسكك الحديدية، و كذلك الأملاك التي يخضع استغلالها لقواعد خصوصية تتعلق بالأمن مثل : (المحاجر) فإنها لا تخضع للتّسيير البلدي، و تنشيطها للقطاع الاقتصادي يتمثّل أيضا في تطوير السياحة؛ فعلى البلدية أن تلعب في ذلك دورها، لأنه يساعد على تنمية المنطقة، و يجب عليها إبراز المؤهلات الجزائرية السياحية وزيادتها، و الاعتناء بها كما ينبغي؛

و يتجلى دور البلدية أيضاً في ميدان المبادلات (التجارة، و النقل)؛

كما تقوم البلدية أيضا بدور كبير في ميدان البناء والإسكان بما يساير التدفقات[1] السكانية، و تنقل السكان بسبب التحول الصناعي، والهجرة من الريف إلى المدن.

"النشاط الاقتصادي للبلدية يخدم الدولة و البلدية معا"[2]، فاللامركزية التي تتمتع بها البلدية في ميدان الاقتصاد ، تساهم في تجنيب الإدارة المركزية العديد من المتاعب، و الإجراءات الخاصة بتسيير الميدان الاقتصادي، و هي كالتالي:

- تخفف من أعباء الإدارة المباشرة للدولة و الرقابة المباشرة لها على الهيئات الاقتصادية، لأنها متعددة بين صناعية و تجارية وشركات وطنية؛
- يتم تحويل مسؤولية الإدارة والرقابة في هذا الميدان إلى العمال أنفسهم .

من ناحية أخرى فإن لامركزية البلدية تخدم التخطيط كذلك، لأن الدولة تحدد برامجها، و مخططاتها على ضوء تقارير البلديات، ثم تتولى هذه الأخيرة تنفيذ كيفيات العمل حسب الظروف المحلية، و بأنجح الطرق الممكنة، و هكذا فإن المجلس البلدي، هو المحرك الأول، و منسق الإدارة المحلية لتحقيق أهداف التخطيط المركزي، في ميادين الإنتاج، و المبادلات، و التجهيزات.

تساعد البلدية أيضًا مالياً على تحقيق أهداف هذا التخطيط، بالوسائل المتوفرة لديها، و التي تزودها بها مهمتها الاقتصادية، ذاتها أي إدارة نشاطها الصناعي، و التجاري المباشر، و كذلك الضرائب التي تحصلها من المؤسسات، و المجموعات الزراعية، و الصناعية التي ساهمت إنشائها والتي هي تحت رقابتها.

د - دور البلدية في الميادين الاجتماعية، و الثقافية[3] :

البلدية كهيئة لا مركزية تحقق خدمة كبيرة للعائلة، والفرد في الميادين الاجتماعية، و الثقافية، إذ تحاول المجالس البلدية استغلال الوسائل الممكنة حتى تصبح البلديات؛ المحور الرئيسي للنشاط الاجتماعي:

(1) :Marc COTE. l'Espace Algérien, Les Principes d'un aménagement , OPU, Alger, 1983, P119 .

(2): BOUKERZAZA, H. Décentralisation, développement Local et Aménagement du territoire en Algérie, Cas de la Wilaya de Skikda", Thèse de Doctorat de 3eme Cycle. Université Paul Valéry, Montpellier, Juillet, 1985, P 63.

(3)- رحماني الشريف . الجزائر غدا، وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية، ص22. 359 ص.

أولاً- بالنسبة لدور البلدية الاجتماعي:

- تنظم البلدية الخدمة الاجتماعية (كالمساعدة للمحتاجين ، وتنظيم دور تربية الأطفال ورياض الأطفال ، وإعادة العاطلين ومسائل الصحة وحفظها).
- تقوم البلديات بدور رئيسي في مسائل السكن التي تعتبر شرط أساسي للحياة العائلية، فالبلدية تحدد في هذا المجال حاجة المواطنين، والاختيارات في إطار الدراسات السكانية و الإجتماعية التي تقوم بها مصالح الإحصاء، و التعمير و البناء، من أجل تنفيذ البرامج التي يتم تنسيقها مع السلطات المختصة.

ثانيًا- على البلدية أن تكون الإطار الاجتماعي لتكوين الفرد وازدهاره.

- ومهمة التكوين الأساسي للفرد – تقع على عاتق البلدية – من حيث نشر الثقافة ، والتعليم ومحو الأمية ، وتنظيم التكوين المهني لفائدة المستخدمين العاملين في المصالح البلدية وفي المصانع والمزارع .
- وعليها أيضا مهمة ازدهار الأفراد – بتأسيسها مراكز الشباب وتجهيزها بالملاعب الرياضية وإنشاء المكاتب وقاعات المطالعة بها وإيجاد الوسائل الثقافية والترفيهية للشباب لشغل فراغه في النافع المفيد وبذلك تنجح البلدية في دورها إزاء الشبيبة.

ه- دور البلدية في الميدان الفني:

تقوم البلدية بدور هام جدا في هذا الميدان؛ إذ أن الجوانب الفنية، و السينما خاصةً، هي أداة ممتازة لتنوير فكر الفرد، و قد سلمت الحكومة في هذا الميدان للبلدية مهمة تسيير جميع المؤسسات، و المرافق المتعلقة بالثقافة الوطنية، و منحتها حق الإستفادة من مدخولها؛ فأصبحت البلدية هي التي تتولى تسيير المصالح القطاعية؛ كالمسارح، و الملاعب. كما قررت الحكومة أخيرا أن تسند إلى البلديات مهمة استغلال قاعات السينما، التي كانت موضوعة من قبل تحت تصرف المركز الوطني للسينما.

إنّ النشاط الاجتماعي، و الثقافي للبلديات، يجب أن تُنمّيه، و تشرف عليه الدولة بمجهودها؛ لأن المبدأ، هو أنّ البلديات هي التي تتكفّل بالحاجات الضرورية كالصيانة و حماية الممتلكات، بينما تضمن الدولة الواجبات الأخرى في التمويل، و التموين بالنسبة للميادين الاجتماعية، و الثقافية.

و- دور البلدية في النظافة والأمن والوقاية المدنية :

أن رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته رئيسا كذلك للهيئة المحلية، يملك سلطة الشرطة المتعلقة بحفظ الأمن، و النظام العام في الشوارع، و الأسواق، و غيرها من الأماكن العمومية؛ لأنّ البلدية مطالبة بالسهر على تسهيل تنقلات الأشخاص، والأموال في شوارعها. و على حفظ أمن مواطنيها، و زائريها. و لكي يتسنى لها القيام بهذه المهام، فإنها تملك سلطة الشرطة البلدية، و حتى سلطة شرطة الدولة عند الضرورة.

و في الميدان الصحي: تتولى البلدية تسيير الوحدات الصغيرة، و المتوسطة من المستشفيات، و العيادات العمومية، و بعض الصيدليات[1].

و بما أن رئيس المجلس الشعبي البلدي يتقلد مهام السلطة المتعلقة بالشرطة فإنه من المنطقي أن تكون له اليد العليا فيما يتعلق بإدارة هيئة رجال المطافئ، و مراقبتها، و حتى إنشائها. كما أنه هو المسؤول عن وسائل الإسعاف التي تملكها مصالح الوقاية العامة، في حالة ما إذا حدثت كارثة في مجال البلدية. و في هذا الميدان يحصل على المساعدات التقنية لدى سلطات الولاية ويكون له الحق في الأرباح التي تدرها عليها الوحدات الاقتصادية التي تسيرها بنفسها.

و أخيرا سلكت الدولة تجربة البرامج الخاصة بالبلديات الفقيرة، و تمكينها من اللحاق بالبلديات الغنية، و ذلك بتخصيص مبالغ إضافية، زيادة على البرامج العادية، لتحقيق التوازن داخل الدائرة ذاتها، ثم داخل الولاية، و منها إلى القطر الوطني.

4 – 5 أهداف البلدية:

و انطلاقا من هذا المنظور تجري الآن عملية مراجعة و تكييف القانون الذي ينظم هذه الجماعة المحلية و هي في طور نهايتها و تهدف إلى:

- إقحام التسيير التساهمي قصد إشراك المواطن أكثر فأكثر في تسيير شؤون بلديته؛
- توضيح العلاقات ما بين مختلف الهيئات المنتخبة و بين الإدارة و هذه الهيئات؛
- تحديد أكثر وضوحا لشروط ممارسة مراقبة أعمال الهيئات البلدية كممثل الدولة؛
- إحداث و ترقية التعاون ما بين البلديات؛

(1) : Rabeh BOUSSOUF. Géographie et la Santé en Algérie, O.P.U, Alger, 1983,p 256.

- مراجعة تنظيم و تسيير الإدارة البلدية؛
- تعزيز القدرات المؤسساتية للمدن الكبرى من ناحية التنظيم أو اتخاذ القرار؛
- تعزيز الإمكانيات المالية للبلديات، و ذلك بإصلاح الجباية من خلال توسيع و نشر مصالح الضريبة و تحصيلها .

5 - قانون البلدية الجديد: إنشاء مجلس العاصمة:

بهدف تعزيز التحكم في مشاريع التنمية، فإن مشروع قانون البلدية الجديد، نص على منح وضع خاص بالمدن الكبرى، و استحداث مجلس لمدينة الجزائر؛ ليسمح بضمان تمثيل يليق بالمدينة الأولى للبلاد. و يرأس هذا المجلس رئيس منتخب من بين المنتخبين المحليين، في جميع بلديات العاصمة الـ**57**، و يتولى المجلس مهمة إدارة شؤون المدينة، و هو مكون من مندوبين ينتخب ثلثيهم عبر الانتخاب المباشر، من بين أعضاء المجالس البلدية لولاية الجزائر، و ثلث يعين من قبل رئيس الجمهورية. وحسب المادة **223**، فإن "للعاصمة قانونا أساسياً خاصاً"، توضع بموجبه منظومة قانونية، تكميلية لهذا القانون، و بالتالي فإن ما يسري على رؤساء بلديات العاصمة، غير المطبق على بقية بلديات الوطن الأخرى، و يمكن شرح هذه الوضعية الخاصة كما يلي:

- يكون تمثيل بلديات العاصمة في هذا المجلس، على أساس عدد مقاعد كل مجلس بلدي؛
- تتولى المجالس البلدية مهمة انتخاب مندوبيها لعضوية مجلس ولاية الجزائر، عبر الاقتراع المباشر مع احتفاظ هؤلاء الأعضاء بعضويتهم في المجالس البلدية؛
- يتولى رئيس مجلس ولاية العاصمة، تمثيل المدينة في الاحتفالات، و المناسبات الرسمية، و كل الأعمال المتعلقة بالحياة المدنية، و الإدارية، و يتمتع بصفة المكلف بتسيير ميزانية المدينة.

نصّ المشروع على وضع خاص للمدن التي يتجاوز عدد سكانها **200** ألف نسمة، حيث يتم تقسيم هذه البلديات إلى مناطق حضرية محددة إقليميا. تشير المادة **242**: "إلى أنه يؤخذ بعين الاعتبار في أي تقسيم، التركيبة الجغرافية، و عدد السكان، و تتولى هذه المناطق الحضرية تسيير الخدمة العمومية، و التجهيزات الموجهة لصالح المواطنين؛ و تسير هذه المناطق من قبل "مندوب" منتخب في مجلس البلدية يعينه رئيس المجلس". و يمارس هذا المندوب مهامه، وفق المادة **246** باسم رئيس البلدية، و تحت مسؤوليته، و يحصل على توكيل بالإمضاء من قبله.

6 - الرقابة على الإدارة المحلية (الولاية، الدائرة، البلدية):

إن الرقابة على البلدية هي أكثر إشكالية، و صعوبة إذا ما قورنت بالرقابة على الولاية، و ذلك بسبب أن الجهاز المسير داخل البلدية، هو هيئة منتخبة. فعلى رأس الولاية مثلا، نجد الوالي، و هو شخص معين، و إلى جانبه المسؤولين التنفيذيين، الذين يسهل ممارسة الرقابة عليهم.

أما على مستوى البلدية فالأمر يختلف حيث الرئيس، و نوابه، و سائر الأعضاء منتخبون؛ ممّا يصعب لاشك من ممارسة الرقابة عليهم. و رغم هذه الصعوبة، إلا أنّ البلدية، كالولاية تخضع للرقابة، و لا يتنافى ذلك مع تمتعها بالشخصية المعنوية، و نفصّل ذلك فيما يلي:

أ - الرقابة على المعينين (الإداريين):

مبدئيا لا يطرح هذا النوع من الرقابة إشكالاً على المستوى العملي؛ فكل موظف، أياً كانت درجة مسؤوليته، و قطاع نشاطه خاضعُ لرابطة التبعية تجاه الإدارة المستخدمة، أو سلطة الوصاية، فالأمين العام للبلدية مثلا عندما يتلقى مجموعة تعليمات من سلطة الوصاية، أو من والي الولاية، يلتزم بتنفيذها في حدود صلاحياته، و بما يخوله القانون له من سلطة.

ب - الرقابة على المنتخبين :

هذا النوع من الرقابة يثير من حيث الأصل إشكاليات على المستوى العملي، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار استقلالية، المجلس البلدي المنتخب. غير أن هذا لا يعني إعفاء فئة المنتخبين، و عدم خضوعهم للرقابة، بل إن هؤلاء كأشخاص يخضعون لأنواع من الرقابة، حددها القانون. كما تخضع أعمالهم، و تخضع هيئتهم أيضا لأن عدم الاعتراف بهذه الرقابة تحت حجة الاستقلالية، أمر من شأنه أن يبعدنا أكثر عن النظام اللامركزي.

ج - الرقابة على الأعمال:

مداولات المجلس الشعبي البلدي تخضع لرقابة إدارية، و رقابة قضائية، و تتجسد الرقابة الإدارية في رقابة، والي الولاية الذي يتمتع بسلطة واسعة؛ سواء في حالة المصادقة الضمنية، أو المصادقة الصريحة، أو البطلان المطلق، أو البطلان النسبي، وهذا طبعا في حدود ما رسمته المواد من **41** إلى **46** من قانون البلدية لسنة **1990** م، فسلطة الوالي تجاه المجلس الشعبي البلدي أوسع منها تجاه المجلس الشعبي الولائي، إذ في الحالة الثانية يعتبر الوالي بمثابة جهة إحالة.

7 - العلاقة بين الإدارة المركزية، و الإدارة المحلية في الجزائر:

يمكن تشخيص تلك العلاقة من خلال معرفة صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي، و الوظائف التي تقوم بها، من خلال إشرافه على أجهزة البلدية. فهو يقوم بعدّة اختصاصات بعضها، باعتباره ممثلا للمركزية (الدولة)، وبعضها الآخر باعتباره ممثلا للبلدية (الإقليم البلدي). و يمكن شرح ذلك كما يلي:

أولاً: تمثيل البلدية في جميع الميادين :

البلدية تتمتع بالشخصية المعنوية، و تحتاج إلى من يعبر عن إرادتها؛ و قد أسند القانون البلدي مهمة تمثيلها، إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي حيث يتكفل بممارسة الصلاحيات التالية:

- "فهو يمثل البلدية في كل أعمال الحياة المدنية، و الإدارية، و كل التظاهرات الرسمية، و الاحتفالات". كما يمثلها أمام الجهات القضائية، و في حالة تعارض مصلحة الرئيس، مع مصلحة البلدية، يقوم المجلس بتعيين أحد الأعضاء، لتمثيل البلدية في التقاضي، و التعاقد، مثلما تشير إليه المادة **66** من قانون البلدية لسنة **1990** م؛
- يرأس المجلس، و يتولى إدارة اجتماعات، و أشغال المجلس الشعبي البلدي، من حيث التحضير للدورات، و الدعوة للانعقاد، و ضبط، و تسيير الجلسات؛
- يدير الرئيس أموال البلدية، و المحافظة على حقوقها؛ حيث يتكفل تحت مراقبة المجلس بتسيير إيرادات البلدية، و الإذن بالإنفاق؛
- القيام بكل الأعمال القانونية المتعلقة بأملاك البلدية، من حيث اكتسابها، و استعمالها، و استغلالها، و التصرف فيها، و المحافظة عليها؛
- إبرام صفقات البلدية، و مراقبة تنفيذها طبقاً للمادة **8** من المرسوم التنفيذي رقم **91-434**؛
- توظيف مستخدمي البلدية، و الإشراف على تسييرهم، و ممارسة السلطة الرئاسية عليهم، حيث تنص المادة **128** من القانون البلدي لسنة 1990 على أن: " تخضع إدارة البلدية للسلطة السلمية، لرئيس المجلس الشعبي البلدي "؛
- إعداد، و اقتراح ميزانية البلدية على المجلس ثم القيام بمتابعة تنفيذها؛
- السهر على وضعية المصالح، و المرافق، و المؤسسات البلدية.

ثانياً: تمثيل الدولة:

باعتباره ممثلا للدولة في إقليم البلدية، يتمتع الرئيس بصلاحيات واسعة، أوردتها العديد من النصوص القانونية، و تتعلق بمجالات شتى منها خاصة:

أ - الحالة المدنية:

بناءا على المادة **68** من القانون البلدي؛ فللرئيس صفة ضابط الحالة المدنية، التي تخوله القيام بنفسه، أو بالتفويض لأحد نوابه، أو لموظف بالبلدية، استلام تصريحات الولادات، والزواج، و الوفيات، و كذا تسجيل جميع الوثائق، و الأحكام القضائية، في سجلات الحالة المدنية. و هو ما أكده من قبل الأمر رقم **70-20** المتضمن قانون الحالة المدنية.

كما يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي سنويا بإحصاء المعينين بالخدمة الوطنية.

ب - الشرطة القضائية:

بناءا على المادة **68** السالفة الذكر؛ يتمتع الرئيس بصفة ضابط الشرطة القضائية، طبقا للمادة **15** من قانون الإجراءات الجزائية، و ذلك تحت سلطة النيابة العامة.

ج - الشرطة الإدارية:

في إطار تمثيله الدولة وباعتباره سلطة من سلطات الشرطة أو الضبط الإداري يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي المحافظة على النظام العام. ويقصد بالضبطية الإدارية **" police administrative"** المحافظة على النظام العام، و المتمثل أساسا في:

- الحفاظ على الصحة العامة: من خلال التدابير الوقائية كمنع انتشار الأوبئة المعدية، و السهر على نظافة المواد الاستهلاكية المعروضة للبيع، و تطهير مياه الشرب؛
- الحفاظ على السكينة العامة: توفير الراحة والهدوء للسكان، كمنع استعمال مكبرات الصوت بالليل.

في ممارسته لصلاحياته في مجال الضبط الإداري، يكون رئيس البلدية تحت السلطة الرئاسية للوالي، حيث يقوم بتنفيذ القوانين والتنظيمات، باعتباره ممثلا للدولة، و يكلف الرئيس بمتابعة تنفيذ القوانين، و التنظيمات كالمراسيم الرئاسية، و التنفيذية، و القرارات التنظيمية الوزارية، عبر تراب البلدية.

البلدية مسؤولة مدنيا عن الخسائر، و الأضرار التي تلحق بالأشخاص، و الممتلكات، و الناجمة عن الجنايات، و الجنح المرتكبة بالعنف في ترابها. و لا تتحمل البلدية الضرر الناجم عن الكوارث، أو الحرائق، كما لا تتحمل نتيجة الأضرار، إذا ثبت أنها نتجت عن المتضررين أنفسهم. لضمان سلامة الأشخاص، و الممتلكات؛ أجازت المادة **81** من قانون البلدية لسنة **1990** م، للوالي ممارسة سلطة الحلول، محل رئيس المجلس الشعبي البلدي.

8 -نموذج مقترح عن التقسيم الإداري الوطني:

الدراسة الأكاديمية -كما هو الحال في هذا العمل المتواضع- تعتبُر محاولة لتحليل، و شرح، و إبراز أهمية، و دور التقسيم الإداري في الجزائر، للوصول إلى فكرة أنجع حوله، و ذلك من خلال الإستفادة من الأخطاء السّابقة التي فرضتها ظروف معينة. فأي عمل يقوم به الأفراد، أو الحكومات، يخضع إلى عمليات التحديث مهما كانت دقة الدراسة، لأنّ تطبيق الدراسات النظرية، و المناهج، و المخططات أثبت ميدانيا عدم نجاعته بنسبة **100 %**.

الخريطة الإدارية الحالية للجزائر أثبتت أنّها غير كافية، إذا ما قارنها بفرنسا التي تَعدّ ما يزيد عن **30000 بلدية**، رغم أنها تشكل أقل من ثلث مساحة الجزائر فقط، و رغم ذلك فهي تحاول البحث عن صورة جديدة لخريطتها الإدارية الحالية؛ التي أظهرت بعض الأخطاء.

التقسيم الإداري في الجزائر لم يتغير منذ بداية الثمانينات (**1984** م)، و لم يساير تلك التحولات السياسة، و الإقتصادية، و الإجتماعية التي طرأت على العالم، من زوال للإشتراكية التي تعتمد على القطاع العام، في تحقيق تنميتها، و التي أثبتت فشلها مع ظهور النظام العالمي الجديد الذي يتبنى سياسة الخوصصة، و مشاركة الأفراد في تسيير المدن، و الأقاليم؛ حيث تبنت الجزائر نظام التسيير اللامركزي منذ بداية التسعينيات، لكن كان من المفروض تغيير **الهيكل الإداري** الموجود، الذي كان إنشاؤه مرتبطا بالنظام الإقتصادي، و السياسي، و الإجتماعي السائد في تلك الفترة.

ارتبط التحول العام في المنهج الإقتصادي، و برامج إعادة الهيكلة، و خصخصة الشركات العمومية مع الإنفتاح الديمقراطي الذي تبعه احتقان اجتماعي، و ظهور الأزمة الأمنية؛ التي تعرف بكونها حدث رئيسي غير متوقع له نتائج سلبية محتملة، و كان مطلوب من الجزائر توقّع المستجدّات، أو على الأقل توفير إحتياطي صرف يقيها الأزمات الفجائية.

زال التفكير في تغيير **النظام الإداري** من ضمن الأولويات التي كانت في برنامج الدولة، و لم تكن التنمية هدفا بعينه نظرا لعدم وفرة القاعدة المطلوبة لجذب المستثمرين، فلا أمن و لا مؤسسات مالية قادرة على تمويل المشاريع، إضافة إلى انهيار سعر البترول.

توفرت مجموعة من الأسباب التي جعلت من إقرار **تقسيم إداري** جديد أمرا محتوما؛ حيث برزت الكثير من المشاكل على مستوى الولايات و البلديات. و يمكن طرح صورة مبسطة – كمحاولة – لخريطة إدارية مدعّمةً للتقسيم الإداري الأخير، مع مراعاة الظروف العامة للدولة، و الهدف من وراء ذلك تحقيق **التنمية المستدامة** في كامل القطر الوطني، و تخفيف الضغط عن التجمعات الحضرية الكبرى، كالجزائر العاصمة، و وهران، و قسنطينة، من خلال خلق **أقطاب إقليمية** جديدة تتنافس فيما بينها، من أجل أن تلعب **الدور الإقليمي** المرجو منها داخل القطر الوطني، و في نفس الوقت تزيل **"الفوارق الإقليمية؛** التي تعني: الاختلال في التوازن بين **الوحدات الإقليمية** (البلديات) ، و يتمثل هذا الاختلال في التباينات الطبيعية، و البشرية. فالطبيعية تتجلى خاصة في الاختلافات التضاريسية، و المناخ الحيوي، أمّا البشرية فتبدو في الاختلافات الاقتصادية، السكانية، و الناحية الاجتماعية"[(1)].

الخريطة الإدارية المقترحة، تهدف إلى تحقيق **توازن إقليمي،** يساهم في خلق نوع من الديناميكية، و الحركية التي تضمن تحقيق **التنمية المحلية** داخل الأقاليم الجديدة، كما أنّ عددًا من الولايات، تعاني بسبب العدد الكبير التي تضمه من الدوائر، و عجزها على التكفل باحتياجات المواطنين داخل حدودها، على أحسن وجه مثل ما هو عليه الحال، بالنسبة لولايات تيزي وزو، و المدية، و سطيف، وسيدي بلعباس، و باتنة....إلخ.

بالإضافة إلى أنّها تهدف إلى السعي لتحقيق التنمية الاجتماعية -الاقتصادية، و كذا تقريب الإدارة من المواطن، قصد ضمان التكفل الأحسن بالخدمة الجوارية، و التكفل بانشغالاته، و همومه.

(1) : JAQUES BUGNICOURT. disparités régionales et aménagement du Territoire en Afrique, Armand Colin, Paris, 1971, P 15.

عمليًّا، يمكن إعطاء بعض الولايات مجموعة من الصلاحيات، تضفي لها صفة:" **ولاية إقليمية"**، وظيفتها الإشراف على الإقليم المحدد لها، الذي يتشكّل من الولايات التي تتناسب مع بعضها البعض، داخل إقليمها وفق مجموعة من المعايير: كالطبيعة الإجتماعية، و العادات، و الموقع الجغرافي، و التجانس الطبيعي، دون إهمال قواعد التهيئة الإقليمية التي تُعنَى بدراسة مجال نفوذ، والعلاقات الإجتماعية، و التبادلات التجارية، و الميادين التعليمية، و الإدارية، وعادات التنقل المختلفة كالإستشفاء، و السياحة،...إلخ.

كما لا يجب إغفال النظر عن الجانب التاريخي، و الدور الذي تلعبه الولاية، و مستوى التجهيز....إلخ.

يمكّن لكل من ولايات الجزائر، وهران ، قسنطينة، عنابة، تيزي وزو، باتنة، سطيف، الأغواط، تيندوف، ورقلة، الشلف، و تيارت...الخ، بأن تأخذ بنظام التسيير الإداري للجزائر العاصمة، إذ ستضمّ ولايتي وهران، و قسنطينة مجتمعتين مثلا أكثر من **15 مقاطعة إدارية** جديدة، فيما تبقى العاصمة غير معنية تماماً بالتقسيم الإداري الجديد، لترسيخ نظام **المدن الكبرى المحورية**، مثل ما هو عليه الحال بالنسبة للعاصمة الفرنسية باريس.

و سيراعى **عامل التطبيق المرحلي** للتقسيم الإداري الوطني المقترح، كالآتي:

<u>أ – المرحلة الأولى:</u>

- يتم ترقية **الدوائر الكبرى** في كل الولايات إلى ولايات منتدبة، و يراعى فيها مجموعة من العوامل؛ كالموقع الجغرافي، و الخصائص الطبيعية، و البشرية، و وفرة الموارد الطبيعية، و مجال تأثير هذه المدن؛
- الدوائر المعنية هي الدوائر المذكورة في الصفحات: رقم **37**، **38**، **39**؛
- يُعتمد نظام تسيير ولاية الجزائر، على هذه الولايات المنتدبة، و يشرف عليها ولاة منتدبون، حيث تبقى هذه الأخيرة تابعة مؤقتا إلى الولاية الأم، و يشرف الوالي على هذه الولايات المنتدبة الجديدة؛
- يتم ترقية بعض البلديات إلى دوائر، إعتمادا على المقاييس المعروفة في التقسيمات الإدارية.

ب – المرحلة الثانية:

بعد مدة زمنية معينة، تتّضح من خلالها الصّورة الجديدة للنظام الإداري المعتمد، و نتّبِع بعدها القاعدة البسيطة في التخطيط الحضري عند إنجاز الممرات فوق المسحات الخضراء، و هي قاعدة اتبعتها فرنسا عند إنجاز الطرق في الجزائر، حيث هيّئتها وفق الخط الذي كان يستعمله الرومان، و السكان الأصليون للجزائر في تنقلاتهم المختلفة.

القصد من وراء هذه الفكرة، أنّ الفترة الإنتقالية بين المرحلة الأولى، و الثانية، يجب أن تستغل جيدا من خلال دراستها، و تحليلها جيدًا (الدراسات العمرانية، و الإقليمية: كدراسة مجال التأثير لمعرفة **البعد الإقليمي** لكل ولاية منتدبة، أو كاملة الصلاحية، إضافة إلى الدراسات الديموغرافية، و الإقتصادية...الخ)، حتى يمكننا استخراج بعض الولايات المهيمنة على مجالها؛ من أجل إعطائها صفة **"عاصمة إقليمية"** ؛ تشرف على إقليم معيّن، له حدود إدارية، و يكون متجانسا طبيعيا، و يتكون من مجموعة من الولايات التي تتكامل فيما بينها، و تتعاون مع بعضها البعض ضمن قوانين تتكيف مع الوضع الجديد، و تكفّل ما يعرف بالتضامن بين البلديات، و ما بين الولايات، بهدف تحقيق تنمية وطنية شاملة و مستدامة، و الوصول إلى التوازن الإقليمي المطلوب.

ج - المرحلة الثالثة:

يتم تقييم التقسيم الإداري المنجز، وفق سلم تنقيط خاص يعاقِب، أو يكافِئ البلديات، الدوائر، الولايات المنتدبة، الولايات القديمة الكاملة الصلاحية، و الأقاليم الإدارية.

و كنتيجة لهذه المرحلة، يتم ترقية الوحدات الإدارية السابقة الذكر من جهة، أو معاقبتها من خلال إبقائها على وضعها الإداري السابق، من جهة أخرى.

خلاصة الفصل:

تحقيق العدالة الاجتماعية يقتضي تمكين جميع المواطنين في كافة أنحاء الدولة، من التمتّع بالخدمات التي تؤدَّى إليهم. و لقد ثبت أن قيام السلطة المركزية بجميع الأعمال من وطنية، و إقليمية، يتعارض مع عدالة توزيع الأعباء الضريبية، و المشاريع التنموية المختلفة.

تستأثر مراكز الولايات، و الدوائر الكبرى بالنصيب الأكبر من خدمات الدولة، و مرافقها. بينما يحرم منها دافعوا الضرائب من المقيمين بالأرياف و البلديات الصغيرة. حيث يقتضي التنظيم الإقليمي للبلديات، أن يخصص ما يتحمله سكان البلدية، من أعباء ضريبية محلية لصرفه في المرافق المحلية، و في هذا ضمان لوصول الخدمات العامة إلى المواطنين، عبر المجال الوطني.

أصبح من العسير على الإدارة المركزية أن تنهض وحدها بتلك الأعباء التنموية، في كافة أقاليم البلاد، فعمدت الدولة إلى إقامة الهيآت العامة المحلية، التي تتولّى إدارة المرافق المحلية، و تشرف على المشاريع على مستوى البلديات، ممّا يخفّف من المهام الملقاة على عاتق الدولة، و بذلك تستطيع الحكومة المركزية التفرّغ للإنشغالات الوطنية الأكثر أهمية.

و قد ثبت من تجارب الدول الديمقراطية أن المركزية الإدارية لا تتّفق مع النظام النيابي السليم، و أنه كلّما ازدادت الدولة في الأخذ بالتركيز الإداري، كلما كان نظامها العام غير سليم. و أصبح إشراك المواطنين في إدارة شؤونهم المحلية أمرًا حتميًّا، للمزايا الكبيرة التي تُجنى من وراء ذلك.

و ممّا يؤدي إلى حسن العلاقة بين الإدارة المركزية، و الإدارة المحلية، أنّ الإدارة المحلية تُتيح للبلديات، فرصة ممارسة تجارب إدارية متعددة بغية الوصول إلى أفضل الأوضاع لإشباع حاجات المواطنين المتزايدة.

هذه هي الأسباب التي جعلت الدول المتطورة منذ بداية القرن التاسع عشر، إلى الأخذ بنظام الإدارة المحلية، و العمل على اتساع نطاقه. و لا شكّ أن هذه الأسباب متاحة في الجزائر، بل أن الظروف التي مرّت بها الجزائر خاصّة، و الأمّة العربية بصفة عامّة تجعلها أحوج من غيرها إلى إتّباع نظام الإدارة المحلية.

الجماعات المحلية في الجزائر، تلعب دورًا هامًا في استقرار الوطن، و تطوره، لتمتّعها بصلاحيات كثيرة ي ميدان التنمية، و التسيير الإداري، و المالي. و يمكننا القول بأن **الولاية**، هي عبارة عن جماعة لامركزية تحوز على السلطات المتفرقة للدولة، و تقوم بدورها على أكمل وجه،

و هي تعبر عن طموحات سكانها، و لها هيئات خاصة تتمثل في المجلس الشعبي الولائي، و هيئة تنفيذية يترأسها الوالي؛ كما أنها تخضع للرقابة، على كل من أعضاء المجلس الشعبي الولائي، و أعماله، و هيئاته. و تعتبر الولاية حلقة مهمّة في السلسلة التنظيمية للإدارة الوطنية، و يرجع ذلك للمسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتقها، و **الدور المزدوج** الذي تلعبه في المنظومة الإدارية الوطنية.

من خلال ما تم التطرق إليه، وتبيان معظم التفاصيل، فإنه يستنتج أن **البلدية** هي وحدة، أو جماعة، أو هيئة إدارية لامركزية، إقليمية، و نظامها يعبّر عن النظام الإداري الجزائري؛ في صورة وحيدة، وفريدة للامركزية الإدارية المطلقة؛ حيث أن جميع أعضاء مجلسها، و جميع أعضاء هيئاتها، ولجان تسييرها، يتمّ اختيارهم بواسطة الانتخاب العام السري، و المباشر. و عليه، فإنّ كل ما تحتويه، و ما تتميّز به البلدية هي بفضل القانون الذي أعطاها الإستقلال المالي، و منحها الشخصية المعنوية. و قد شرحت المادّتان **49**، وَ **50**، من القانون المدني، الشخصية المعنوية للبلدية، و بيّنت الإستقلالية التي تتمتّع بها.

يمكن تشبيه البلدية بالدولة في نظامها المركزي العام، و لكن الفرق يكمن في أن البلدية ذات نظام، لامركزي مع وجود رقابة وصائية من السلطات العليا للدولة .

خاتمة الجزء الأول:

التقسيم الإداري هو مجموعة من الأفكار، و القوانين الوضعية، التي لا يمكن تطبيقها مجتمعة، و هي خاضعة للمتغيرات المكانية، و الزمنية؛ التي قد تصلح في إقليم معين، و تساهم في تطويره، و تنميته من جهة، كما قد تساهم في تدهور إقليم آخر، و تأخّره من جهة أخرى. فنجاح التقسيم الإداري، و الفعالية المرجوة منه، متعلقة أساسا بالمنحَيين: **الإقتصادي**، و **الاجتماعي**.

يتمتع التقسيم الإداري بكم معين من الإمكانيات التي تساعد على تطبيقه، كما تصادفه مجموعة من العوائق.

مشروع التقسيم الإداري لا ينجح من خلال الدراسات الإقليمية، و العمرانية، و الجغرافية، و الإقتصادية فقط، بل يحتاج إلى قاعدة قانونية مدعمة تضمن تطبيق المقترحات، إضافة إلى اليد العاملة الكفؤة، و الإطارات الإدارية، و التقنية المتمرسة، و المتخصصة.

قدمت لجنة إصلاح هياكل الدولة، مقترحات عديدة حول اللامركزية، و بيّنت أن المشكلة في تسيير القضايا الإدارية، خاصةً، و أنّ التسيير المركزي أثبت محدوديته. فإعانات الدولة كانت تقدّمها الحكومة على غرار تلك الموجودة في الدول الغنية، و هو خطأ استراتيجي لأن لكل دول خصائصها الإقتصادية، و السياسية، و الإجتماعية.

التقسيم الإداري الحالي، يبقى غير فعّال، ما دامت هناك نقائص كثيرة على مستوى القوانين، و التشريعات، زيادةً على ضعف التسيير، و نقص الكفاءة لاعتبارات تاريخية معروفة متمثّلة في الإستعمار. كما أن الفترة الإنتقالية التي عرفتها الجزائر؛ من خلال تغيير المنهج الإقتصادي، و النظام السياسي، و ما صاحب ذلك من أزمات إجتماعية، كانت كلها أسباب ساهمت في عرقلة عجلة التنمية، و بقاء الخريطة الإدارية للوطن على حالها.

يبقي دور **"البلدية"** غير ناجع، رغم أهميتها بصفتها الخلية الأساسية للامركزية، في ضل الصلاحيات المحدودة لها، و تطرح **"الدائرة"**، علامة استفهام كبيرة كعنصر رئيسي في الهرم الإداري للدولة، و لكنّه لا يقوم بدور ملموس في عمليات التنمية المحلية، و الوطنية.

مقدمـة الجزء الثاني:

موضوع حماية البيئة، و التنمية المستدامة، يعتبر قضية الساعة، و يكتسي أهمية بالغة ليس في حياة الشعوب فحسب، و إنّما يطال حتى مستقبل الأجيال القادمة. و أدركت الجزائر كغيرها من دول العالم هذه الحقيقة، فبادرت في الآونة الأخيرة إلى اتخاذ السياسات الملائمة لتهيئة الإقليم بما يتوافق مع متطلبات التنمية المستدامة؛ التي لها علاقة بالتقسيم الإداري في الجزائر. و معرفة هذه العلاقة تتطلب هضم المعاني الخاصة بالتنمية المستدامة، و الإلمام بالسياسات التنموية التي أُتُّبِعَت في الجزائر، دون إغفال الجوانب الإجتماعية، الإقتصادية، البشرية، و البيئية.

تتمثل التنمية المستدامة في عمارة الأرض، و إصلاحها ، بما لا يخل بالتوازن، و عدم استنفاذ العناصر الضرورية للحفاظ على سلامة البيئة، و الحد من تعريض الأرض، و ما عليها لمختلف أنواع التلوث، و تأكيد عدالة توزيع الموارد، و عوائد التنمية، و الحد من أنماط الإنتاج، و الإستهلاك غير الرشيدة، و توجيهها نحو الإستدامة . فالمعادلة بسيطة: " إدارة التنمية على مستوى القطر الجزائري، بما يحقق التوازن البيئي"، لكن المعضلة الكبرى تبقى في التطبيق؛ فالعالم يمشي، و الفقراء يزدادون فقرًا ، و أضحت الحاجة اليوم أكثر من إي وقت مضى إلى تنمية وطنية فعالة، و شاملة. فالتنمية المستدامة هي تلك القائمة على الإدارة العادلة للجماعات المحلية، و التوزيع العادل للثروات.

و تعني التنمية المستدامة في البلدان الفقيرة، تكريس الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة، و يعني ذلك أكثر من **20%** من سكان العالم الفقراء، في الوقت الحالي. و يُحقق التخفيف من عبء الفقر المطلق نتائج عملية هامة بالنسبة للتنمية المستدامة، لأنّ هناك علاقة وثيقة بين الفقر، و تدهور البيئة، و النمو السريع للسكان، و التخلف الناجم عن التاريخ الاستعماري؛ و هو ما نسعى إلى توضيحه في هذا الجزء، حيث يرتبط نجاح أي مشروع (التقسيم الإداري في الجزائر مثلاً)، بدراسته، و تحليله؛ و فق ما تقتضيه مقومات **التنمية المستدامة**.

تمهيد:

كانت علاقة الإنسان في فجر تاريخه، متوازنةً مع بيئته، لأنّ أعداده، و معدلات استهلاكِه، وما يستخدمه من وسائل تقنية، كانت في حدود قدرة البيئة على العطاء، و لمّا انتصف القرن العشرون، مفصلاً التاريخ البيئي للإنسان، كانت أعداد الناس قد زادت، و أصبحت معدلات هذه الزيادة كبيرةً، حتى وُصِفت بأنّها:" **إنفجار سكاني** ". كذلك تعاظمت معدلات استهلاكهم، لمنتجات التنمية من سلع، و خدمات، و تعاظمت تطلعاتهم للمزيد، و تعاظمت كمية النفايات التي تخرج عن نشاطاتهم إلى حيز البيئة، و بذلك اختلت العلاقة المتوازنة بين "الإنسان" و"البيئة" ، و توجّس الناس خوفا من خطر ذاك على مستقبلهم، و ازدادت القناعة في ختام القرن العشرين، بفكرة التنمية المتواصلة، أو المستدامة، التي تبلورت في تقرير اللجنة العالمية للبيئة، و التنمية الذي نشر تحت عنوان: **"مستقبلنا للجميع"** .

تقع التنمية المستديمة عند نقطة الإلتقاء بين **"البيئة**، و **الاقتصاد**، و **المجتمع"**، لذلك كان على الحكومات أن تعمل على جعل سكان العالم أكثر وعيًا، و اهتمامًا بالبيئة، و بالمشاكل المتعلقة بها، ليمتلكوا المعرفة، و المهارة، و السبل، و الحوافز، و الالتزام للعمل كأفراد، أو مجموعات، من أجل إيجاد الحلول للمشاكل الآنية، و الحيلولة دون نشوء مشاكل جديدة". و نجد في تصريح بلغراد لسنة **1976**: "إن علينا أن نهتم بأن تبقى على الكرة الأرضية بعد مغادرتنا لها، موارد كافية تستجيب لاحتياجات الأجيال القادمة ، ليس هذا فحسب ، بل يقع علينا واجب تعليم الأطفال أن يولوا التقدير، و الإحترام للكنوز الطبيعية رغبةً في حمايتها"، و هكذا فقد تزايد الاهتمام بالتنمية المستدامة، و أصبح لا يوجد شيءُ على وجه الأرض، إلاّ و له مفهوم، أو مدلول عن **التنمية المستدامة**.

تبرز أهمية البحث في كونه، يتناول فكرة التنمية المستدامة؛ التي أصبحت هاجس جميع الدول، وذلك من أجل المحافظة على بقائها، خاصةً، و أنّها مرتبطة بكل مجلات الحياة، حيث اتُّخذت عدة إجراءات، و سياسات من شأنها التمهيد لتحقيق **التنمية المتواصلة** .

إن مشاكل البيئة لا تعرف الحدود، و هذا العصر يشهد تحديات بيئية مختلفة؛ أخذت تهدّد الأجيال، بسبب قيم، وأعراف، و أخلاقيات تؤصّل في النفس أهمية التقدم الإقتصادي، و الإثراء المادي، على حساب الاستغلال السليم لموارد الطبيعة. وقد حاولنا من خلال هذا الفصل أن نتطرق إلى ماهية التنمية المستدامة ، ثم إلى أبعادها الرئيسية، و في الأخير تناولنا معوقات، و تحديات التنمية المستدامة.

1 - مدخل عام حول التنمية المستدامة:

تسعى دول العالم خلال الآونة الحالية، إلى تطبيق مفهوم التنمية المستدامة، و يقصد بالتنمية المستدامة على المستوى القومي؛ " استهلاك الموارد الطبيعية غير المتجددة، بالكمية التي تحقق أهداف التنمية دون الإخلال باحتياجات الأجيال القادمة من هذه الموارد"[(1)]. كما يتم تعريف هذه التنمية على مستوى الشركة، أو المؤسسة بأنّها استهلاك الشركة لمواردها، بما يؤدي إلى نمو صافى بها، و تحقيق حجم ملائم من التدفقات النقدية، الأمر الذي يؤدّي إلى استمرار الشركة، أو المؤسسة خلال الفترات المحاسبية القادمة.

إشكالية التنمية المستدامة في المدن ظهرت في بداية التسعينيات من القرن الماضي، والتي صادفت أول مؤتمر يهتم بالبيئة، و التنمية في **"ريوديجانيرو"** بالبرازيل. و من المواضيع الخاصة التي عولجت في هذه القمة؛ موضوع الطاقة، و النقل داخل المدينة، لكن دون التطرق لمجالها، و تم التطرق إلى كيفية الإنقاص، من تركز الأنشطة داخل المدينة، و كذلك تركز السكان داخل المدن الكبرى؛ و هو تحدي كبير، أوجب العمل على الجانب التنموي للمدن المتوسطة، و الصغيرة .

و لهذا فإنّ التحسين في مستويات المعيشة الذي تجلبه التنمية، قد يضيع بسبب التكاليف، التي قد يفرضها التردي البيئي على الصحة، و نوعية الحياة.

اهتمت اليونسكو بالتنمية المستدامة للمدن، من خلال إطلاقها برنامج « **MAN AND BIOSHERE**» سنة 1971، الذي يهدف إلى محاولة، خلق توازن بين التجمعات الكبرى، و المدن المتوسطة، و ذلك من أجل معالجة المشاكل البيئية، داخل المدن .

إضافة إلى تقرير **"Brundtland"**، الذي يعتبر أن ظاهرة النمو الحضري، و مشاكل البيئة الحضرية، هي إشكاليات الدول السائرة في طريق النمو، و هو أمر منطقي لما تعانيه من نقص فادح في البنى التحتية، و المرافق، و المنشآت الفنية، خاصة داخل مدنها الكبرى التي تعاني من الانفجار السكاني.

(1) : REDJAl Omar, vers un développement urbain durable, phénomène de prolifération des déchets urbains, et stratégie de préservation de l’écosystème.-Exemple de Constantine –magister –univ- Constantine, 2005, p 16.

بعد تحضير قمة "ريو"، تحت عنوان:" **المدينة، و التنمية المستدامة"**، اهتمت منظمة الأمم المتحدة بالتنمية المستدامة للمدن من خلال إنشائها جمعية **"ICLEI"**(1) ، و دعمها؛ و تمثّل دور هذه الجمعية في تحسيس الجماعات المحلية حول أهمية البيئة، و خاصة البيئة العمرانية، مثلا : محاربة التلوث، و العناية بالنفايات، بكل أنواعها، و كذلك الاهتمام بالتنمية المستدامة، و تشجيع هذه الجماعات المحلية، على تكوين شبكة مُدُنية مفتوحة على التنمية المستدامة.

فمن واجب كل فرد المحافظة على البيئة، و تحسينها لمصلحة عامة الناس، في إطار التنمية المستدامة، حتى يتحقّق له العيش في بيئة تتّفق مع حقوقه، و كرامته الإنسانية.

1 – 1 ظهور فكرة التنمية المستدامة:

بين عامي **1972** و **2002** م، استكملت الأمم المتحدة عقد ثلاثة مؤتمرات دولية(2)، ذات أهمية خاصة؛ الأول عقد في **"ستوكهولم"** (السويد) عام **1972** تحت اسم: "مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان"، و الثاني عقد في **"ريو دي جانيرو"** (البرازيل) عام **1992** م، و الثالث في **سبتمبر 2002م**، تحت إسم: "مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة". فتغيُّر الأسماء يعبر عن تطور مفاهيم العالم، و استيعاب العلاقة بين الإنسان، و المحيط الحيوي؛ الذي يعيش فيه، و يمارس عليه مختلف نشاطات الحياة.

في عام **1972** صدر مقال عن الأمم المتّحدة، تحت عنوان:**"حدود النّمو"**؛ الذي شرح فكرة محدودية الموارد الطبيعية، و إنّه إذا استمر تزايد معدلات الإستهلاك، فإن الموارد الطبيعية، لن تفي بإحتياجات المستقبل، و أنّ استنزاف الموارد البيئية المتجددة (المزارع، المراعي، الغابات، مصائد الأسماك..الخ)، و الموارد غير المتجددة (رواسب المعادن، حقول النفط، و الغاز الطبيعي، طبقات الفحم...الخ)، يهدد المستقبل.

و في عام **1973** هزّت أزمة البترول العالم، و نبّهت إلى أن الموارد الطبيعية هي في الأصل محدودة الحجم، و يجب الاعتناء بها، و استغلالها يكون عقلانيًا.

---

(1): International concil for local and environnemental initiatives).

(2): مجلة البيئة و التنمية في العالم. مجلد خاص العدد 52، 2003، ص 22 - 23.

في عام **1980م**، صدرت وثيقة، "الإستراتيجية العالمية للتوازن"؛ نبّهت هذه الوثيقة إلى أهمية تحقيق التوازن، بين ما يحصده الإنسان، من موارد بيئية، و قدرة النظم البيئية على العطاء.

و في عام **1987** م، أصدرت اللجنة العالمية للتنمية، و البيئة: تقرير"**مستقبلنا للجميع**"، الذي كان رسالة للدعوة إلى أن تراعي الدول، تنمية الموارد البيئية، لتلبية الحاجيات المشروعة للناس، في حاضرهم، دون الإخلال بقدرة النظم البيئية، و التفكير في تلبية حاجات الأجيال المستقبلية.

لما انعقد مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة، و التنمية عام **1992**، برزت فكرة التنمية المستدامة، أو المتواصلة كواحدة من قواعد العمل الوطني، و العالمي .

التنمية المستدامة كموضوع ليست بالجديدة، حيث اهتمت منظمة الامم المتحدة بذلك، منذ سنة **1987** م، و برز ذلك من خلال التقرير الرسمي الصادر عن لجنة الامم المتحدة لبيئة و التنمية، تحت عنوان : مستقبلنا للجميع (**notre avenir a tous**)، و عرف بتقرير "براد لاند " **Brundtland** ، و يحاول ن يربط بين التنمية الاقتصادية، و التنمية الاجتماعية. أمّا بالنسبة "لحماية البيئة" فقد قننت رسميا من قبل هذه الهيئة الأممية بين سنتي **1970** و **1987**.

إذا عدنا لتاريخ **1970** م، فقد قام نادي روما بتبني مصطلح « **croissance zéro**» أي "نمو الصفر"، و بعده بسنتين أي **1972** م، أقيم مؤتمر ستوكهولم البيئي، تحت عنوان « **بيئة الإنسان** »؛ حيث اعتُبِر هذا المؤتمر حاسمًا للتّأثير الكبير على قرارات منظمة الأمم المتحدة، حول قواعد قانونية، و قوانين منظمة تحدد مفاهيم التنمية المحترمة للبيئة، و كيفية التسيير الأمثل للموارد الطبيعية .

- تقرير "مستقبلنا للجميع " السالف الذكر عرف التنمية المستدامة بأنها: "التنمية التي تلبي الاحتياجات الآنية للأفراد ، مع مراعاة المتطلبات المستقبلية للأجيال القادمة" [1] .

(1) : commission mondiale sur l'environnement et le développement (CMED), «notre avenir a tous» Edition du fleur / les publications du Québec, 1988, Montréal , P 434.

وضع المؤتمر وثيقة مفصلة، تتمثل في برنامج العمل في القرن الحادي و العشرين (**أجندة 21**)؛ تضمنت أربعين فصلاً، تناولت ما ينبغي الإسترشاد به في مجالات التنمية الإقتصادية (الزراعة ، الصناعة ، الموارد الطبيعية..الخ)، و التنمية الإجتماعية (الصحة ، التعليم..الخ)، و في مشاركة قطاعات المجتمع، في مساعي التنمية، و في الحصول على نصيب عادل من ثمارها.

مصطلح التنمية المستدامة الذي ظهر سنة **1990** أراد الإجابة على التساؤل التالي: ما هي السياسة البيئية المرجو إتباعها في سنوات التسعينات القادمة؟

- في سنة **1991** أقام الاتحاد العالمي، من أجل المحافظة على الطبيعة؛ الإستراتيجية العالمية الجديدة لحماية الطبيعة، و الصندوق العالمي للطبيعة، و برنامج الامم المتحدة للبيئة. حيث عرّفوا التنمية المستدامة كما يلي: « هي القيام بتحسين الظروف الموجودة عند المجتمعات البشرية، في الإطار الذي لا يتعدى مقومات النظام البيئي » [(1)] ؛
- قمة ريو **1992** أقرت بان التنمية المستدامة هي حق من حقوق الإنسان في العيش حياة نظيفة، و منتجة، و متجانسة مع الطبيعة؛ كما أن الحق في التنمية يتحقق بتلبية المتطلبات التي تتناسب مع البيئة للأجيال الحالية و القادمة.

فالتنمية المستدامة تعني الاهتمام بالتنمية الاقتصادية، و البيئية مع خلق نوع من التجانس بينهما. و يمكن اعتبارها كنموذج للتنمية؛ التي تراعي التوازنات الرئيسية الطبيعية للكرة الأرضية، و تلبّي المتطلبات الضرورية للسكّان دون الإضرار بالجانب البيئي. كما تخلق ما يسمى بالتضامن بين المدن على كل المستويات .

اختلاف المفاهيم الخاصة بالتنمية المستدامة، راجع إلى الظروف الطبيعية، و ظروف المنظّمة، أو المؤسسة، أو الهيئة، أو الفرد المعني بها، لكن ما يمكن قوله هو: أن التنمية المستدامة تتمحور، حول الأبعاد الثلاثة الكبرى : **الاجتماعية، الاقتصادية، و البيئية.**

في سنة **2002** م، انعقد مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة، ليراجع حصيلة استجابة العالم، لفكرة التنمية المتواصلة. فالتطور من فكرة بيئة الإنسان **1972** ، إلى فكرة البيئة، و التنمية لسنة **1992** ، ثمّ إلى فكرة التنمية المستدامة لسنة **2002م**، يُؤوّل إلى التقدم الكبير في هذا المجال، و من ذلك، أنّ العلاقة بين الإنسان، و البيئة لا تقتصر على آثار حالة البيئة على صحة الإنسان، كما كان الحال في سنة **1972**، إنّما للعلاقة وجه آخر؛ و هو أن البيئة، هي خزانة الموارد؛ التي يحوّلها

الإنسان بجهده، و بما حصّله من المعارف العلمية، و الوسائل التقنية إلى ثروات. حيث أنّ تحويل الموارد إلى ثروات هو جوهر التنمية، و فكرة التنمية المستدامة تتقدم بنا خطوة إلى الأمام إذ تضيف أبعاد اجتماعية للتنمية .

1 - 2 مفهوم التنمية المستدامة:

التنمية في أصلها هي نتاج عمل الإنسان، على تحويل عناصر طبيعية في البيئة، (تراكيب، و بُنيات جيولوجية...الخ) إلى ثروات، أي إلى سلع، و خدمات. هذا التحويل يعتمد على جهد الإنسان، و ما يوظفه من معارف علمية، و ما يستعين به من أدوات، و وسائل تقنية، فالتنمية هي تغيير في البيئة يهدد توازنها الطبيعي، و قد يصل إلى درجة الإضرار؛ إذا تجاوز قدرة الفطرة البيئية على الاحتمال، و قدرتها على استعادة التوازن. ومن هنا ظهرت أهمية التنمية المستدامة كمفهوم جديد، رغبةً من بعض المختصين في جعل مفهوم التنمية المستدامة أقرب إلى الواقع.

أ - التعريف الإقتصادي للتنمية المستدامة :

تركز بعض التعريفات الاقتصادية للتنمية المستدامة، على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، و ذلك بالتركيز، على الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الإقتصادية، بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية، و نوعيتها.

كما انصبت تعريفات أخرى على الفكرة العريضة القائلة بأن: استخدام الموارد، اليوم ينبغي أن لا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل. و تقف وراء هذا المفهوم الفكرة القائلة، بأن القرارات الحالية، ينبغي ألا تضرّ بإمكانيات المحافظة، على مستويات المعيشة في المستقبل، أو تحسينها، و هو ما يعني أن نظمنا الإقتصادية، ينبغي أن تدار؛ بحيث نعيش على أرباح مواردنا، و نحتفظ بقاعدة الأصول المادية، و نحسنّها.

ب - تعريفها من طرف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة:

انتهت اللجنة العالمية للبيئة، في تقريرها المعنون **" مستقبلنا المشترك "**، إلى أن هناك حاجة إلى طريق جديد للتنمية، و هو طريق يستديمُ التقدم البشري، ولا يكون محصورًا في أماكن قليلة، و مدّة زمنيّة محدّدة، بل هي في تنميةُ للكرة الأرضية بأسرها، للوصول إلى مستقبل أفضل.

التنمية المستدامة حسب تعريف وضعته هذه اللجنة عام **1987** تعمل على " تلبية احتياجات الحاضر، دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة" [(1)]

1 - 3 المتغيرات الأساسية المؤثرة في التنمية المستدامة:

1 - 3 – 1 مكانة التكنولوجيا في تعريف التنمية المستدامة:

كما أفاض بعض المؤلفين، في توسيع تعريف التنمية المستدامة، لتشمل تحقيق التحول السريع، في القاعدة التكنولوجية للحضارة الصناعية، و أشاروا إلى أن هناك حاجة إلى تكنولوجيا جديدة، تكون أنظف، و أكفئ، و أقدر، على إنقاذ الموارد الطبيعية، حتى يتسنى الحد من التلوث، و المساعدة على تحقيق استقرار المناخ، و استيعاب النمو في عدد السكان، و في النشاط الاقتصادي.

1 – 3 - 2 مكانة الإنسان ضمن تعريف التنمية المستدامة:

يشكل الإنسان محور التعاريف المقدمة بشأن التنمية المستدامة؛ حيث تؤدي التنمية البشرية، إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية، و التعليم، و الرفاهية الاجتماعية. و هناك اعتراف اليوم بهذه التنمية البشرية، على اعتبار أنها حاسمة، بالنسبة للتنمية الاقتصادية، و بالنسبة للتثبيت المبكر للسكان.

حسب تعبير تقرير التنمية البشرية، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإنّ "الرجال، والنساء، و الأطفال ينبغي أن يكونوا محور الاهتمام، حيث يتم نسج التنمية، حول الناس، و ليس الناس حول التنمية"[(2)]. و تؤكد تعريفات التنمية المستدامة بصورة متزايدة، على أن التنمية ينبغي، أن تكون بالمشاركة؛ بحيث يشارك الناس ديمقراطيًا في صنع القرارات؛ التي تؤثر في حياتهم، سياسيًا، واقتصاديًا، و اجتماعيًا، و بيئيًا.

1 – 3 - 3 مكانة العدالة في تعريف التنمية المستدامة :

العنصر الهام الذي تشير إليه مختلف تعريفات التنمية المستدامة، هو عنصر الإنصاف، أو العدالة. فهناك نوعان من الإنصاف هما: إنصاف الأجيال البشرية التي لم تولد بعد، و هي التي لا تؤخذ مصالحها في الاعتبار عند وضع التحليلات الاقتصادية، و لا تراعي قوى السوق المتوحشة.

(1) :HTTP://WWW.ALJAMAHIRIA.COM/INDEX.HTML.
(2) :HTTP://WWW.ALJAMAHIRIA.COM/INDEX.HTML.

أمّا الإنصاف الثاني؛ فيتعلق بمن يعيشون اليوم، و الذين لا يجدون فرصا متساوية، للحصول على الموارد الطبيعية، أو على "الخيرات" الاجتماعية، و الاقتصادية .

فالعالم يعيش منذ أواسط عقد السبعينات، تحت هيمنة مطلقة للرّأسمال المالي العالمي، الذي يكرس تفاوتًا صارخًا بين دول الجنوب، و دول الشّمال، كما يكرّس هذا التفاوت داخل نفس الدولة.

و لذلك فإن التنمية المستدامة، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار، هذين النوعين من الإنصاف، خاصّةً تحقيقهما، لن يتأتّى في ظل الهيمنة المطلقة للرأسمال المالي العالمي.

1 - 4 مبادئ التنمية المستدامة :

اعتُبِرت قمة **" ريوديجانيرو"** التي أقيمت في جوان **1992** ، بحضور ممثلي **170** دولة، منها الجزائر، مرجعًا رئيسيًا، في تحديد هيئة الأمم المتحدة لمبادئ التنمية المستدامة.

تم إعداد **27** مبدئ من اجل توجيه السياسات، و تحديد ما يجب فعله من خلال القوانين، و النظم لتحقيق الأهداف المرجوة.

ومن بين هذه المبادئ، نذكر أهمّها، و هي كما يلي(1):

- تلبية الاحتياجات الضرورية، للمجتمعات الإنسانية، و تحسين الإطار العام للحياة؛
- التكامل البيئي، الاقتصادي، الاجتماعي، و احترام هذه الثلاثية، عند إصدار القرارات الوطنية؛
- تطبيق الفكرة العالمية **ملوث / مستعمل /يدفع**؛
- تطوير القوانين، و التشريعات، و جعلها أكثر فعالية، في ميدان البيئة، من خلال تحميل المسؤولية للملوثين، و دفع التعويضات للضحايا؛
- تغيير الذهنيات، و طرق الإنتاج، و عادات الاستهلاك، بأخرى تحترم المقاييس البيئية المعروفة؛
- جعل المعلومة في متناول الجميع، لأنّ أحسن طريقة لمعالجة المشاكل البيئية، هي إشراك المواطنين في مناقشتها، و إصدار القرارات بشأنها؛

(1) : UICN/PNUE/WWF, 1991 « sauver la planète, stratégie pour la venir de la vie ». Gland, suisse, p 250.

- حماية البيئة من خلال الوقاية، و ذلك بالإنقاص، و عدم استعمال الوسائل الأكثر تلويثاً، و التشجيع على المنتوجات الأقل تلويثا؛

- الشراكة العالمية ، بحيث أن كل الحكومات مدعوة للمشاركة في نظام بيئي متوازن، و متكامل ، وفقًا للقوانين الدولية؛ المتضمنة حماية البيئة.

1 - 5 أبعاد التنمية المستدامة:

تبنّى مؤتمر **1992** (ريو دي جانيرو – قمة الأرض) فكرة التنمية المستدامة، و جعلها محور خطة العمل؛ التي وضعها للقرن الحادي و العشرين، و أصبحت الفكرة، محور الحديث في كامل المجتمع، و برزت لها أبعاد جديدة تتصل بالوسائل التقنية؛ التي يعتمد عليها الناس في جهدهم التنموي؛ في الصناعة، و الزراعة، و غيرها، و تتصل بالمناهج الإقتصادية.

تتفق الكثير من الدول في مفهوم التنمية المستدامة، المثبت عن هيئة الأمم المتحدة، لكن يختلف تطبيق هذا المفهوم من دولة إلى أخرى، حسب ظروف، و إمكانات كل منها .

ويمكن حصر محاور التنمية المستدامة في عدّة مجالات و هي : **البيئة، الاقتصاد**، و **المقومات الاجتماعية** .

1 – 5 - 1 الأبعاد الإقتصادية:

تتطلب التنمية المستدامة ترشيد المناهج الإقتصادية، على رأس ذلك تأتي فكرة " **المحاسبة البيئية للموارد الطبيعية"**. فقد جرى الأمر على عدم إدراج قيمة ما يؤخذ من عناصر البيئة المختزنة، في حقول النفط، و الغاز، و رواسب الفحم، و مناجم التعدين، و غيرها في حساب الكلفة. كذلك جرى الأمر على عدم إدراج قيمة ما يحصد من ثروة سمكية في قيمة المخزون السمكي، و ما يحصد من حقول الزراعة في قيمة النقص في خصوبة الأرض، و في كثير من الأحوال، لا يحسب لمياه الري قيمة مالية في عمليات الحساب الزراعي، و في هذا و غيره، نجد أن الحسابات الإقتصادية، تنقصها عناصر، و من أدوات الحساب الإقتصادي: الضرائب، و الحوافز المالية...الخ

و ينبغي أن توظف هذه الأدوات لتعظيم كفاءة الإنتاج، و خدمة أغراض التنمية المستدامة .

- **حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية:**

بالنسبة للأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة؛ فنلاحظ أن سكان البلدان الصناعية، يستغلون قياسًا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم، أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية. ومن ذلك مثلا أن استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط، و الغاز، و الفحم، هو في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند بـ **33** مرّة، و تمثّل النّصف في البلدان النامية مجتمعة.

- **إيقاف تبديد الموارد الطبيعية:**

التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية، تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة، من مستويات الاستهلاك المبدّدة للطاقة، و الموارد الطبيعية، و ذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة، و إحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة. و لابدّ في هذه العملية، من التأكد من عدم تصدير، المشاكل البيئية، إلى البلدان النامية. و تعني التنمية المستدامة أيضا؛ تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى دون ضرورة، كاستهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض .

- **مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته:**

تقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة، في قيادة التنمية المستدامة، لأن استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات - وبالتالي إسهامها في مشكلات التلوث العالمي- كان كبيرا بدرجة غير مناسبة. يضاف إلى هذا، أن البلدان الغنية لديها الموارد المالية، و التقنية، و البشرية الكفيلة، بأن تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف، و تستخدم الموارد بكثافة أقل، و في القيام بتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية، و العمل معها، و في تهيئة أسباب ترمي إلى تحقيق نوع من المساواة، و الاشتراكية للوصول، إلى الفرص الاقتصادية، و الخدمات الاجتماعية، داخل مجتمعاتها. و الصدارة تعني أيضا توفير الموارد التقنية، و المالية لتعزيز التنمية المستدامة، في البلدان الأخرى، باعتبار أن ذلك استثمار في مستقبل الكرة الأرضية.

- **المساواة في توزيع الموارد:**

إن الوسيلة الناجعة للتخفيف، من عبء الفقر، و تحسين مستويات المعيشة، أصبحت مسؤولية كل من البلدان الغنية، و الفقيرة، و تعتبر هذه الوسيلة، غاية في حد ذاتها، و تتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد، و المنتجات، و الخدمات، فيما بين جميع الأفراد، داخل المجتمع أقرب إلى المساواة. فالفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم، و الخدمات الاجتماعية، و الأراضي، و الموارد الطبيعية الأخرى، وعلى حرية الاختيار، و غير ذلك من الحقوق السياسية، تشكل حاجزا هاما أمام التنمية. فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية، و النمو الاقتصادي الضروري، لتحسين مستويات المعيشة.

- **<u>الحد من التفاوت في المداخيل:</u>**

التنمية المستدامة تعني الحد من التفاوت المتنامي في الدخل، و في فرص الحصول على الرعاية الصحية، في البلدان الصناعية، مثل الولايات المتحدة. و إتاحة حيازة الأراضي الواسعة، و غير المنتجة للفقراء؛ الذين لا يملكون أرضا في الكثير من المناطق مثل، أو للمهندسين الزراعيين العاطلين؛ كما هو الشأن بالنسبة لبلادنا؛ و كذا تقديم القروض إلى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية، و إكسابها الشرعية؛ و تحسين فرص التعليم، والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة في كل مكان. و تجدر الإشارة إلى أن سياسة تحسين فرص الحصول على الأراضي، و التعليم، و غير ذلك من الخدمات الاجتماعية، لعبت دورًا حاسمًا في تحفيز التنمية السريعة، و النمو في اقتصاديات الكثير من الدول الآسيوية؛ مثل ماليزيا، وكوريا الجنوبية، و تايوان .

- **<u>تقليص الإنفاق العسكري:</u>**

إنّ التنمية المستدامة، يجب أن تعني في جميع البلدان، تحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية، و أمن الدولة، إلى الإنفاق على احتياجات التنمية. و ذلك بهدف إعادة تخصيص، و لو جزء بسيط، من الموارد المكرسة الآن للأغراض العسكرية، و التسابق نحو التسلّح، للإسراع بالتنمية بالشكل المطلوب منها.

1 – 5 - 2 الأبعاد الإجتماعية:

في مجال الوسائل الاجتماعية، تبرز فكرة التنمية المستدامة كركيزة أساسية، في رفض الفقر، و البطالة، و التفرقة التي تظلم المرأة، و التمييز العنصري، والتفاوت البالغ بين الأغنياء و الفقراء. فالعدل الاجتماعي أساس الاستدامة، و يقتضي هذا عدة أمور ينبغي أن يجد المجتمع سبله إليها:

- **<u>ضبط عدد السكان:</u>**

فالزيادة السكانية في العالم تبلغ نحو **80 مليون**(1) نسمة كل عام، و هي زيادة لا تتسع لها الأوضاع الاقتصادية، و الاجتماعية السائدة، و **85 %**(2) من هذه الزيادة تمسّ دول العالم الثالث؛ الموسوم بالاكتظاظ، و الفقر، و التخلف، و هي التي تُبقِي على إستمرار هذا الحال؛ إذ يزداد الفقراء فقرًا ، و الأغنياء غنًا. و هذا باب من أبواب الخطر على العالم جميعًا.

(1)، (2):مجلة البيئة، و التنمية في العالم، مرجع سابق ، ص 23.

- **فكرة العدالة الاجتماعية:**

إن تحقيق التنمية المستدامة يعتبر غاية، توفرها مجموعة من الوسائل، و يعتبر المجتمع أحد عناصر التنمية؛ التي بها يمكن ضمان نفس الشروط على الأقل للأجيال القادمة، و هذا متعلق بوجود نوع من التوازن الاجتماعي، و هي السياسة التي تسعى إلى تحقيقها الدولة، من خلال التنظيم الاداري، الذي يبرز دور الجماعات المحلية في تنفيذ السياسات الاجتماعية، و برامج التنمية .

فالتنمية المستدامة تربط بين البيئة، و المجتمع، و تدعو إلى إدماجها من اجل إطار حياة، نوعي للسكان، حيث نجد في تقرير **" ريو ديجانيرو "**أن : «البشر هم في مركز الانشغالات المتعلقة بالتنمية المستدامة، لهم الحق في حياة نظيفة، و منتجة، و متجانسة مع الطبيعة»**[1]**. و هذا ما يبرز الضرورة الحتمية لدمج العنصرين: الاجتماعي، و البيئي، ضمن السياسة الاجتماعية؛ التي تنتهجها الدولة.

كما أن إشراك الأفراد، و الجماعات في القرارات، و تركّز السّكّان في منطقة معينة، مع دعم الديمقراطية، هي عوامل اجتماعية رئيسية، تضمن تحقيق السياسة العامة للتنمية المستدامة.

و تتضمن العدالة بين الناس، و الأخذ بيد الفئات المستضعفة، و العدالة بين الأجيال؛ حتى يقال أن ما بين أيدينا من ثروات طبيعية، هي ملك للأبناء، و الأحفاد، و ينبغي أن نحافظ عليها، حتى تكون هناك استدامة، من خلال ضمان الأمن الغذائي، للمستقبل، و للأجيال القادمة. فالنظام العالمي الجديد، أبرز عدّة قوانين، و منطق جديد، يؤكّد أن البقاء للأقوى، و القوّة هنا يقصد بها تنمية و تطوير كل مجالات الحياة.

- **فكرة التنمية البشرية:**

في كل عام يصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريرًا، عن **" التنمية البشرية"** ؛ التي تقاس بمعايير تنموية، و إقتصادية، و إجتماعية. و يصنف التقرير دول العالم إلى درجات حسب نجاحها في تحقيق التنمية البشرية، و المؤسف أن الدول العربية تقع في ذيل الدرجات، ويبقى السؤال المطروح: هل تُخرج مؤسسات التعليم أفرادًا قادرين على الإسهام الإيجابي في التنمية، و التقدم الاجتماعي، أم تُخرج أعباءًا إجتماعيةً، تذهب إلى ساحات البطالة، لا إلى سوق العمل؟

فالتنمية المستدامة، تتطلّب منّا أن نعيد النظر في المنهج التعليمي، و أساليبه، و مؤسساته.

(1)؛:مجلة البيئة و التنمية في العالم، مرجع سابق ، ص 23.

من الركائز الجوهرية لنجاح التنمية المستدامة، المشاركة الفعّالة للسكان، في مراحل التخطيط، و التنفيذ، للتنمية الوطنية. و تعتمد هذه المشاركة على القبول الاجتماعي، و هي جوهر الديمقراطية. فغياب هذه الأخيرة، يحرم الناس من المشاركة، و كأنما يعفيها من المسؤولية، حيث تستكمل الوسائل الإجتماعية بضبط السلوك الإستهلاكي للناس، و قبول حدود رشيدة تبعد عن حد الإسراف.

1 – 5 - 3 الأبعاد التكنولوجيـة، و البيئية:

- **<u>استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية</u>** :

كثيرًا ما تؤدي المرافق الصناعية، إلى تلويث ما يحيط بها من هواء، و مياه، و أرض. و في البلدان المتقدمة النمو، يتم الحد من تدفق النفايات، و تنظيف التلوث بنفقات مالية كبيرة؛ أمّا في البلدان النامية، فإن النفايات المتدفقة، لا يخضع كثير منها للرقابة إلى حد كبير، و مع هذا، فلا يجب القول أنّ التلوث نتيجةً لا مفر منها من نتائج النشاط الصناعي، و مثلُ هذه النفايات المتدفقة، تكون نتيجةً لتكنولوجيات، تفتقر إلى الكفاءة، أو لعمليات التبديد، و تكون نتيجةً أيضًا للإهمال، و الافتقار، إلى الوسائل البيئية المستعملة في المصانع، كمصفاة الهواء...الخ.

تعني التنمية المستدامة، هنا التحول إلى تكنولوجيات أنظف، و أكفأ، و تُقلّص من استهلاك الطاقة، و غيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد. و ينبغي أن يتمثل الهدف في عمليات، أو نظم تكنولوجية، تتسبب في التقليل من النفايات، و الملوثات، و تعيد تدوير النفايات داخليًّا، و تعمل مع النظم الطبيعيّة. و في بعض الحالات، تفي التكنولوجيات التقليدية بهذه المعايير، فينبغي فقط المحافظة عليها .

- **<u>الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة وبالنصوص القانونية:</u>**

التكنولوجيات المستخدمة الآن في البلدان النامية، كثيرًا ما تكون أقل كفاءةً، و أكثر تسببًا، في التلوث، من التكنولوجيات المتاحة في البلدان الصناعية. و التنمية المستدامة تعني هنا الإسراع، بالأخذ بالتكنولوجيات المحسنة، و كذلك بالنصوص القانونية الخاصة، بفرض العقوبات في هذا المجال، و تطبيقها. و من شأن التعاون التكنولوجي، سد الفجوة بين البلدان الصناعية، و البلدان النامية، و أنّ يزيد من الإنتاجية الاقتصادية، و يحُول أيضًا دون المزيد من التدهور في نوعية البيئة. و حتّى تنجح هذه الجهود، فهي تحتاج أيضًا إلى استثمارات كبيرة، في التعليم، و التنمية البشرية، و لاسيما في البلدان الأشد فقرًا. كما أنّ التعاون التكنولوجي يوضح التفاعل، بين الأبعاد الاقتصادية، و البشرية، والبيئية، و التكنولوجية، في سبيل تحقيق التنمية المستدامة .

- **المحروقات والاحتباس الحراري :**

إنّ استخدام المحروقات، يستدعي اهتمامًا خاصًا لأنه مثال واضح على العمليات الصناعية غير المغلقة؛ فالمحروقات يجري استخراجها، و إحراقها ،و طرح نفاياتها داخل البيئة، فتصبح بسبب ذلك مصدرًا رئيسيًا لتلوث الهواء في المناطق العمرانية، و للأمطار الحمضية التي تصيب مناطق كبيرة، والاحتباس الحراري؛ الذي يهدد بتغيّر المناخ. و المستويات الحالية لانبعاث الغازات الحرارية، من أنشطة البشر تتجاوز قدرة الأرض على امتصاصها. و إذا كانت الآثار قد أصبحت خلال العقد الأخير من القرن العشرين واضحة المعالم، فإن معظم العلماء متفقون على أن أمثال هذه الانبعاثات، لا يمكن لها أن تستمر إلى ما لا نهاية؛ سواء بالمستويات الحالية، أو بمستويات متزايدة، دون أن تتسبب في تدهور عالمي للمناخ، و سيكون للتغييرات التي تترتب عن ذلك في درجات الحرارة، و أنماط سقوط الأمطار، و مستويات سطح البحر فيما بعد - ولاسيما إذا جرت التغييرات سريعا- آثار مدمرة على النظم الإيكولوجية، و على رفاهية الناس، و حياتهم، و لاسيما بالنسبة لمن يعتمدون اعتمادًا مباشرًا على النظم الطبيعية .

- **الحد من انبعاث الغازات:**

ترمي التنمية المستدامة في هذا المجال، إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات الحرارية، و ذلك عبر الحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات، و إيجاد مصادر أخرى للطاقة، لإمداد المجتمعات الصناعية. و سيكون من المتعيّن على البلدان الصناعية، أن تتّخذ الخطوات الأولى، للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، و استحداث تكنولوجيات جديدة، لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكبر، و توفير إمدادات من الطاقة غير الحرارية، تكون مأمونة، و تكون نفقاتها محتملة. فالتنمية المستدامة تعني استخدام المحروقات، بأكفأ ما يُستطاع في جميع البلدان.

- **الحيلولة دون تدهور طبقة الأزون:**

التنمية المستدامة تعني أيضا الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض، و تمثّل الإجراءات التي اتُّخذت لمعالجة هذه المشكلة سابقة مشجعة؛ فاتفاقية **"كيوتو"**، جاءت للمطالبة بالتخلص تدريجيًّا من المواد الكيميائية المهددة للأزون، و وضّحت بأنّ التعاون الدولي لمعالجة مخاطر البيئة العالمية هو أمر محتوم، لكن تعنّت الولايات المتحدة الأمريكية، و اعتدادها بأن قوتها أصبحت فوق إرادة المجتمع الدولي جعلها ترفض التوقيع على هذه الاتفاقية، ما دام أن لا أحدًا يستطيع إجبارها على ذلك.

1 - 6 مؤشرات التنمية المستدامة:

لإنجاح أيّ مشروع للتنمية المستدامة، يجب توفير مجموعة من المؤشرات؛ وهي : المؤشرات الاجتماعية ، الثقافية ، المجالية ، الايكولوجية، و الاقتصادية ..

أ - المؤشرات الاجتماعية :

وضع مشاريع للمجتمع، تهدف إلى الإنقاص من الظلم، و التعسف؛

ب - المؤشرات الثقافية :

احترام التنوع الثقافي، و تماشيه مع الواقع المحلي للسكان، و خصوصياتهم البيئية، و الثقافية؛

ج - المؤشرات الاقتصادية:

الاستغلال الأمثل للموارد، و الاستفادة من القطاع الخاص، و العام؛

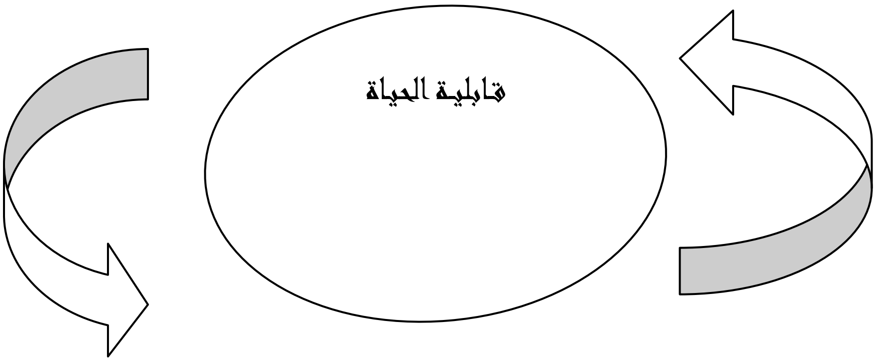
د – المؤشرات المجالية:

- التوزيع الأمثل للسكان بين الفضاءات العمرانية، و الريفية، مع تفادي ظاهرة النزوح الريفي؛
- تنمية الضواحي من أجل خلق توازن ديموغرافي؛

ه – المؤشرات الإيكولوجية:

يسمح بتحسين المحيط، و الجو من خلال الإستغلال الأمثل لموارد دون الإخلال بالتوازن البيئي.

الشكل رقم (01): مؤشرات التنمية المستدامة[1].



و تشمل عملية إعداد خطة التنمية المستدامة، على عدد من الخطوات المتسلسلة، و المترابطة، و هي كالتالي :

1- إعداد الدراسات الأولية؛

2- تحديد أهداف التخطيط بشكل أولي، بحيث يمكن تعديلها من الأخطاء المكتشفة خلال عملية إعداد الخطة، و مرحلة تقييم الآثار؛

3- جمع المعلومات، و إجراء المسوحات ، و تقييم الوضع الراهن لمنطقة الدراسة؛

4- تحليل البيانات: و تشمل هذه المرحلة على تحليل، و تفسير البيانات التي تم جمعها، من خلال الإحصاءات، و ترتيبها وفق خطة بحث معينة، للخروج بحقائق ،و نتائج حول الموضوع، تساعد في إعداد الخطة، و رسم خطوطها العامة؛

(1): رجب سعد السيد :"البيئة في جدول أعمال الأمم المتحدة للقرن 21 ، في مجلة العربي، عدد 534 ، ماي 2003 ، وزارة الإعلام، الكويت.

5– إعداد الخطة: و هنا يتم وضع السياسات التنموية المناسبة، و يتم تقييم هذه السياسات لاختيار، ما هو ملائم، و مناسب لتنفيذها، و من ثم تحقيق أهداف الخطة، و كذلك ليتم تحديد البرامج، و المشاريع التي يجب تنفيذها؛

6– تنفيذ الخطة: عن طريق إتباع التوصيات، و بالوسائل التي يتم تحديدها في المرحلة السابقة؛

7– تقييم، و متابعة الخطة التنموية: و تعديلها ،وفق المعطيات الآنية، و الظروف العامة للمشروع، و هو ما تطرقنا إليه في دراستنا للتنمية المستدامة، و علاقتها بالتقسيم الإداري، من خلال النموذج المقترح للخريطة الإدارية للوطن.

1 – 7 حساب مؤشرات التنمية المستدامة:

تطبيق مفهوم التنمية المستدامة يتطلب ضرورة تحديد ما يلي:

أ– إجراء جرد شامل لأرصدة الموارد الطبيعية، و البيئية المتاحة في بداية السنة مثل:

- رصيد المياه (المياه الجوفية ومياه الأمطار)؛
- رصيد المساحات الخضراء؛
- كمية عناصر التنوع البيولوجي؛

ب . حصر الكميات المضافة إلى الأرصدة الحالية من الموارد الطبيعية، و البيئية؛

ج . حصر الكميات المستخدمة من الموارد الطبيعية؛

د . حصر الكميات المتبقية من الأرصدة الخاصة بالموارد الطبيعية في نهاية الفترة؛

هـ . استخراج مؤشر التنمية المستدامة، لكل عنصر من عناصر الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي:

و. يتم احتساب مؤشر التنمية المتواصلة على الوجه التالي:

<u>مؤشر التنمية المستدامة لعنصر المياه (مؤشر Benchmark)</u>

=

كمية المياه المسجلة في آخر السنة / عدد السكان المسجل في آخر الفترة

—

متوسط احتياجات الفرد من المياه سنويا

<u>مثال تطبيقي:</u>

كمية الأمطار المسجلة في سنة **31 . 12 .2011** م، هو **55 مليار متر** مكعب. احتياجات الفرد السنوية من المياه **300 متر مكعب،** وعدد السكان آخر الفترة **35** مليون نسمة.

<u>فالمطلوب</u> :احتساب مؤشر التنمية المتواصلة لعنصر المياه في **31. 12. 2011 ؟**

<u>الحـــل:</u>

- **<u>متوسط نصيب الفرد من المياه المتاحة</u>= 35 000 000 /55 000 000 000**

متوسط نصيب الفرد من المياه المتاحة يساوي: **1571متر** مكعب/ سنويا.

- **<u>مؤشر التنمية المستدامة لعنصر المياه</u> = 1571** متر مكعب – **300** متر مكعب**= 1271** متر مكعب لكل فرد.

حسب **مؤشر التنمية المستدامة** المسجل بالنسبة للنتيجة السابقة، فإنه تكون هناك تنمية مستدامة للمياه. و يمكن احتساب مؤشر التنمية المستدامة، لباقي عناصر التنوع البيولوجي بنفس الطريقة السابقة.

1 - 8 الشروط الضرورية للتنمية المستدامة :

التطور المستمر في مختلف القطاعات الحيوية؛ كالاقتصاد، و العمران، نتج عن التقدم الملحوظ للتكنولوجيا، و الذي صاحبه تناقص في المواد الأولية مع تزايد كبير في التلوث البيئي الأمر الذي ساهم في زيادة القلق العالمي حول هذه الظاهرة، التي نتج عنها اختلالات كبيرة اجتماعية، و ايكولوجية .

لاحظ معظم الباحثين أن النظام البيئي الطبيعي، له قدرة محدودة في امتصاص، و تحمل الكميات الكبيرة للفضلات الحضرية، و التكنولوجية، و على هذا الأساس يمكن حصر شروط التنمية المستدامة فيما يلي:

- وتيرة استغلال الموارد الطبيعية المتجددة، يجب أن تراعي قدرة تجدّدها، و تتماشى مع فترة التجدّد أيضًا؛

- وتيرة استغلال الموارد الطبيعية غير المتجددة، تتعدى وتيرة استغلال نظيراتها المتجددة؛

- كمية التلوث، و النفايات، يجب أن لا تتجاوز القيمة التي تؤثر بها على البيئة، إذن فيجب حماية البيئة كشرط أساسي في التنمية المستدامة، كما يجب التحكم في عمليات التنمية، و تحديد دور الإنسان في المدينة ، و العمل بالتّخطيط على المديين المتوسط، و البعيد من اجل تحسين إطار الحياة، و تأمينها للأجيال المستقبلية .

1 – 9 أهداف التنمية المستدامة :

التنمية المستدامة هي المحرك الرئيسي لمختلف القطاعات، و على ضوئها يتم إصدار الكثير من القرارات في بلادنا، و في الدول الأجنبية الأخرى ، لأنها تمسّ جميع شرائح المجتمع، وتلبّي انشغالات السكان اليومية، و تفكّر في طموحاتهم المستقبلية، من خلال المشاريع الاقتصادية، و الاجتماعية، و البيئية، المنجزة على المدى القريب، و المتوسط، و البعيد .

التنمية المستدامة تدور حول ثلاث أهداف رئيسية هي[1] :

أ - التكامل الايكولوجي (حماية البيئة ، و تحسين إطار الحياة):

اثبت التجارب التي خاضتها الدول الأوروبية الرائدة في مجالات حماية البيئة أنّ هذه الأخيرة، تعتبر عصب رئيسي في تحقيق التنمية المستدامة. فالبيئة تعتبر عامل مؤثر، و محدود لأنّه يشكل الدعامة التي تصاحب التطور التكنولوجي، و الصناعي للمجتمعات، بل تعتبر حماية البيئة الحلقة الأهم لضمان الحياة للبشر، وفق المقاييس التي يحددها مفهوم التنمية المستدامة. و لضمان التجانس بين القطاعات الثلاثة التقليدية للتنمية المستدامة، وجب الاهتمام بما يلي :

- الخصائص الطبيعية، المساحات الخضراء، و التنوع النباتي بصورة عامة؛
- مكافحة التلوث، و معالجة الأضرار الناجمة عن النشاط البشري؛
- البيئة كقطاع هام يمكن اعتبارها بأنها وسيلة للوقاية، تهتم بالصحة العمومية .

ب - التكامل الاقتصادي – البيئي :

هو هدف رئيسي يساهم في تحقيق التنمية المستدامة، التي تعني النمو، و التطور التكنولوجي، و الصناعي؛ الذي يراعي الحفاظ على البيئة، و الطبيعة. و هذا التجانس يعتبر مستحيلاً، إذا لم تتوفر إستراتيجية واضحة، لدى السلطات المحلية، التي يجب عند إعدادها لبرامج التنمية المستدامة، عدم تخصيص المشاريع الاقتصادية بطريقة عشوائية ، بل يجب وضع دراسات تدمج الجوانب الاجتماعية، و الايكولوجية معها أيضًا ، و هنا يبرز دور التقسيم الاداري، و النظام المركزي، كداعامة لإنجاح ما يسمّى بالمشاريع الوطنية .

ج - التعاملات و العلاقات بين الدول، الأشخاص و الأجيال:

نعني به إعادة التأهيل للوظيفة السياسة للمدن، بمعنى أن تقوم بما يعرف بالوظيفة السياسية، و يتمثل ذلك في تجديد الديناميكية الاجتماعية، و تكوين الإطارات الإقليمية، و تفعيل طرق تسير التجمعات الحضرية.

(1):Le rapport de la commission française du développement durable : C.F.D.D, 1996 .

يوجد إذًا نوعُ جديدُ من التوافق بين السلطة، و المواطنين. فنظام الحكم هو تطبيق للمفكرة **21** المتضمنة تنظيم التوافق بين الحاكم، أو السلطة المتمثلة في المجتمع المدني، الجمعيات، (المحلية، و الوطنية)، المنظمات، الأفراد...

يعتبر المواطن عنصرا مهمًا في نظام الحكم، لما يلعبه من دور مباشر (منتخب في البلدية، الولاية، البرلمان ، مجلس الأمة)، أو غير مباشر لما يكفله له القانون من حرية في التعبير عن رأيه، و يتمثل ذلك مثلاً عند مناقشة مخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير، و كذلك حضور المداولات في المجالس المحلية المنتخبة.

1 – 10 إدارة التنمية المستدامة:

تقوم إدارة التنمية بشكل عام على ثلاثة مكونات أساسية يفترض بأنها المسؤولة عن بناء مقومات إدارة الحكم الراشد، وهذه المكونات هي :الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بما ينقل آثار أدائها على التنمية إلى الأجيال اللاحقة، دونما الاقتصار على نقل تكاليفها إليها.

أما مقومات **الحكم الراشد،** فقد اتفقت أدبيات التنمية الاقتصادية بصورة عامة لدى البنك الدولي، والمنظمات الإقليمية الأخرى على تسعة مقومات، أو مبادئ، على أنها الأمضى تأثيرًا في نجاح سياسات التنمية الاقتصادية، و التنمية المستدامة، و تتفاوت في أهميتها، وترتيب أسبقية كل منها من مجتمع لآخر، و هذه المقومات هي :الشفافية، و الاستجابة، و المشاركة، و سيادة القانون، والمساءلة، و العدالة والمساواة، و الرؤية الإستراتيجية، ثم التوجه بالإجماع، و أخيرًا كفاءة الحكومة، وفاعليتها؛ وهناك من يفصل بين الكفاءة، والفاعلية جاعلا كلاً منها مبدءًا مستقلاً عن الآخر، مع إعطاء الأولية بالتسلسل رقم واحد لسيادة القانون.

فإذا كان كل من الفساد، والنزاهة، هما نتيجة لنظام المساءلة الذي تعمل في ظله الحكومة، فنتيجةً للفساد فشلت حكومات البلاد في تحقيق النجاح لبرامج التنمية خلال الأربعين عامًا الماضية، الأمر الذي أدى إلى فشل التنمية، و هدر نسبة كبيرة من مواردها.

أحد الأبعاد المهمة في إدارة شؤون المجتمع من خلال آليات الحكم الراشد،هو البعد **"الاقتصادي –الاجتماعي"**، فضلاً عن **البعد السياسي**، و البعد الفني مع الكفاءة، و الفاعلية اللازمتين في الإدارة العامة.

و يرتبط البعد الاقتصادي بطبيعة بنية المجتمع المدني، و مدى حيويته، و استقلاله عن أجهزة الدولة، و طبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي، و الاجتماعي، و تأثيرها في حياة المواطنين من حيث الفقر، و نوعية الحياة.

فمقومات الحكم الراشد، و ركائز التنمية المستدامة عبارة عن متلازمتين لا تفترقان، و وجهان لحقيقة واحدة، تؤكد أن تفاعلاتها تعمل في اتجاه واحد دومًا؛ سلبًا أو إيجاباً، و هي مقومات للتنمية، و للتنمية المستدامة، و أنّ ضعف مقاييس حكم القانون، و ضبط الفساد، و المساءلة، جعل التنمية المستدامة تعاني من عراقيل، و معوقات، وجب القيام بمجموعة من التحديات لمواكبة التطور الكبير، و المتواصل للعالم في مختلف المجالات، و القطاعات.

2 – المعوقات، و التحديات الرئيسية للتنمية المستدامة:

2 - 1 المعوقـات:

على الرغم من التقدم الكبير الذي حصل خلال الفترة التي أعقبت إعلان **"ريو"** في مجال العمل البيئي، ومسيرة التنمية المستدامة في الدول الإسلامية، فإن هناك بعض المعوقات التي واجهت العديد من هذه الدول في تبنّي خطط، و برامج في التنمية المستدامة، كان من أهمها ما يلي:

- الفقر الذي هو أساس لكثير من المعضلات الصحية، والاجتماعية، والأزمات النفسية، والأخلاقية، و على المجتمعات المحلية، و الوطنية، و الدولية أن تضع من السياسات التنموية، و خطط الإصلاح الاقتصادي، ما يقضي على هذه المشاكل بإيجاد فرص العمل، و التنمية الطبيعية، و البشرية، و الاقتصادية، و التعليمية للمناطق الأكثر فقراً، و الأشدّ تخلفاً، و العمل على مكافحة الأمية؛
- الديون التي تمثّل -إضافة إلى الكوارث الطبيعية بما فيها مشكلات الجفاف، و التصحر، و التخلف الاجتماعي الناجم عن الجهل، و المرض، و الفقر- أهمَّ المعوّقات التي تحول دون نجاح خطط التنمية المستدامة، و تؤثر سلباً في المجتمعات الفقيرة بخاصة، و الأسرة الدولية عامةً، ومن واجب الجميع التضامن للتغلب على هذه الصعوبات حمايةً للإنسانية من مخاطرها، و تأثيراتها السلبية على المجتمع؛
- الحروب والمنازعات المسلحة، والاحتلال الأجنبي، هي من الأسباب التي تؤثر بشكل مضر على البيئة، و سلامتها، و أصبح من الضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى إنهاء الاحتلال

الأجنبي، و وضع تشريعات، و التزامات تحرّم، و تجرّم تلويث البيئة، أو قطع أشجارها أو إبادة حيواناتها، ومنع تخريب المنازل، و المنشآت المدنية، و مصادر المياه؛

- التضخم السكاني غير الرشيد، و خاصة في مدن الدول النامية، و تدهور الأحوال المعيشية، في المناطق العشوائية، و تزايد الطلب على الموارد، و الخدمات الصحية، و الاجتماعية؛
- تدهور قاعدة الموارد الطبيعية، و استمرار استنزافها لدعم أنماط الإنتاج، والاستهلاك الحالية، مما يزيد في تدهور قاعدة الموارد الطبيعية، و إعاقة تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية؛
- عدم توفر التقنيات الحديثة، و الخبرات الفنية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية المستدامة، و خططها؛
- نقص الخبرات اللازمة لدى الدول الإسلامية لتتمكن من الإيفاء بالالتزامات، حيال قضايا البيئة العالمية، و مشاركة المجتمع الدولي في الجهود الرامية لوضع الحلول لهذه القضايا.

2 – 2 التحديـات:

- إيجاد مصادر التمويل اللازم لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية، و التزام الدول الصناعية بزيادة الدعم المقدم منها للدول النامية؛
- إعداد البرامج التنموية، و الصحية، و التعليمية للشعوب الأقل نمواً، فالدولة، و المجتمعات المحلية، و الإقليمية، و الوطنية، و المنظمات ذات الاختصاص، تشترك في المسؤولية -على تفاوتٍ بينها- وهي مطالبة بالمساهمة في رعاية الطفولة، و الأمومة، وتأسيس البنى التحتية، و المرافق، و ذلك بتمويل برامج التنمية المستدامة، و وضع الخطط، و السياسات الفاعلة في هذا المجال. و تقاس أهلية هذه الأطراف جميعاً وكفاءتها، بمقدار ما تقدمه من خدمات في هذه المجالات الحيوية، و بمقدار عنايتها بتطوير، برامج العمل التنموي على المستويين الحكومي، و الشعبي، و المؤسساتي؛
- تحقيق التكامل، و تشجيع الاستثمار الداخلي، و الأجنبي من خلال إيجاد شراكة حقيقية بين الدول الصناعية، و الدول النامية، و تحقيق فرص أفضل لمنتجاتها، للمنافسة في الأسواق المحلية، و العالمية، من خلال منظمة التجارة العالمية؛
- إيجاد وسائل تمويل جديدة لدعم جهود التنمية للدول النامية؛
- نقل، وتطوير التقنيات الحديثة الملائمة للبيئة، و تشجيع الباحثين، و توفير إمكانيات العمل العلمي لهم باعتباره، من أسباب تطوير العمل التنموي، و استمراره، و يرتبط بذلك نشر الوعي، بأهمية التفكير العلمي، و البحث في مجالات التنمية المستدامة، و تطوير وسائل العمل في هذا المجال، و نقل المجتمع بذلك إلى مراحل متقدمة من الرقي، و التنمية، في وقت أسرع، و بتكلفة أقل؛

- حماية التراث الحضاري: للتراث الحضاري دورٌ أساسٌ في عنصر التنمية المستدامة، لكونه يسهم في تأكيد الذاتية الثقافية، و يحافظ على خصوصياتها، و يحمي هويتها من الذوبان، و يساعد على بناء الشخصية المستقلة للأفراد والجماعات، و يمنح العمل التنموي دفعةً ذاتية أقوى في الدفاع عن الشخصية الوطنية، و صيانة المستقبل المشترك. و لذا فإن التأكيد على الأبعاد الروحية، و الأخلاقية التي تدعو إليها الأديان السماوية يؤثر إيجابيا في الدفع بالتنمية، نحو الخير، و العمل الصالح، و التكافل الاجتماعي؛
- التضرّر من الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي لمجابهة قضايا البيئة العالمية، و مسؤولية المجتمع الدولي، في مساعدة الدول الإسلامية المتضررة؛
- تأمين مشاركة كاملة، و فعالة للدول النامية داخل مراكز اتخاذ القرار، و المؤسسات الاقتصادية الدولية، و تعزيز الجهود التي تهدف إلى جعل دواليب الاقتصاد العالمي أكثر شفافية، و إنصافاً، و احتراماً، للقوانين المعمول بها على نحو يمكّن الدول النامية من رفع التحديات، التي تواجهها بسبب العولمة.

3 – دور الإتصالات، و تقنية المعلومات الجغرافية في تحقيق التنمية المستدامة:

3 – 1 دور الإتصالات، في تحقيق التنمية المستدامة:

المعارف، و المعلومات تعد عنصراً أساسياً لنجاح التنمية المستدامة، حيث تساعد على التغييرات الاجتماعية، و لاقتصادية، و التكنولوجية، و تساعد على تحسين الإنتاجية الزراعية، والأمن الغذائي، و سبل المعيشة في الريف.. الخ ، غير أنه لا بد من نقل هذه المعارف، والمعلومات بصورة فعالة إلى الناس، لكي تتحقق الفائدة المرجوة منها، و يكون ذلك من خلال الاتصالات؛ حيث تشمل الاتصالات من أجل التنمية الكثير من الوسائط مثل الإذاعة الريفية الموجهة للتنمية المجتمعية، و الطرق المتعددة الوسائط لتدريب المزارعين، و شبكة الإنترنت للربط بين الباحثين، و رجال التعليم، و المرشدين، و مجموعات المنتجين ببعضها البعض، و بمصادر المعلومات العالمية.

3 – 2 دور تقنية المعلومات الجغرافية في تحقيق التنمية المستدامة:

في هذا العصر الذي تحدد فيه التكنولوجيات القدرات التنافسية، تستطيع تقنية المعلومات الجغرافية أن تلعب دوراً مهماً في التنمية المستدامة، إذ يمكن تسخير الإمكانات الكبيرة التي توفرها تقنية المعلومات الجغرافية، من أجل إحلال تنمية مستدامة اقتصادية، و اجتماعية، و بيئية، و ذلك من خلال تعزيز التكنولوجيا، بهدف تحقيق التنمية المستدامة، و ذالك بما يلي:

- تعزيز أنشطة البحث، والتطوير، لتعزيز تكنولوجيا المواد الجديدة، و تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، و التكنولوجيات الحيوية، و اعتماد الآليات القابلة للاستدامة؛
- تحسين أداء المؤسسات الخاصة من خلال مدخلات معينة، مستندةً إلى التكنولوجيات الحديثة، فضلاً عن استحداث أنماط مؤسساتيّة جديدة تشمل مدن حاضنات التكنولوجيا؛
- تعزيز بناء القدرات في العلو، و التكنولوجيا، و الابتكار، بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة، في الاقتصاد القائم على المعرفة، و لاسيّما أن بناء القدرات و الطاقات البشرية، هي الوسيلة الوحيدة لتعزيز التنافسية، و زيادة النمو الاقتصادي، و توليد فرص عمل جديدة، و تقليص الفقر؛
- وضع الخطط، و البرامج التي تهدف إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي، بحيث يتم إدماج التكنولوجيات الجديدة في خطط، و استراتيجيات التنمية الاجتماعية، و الاقتصادية، مع العمل على تحقيق أهداف عالمية كالأهداف الإنمائية للألفية؛
- إعداد سياسات وطنية للابتكار، مع التركيز على تكنولوجيا المعلومات، و الاتصالات.

4 - المدينة و التنمية المستدامة :

المدينة المستديمة، هي ذلك التجمع الذي تمارس فيه مختلف الوظائف الاجتماعية، و مشاريع التوسع العمراني لتدخل ضمن الآفاق المفتوحة للتنمية المستدامة . إذن فالمدينة المستديمة تحتوي على(1):

- سكانها يملكون وسائل يتصرفون بها في حدود ما تسمح به الظروف السياسية، و القانونية، والاجتماعية، و الثقافية حتّى تكون كافية لهم، و عادلةً للجميع .
- تكون فيها الديناميكية، و الوظائف كافية لتحقيق الأمن، و شروط الحياة النوعية، كما تحد من الاستهلاك المتواصل للموارد.
- تؤثر على الموارد الطبيعية المتجددة، و على الوظائف التي تمارسها، كما تراعي العلاقات الاجتماعية، و النظام البيئي، و تلعب دورا في التوازن الإقليمي في المنطقة .
- تنظر في الإمكانيات، و العوائق التي قد تصادف الأجيال القادمة .

تعتبر المدينة المستديمة تلك المدينة القادرة على حل مشاكلها بنفسها بحريّة، و ذاتية، و خاصةً تلك التي لها علاقة بالأجيال القادمة، و بالتالي تضمن الاستدامة لهذه المدينة، فوتيرة النمو الديموغرافي في الجزائر عرفت تصاعدًا ايجابيًا صاحبه تزايد في المشاكل العمرانية، و البيئية، نظرًا لعدم التحكم في الظواهر العمرانية ، كالتوسع الحضري، و التزايد السكاني، و النقص الكبير، في المرافق العمومية، و البنى التحتية، و التّدهور الواضح في الطرق، و الشبكات المختلفة كالغاز، و الماء، و الكهرباء، و كذلك تراجع الخدمات .

فالمدن في جزائر ما بعد الاستقلال نمت، و تطورت حسب الظروف السياسية، و الاقتصادية التي عرفتها البلاد، حيث أنّ إتباع المنهج الاشتراكي بين **1962** الى غاية **1990** الذي يعتمد على التخطيط، و على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج التي منها المصانع، حيث تم انجاز مناطق صناعية، و مناطق نشاطات في عدة مدن، و تمّ توسيع بعض المناطق التي أنجزها الاستعمار، الأمر الذي أدّى إلى نزوج أعداد كبيرة من اليد العاملة، نحو هذه المدن بحثًا عن فرص العمل .

(1): الشريف رحماني. الجزائر غدا، 1995،ص43.

الهجرة الداخلية من الريف نحو المدينة، و من المدينة الصغيرة، أو المتوسطة نحو المدن الكبرى، خلق ما يسمى: **"اللاتوازن الإقليمي"**؛ الذي نجم عنه عدم القدرة على التحكم في المنظومة المدنية، و عدم تسييرها وفق المعايير التقنية، و العلمية المتعارف عليها .

5 - التنمية المستدامة، و إعادة تأهيل المدن :

ترتكز فكرة التنمية المستدامة على مقدرة المخطِط، أو المصمّم على العمل بتوافق مع المحيط؛ بحيث تكون الحلول المقترحة منسجمة مع احتياجات الناس، و تراعي الظروف الإقتصادية، دون إهدار للموارد. و يعني ذلك باختصار مراعاة المُهيّئين للاعتبارات البيئية، و الاقتصادية، و الاجتماعية؛ بحيث تتوافق المقترحات مع الاحتياجات المعاصرة، و لا تكون على حساب احتياجات الأجيال المستقبلية.

بغض النظر عما يمكن أن تتضمنّه فكرة المحافظة على المدن، فإنّ المدن هي أصلاً، ليست مجرد مجموعة مباني، و مرافق، و بُنى تحتية، أو ما قد يسميه البعض معالم عمرانية نادرة انتهت صلاحيتها الوظيفية، فالمدن لم ترتبط صلاحيتها بفترة زمنية محددة، كما أن مكوناتها لا يمكن اعتبارها قطعًا استهلاكية. لأن المدن تعتبر كيانًا معيشيًّا معمرّاً، قد تتغير وظائف المباني فيها، و تتغير ملامح فراغاتها، و لكنها تستطيع دائما أن تحتفظ بوجودها ، و تتلاءم مع احتياجات السكان المعاصرة بحيث لا يمكن رؤية المدن بمعزل عن محيطها، المتمثّل في المجال الذي تتأثّر به، و تؤثّر فيه، و هو الإقليم التابعة له ، الذي يقتسم هو الآخر معها الكثير من العوامل المشتركة المكوِّنة لهذه الوحدة المتجانسة .

إعادة التّأهيل، أو المحافظة على المباني ذات البعد التاريخي، و الثقافي، و السياحي، و الديني...الخ، و يمكن تعريفها بالبرامج، و الجهود الرامية للمحافظة على الموروث العمراني، و المعالم الحضرية المهمة؛ التي تشتمل على خليط من المباني، و الرموز الحضارية المتباينة، و تتضمن أيضا عدداً من المواضيع المتشابكة، و الأفكار المعقدة.

المدن هي فضاء تم تكوينه بمجهود الجميع، و عبر فترة طويلة من الزمن، و هي أماكن أسس فيها الناس مجتمعاتهم على مدى قرون طويلة، فهي أماكن لها مكانتها، و كيانها. و هي تمثل إرثا حضاريا زاخراً ببعده التاريخي، و نمطه الحياتي المميز، و نسيجه العمراني المتماسك، و لم تنشأ بين عشية و ضحاها، أو بناءً على مخطط وضعه شخص واحد قد يتمثل في المعماري أو العمراني، هي إنجاز حضاري يصنعه الجميع، و يعيش فيه الجميع عبر تاريخ طويل.

تشترك فكرة التنمية المستدامة، و إعادة التأهيل، أو المحافظة على المعالم التاريخية، في أنهما يستهدفان المدينة، و بالذات الجزء التاريخي من المدن في كافة التدخلات؛ كما يشتركان في طريقة العمل، فكلتا الفكرتين تتضمن مجهوداً مستمراً لاستمرار المدينة، و يعتمدان علي الموارد المتاحة.

و تعني الاستدامة أشياء متباينة لشخصيات مختلفة فبالنسبة (لفيلدن): "الاستدامة هي إطالة عمر المبنى بغرض المساعدة في اقتصاد الطاقة، و التكلفة، و المواد. أما المحافظة على المباني القديمة فهي حفظ التراث بغرض استعماله الاستعمال الأمثل". في حين تعني فكرة الاستدامة بالنسبة إلى المستثمر، أو رجل الأعمال الحصول على أفضل معدل للتنمية، و بالتالي أفضل العوائد لما يتم إنفاقه، أو صرفه على قائمة مشاريع جديدة، أو أية مشاريع استثمارية أخرى.

يبرز الجانب الاقتصادي، كأحد الاعتبارات الرئيسة لفكرة الاستدامة. وهو ما يجعله يطغي على أية اعتبارات اجتماعية، أو بيئية أخرى. و تفضيل الجانب الاقتصادي جعل الكثير من المدن القديمة جزُراً محاصرةً بالمباني الحديثة ذات الطوابق العالية .

تردي حالة المدن في الجزائر، لم يكن نتيجة تدهور حالتها الإنشائية فقط، بل أيضا نتيجة توزيع، و توظيف أغلب الموارد الوطنية لبناء المشاريع الحديثة فقط، و إهمال المدن القديمة؛ و قد كان للمشاريع الحديثة العديد من التأثيرات الاجتماعية-الاقتصادية، و البيئية السلبية، و يبدو هذا واضحًا في الأبراج الخرسانية، التي زرعت في وسط المدن بدعوى القضاء على الظواهر العمرانية السلبية، كالبيوت القصديرية، و السكنات الهشة، و البناءات الفوضوية، و بناء مدن حديثة، و عصرية. حيث أثّرت المباني الحديثة، و طرق التخطيط المعاصر علي تنوع الخدمات ، التي كانت موجودة في المدن قديمًا، و استبدلتها بأحياء ذات وظائف منفصلة (نظرية لوكوربوزيي لتخطيط المدن المعاصرة)؛ كما أثّرت في نمط البنيات الفردية، و استبدلتها بالجماعية، و زادت من تكلفة البنية التحتية، و هو ما أثار العديد من الأسئلة حول المفهوم الصحيح للتنمية المستدامة للمدن.

التنمية المستدامة لا تعني بالضرورة إملاء بعض النظريات المجردة مثل نظرية "المدينة المعاصرة"، أو نظرية "مدينة الحدائق"، بل هي محاولة فهم المعطيات، و الموارد المحلية الموجودة، و استغلال هذه الموارد لتنمية المدينة، بأقل قدر ممكن من التأثيرات السلبية على المحيط، و ذلك لإيجاد بيئة معيشية أفضل للجيل الحالي، و دون التأثير في احتياجات الأجيال المستقبلية. و يمكن تحقيق ذلك من خلال الاستخدام المحكم للموارد، مع التدخل الموزون على النسيج

العمراني، و على القيم الحضارية، و الاجتماعية للسكان (الهوية الحضارية للمكان)، كما يمكن تحقيق ذلك بإيجاد توازن بين الجديد، و القديم دون أن يطغى أحد الاعتبارات على الجانب الآخر.

كما يعني هذا أن تحتفظ المدن الجزائرية بخصائصها الطبيعية، المتمثلة في كثافة المباني داخل النسيج الحضري، وتوزيع الخدمات، و يجب عليها أن تحتفظ بنشاطات سكانها المختلفة، و لا تكون مدينة مهجورة، أو للزيارة فقط. أي أنه يمكن تنمية المدن مع الاحتفاظ بالمساكن الفردية، و المحلات، و الورشات الحرفية الصغيرة، و لا تكون لتركيز بعض الخدمات التجارية، أو الإدارية فقط على حساب بقية النشاطات الأخرى. بل يتطلب هذا، توافقًا بين خطط التنمية، و مقترحات الصيانة، و الحفاظ على المباني القديمة.

6 – البيئة، و علاقتها بالتنمية المستدامة:

6 - 1 الوضعية البيئية في الجزائر :

تعرف الجزائر وضعا بيئيا مؤسفا، جعل الدولة تعتبر البيئة من اهتماماتها الخاصة حيث خصصت لها وزارة هي – وزارة البيئة و تهيئة الإقليم – مهمتها الحفاظ على القطر الوطني، و تنظيمه إلى أقاليم متجانسة، و متكاملة مع الحفاظ على البيئة في المدن، و الأقاليم.

و أقيمت مديريات تنفيذية في كل ولاية من أجل تطبيق التوصيات، و متابعة مشاريع القطاعية على مستوى البلديات مكتب فقط (النظافة و الصحة)، و لجان بيئية على مستوى المجلس الشعبي الوطني ، و المجالس الشعبية الولائية .

شكلت البيئة في الجزائر تحديا كبيرا نظرا للالتزامات الدولية للجزائر مع المنظمات العالمية كهيئة الامم المتحدة، و تجسد ذلك من خلال حضورها الدائم، و الفعال، في كل الملتقيات التي تناولت موضوع البيئة، و التنمية المستدامة .

برزت الكثير من المشاكل البيئية ، كتلوث الماء ، تلوث الهواء ، انتشار المفرغات الخاصة بالنفايات بصورة فوضوية ، المحاجر ، محلات غسل السيارات و استبدال الزيوت ، الفضلات الصناعية السامة ، ....الخ .

من أجل إيقاف هذا التدهور المتواصل، و محاولةً لتحسين الوضع البيئي، قامت الدولة باستصدار مجموعة من القوانين للتحكم في هذا القطاع الحساس، و من ذلك التصريح للمهندسين بإنشاء مكاتب دراسات تهتم بالبيئة، و توكل عليها بدراسة، و متابعة، و انجاز المشاريع المتعلقة بالبيئة ، كمراكز الردم التقني، و كذلك القيام بدراسة التأثير المشاريع على البيئة ، ...الخ .

اعتُبر تسير قطاع البيئة في الجزائر أصعب مما كان، رغم تدعيمه بإطارات أخرى مختصة في القانون ، و هذا بهدف تحقيق التوازن الايكولوجي، ومن بين عوامل التدهور البيئي في الجزائر نذكر ما يلي :

- النزوح الريفي الكبير في المناطق الساحلية ، و المدن الصناعية الكبرى.
- تضاعف عدد السكان **03** مرات في **30 سنة** الأخيرة [(1)]؛
- الضرر الكبير على الأوساط الطبيعية ، بسبب النفايات العمرانية، و الصناعية السائلة، و الصلبة ، نظرا لعدم وجود إستراتيجية للتحكم في تسيير هذه النفايات ؛
- التدهور، و النقص في الموارد المائية الموجودة كمًّا و كيفًا؛
- الأخطاء الكبيرة في انجاز قنوات صرف المياه ، مما أدى إلى اختلاط مياهها بشبكة التزويد بالياه الشرب **(A.E.P)**؛
- النقص الواضح بالمساحات الخضراء (الرئة الخضراء) و المناطق الغابية، و عدم الاهتمام بها، و بصيانتها حيث سجلت وزارة تهيئة الإقليم و البيئة، ما يعادل **1215000** هكتار[(2)] من المساحات الغابية فقط، بين سنتي **1995** و **1997**م مع تزايد ملحوظ في تلوث الجو ، التربة، و الماء بسبب غياب تسيير صارم لهذه الثروة، و عدم المحافظة عليها .

(1): الإحصاء العام للسكان و السكن، RGPH، 2008.

(2): تقرير عن البيئة، وزارة تهيئة الإقليم، و البيئة، 2010.

6 - 2 مفكرة 21 :

هي برنامج عمل يعرض المشاكل الكبرى للبيئة و التنمية التي تواجهها في القرن الـ **21 م**، وهي ايضا من ثمار قمة الكون التي أقيمت بالبرازيل بـ : "ريو ديجانيرو" في جوان **1992** م .

هذا البرنامج يتكون من مخطط عمل حقيقي يعالج كيفية تطبيق مبادئ التنمية المستدامة، و برز العناصر المؤثرة في المدينة و يحدد المسؤوليات، كالملوثين ، و طرق الحفاظ على البيئة، و مخطط **AGENDA 21** الصادر عن قمة "ريو" **rio** سنة **1992**، يتكون من وثائق مرجعية تساعد الدول على مساعيها المبذولة من اجل تحقيق التنمية المستدامة لمدنها .

<u>مفكرة 21 المحلية :</u>

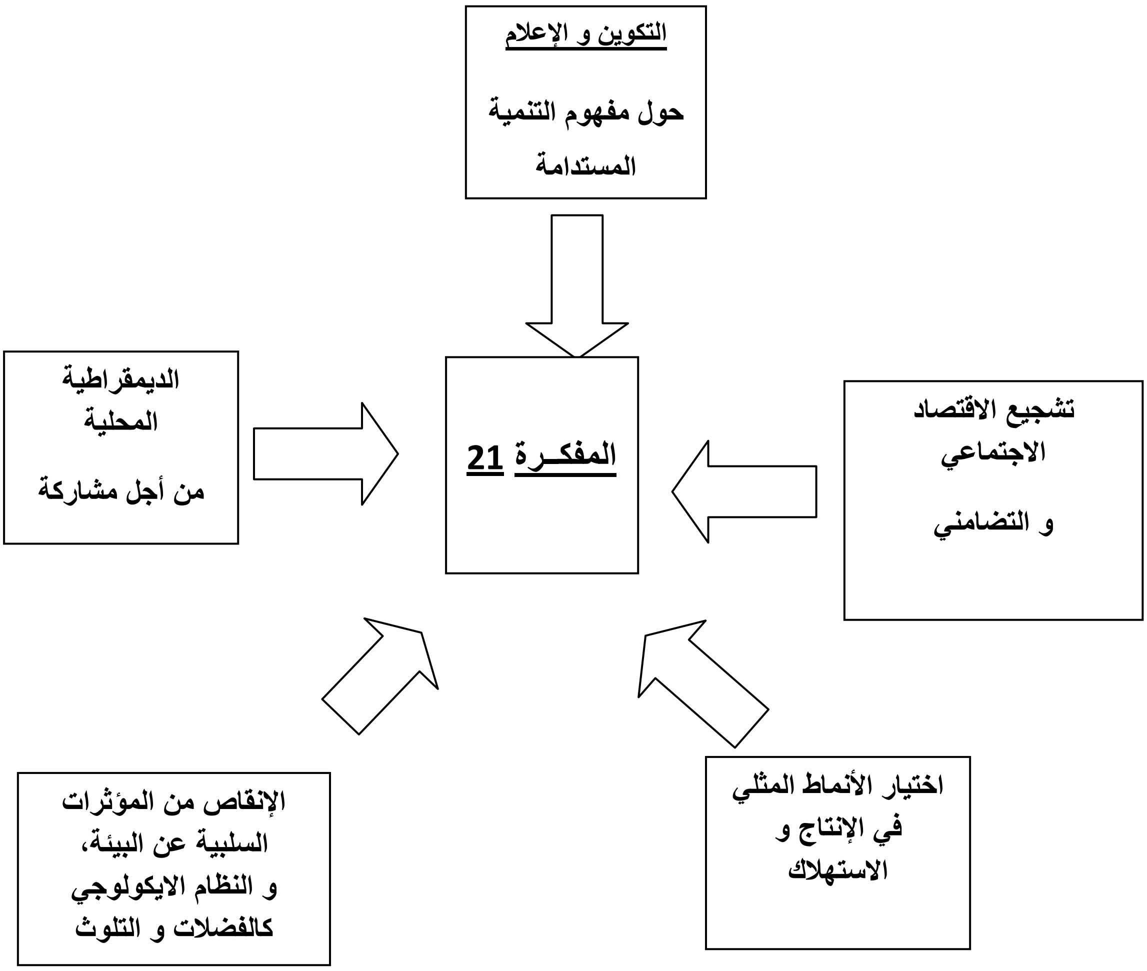
هي برنامج عمل ، يوضح الأهداف، و الوسائل المتاحة للتنمية المستدامة للقطر ، تعالج التنسيق بين المدن أو الجماعات المحلية فيما بينهما . توضح هذه المفكرة دور المواطن و المجتمع المدني، و المؤسسات التجارية، و الشركات الصناعية. في إعطاء المعلومات للجماعات المحلية، و العمل على التوعية حول ما هي التنمية المستدامة .

المفكرة 21 تقدم برنامج عمل، و تشرح كيفية تنفيذه قي إطار ميكانيزمات التنمية المستدامة:

- تسمح للجماعات المحلية باكتساب شبكة من الخبراء و المختصين في مجالات عدة، وبالتالي تجاوز النظرية القديمة التي تعمد على العلامة البسيطة[(1)] ، **منتخب/ إداري،** أو : **معارض / منتخب** .
- تؤدّي إلى انتشار ثقافة التنمية المستدامة، عند المواطنين كما عند المسؤولين، و تخلق أفضل الظروف للحوار بين المواطنين و السلطات.
- تحليل واقع، و خصائص القطر، و المنطقة، أو المدينة كل على حدا، حتى يتم تحقيق الأهداف، و تلبية احتياجات السكان.

(1): R. Omar, vers un développement urbain durable exemple de Constantine .thèse de magister université de Constantine ,2005, p 84.

الشكل رقم (02): المفكرة 21(1).



و يوضح الجدول رقم 07 ، المؤشرات البيئية، بالنسبة إلى **المفكرة 21.**

(1) : http:// villes –en- France .org /urbanisme/agenda21-Hotmail

Source : Organisation des nations Unis (ONS)

http//www.un.org/esa/sustdev/french/hotmail.

الجدول رقم (07): المفكرة 21 : المؤشرات البيئية

فصل أعمال	مؤشرات العناصر المحركة	مؤشرات الموقع	مؤشرات العمل
صنف :	مؤشرات البيئية		
الفصل 09 -حماية المحيط الجو	-انتشار الغاز -انتشار أكسيد الكبريت -انتشار أكسيد الازوت - الاستهلاك الكبير - المؤدي الى تدمر طبقة الازوت	- تركز الملوثات الجوية في المناطق العمرانية	- المصاريف المرصودة لمكافحة تلوث الهواء
الفصل 10 -التخطيط و التسيير	- التغيير في استعمال الأرض	- تغير طبقات الأرض	- التسيير الامركزي للموارد الطبيعية على المستوى المحلي
الفصل 11 -حماية التشجير	- نسبة تراجع التشجير	- تغير في الاراضي المتشجرة	-نسبة الاراضي المتشجرة تحت المراقبة و المعاينة - نسبة الاراضي المشجرة المحمية مقارنة بالاراضي المشجرة
الفصل 12 -تسيير الانظمة البيئية الضعيفة -الحماية من التصحر و الجفاف	- السكان الذين يعيشون تحت مستوى الفقر في المناطق الرطبة	- المؤشر الوطني الفصلي لكمية الامطار - مؤشر النباتات - الاراضي التي مسها التصحر	
الفصل 13 -تسيير الانظمة الايكولوجية الضعيفة -القيمة المستدامة للجبال	- التطور السكاني في المناطق الجبلية	- الاستعمال المستديم للموارد الطبيعية في المناطق الجبلية - الاطار الحياة للسكان في المناطق الجبلية	- التعليم الفلاحي
الفصل 16 -تسيير التكنولوجيا الحيوية مع احترام البيئة	-	-	- قوتنين و مراسيم وطنية المتضمنة الحماية البيولوجية
الفصل 19 -حماية الموارد المائية و المحافظة على نوعيتها	- الاقتطاعات السنوية من المياه الجوفية و السطحية - استهلاك المياه ذات الاستعمال المنزلي لكل ساكن	- الاحتياطي من المياه الجوفية - الاحتياج البيروكيمائي من الأوكسجين للطبقات الجوفية	- معالجة المياه المستعملة - كثافة الشبكات الهيدروجيولوجية
الفصل 20 -التسيير الايكولوجي لحظيرة النفايات	-انتاج الفضلات الحظيرة -تصدير و استراد النفايات الحظيرة	- مساحة الاراضي الملوثة بسبب النفايات الحظيرة	- المصاريف الخاصة بمعالجة حظيرة النفايات
الفصل 21 -التسيير الايكولوجي للنفايات الصلبة و المياه المستعملة	- انتاج النفايات الصناعية و الحضرية الصلبة - النفايات المنزلية بالنسبة لكل ساكن	- مصاريف تسيير النفايات - إعادة تأهيل و إعادة استعمال النفايات - القضاء على النفايات العمرانية	-
الفصل 22 -التسيير الضروري و الأكسيد للنفايات المشعة	- إنتاج النفايات المشعة	-	-

المصدر: Organisation des Nations Unies (O.N.U)

http//www.un.org/esa/sustdev/indisd/french/ CH 11fre.hotmail.

6 – 3 دور البيئة في التنمية المستدامة:

إن التنمية التقليدية –غير البيئية – والقائمة على الاعتبارات الاقتصادية فقط دون مراعاة الآثار البيئية، أصبحت سببًا مباشرًا في بروز الكثير من المشكلات البيئية، و أصبحت النظرية الاقتصادية التقليدية،"غير البيئية"، والناتج القومي كمقياس للنمو الاقتصادي محل نقد شديد، و من هنا أدرك الاقتصاديون، قبل غيرهم أهمية التنمية البيئية في دعم التنمية الاقتصادية، و بدؤوا في توجيه الدعوة إلى التنمية الصحيحة بيئيًا .

أدركت الأمم المتحدة أن العالم بحاجة إلى الأخذ بنهج متوازن، و متكامل فكان قرارها **44/228** الصادر في **ديسمبر 1989** تناول معالجته لمسائل البيئة ،و التنمية. و جاء ليؤكد ضرورة ،وجود إطار للمشاركة العلمية في برامج، و خطط التنمية المستدامة.

كما اهتمت الأمم المتحدة بإعداد جدول أعمالها للعمل البيئي للقرن الجديد، و من أهم بنوده نجد ما يلي:

أ –إدماج البيئة، و التنمية في صنع القرار؛

ب– مكافحة أنشطة إزالة الغابات، التصحر، و الجفاف؛

ج –حماية المحيطات، و كل أنواع البحار، بما في ذلك البحار المغلقة، و المناطق الساحلية، و حماية مواردها الطبيعية، و تنميتها؛

د – تحقيق إدارة سليمة من وجهة النظر البيئية لكل أنواع النفايات؛

ه –دعم الأوساط العلمية ،و التكنولوجية ،و تسخير العلم، و التكنولوجيا لخدمة أغراض التنمية المستدامة.

إذًا فالبيئة، و التنمية المستدامة مرتبطتان ارتباطا وثيقا، ويدعم كل منهما الآخر، ولا يمكن للتنمية أن تقوم على قاعدة من الموارد المتداعية .

كما لا يمكن حماية البيئة– والتنمية كذلك عندما تسقط عملية التنمية من حسابها تكاليف تدمير البيئة والتي تمثل رأس المال الطبيعي والذي تتوفر عليه عملية التنمية.

فإقامة تنمية وطنية مستدامة ،أمر يترتب عليه الحفاظ على تنوع الأنظمة البيئية الموجودة، لأنّها تمثل غالبا القاعدة الأساسية؛ التي يقوم عليها هذا النشاط. فالتنمية المستدامة في جوهرها، هي عملية تغيير يكون فيها استغلال الموارد، و اتجاه الاستثمارات، و وجهة التطور التكنولوجي، و العمل المؤسساتي أيضًا كلها في حالة انسجام، و تعمل على تعزيز إمكانية ربط الحاضر، و المستقبل لتلبية الحاجات الأساسية للسّكان.

7- آفاق التنمية المستدامة في الجزائر :

قامت الدولة بعدة مبادرات في إطار البرنامج الموجه لدعم النمو، و تهيئة الإقليم، من أجل دعم التنمية المستدامة في الجزائر، و يرتكز هذا المسعى التنموي على مبادئ التضامن، و التنسيق، و الحكم الراشد ، والمشاركة التي تشكل العناصر الأساسية لسياسة التنمية المستدامة من خلال إنجاز المشاريع التالية:

- مشروع حماية الساحل.
- مشروع حماية التنوع البيولوجي.
- إنجاز مشروع خاص بالبيئة.
- وضع دراسة خاصة بالبيئة وتهيئة الإقليم.
- مشاريع خاصة بتوفير الماء الشروب.
- عمليات تحسين المحيط الحضري.
- مشروع لإعادة تصريف الفضلات المنزلية.

- في إطار المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، قررت الوزارة المالية إنشاء **600** ألف مؤسسة على آفاق سنة **2020**، بإمكانها استقطاب مالا يقل عن **6** ملايين منصب شغل مع الأخذ بعين الاعتبار عامل النوعية و الإنتاجية، و تحديد بعض الفروع الإنتاجية ذات الميزة النسبية بغرض إعدادها لدخول الأسواق العالمية؛

- في إطار برنامج الإنعاش الإقتصادي، تم إنجاز عمليات تخص إنهاء أشغال أكثر من **10** مراكز دفن النفايات " CET" في أهم المراكز الحضرية للبلاد.

إضافة إلى هذا هناك أشغال هي قيد الإنجاز نذكر منها:

- تشخيص الوحدات الملوثة قصد تحويلها من أماكنها ؛

- وضع جهاز مراقبة لنوعية الهواء؛

- مشروع إنجاز الحظيرة الطبيعية " **دنيا** " والتي تمتد على مساحة تفوق **200** هكتار بين الجزائر العاصمة، و المدينة الجديدة سيدي عبد الله؛

- إعداد مخطط تهيئة الشاطئ، في إطار مخطط عمل تهيئة البحر الأبيض المتوسط "PAM" والذي يهدف إلى الحماية و الإستعمال العقلاني و الدائم لموارد الشواطئ في منطقة الجزائر العاصمة؛

- تسجيل **26** موقع [1] للمناطق الرطبة ذات أهمية دولية بعنوان إتفاقية رام سار **RAMSAR** في أحواض أبيرة ، العصافير ملاح ،و طونقا بولاية الطارف ،كما تم الشروع في مشاريع التنمية المستدامة على مستوى 7 مناطق نذكر منها:

- غابات الأرز بخنشلة ؛
- وحاتن تيوت بالنعامة؛
- غابات السنبلة بالجلفة؛
- منطقة واد الطويل بتيارت؛
- منطقة تين هنان بتمنراست.

أما العمليات الموجهة لحماية التراث الثقافي الأثري فتتعلق ب:

- قصبة الجزائر ، قصر الداي بوهران، و قسنطينة ، حضيرة الطاسيلي، و الأهقار ، منطقة الميزاب، قلعة بني حماد ، قصور تمنطيط، و متليلي؛
- قصد دمج العالم الريفي في مسعى تجديدي في مستوى تطلعات السكان ، فإنه تم إعداد إستراتيجية للتنمية الريفية المستدامة و كما تم إنجاز الكثير من العمليات في مختلف المناطق الريفية لمحاربة الإنجراف، تطوير زراعة الأشجار المثمرة ، ترقية الإقتصاد الريفي مع إنشاء فرص جديدة للشغل.

هذه الإستراتيجية تهدف إلى تنمية اقتصادية مرافقة، و موزعة بالتساوي عبر التراب الوطني، و ترجمتها تتم عبر سلسلة من العمليات تهدف على الخصوص إلى " دعم الأنشطة المنشئة للشغل، و المداخيل، و تقوية إمكانية وصول سكان الريف للخدمات الأساسية، من ماء، و كهرباء، و غاز، و كذا متابعة برامج السكن الريفي. و هي اليوم تجسد عبر المئات من المشاريع الجوارية، في مجال التنمية الريفية.

(1) : Atlas 4. Les zones humides Algériennes d’importance internationales, Ministère de l’Agriculture et de développement Rural, édition 2004.

خلاصة الفصل الأول:

تحولت الاهتمامات بالتنمية الاقتصادية خلال العقود الماضية من التركيز على تنمية الموارد الطبيعية، إلى تنمية الموارد البشرية، و انتقلت السياسات وفرضياتها من النظريات التقليدية مثل نظرية النمو المتوازن" لهيرشمان" إلى النظريات الحديثة للتنمية مثل نظريات التكيّف، والتغيير الهيكلي لآرثر لويس، والتنمية المتوازنة "لرانس وفاي".

مع مطلع تسعينات القرن الماضي انصب الاهتمام على تنمية الموارد البشرية، ثم تركز أكثر على التنمية البشرية المستدامة ،المعروفة اختصارًا **"التنمية المستدامة"**. و بهذا تحولّت اهتمامات التنمية من الاستثمار في رأس المال الطبيعي إلى الاستثمار في رأس المال البشري، و الاجتماعي كذلك.

مع هذه التحولات، تطورت سبل تحسين إدارة الحكم من نوعية حياة أفضل، إلى توسيع الفرص أكثر أمام أفراد المجتمع، لتمكينهم من المشاركة في عمليات التنمية، و ذالك بتوسيع دائرة المشاركة في إدارة الحكم، و إيجاد أسس ومبادئ تضمن فاعلية العلاقة بين التنمية المستدامة، و إدارة الحكم. و بات الحكم الراشد ،والتنمية المستدامة غير قابلان للانفصال،**" فالتنمية لا يمكن استدامتها بدون حكم راشد، ولا يكون الحكم راشدا حقًا بدون تعزيز ركائز التنمية المستدامة التي يقوم عليها .. ومعها نجاح التنمية الاقتصادية"**.

في هذا الصدد نرى ضرورة تفعيل دور الأجهزة الإعلامية، و السمعية البصرية منها بالخصوص، في دعم هذه السياسات للمحافظة على البيئة، و التنمية المستدامة من خلال مختلف البرامج، و الحصص، و الريبورتاجات المقدمة في سبيل توعية المواطن، حيث أن هذا المسعى التنموي، يرتكز على مبادئ التضامن، و التنسيق، و الحكم الراشد، و المشاركة التي تشكل العناصر الأساسية لسياسة التنمية المستدامة.

الجزائر عازمة على خوض التحديات، من خلال المشاريع التنموية، و القوانين الجديدة المنظمة لمختلف القطاعات ذات الصلة بموضوع البحث، و ذلك للقضاء على الممارسات السابقة التي أدّت إلى إحداث أضرار بالبيئة، و الشروع في المسعى الذي يجسد بصفة نهائية التنمية المستدامة بجميع أبعادها، و معانيها للحفاظ على الإطار البيئي، واضعةً في الحسبان بأن **الإقليم** هو ملك لكل الأجيال.

تمهيـد:

بعد **132** سنة من الإحتلال، ترك الإستعمار الفرنسي ورائه العديد من الهياكل الإدارية والمؤسسات الصناعية، والأراضي الفلاحية ، التي كانت من أهم الموارد المستغلة، اعتمادًا على السياسة التي كان ينتهجها الاستعمار، وترك ورائه كذلك عدة مشاكل، من حيث تسيير الهياكل الإدارية والمنشآت الصناعية التي كان يحتكرها طيلة مدة الاحتلال، مما أدى بالقادة الجدد للجزائر المستقلة، إلى العمل على وضع سياسة تنموية شاملة، للسيطرة، والتحكم في بناء الجزائر المستقلة.

اعتمدت الجزائر في سياساتها التنموية، على وضع الأولويات وفق المبادئ الموضوعة إبان الثورة التحريرية، حيث نصت إحدى البيانات الصادرة عن مؤتمر **"الصومام"** على أن العمود الفقري للثورة، هو الإقتصاد؛ الذي كان مركباً من ارستقراطيةٍ عماليةٍ، من الموظفين، و من الشرائح الاجتماعية الأكثر عددًا، و الأكثر تعرضًا للاستغلال مثل عمال الموانئ، المناجم، الفلاحين ...الخ.

ثم جاء برنامج طرابلس الذي حدد السياسة التي يجب تطبيقها حيث اعتمد في تركيزه على أهم الأولويات التي نذكر منها :

- بناء اقتصاد وطني للجزائر المستقلة .
- اعتماد سياسة اجتماعية لحل مشاكل كل من: العمل، الأمية، السكن، الصحة.

و من هنا تم العمل وفق نظام الثورة الشعبية، و اعتُمد النظام الاشتراكي الذي يجعل السلطة بيد أفراد الشعب.

سنحاول التطرق في هذا الفصل إلى السياسة التنموية المتبعة من الاستقلال، حتى مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، و بوادر الدخول نحو اقتصاد السوق.

1 - سياسة التنمية الاقتصادية من الاستقلال إلى بوادر التحول نحو اقتصاد السوق:

1 – 1 نظام التسييرالذاتي:

حسب الإحصائيات المسجلة بعد الاستقلال، فإن الاستعمار قد خلف وراءه بطالة قدرت بـ **990.000 فرد**[1] في المناطق الحضرية، وبلغت في الأرياف حوالي **1.000.000** عاطل[2]، إثر تخلي المعمرين عن الأراضي والممتلكات، و تركها بدون مسؤول. و كانت تقدر نسبة الأمية في الشعب بـ **08 %**[3] من أفراد الشعب الجزائري، ومساحة من الأراضي الصالحة للزراعة والمستعملة من قبل المعمرين تقدر بـ **900.000** هكتار[4].

خلف الاستعمار وراءه كذلك وحدات صناعية تحويلية، وسياسة احتكارية، متمثلة في التحكم الكلي في الآلة الاقتصادية للجزائر آنذاك. هذه الظروف جعلت القادة الجزائريين، و أولهم الرئيس الجزائري، وتحت رعاية الحزب الواحد الحاكم في الجزائر آنذاك، الذي يعتبر المخطط لثورتها، و الواضع لمبادئ السياسة المستقبلية للدولة، و ركّز في أولوياته على إعادة بناء كاملة، وفي جميع المستويات، بالاعتماد على الموارد الذاتية البشرية والطبيعية؛ التي تزخر بها الجزائر، خصوصا قطاع المحروقات، و ما تحتويه الجزائر من احتياطي كبير لهذه المادة الحيوية و الإستراتيجية، إضافة إلى القطاع الفلاحي الموروث عن الاستعمار، و الأراضي الصالحة للزراعة؛ التي لم يتم استغلالها، و تم الإعتماد على سياسة تنموية ترتكز على استغلال هذه الموارد، والتحكم فيها للنهوض بالجزائر، الأمر الذي مهد الطريق لانتهاج نظام **التسيير الذاتي**، الذي يعتمد على التسيير الجماعي لأفراد الشعب الجزائري.

عرفت هذه المرحلة سياسة التأميم لتحقيق الاستقرار السياسي ، وكانت تتمثل في:

- تأميم الأراضي الزراعية **1963**.
- تأميم المناجم **1966**.
- إنشاء البنك المركزي الجزائري **1963/12/13**.
- إصدار العملة الوطنية (الدينار) **10 /1964/04**.

(1)، (2)، (3) (4): وثيقة عن المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي.

أطلق مفهوم الديوان على المؤسسات ذات الطابع الزراعي، التجاري، الخدماتي، و أطلق مفهوم الشركة، على المؤسسة ذات النشاط الصناعي؛ بينما نشط القطاع الخاص في هذه المرحلة في حقل التجارة (احتكار تجارة الجملة) ، و عمليات التصدير والاستيراد.

لعبت الهيئات المالية المتمثلة في دائرة البنوك المالية، و البنوك التجارية، و من بينها البنك المركزي (**بنك الدولة)**. و دائرة البنوك الاستثمارية والادخارية، مثل البنك الجزائري للتنمية، والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، الذي تم تأسيسه في **1964/08/10** م، دورًا هامًا، كإحدى أهم الركائز التي تم اعتمادها من قبل الدولة في السياسة التنموية التي خصت بها المجالات الاقتصادية، والاجتماعية ، حيث كانت هذه الهيئات هي الوسيلة الضامنة للموارد المالية للدولة، و ساهمت كثيرا في تمويل مختلف المشاريع والاستثمارات والنهوض بالاقتصاد الوطني، وتحسين الظروف الاجتماعية للمواطن ، من خلال إنشاء هيئات تعمل على تمويل مختلف المجالات التي يعتمد عليها النظام في هذه المرحلة من مشاريع زراعية، وصناعات خفيفة، وتقديم القروض للخواص، والمساهمة في تمويل مشاريع البنية التحتية الاجتماعية، لمواكبة الاحتياطات، و النزوح الريفي الذي عرفته المناطق الحضرية بعد الاستقلال، وذلك بالاعتماد على بنوك تعمل على توفير السكنات من خلال الادخار العائلي، وهذا بإنشاء" الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط" في **08/10 1964**، وكذا البنك الوطني الجزائري في **06/13/ 1966**، والذي ساهم في تمويل سياسة النظام الاشتراكي، و كذلك تمويل القطاع الخاص.

هذا على المستوى الداخلي. بينما نجد على المستوى الخارجي؛ الذي يعد من أهم اهتمامات الدولة في إطار سياستها الاقتصادية –آنذاك- خاصة فيما يتعلق بالتصدير، و الاستيراد، و قد خصصت له الجزائر جهاز مصرفي سُمي بالبنك الجزائري الخارجي، الذي أُنشئ في **1967/10/01** م، للتخلص من التبعية المصرفية لفرنسا، و التحكم الجيد في تمويل مختلف المشاريع المستقبلية للبلاد، بالاعتماد على مختلف المؤسسات المالية الوطنية .

و قد كانت المصادر المالية الرئيسية للدولة تعتمد على عنصرين هامين هما:

- **<u>التمويل الخارجي</u>**: الذي تم الاعتماد عليه بكثرة للنهوض بالتنمية.
- **<u>التمويل الداخلي</u>**: حيث عانت الكثير من الهيئات، من ضعف في التحكم في مصادر تمويلها في هذه المرحلة.

تعتبر المرحلة الممتدة من **1962** إلى **1967** ، أول خطوة للدولة الجزائرية المستقلة، للتحكم في أمور الدولة في مختلف القطاعات، و كذا البحث عن النظام السياسي الذي سوف تعتمده ، نظرًا لحداثة عهد الجزائر إثر الاحتلال الفرنسي الذي دام **132** سنة، مما استوجب على الإطارات القائمة على تطبيق السياسة، و توجيه البلاد نحو اعتماد نظام التسيير الذاتي لكل الممتلكات التي تركها الاستعمار، والتي كانت ترتكز خصوصا على القطاع الفلاحي، مع بقاء التركيز على قطاع المحروقات لدى الاقتصاد الجزائري طيلة هذه المدة .

اعتُمِد في تطبيق هذا النظام على طريقة التسيير الجماعي، من خلال جمعيات العمال، و تمّ إنشاء دواوين، و شركات وطنية جديدة، للتحكم في المؤسسات الصناعية.

عرفت هذه المرحلة عدة تأميمات لمختلف القطاعات الصناعية، و ذلك وفق سياسة التحكم في تسيير القطاع الاقتصادي، و التخلص من التبعية الأجنبية، حيث لعب قطاع المحروقات دورًا رئيسياً في تمويل المشاريع، رغم الاحتكار الذي امتازت به هذه المرحلة من الأجانب الذين كانوا يتحكمون في تقنيات استخراج، و تحويل، و نقل المحروقات. و تعتبر هذه المرحلة كخطوة أولى في انتهاج النظام الاشتراكي، تحت رعاية الحزب الواحد لخدمة المصلحة العامة للوطن.

1 – 2 نظام التسيير الاشتراكي:

اتضح جليا التوجه الاجتماعي للدولة الجزائرية، وذلك من خلال تطبيق النظام الاشتراكي كمنهج لتسيير شؤون الاقتصاد للدولة الجزائرية، و تجلى ذلك بتبني مختلف الحكومات المتعاقبة بداية من أول حكومة جزائرية مؤقتة، وتم تأكيد على ذلك بعد عملية التصحيح الثوري الذي تم بتاريخ **19 جوان 1965**، حيث تم الاهتمام بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية كونها ركيزة لتحريك التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مما جعل الدولة تضع هذه المؤسسات الاقتصادية من الأولويات التي يجب العمل على بنائها، و ذلك وفق الإستراتيجية المتبعة من قبل الدولة آنذاك. وقد تم وضع النظم القانونية لتسيير الاقتصاد الوطني، وفقًا لتوجيهات، و سياسة الدولة بالاتجاه إلى تطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسات، حسب النص القانوني الذي جاء به الأمر رقم **74/71** المؤرخ في **نوفمبر 1971**. حيث يؤكد هذا النص صراحة على تحكم الدولة في الجوانب الاقتصادية وكانت عن طريق المؤسسات العمومية الوطنية، و مؤسسات عمومية ذات الطابع المحلي، و الجهوي .

ثم تجلى هذا المنهج أكثر من خلال ما نص عليه **"الميثاق الوطني"** الصادر في **1976** م، في عباراته بقوله: "إن الاتجاه نحو الاختيار الاشتراكي ظهر من أفكار، و تصرفات مناضلي جبهة

التحرير الوطني، و مجاهدي التحرير الوطني، طوال المدة المستغرقة في كفـاح الشعب التحريري، و تجلى ذلك قبيل الاستقلال. و هذا النظام الاجتماعي، و الاقتصادي، و الأخلاقي الذي أخذ بناءه يرتفع شيئًا فشيئًا فيما بعد الحرب، لا يمكن بحكم المنطق، إلا أن يتخذ وجهة معاكسة لكل ما يمثل النظام الإقطاعي، و الإمبريالي، و جميع القوى الرأسمالية الأجنبية".

وقد تمثل الدور القيادي للدولة في التنمية، بالاقتناع بالأسلوب الإنتاجي الاشتراكي، لتحقيق الأهداف التالية:

- دعم الاستقلال الوطني؛
- إقامة مجتمع متحرر من الاستغلال الإنساني؛
- ترقية الإنسان وتوفير أسباب تفتح شخصيته وازدهارها.

2 - سياسة التخطيط في ظل النظام الإشتراكي الجزائري :

بعد تبني النظام الاشتراكي كمنهج لتسيير الدولة، تم الاعتماد على التخطيط كركيزة تنظيمية لسير عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك وفق ما جاء في نص الميثاق الوطني لعام **1967** بالقول أن: "التخطيط هو الأداة المثلى لتوجيه الاقتصاد، و السير به في طريق الديمقراطية، و هو وسيلة فعالة لتوزيع عادل لثمار التنمية، و تكاليفها".

و قد اعتمدت الجزائر على نظام المخططات في سياسة الدولة، و ذلك لتنمية الاقتصاد الوطني، و النهوض به، و تحسين الظروف الاجتماعية للمجتمع بإتباعها لهذا النظام. و قد شهدت الجزائر منذ بدء التنمية المخططة في **1967**، خمسة مخططات، سوف نتطرق لأهم ما جاءت به هذه المخططات، و النتائج المحققة من خلالها.

حيث، و بتبني نظام التخطيط في الجزائر في عام **1967** م، تم البدء في التطبيق الميداني لسياسة تخطيط التنمية في الجزائر، و التي عمدت في ذلك لتطوير الجانب الاقتصادي للجزائر، بالاعتماد على المؤسسات الاقتصادية التي تعتبر الركيزة الأساسية في تحقيق التنمية الإقتصادية، و ذلك وفق استراتيجيات تنموية كانت تهدف معظمها إلى:

- تحقيق تنمية شاملة، و مستقلة؛

- تطوير الجوانب الاقتصادية، و الاجتماعية للمجتمع؛

- تحقيق الاستقلالية والاعتماد على الذات؛

- الاعتماد على الصناعة، والصناعة المصنعة بالدرجة الأولى، و ذلك لخدمة القطاع الزراعي، و تطويره.

و شملت هذه الإستراتيجية التنموية الممتدة من **1967** إلى **1979** عدة مخططات وطنية للتنمية هي:

- المخطط الثلاثي للتنمية من سنة **1967م** إلى سنة **1969م؛**

- المخطط الرباعي الأول من سنة **1970** إلى **1973؛**

- المخطط الرباعي الثاني من سنة **1974** إلى سنة **1977** م؛

- بالإضافة إلى سنتين من **1978م، و1979** م، التي خُصصتا لإتمام المشاريع العاطلة من المخططات السابقة.

3 - سياسة التنمية الاقتصادية من 1967 إلى 1977:

تعتبر هذه المرحلة نقطة البداية للإنطلاق الفعلي في نظام التخطيط بالجزائر، و تحويل الاقتصاد الجزائري إلى نظام يعتمد على سياسة لتخطيط التنمية ، وفيما يلي تلك المخططات التنموية :

3 – 1 المخطط الثلاثي للتنمية: 1967-1969 :

تعتبر سنة **1967** م، بداية جديدة في تاريخ النظام الاقتصادي الجزائري، حيث يعتبر هذا المخطط محاولة اختبارية، بداعي أن المخطط التنموي بدأ فعليا سنة **1970** م.

لا يمكن تجاهل أهمية هذا المخطط، خصوصًا و أنه أعتبر مرجعا، و قاعدة لتحديد الأطر الأساسية بالنسبة للمخطط الرباعي الأول.

و لقد تميز التخطيط في هذه المرحلة بخاصيتين هما:

أ – التوجه نحو المخططات المتوسطة المدى؛

ب - تميز بالارتفاع المتزايد في حجم الاستثمارات الفعلية، في مختلف القطاعات، كمحاولة للنهوض بها، و ذلك راجع إلى اتساع فترة تطبيق المخطط، و زيادة الإمكانيات المادية

للمجتمع، و كذلك الاهتمام بتطوير القطاع الصناعي للتماشي مع مختلف القطاعات مثل الفلاحة، و الخدمات.

اتضح لنا ذلك جليا من خلال الإجراءات التالية:

- الاهتمام بالتصنيع: يعتبر الإنتاج الاقتصادي محرك فعال للتنمية، و له تأثير من جانب التموين في مجالات العمل الإنمائية الأخرى بوسائل إعادة الإنتاج، و لكون القطاع الصناعي يخلق سوق هامة، يتم من خلالها استقبال منتجات نشاطات العمل الأخرى، خاصة منها المنتجات الزراعية فإن التصنيع كان من سمات المخطط الثلاثي.
- تحديد **9.06 مليار دج،** كهدف استثماري في المخطط الثلاثي، و ذلك راجع إلى أنها قدرت أن الإمكانيات البشرية، والمادية لا تسمح بأكثر من هذا المبلغ كاستثمارات أولية للمخطط الثلاثي.

كان توزيع الاستثمارات الفعلية على ثلاث مجموعات متجانسة هي:

- **الاستثمارات الإنتاجية:** خصص لها **6.79 مليار دج،** (الزراعة **1.88 مليار دج،** الصناعة **4.91 مليار دج**).
- **الاستثمارات غير الإنتاجية** : خصص لها مبلغ **2.01 مليار دج،** موزعة على البنية التحتية الاقتصادية **0.28 مليار دج،** البنية التحتية الاجتماعية **1.73 مليار دج.**
- **الاستثمارات شبه الإنتاجية:** خصص له مبلغ **0.36 مليار دج** ، أي **36.000.00**دج.

المخطط الثلاثي للتنمية، يوضح لنا الاتجاه الأول للدولة، من خلال وضع أولويات الاستثمار للقطاعات الأساسية، وخصوصًا للإستثمارات المنتجة، فالاستثمارات الغير منتجة، ثم تأتي الاستثمارات شبه منتجة. حيث أسفرت أعمال الاستثمار عن معدلات فعلية مع نهاية تطبيق المخطط، و هي كالتالي:

- معدل الانجاز الفعلي للاستثمارات المنتجة **97 %.**
- معدل الانجاز الفعلي للاستثمارات شبه المنتجة هو **78%.**
- معدل الانجاز الفعلي للاستثمارات غير المنتجة هو **127%.**

يعود السبب في سرعة انجاز الاستثمارات غير المنتجة مباشرة، إلى عامل اجتماعي يتمثل في التعطش الكبير لتجسيدها في المناطق المحرومة من هذا النوع من الاستثمارات، مما جعل الأفراد

يساهمون عن طريق العمل التطوعي، أما العامل الثاني فإنه فني: لكون هذا النوع من الاستثمارات، لا يتطلب دراسات شديدة، و معقدة مما يسهل تنفيذه.

وبالتالي، فإن هذا المخطّط يعتبر البداية للإعداد لتطبيق السياسة التخطيطية للمراحل القادمة، و ذلك من خلال أولويات توزيع الاستثمارات للنهوض بالاقتصاد الوطني .

3 – 2 المخطط الرباعي الأول للتنمية: 1973/1970:

مع بداية سنة **1970** م، و نهاية المرحلة التجريبية لنظام التخطيط متمثلة في المخطط الثلاثي للتنمية، أين تم فيه تحديد أولويات التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، و وَضعُ الأسس لسياسة الدولة اتجاه التنمية الاقتصادية، و الاجتماعية، و ذلك بدعم الاقتصاد الاشتراكي، و تعزيز الاستقلال الاقتصادي، ثم الدخول في المرحلة الثانية من المخططات متوسطة المدى، و وقف أولويات محددة، عملت الدولة على تنميتها ودعمها للوصول إلى تحقيق الاستقلال الحقيقي، من مختلف جوانبه الاجتماعية، و الاقتصادية، والسياسية.

بالاعتماد على وسيلة التخطيط، و توزيع الاستثمارات على القطاعات الثلاثة المتمثلة في:

- القطاع المنتج مباشرة؛
- القطاع غير المنتج مباشرة؛
- القطاع شبه منتج؛
- قطاع خدمات الإنتاج.

تميزت هذه الفترة بما يلي:

أ - التسيير الاشتراكي للمؤسسات العمومية الاقتصادية:

تم وضع المنظومة القانونية لتسيير الاقتصاد الوطني، وفقاً لتوجيهات الدولة بتطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسات. و حددها النص القانوني الذي جاء به الأمر رقم:**74/71** المؤرخ في نوفمبر **1971**. حيث يؤكد هذا النص تحكم الدولة في جوانب الحياة الاقتصادية، و ذلك من خلال تمثيل الدولة للمؤسسات العمومية ذات الصبغة الوطنية، و كذا مختلف المؤسسات العمومية ذات الطابع المحلي، و الجهوي، و مختلف الدواوين الوطنية .

اتبعت الدولة نظام التسيير الاشتراكي للمؤسسات العمومية لتحسين الظروف الاجتماعية للشعب، بخلق مناصب الشغل، و القضاء على البطالة، و تحقيق التعاون بين الأفراد، و ترقية النشاطات الإنتاجية.

ب -الثورة الزراعية:

كان للقطاع الفلاحي أهمية كبيرة، و دوراً أساسيا في المساهمة في التنمية الوطنية، من السعي إلى تلبية الإحتياجات الأساسية للمواطنين من المواد الغذائية الإستهلاكية. و الأهمية البالغة لهذا القطاع (القطاع الأول)، عجلت بالدولة، و القائمين عليها في عهدة الرئيس الراحل **"هواري بومدين"** سنة **1971**، إلى اعتماد سياسة جديدة تجاه هذا القطاع بما يعرف **"بالثورة الزراعية"**، كأحد المبادئ والركائز المعتمدة للنهوض بالاقتصاد الوطني.

رغم النتائج الإيجابية التي حققتها سياسة الثورة الزراعية للنهوض بهذا القطاع إلا أنها لم تستكمل طريقها وذلك نظرا لعدة أسباب أهمها:

- عدم توفر الأساليب الحديثة للإنتاج و للاستغلال الأمثل.
- نقص الأفراد المؤهلين المختصين في أعمال الصيانة للممتلكات من وسائل الإنتاج، و عدم القيام بالصيانة اللازمة لهذه الوسائل من جرارات، حاصدات...إلخ
- التخلف، و الأمية التي كانت تعاني منها المناطق الريفية.
- الفشل السياسي المتأتّي من عدم الإعتماد على البحث العلمي، والمختصين في العلوم الزراعية، و ذلك نظرًا لنقص الإطارات في الدولة الحديثة العهد آنذاك.
- عدم توفير الإرشادات اللازمة لمواجهة المشاكل الزراعية، ومسايرة التطورات، إلا أنها بقيت من الأولويات المعتمدة لتحقيق التنمية الاقتصادية، و الاجتماعية في ذلك الوقت.

ج - تنمية القطاع الصناعي:

اعتمادًا على توزيع الاستثمارات التي طبقت في المخطط الثلاثي، و كذلك الأولويات في تخفيضها، فإن المخطط الرباعي الأول سار على خطى المخطط الثلاثي، حيث تم تخصيص أكبر حصة للاستثمارات المنتجة مباشرة، و فاز فيها القطاع الصناعي، والمؤسسات العمومية الاقتصادية التي تمثل هذا القطاع. حيث تم تخصيص: **4.35 مليار دج** كاستثمارات للقطاع الصناعي، في المخطط الرباعي الأول، بينما كانت حصة القطاع الزراعي في المخطط الثلاثي: **1.88 مليار دج،** و ذلك نظراً لاعتماد الدولة على القطاع الصناعي كأولوية أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، و لتنمية

مختلف القطاعات الأخرى؛ وعلى رأسها القطاع الزراعي؛ الذي عملت الدولة من خلاله على دعم التنمية الصناعية السريعة، لتوفير مختلف الوسائل اللازمة للقطاعات الأساسية.

عرف المخطط الرباعي الأول ارتفاع في الاستثمارات الفعلية، وقد حاز القطاع الصناعي على أكبر حصة من هذه الاستثمارات، و قد تم الاعتماد على بناء قاعدة صناعية، تتمثل في المناطق الصناعية، و ذلك من أجل مواصلة تنمية القطاع الصناعي، كما سجل القطاع الزراعي زيادة في نسبة الاستثمارات للتماشي والاحتياطات التي يفرضها السوق، و كذلك للمساهمة في عملية التنمية الوطنية المستدامة للجزائر.

عرفت هذه المرحلة انخفاض في نسبة البطالة، و ذلك يعود للاستقطاب الهائل للطاقات البشرية التي تشتغل في القطاع الصناعي. كما تم تسجيل ارتفاع في حجم الاستثمارات، و ذلك يدل على نجاعة السياسة المتبعة من طرف الدولة، و الأهمية التي أعطتها إلى تحسين ظروف المجتمع، بتوفير الشروط الأساسية للأفراد، و تحقيق الاكتفاء الذاتي، رغم العراقيل التي واجهتها الدولة من أجل تحقيق التوازن الإقليمي، نظرا لحداثة عهد الدولة الجزائرية التي تقوم بعملية بناء كلي لمخلفات الاستعمار؛ و محاولة التحكم في تسيير شؤونها الداخلية، و التخلص من التبعية الخارجية، خصوصًا لفرنسا التي بقت تُؤثِر، و تتدخل في العديد من الميادين الحساسة الاقتصادية، باستعمال سياسة الاحتكار في ميدان الصناعات البتروكيماوية، التي تعد أهم مورد في الجزائر، و الممول الأساسي لسياسة التنمية الاقتصادية في البلاد.

3 – 3 المخطط الرباعي الثاني للتنمية:من 1974م إلى 1977م:

من خلال ما تعرضنا له في المخططين الثلاثي، والرباعي الأول، لاحظنا توجه الدولة، في سياستها الاقتصادية المتبعة لتحقيق التنمية المستدامة، إلى الإعتماد على القطاع المنتج، و إعطاء الأولوية في الاستثمارات للقطاع الصناعي، ثم يليه القطاع الزراعي. هذا التوجه في زيادة الاستثمارات تأكد من خلال الموارد المالية و الإمكانات الكبيرة المخصصة للإستثمار بالنسبة للمخطط الرباعي الثاني.

بعدما عرفنا الأولويات التي اعتمدت عليها الدولة الجزائرية في توزيع الاستثمارات، سوف نتطرق من خلال هذا المخطط إلى مختلف التطورات التي أجريت على مختلف القطاعات؛ و بالخصوص القطاع الإقتصادي، و مؤسساته الصناعية، و دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، و بلوغ الأهداف المخططة، التي تم اعتمادها من خلال المخطط الرباعي الثاني للتنمية.

عرف حجم الاستثمار المرخص به خلال هذا المخطط ارتفاعا كبيرًا، حيث بلغ **110 مليار دج،** أي بزيادة **12 مرة** على المخطط الثلاثي، و بزيادة أربع مرات على المخطط الرباعي الأول.

تم الترخيص لهذه الاستثمارات عن طريق خلاصة مداولات مجلس الثورة، و الحكومة، ما بين **1974/01/15**، و سنة **1974/05/14م**، باعتبارهم الهيئة القائمة، و الوصية على تطبيق المخططات، مع مختلف الهيئات المحلية التابعة لها.

كما لاحظنا في المخططات السابقة، فإن القطاع الصناعي، أو القطاع المنتج مباشرة، كان أول الأولويات التي خصصت لها الدولة أكبر حصة من الاستثمارات الكلية، و ذلك لمواصلة بناء الهيكل الصناعي المتمثل في مختلف المؤسسات العمومية الاقتصادية، تحت وصاية السلطة المركزية، و بتفويض للسلطات اللامركزية، وفق قوانين و تنظيمات تقوم من خلالها السلطة الوصية بالسهر على تطبيقها. حيث تم تخصيص اعتماد مالي للقطاع الصناعي قدر بـ **48.00 مليار دج**، بينما كانت الاستثمارات الفعلية لهذا القطاع هي **74.15 مليار دج** .

و يهدف هذا المخطط إلى تحقيق التنمية في المجالات الآتية:

أـ تنمية قطاع الهياكل الأساسية:

كما جرت عليه العادة في المخططات السابقة؛ فإن القائمين على تخصيص الاستثمارات قد رتبوا هذا القطاع الأساسي في المرتبة الثانية من حيث الاستثمارات، الخاصة بالمخطط الرباعي الثاني؛ وذلك تكملةً للسياسة التنموية المعتمدة من طرف الدولة، حيث قُدر الاعتماد المالي لهذا القطاع بـ **32.27 مليار دج**، بينما كانت الاستثمارات الفعلية في نهاية مدة المخطط مقدرة بـ **24.50 مليار دج.**

تمثلت هذه الاستثمارات أساسًا في التربية و التكوين، شبكة النقل، المناطق الصناعية، و الأرصاد الجوية و الكوارث الطبيعية، السكن، و استثمارات أخرى.

تميز هذا المخطط بإعطاء الأولوية لقطاع التربية والتكوين، و يليه قطاع السكن، و يُظهر ذلك التوجه العام للدولة، التي تعمل على تحسين مستوى أفراد الشعب من حيث التعليم والتكوين، و محاولة الاستجابة لطلبات السكن لمختلف الأفراد.

ب ـ تنمية قطاع خدمات الانتاج:

حظي هذا القطاع الوسيط الذي يلعب دورًا مهمًا، في الربط بين مختلف قطاعات الإنتاج، و يخدم التنمية الاقتصادية، و الاجتماعية؛ حيث تم تخصيص اعتماد مالي مقدر بـ **10.50 مليار دج،**

و قد بلغت الاستثمارات الفعلية فيه مبلغ **10.22 مليار دج**، و كانت هذه الاستثمارات تتمثل أساسًا في: مؤسسات البناء والأشغال، السياحة، النقل، المواصلات السلكية، و اللاسلكية، التخزين، و التوزيع .

لعبت **السلطات اللامركزية** المحلية دورًا مهمًا بالنسبة لهذا القطاع، نظرًا للصلاحيات الكبيرة التي استفادت منها خلال تطبيق هذا المخطط، مما سهل التحكم في تسيير استثمارات المخطط الرباعي الثاني. و كذلك مخططات التنمية الولائية، و البلدية، حيث كانت للسلطة الوصية مسؤولية تطبيقها، و تنظيمها، و مراقبتها، و تقليل العبء على السلطة الوصية.

من خلال ما تعرضنا له في المخططات التنموية، تعرفنا على السياسة المعتمدة لإنشاء قطاع اقتصادي عمومي، يتولى مهام التنمية عن طريق قرارات التأميم، التي مست خصوصا رأس المال الأجنبي، أو من خلال الاستثمارات الجديدة المتمثلة في القطاعات الإنتاجية، و المرافق ذات المنفعة العامة، و هذا كله من خلال الاعتماد على الطابع الاشتراكي كأسلوبِ للإنتاج، جعل من الدولة، قائدةً للتنمية، و محركها الرئيسي وذلك من خلال قانون التخطيط كمنظم للعمل الاقتصادي.

سجلت الجزائر نتائج ايجابية بانتهاج هذا النظام، مقارنة مع انجازات البلدان المجاورة، مثل المغرب، و تونس ، رغم حصولهما على الاستقلال قبل الجزائر، حيث كانت النتائج المسجلة تعبر عن أضعاف النتائج المحققة في تلك البلدان.

كما نلاحظ الأولوية التي حظي بها القطاع المنتج مباشرة(الصناعة، والزراعة)، حيث كان متوسط حصة الاستثمارات أكثر من **71 %**. وكان للقطاع الصناعي المكانة البارزة بنسبة تزيد عن **60%**. ويعرف في المنطق الاقتصادي، أن التصنيع في هذا الإنتاج، هو محرك التنمية، و تمكنت سياسة التخطيط للتنمية في الجزائر، من إرساء قاعدة صناعية معتبرة، رغم الثقل الملاحظ في سير الانجاز مع بعض المشاريع الاستثمارية، و ضعف المردودية الاستثمارية، و ذلك بسبب ضعف التحكم في آليات التسيير.

كما أن الاستثمارات الموجهة للتنمية الريفية، تعززت بإنشاء هياكل أساسية اقتصادية، و اجتماعية. إلا أن التأخر في انجاز الاستثمارات الإنتاجية، الصغيرة، و المتوسطة حال دون تحقيق الهدف المرجو؛ المتمثل في إيقاف النزوح الريفي، بل نجد أنه قد سُجل تزايدًا في هذه الظاهرة للأفراد، بحثًا عن فرص أحسن في المدن الكبرى، و في الأقطاب الصناعية.

كذلك تجدر الإشارة إلى ارتفاع التكلفة الاستثمارية (معامل رأس المال)، و ارتفاع في تكلفة التشغيل، و ذلك يعود إلى ضعف إنتاجية العمل، بسبب انخفاض مستوى التأطير، و التكوين، و نقص التجربة في عمليات التسيير، و كذلك نقص خبرة الجزائرية في التفاوض مع الشركات الأجنبية.

4 - سياسة التنمية الاقتصادية من 1980 إلى 1989:

عرفت المرحلة السابقة تقدمًا في تطور وتيرة الاستثمارات، و تحكمًا في نظام التخطيط وفق الأهداف المسطرة، و يدخل في إطار نظام التخطيط مواصلة الاعتماد على تنمية الاقتصاد، بدعم من الدولة، و العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والاجتماعي. و بذلك عمدت الدولة إلى مواصلة سياسة التخطيط، بتبني المخطط الخماسي الأول الممتد من سنة **1980** إلى **1984**، و ذلك بإدخال الإصلاحات، و التعديلات اللازمة لحل المشاكل التي واجهتها في المخططات السابقة، و العمل على تحقيق التنمية المستدامة الشاملة، و التخلص من الدعم المقدم من طرف الدولة، و التحكم في التعامل مع الدول الأجنبية، و كذلك تكريس أكبر لمبدأ اللامركزية في إطار هذه المخططات، المُقامة من أجل تحسين التحكم في التسيير الحسن للمؤسسات العمومية الاقتصادية.

4 - 1 المخطط الخماسي الأول: 1984/1980:

أبرز المؤتمر الذي عقده الحزب الواحد سنة **1980**، أهم اختلالات الاقتصاد الجزائري، و تطوراته، و تم خلاله إصدار توجيهات للسياسة الاقتصادية خلال مرحلة تطبيق المخطط الخماسي الأول.

و قد نصت هذه التوجيهات على ما يلي:

- الاهتمام بالقطاع الزراعي، و إعطاءه عناية أكبر؛
- تشجيع الصناعات المنتجة؛
- تشجيع القطاع الخاص الوطني للمساهمة في التنمية؛
- الإهتمام بالجوانب الإجتماعية، و الأشغال العمومية، و توفير المرافق الأساسية من مستشفيات، و سكنات، و طرق، و سدود...
- البحث عن مصادر أخرى للتصدير، و عدم التركيز على قطاع المحروقات في صادرات الجزائر؛ وذلك لرفع الإيرادات من خلال خلق سوق للتجارة الخارجية، بمساهمة الدولة والخواص؛

- العمل على الحد من الديون الخارجية؛ التي ترتبت عن المخططات السابقة، و التقليل من التبعية الخارجية التي مازالت تهيمن على قطاعات مختلفة؛
- وضع سياسة جديدة لضبط الولادات، و التحكم في النمو الديموغرافي عن طريق التوعية الإعلامية، و الإرشادات؛
- إصلاح القطاع الصناعي العمومي، بتقسيم الشركات إلى مؤسسات أصغر حجما؛ لتسهيل التحكم في سيرها، وتحقيق التوازن المالي؛
- إصلاح القطاع الفلاحي، عن طريق تشجيع الخواص، و تكوين المستثمرات الفلاحية؛ لدفع تنمية هذا القطاع؛
- تطبيق اللامركزية؛ و إعطاء حرية أكثر للمؤسسات العمومية. و ذلك في إطار تطبيق القانون الصادر في **1978** م، المتضمن إستقلالية المؤسسات العمومية .

عملت الدولة على تحقيق هذه الأهداف، من خلال المخططات التنموية، بدايةً بالمخطط الخماسي الثاني؛ الذي اعتمد على تخصيص الاستثمارات حسب الأولوية، للنهوض بالاقتصاد الوطني، و تحقيق التنمية.

تميزت هذه الفترة بما يلي:

<u>أ - الأزمة الاقتصادية العالمية:</u>

ظهرت أزمة اقتصادية عالمية نتيجة انخفاض أسعار المحروقات، و أسعار البترول الخام، الذي عرف انخفاضًا من حوالي **34 دولار** للبرميل إلى **28 دولار**، و قد أثر هذا على قدرة التموين، وشكل عبئًا قوياً على الإيرادات الجزائرية، من الصادرات التي كانت تشكل فيها المحروقات نسبة **98 %.** بينما عرفت أسعار الواردات التي تأتي معظمها من البلدان الصناعية إرتفاعًا نسبيًا ، بسبب التضخم الذي عرفته هذه المرحلة، حيث بلغ الرقم الفعلي لقيمة الواردات من السلع المختلفة في مجموع سنوات المخطط ما يقارب **240 مليار دج**، أي بزيادة نوعية تقدر بأكثر قليلا من **9%** عن الحجم التقديري للمخطط .

<u>ب -- ضعف انتظام عمليات التوزيع:</u>

فيما يخص تموين مؤسسات انجاز البناء، و الأشغال العمومية من مواد البناء، فقد أثر ذلك على إنجاز البرامج الاستثمارية لهذا القطاع، و السرعة في انجاز هذه البرامج باحترام الآجال المحددة،

و أدى ذلك إلى ارتفاع في تكاليف الانجاز، مما أجبر الأجهزة القائمة على عملية التخطيط على القيام بعمليات إعادة تقييم المشاريع.

ج - ضعف التحكم في وسائل الانجاز:

يرجع ذلك إلى المستوى المنخفض لتكوين العمال، و نقص الأيدي العاملة المؤهلة، و كذلك تدهور مستوى التسيير، و سوء التنظيم في المؤسسات، و عدم التحكم في آليات الرقابة و المتابعة.

د - ضعف المتابعة الفنية:

ذلك راجع لنقص مكاتب الدراسات، و ندرة المؤسسات المتخصصة في الدراسات الهندسية، و الفنية، و التكنولوجية، و كذلك تركيز هذه المصالح الفنية في كبريات المدن، و المناطق الشمالية. كان معدل انجاز أهداف المخطط الخماسي الأول، متفاوت من قطاع إلى آخر، حيث كان حجم الاستثمار الفعلي في قطاع الصناعة هو **122 مليار دج**[1] ، أي ما يقارب **79 %**[2] من الهدف الرقمي المحدد إنفاقه لهذا المخطط، بينما بلغ معدل استهلاك القروض من طرف قطاع الفلاحة؛ حوالي **60%**[3].

و قد تميزت السياسة الاستثمارية خلال المخطط الخماسي الأول، بالاتجاه نحو اللامركزية في إطار تطبيق التهيئة الإقليمية، و تعويض الصلاحيات للتجمعات المحلية، و تدعيم لامركزية القرار الاقتصادي، و قد ظهرت نتائج هذه السياسة من خلال ارتفاع حصة الولايات، و البلديات، في التسيير المباشر لبرامج استثمارات الدولة بمعدل يقارب **50%**[4] .

4 – 2 المخطط الخماسي الثاني: 1989/1985:

يندرج هذا المخطط، في إطار نفس السياسة الاقتصادية للخطة الخماسية الأولى، و ما يمكن تمييزه من خلال هذا المخطط، ما يلي:

- مواصلة دعم الهياكل الأساسية، و إعطائها الأولوية في حجم الاستثمارات؛
- تقلص الاستثمارات الصناعية؛
- اهتمام أكبر بالزراعة والري؛
- ضعف نسبة التنفيذ المالي ، بسبب الأزمة الاقتصادية لسنة 1986؛

(1) (2)، (3)، (4) : تقرير عن المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي.

- تراجع نسبة الاستثمارات الإنتاجية مقارنة مع المخططات السابقة.

عرفت هذه الفترة مرور العالم بأزمة إقتصادية سنة **1986** م، أثرت على سياسة التنمية المستدامة في الجزائر، حيث مست هذه الأزمة الاقتصادية العالمية خصوصا البلدان المصدرة للبترول، إذ عرف سعر البترول الخام آنذاك، انهيارًا في الأسعار في السوق الدولية، كما عرف الدولار انخفاضًا في قيمته، كونه وحدة الحساب الرسمية لأسعار البترول. الأمر الذي انعكس سلبًا على إيرادات الجزائر من العملة الصعبة، بانخفاض نسبة هذه الإيرادات بمعدل **40 %**. كما أثر هذا العجز على مشوار التنمية في الجزائر، خصوصا إذ علمنا أنا قطاع المحروقات يمثل أكثر من **97%** من مجموع قيمة الصادرات.

أدت هذه الوضعية المالية الصعبة بالدولة الجزائرية، إلى اللجوء مجددا للقروض الخارجية، من أجل سد هذا العجز، الذي ترتب عنه ارتفاعُ في الديون الخارجية، ممّا أدى بالسلطة الوصية إلى إعادة النظر في سياستها التنموية، و الاقتصادية، وذلك من خلال العمل على تسوية خاصة، من خلال طرح فكرة استقلالية المؤسسات، التي نادي بها أغلب المسيرين، بسبب ضغط الهيئات المالية الدولية، و ذلك عن طريق إدخال تصحيحات هيكلية جذرية على هذه المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي.(سوف نتطرق إليه لاحقا).

لقد كانت للأزمة الاقتصادية العالمية، أثر سلبي على معدل التشغيل. حيث تأثر هذا الأخير بانخفاض الموارد الخارجية الإنتاجية، و عرفت الجزائر تأخرًا في البرامج الاستثمارية، بسبب العلاقة المتوازنة بين التمويل و التموين؛ الذي شهد تدهورًا في عملية تموين البرامج الاستثمارية بوسائل الإنتاج اللازمة، و حد من توسعه، حيث تم تسجيل عام **1988 م،** انخفاض نسبة استغلال الطاقات الإنتاجية الصناعية إلى حوالي **40%**. هذا الانخفاض أثر بشكل كبير وسلبي ، خاصة على تشغيل اليد العاملة في هذا القطاع، و اضطرت بعض المؤسسات إلى تقليص عدد عمالها، عن طريق إحداث البطالة التقنية، أو عن طريق التسريح الجماعي.

5 - أهداف الإستراتيجية التنموية من 1967م إلى 1989م:

لقد عملت الدولة على تحقيق جملة من الأهداف وفق الإستراتيجية التي وضعتها في تلك المرحلة وتتمثل أهمها في :

- تحقيق الاستقلال الاقتصادي بتدعيم الصناعة الوطنية؛
- ترقية العلاقات البينية لفروع الاقتصاد الوطني خاصة بين قطاع الزراعة، و الصناعة؛

- تنويع العلاقات بالنسبة إلى الجزائر في منظومة التجارة العالمية، و ذلك للتقليص من التعامل الفرنسي-الجزائري، الذي كان يشمل أكبر نسبة للمتعاملين الأجانب؛
- ترقية المصادر المحلية للتمويل، و عدم الاعتماد فقط على قطاع المحروقات؛
- تحسين مستوى حياة الشعب الجزائري؛
- تحقيق التشغيل الكامل مع مطلع سنة **1980**؛
- العمل على تقليل الفوارق الاجتماعية، و عدالة التوزيع، من خلال تقليل الفوارق في الدخل؛
- مجانية العلاج و التعليم.

لتحقيق هذه الأهداف الإستراتجية، تم الاعتماد على وسيلة التخطيط المركزي، في الإدارات لتوجيه الاقتصاد، و هذا انطلاقا من الأفكار، و الذهنيات التالية :

- التخطيط المركزي بالمفهوم الاقتصادي: هو بديل لاقتصاد السوق، حيث يتم وفق التخطيط المركزي، حصر جميع الموارد المتاحة المادية، و البشرية، و توجيهها توجيهًا عقلانيًا لتحقيق أفضل الاستخدامات؛
- التدخل الواسع للدولة في الحياة الاقتصادية؛ في مجال الإنتاج، و التوزيع؛
- الإعتماد الشبه الكلي على قطاع الصناعة؛
- الاعتماد على مختلف صور المشاركة الشعبية (مشاركة العمال في تسيير المؤسسات).

وبالتالي فإن الإستراتيجية التنموية الممتدة من **1967** إلى **1979** اعتمدت على تطبيق نظام التسيير الإشتراكي، بالاعتماد على المخططات التنموية، و اعتماد التخطيط المركزي الذي يعطي للدولة سلطةً واسعةً، و كليةً على إدارة، و تسيير السياسة التنموية.

6-القطاع الخاص الوطني:

لم يغفل النظام السياسي الجزائري دور القطاع الخاص في التنمية الوطنية، رغم القيود، و الصلاحيات الضعيفة التي عرفها هذا القطاع. حيث اعتمدت الدولة في البداية على القطاع العمومي كأساس للتنمية، بينما يترك للقطاع الخاص مزاولة بعض الصناعات الخفيفة، و التقليدية، التي تنحصر نشاطاتها على المستوى المحلي، أو الوطني. و كانت الدولة تحتكر التجارة الخارجية في إطار سياستها التنموية، في المراحل الأولى التي تلت الاستقلال.

و رغم ذلك فإن القوانين الجزائرية تنص على دور هذا القطاع في مسار التنمية، كما نص عليها القانون رقم **88-02** المتعلق بالتخطيط، و الذي حدد الأشخاص المعنويين الذين ينظمهم التخطيط في الدولة، و الجماعات المحلية، و المؤسسات العمومية الاقتصادية، و القطاع الخاص الوطني.

تميز دور القطاع الخاص في المخططات الأولى للتنمية، بكونه قائمًا على التوجيهات المقدمة من السلطة الوصية، و الطابع الإلزامي الذي فرضته الدولة في إطار سياسة التنمية لهذه الحقبة، بينما توجه التخطيط في المراحل الأخيرة، و خصوصا مع بداية سنة **1988م**، إلى سياسة الإصلاحات التي عرفتها المؤسسات، و التوجه السياسي الجديد، الذي تميز بالطابع الاستشاري للدولة في تعاملها مع القطاع الخاص، و ذلك نظرا للإمكانيات المادية، و المالية، و الفنية للقطاع الخاص الوطني، و خصوصا في قطاع الفلاحة؛ الذي يبلغ فيه نسبة الملكية للأراضي الزراعية للقطاع الخاص بنسبة **60%** من مجموع الأراضي المستعملة، و المستغلة. كما أنه للقطاع الخاص وجود في قطاع الخدمات، و التجارة. بينما نجد نسبته في قطاع الصناعة بـ **20%**، و ذلك نظرًا لهيمنة المؤسسات العمومية الاقتصادية على هذا القطاع.

يعود النقص في استغلال القطاع الخاص كأحد الأطراف المساهمة في التنمية خلال تطبيق نظام التخطيط الجزائري، إلى سببين أساسيين هما:

- الأهداف الموضوعة من طرف الدولة؛ التي ترمي للقيام بالتنمية المستدامة، و خدمة المصلحة العامة للنهوض بالوطن؛
- الأهداف التي يعمل على تحقيقها القطاع الخاص، و هي خصوصا تحقيق الربح العاجل، و خدمة المصلحة الخاصة.

كما عانى القطاع الخاص في المراحل الأولى من عدة عراقيل، و ذلك نظرا لضعف الخدمات المقدمة من الجهاز الإداري للدولة، في معالجة الطلبات المقدمة له من أجل الاستثمار، و ذلك على جميع المستويات الوطنية، و المحلية. حيث دلّت أرقام الديوان الوطني لمتابعة الاستثمارات الخاصة، و مراقبتها، من سنة **1983** إلى سنة **1987** م، على أن المشاريع التي تمت المصادقة عليها، و تحصل أصحابها على رخص الاستثمارات بلغ **1348** مشروع، وتمّ تنفيذ نسبة **20%** فقط من هذه الرخص الممنوحة للمشاريع.

ما يمكن ملاحظته من خلال مختلف العناصر التي تطرقنا إليها سابقا أن أصعب مرحلة مرت بها التنمية الاقتصادية في الجزائر، هي المرحلة التي تم التعرض إليها أخيرا، أي المخطط الخماسي

الثاني، وذلك راجع للأزمة الاقتصادية الدولية التي أثرت على سياسة التنمية الاقتصادية الوطنية، و على برامج الاستثمارات المخططة، حيث لم تبلغ الأهداف المرسومة من طرف جهاز التخطيط ، إلا أن ذلك لم يثني من عزيمة البلدان المتأثرة بهذه الأزمة من استعادة انتعاش اقتصادها تدريجياً، و بالخصوص البلدان المنتجة، و المصدرة للبترول كالجزائر، مما عجل في القيام بالإصلاحات على المستوى الداخلي، بدءًا بالمؤسسات العمومية الاقتصادية، التي تعتبر أحد أهم الركائز التي تعتمد عليها الدولة، لإحداث التنمية المستدامة، وفق مبادئ السياسة العامة للدولة.

7 - الإصلاحات الاقتصادية 1992/1988:

في سنة **1988** صادق البرلمان على القانون **01/88**، الذي يعتمد على مبدأ التفرقة بين الملكية، و التسيير للدولة للمؤسسات العمومية الاقتصادية؛ بموجبه أصبحت ملكية الدولة تقتصر فقط على ملكية رأس المال الاجتماعي المعبر عليه بقيمة نقدية حسب ما نصت عليه **المادة 6** من القانون **01/88** حيث بيّنت أن: "المؤسسة العمومية الاقتصادية، تمتلك رأس مال اجتماعي، مكتتب، و محرر وفقًا للتنظيم المنصوص عليه في القانون التجاري"، و ذلك من خلال مساهمة الدولة، و الجماعات المحلية في رأس المال نقدياً أو مادياً. كما أكدت **المادة 20** من القانون **01/88** ، على حق التنازل، و التصرف في الممتلكات العمومية، ممّا يجعل من التوجه بهذه الإصلاحات إلى أن تتعدى مجرد الفصل بين طبيعة الملكية في وسائل الإنتاج، و رأس المال الاجتماعي و القضاء على البيروقراطية؛ و بالتالي إعطاء المؤسسة العمومية الاقتصادية حرية أكبر، و ذلك استجابةً إلى متطلبات الأزمة المالية لسنة 1986 م، و إلى الضغوط الممارسة من طرف صندوق النقد الدولي.

بعد فشل الإصلاحات الهيكلية التي عرفتها المؤسسات العمومية، و عدم تحقيقها للأهداف المخططة من تحسين المردودية، و ترشيد التسيير، بسبب المشاكل التي عرفتها المؤسسات من حيث استقطاب الموارد البشرية على أساس العلاقات الشخصية، و السياسية لا على أساس الكفاءة، و المؤهلات، إضافة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة **1986** التي أدت إلى خطر مالي كبير في تمويل المِؤسسات .

هذه الظروف أدت بالدولة إلى إعادة النظر في سياستها، و ذلك من خلال الإصلاحات التي عرفتها المؤسسة الاشتراكية، ذات الطابع الاقتصادي سنة **1988**؛ حيث أصبحت التنمية المعمول بها لهذه المؤسسات إلى يومنا هذا هي المؤسسة العمومية الاقتصادية.

8 - ملامح التخطيط في الإصلاح الاقتصادي الجديد:

لقد ركز النظام التنموي الجديد في الجزائر آنذاك، على تحرير المتعاملين من مركزية الجهاز القائم على عملية التخطيط، و إخضاع هؤلاء المتعاملين إلى قوانين السوق، و إعطاء وزن أكبر للامركزية، في تسجيل قرارات المخططات الدورية، من أجل التوفيق بين المصلحة العامة للأمة، و الأهداف الخاصة بالمؤسسة العمومية الاقتصادية، و نلاحظ ظهور بعض المميزات، في تخطيط الإصلاح الاقتصادي الجديد: على المؤسسات العمومية، و على نظام المخططات الدورية، وهي كما يلي :

أ- <u>المؤسسات الإستراتيجية</u>:

تختص في إنتاج مواد، و وسائل الإنتاج الموجهة لدعم التنمية، أو المواد الاستهلاكية، لإشباع الحاجات الأساسية لاستهلاك المجتمع، التي تعتمد على دراسة القدرة الشرائية للمواطن، و ذلك عن طريق الدعم المقدم من ميزانية الدولة لمرحلة معينة، في إطار تنظيم اقتصادي، و مالي تعمل من خلاله الدولة على تغطية التكاليف الناتجة عن هذا الدعم.

ب- <u>المؤسسات الاقتصادية التجارية:</u>

لا تحظى هذه المؤسسات بدعم الدولة، و لا تتدخل في تسييرها مباشرة، أو في ضمان توازنها المالي. و قد أُنشئت من أجل أن تحقق فوائض اقتصادية تفيد الدولة من خلالها، و كذلك لتساير سياسة التنمية الاقتصادية المبرمجة من طرف الدولة؛ حيث تنص **المادة 02** من القانون رقم **04/88** ، الصادر بتاريخ **1988/01/12** م، المعدل و المكمل **للأمر 75-59** ، الخاص بالقانون التجاري: **"**على أن القواعد التي تخضع لها المؤسسات العمومية، و الاقتصادية، هي قواعد القانون التجاري**"**، و بالتالي فإن هذه المؤسسات تقترب أكثر من السوق و تخضع لقوانينه، و هي تهيمن على قانون التخطيط؛ الذي أصبح دوره مقتصرًا على تحديد التوجيهات الكبرى للتنمية المستدامة، و أهدافها.

9 - وضعية التنمية في سنوات التسعينات:

عملت الدولة الجزائرية على إعادة هيكلة المؤسسة العمومية ، التي أخفقت هي الأخرى من مسعاها في تحقيق الأهداف الموضوعة، مما مهد طريقاً آخر إلى بداية تخلي الدولة عن التسيير؛ بالحد من المركزية في التسيير، و إعطاء المؤسسات الاقتصادية حريةً أكبر تدريجيًا ، حتى سنة صدور القانون التوجيهي للمؤسسات لعام **1988** م. هذا الأخير أفرز ورائه العديد من الإصلاحات، و أثبت أن الجزائر تسير نحو توجهِ آخر، مدركةً بذلك فشل التوجه الإشتراكي.

في خضم الأوضاع السياسية التي بدأت تعرفها الجزائر آنذاك، قامت الدولة بالدخول في سياسة إصلاحات اقتصادية جديدة أخرى، امتدت إلى غاية **1993م**، كان نتاجها تحضير الإقتصاد الجزائري للدخول، و التوجه نحو اقتصاد السوق؛ وفق آليات جديدة، و في ظل ظروف دولية جديدة مختلفة عما كانت عليه سابقا .

إن فشل نظام التسيير الإشتراكي في الجزائر، و كذا محاولة الإصلاحات الهيكلية التي مست المؤسسات العمومية مع بداية الثمانينات، لم تحقق الأهداف المرجوة منها ، كتحسين مردودية المؤسسة العمومية الإقتصادية، بل هذا الوضع الخطير أجبر السلطات الجزائرية، على التفكير في تصحيحه، لاقتناعها بأنه ناتج أساسا عن التأثير السلبي لسوء التسيير، و الاعتماد الكلي على المحروقات كمصدر للإنتاج، و تطبيق البرامج، و السياسات التنموية على حسابها.

هذه الأوضاع خلفت ورائها عدة مساوئ على المستوى المعيشي للمواطنين، و على معدلات النمو الإقتصادي، و على مستوى المؤسسة، أو الإقتصاد الوطني ككل لعدة سنوات. لذا اعتمدت السلطات الجزائرية سياسة جديدة في التنمية، تتميز في تحرير أكبر للإقتصاد حتى تتماشى مع الظروف الدولية الجديدة، محاوِلَةً في ذلك التعايش مع مقتضيات اقتصاد السوق، و الإنفتاح على العالم الخارجي .

عرفت هذه المرحلة تغيرات جذرية تسببت فيها عوامل عديدة، بداية بالأزمة الاقتصادية، و تلتها إنتفاضة الشعب الجزائري في **05 أكتوبر 1988م**، بسبب الركود الذي عرفته مختلف القطاعات الاقتصادية، و الاجتماعية. و تمّ في هذه المرحلة إنشاء هيئات من طرف الدولة للتعامل مع التغيرات السياسية المرتقبة، و ذلك لمساعدة الدولة في اتخاذ القرارات العاجلة للتماشي مع متطلبات مرحلة التعددية الحزبية؛ التي كانت الجزائر تستعد لها في سنة **1990م**.

10 - الجهود الوطنية الجديدة للجزائر في سبيل تحقيق التنمية المستدامة :

إن الأوضاع التي سادت في الجزائر في مطلع القرن الواحد و العشرين، كان ينظر إليها من زاوية الجانب الإجتماعي الخطير، الذي مس مختلف شرائح المجتمع الجزائري، جراء تطبيق سياسات، و برامج صندوق النقد الدولي. و من زاوية أخرى محاولة التفتح على العالم الخارجي، ومسايرة الظروف الدولية الجديدة ، من خلال التطلع إلى إبرام الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، و الإنضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة.

هذا التفتح الذي يتطلب عدة إصلاحات وتحديات من قبل الدولة، تجسد من خلال البرامج التي أعدتها الحكومة، من أجل إيجاد حلول تساعدها على تسيير شؤونها في أفضل الظروف، و ذلك بالإستفادة من المراحل السابقة التي عرفت تعطيلات، و عراقيل كبيرة في التنمية نتيجة أخطاء راجعة لأسباب معروفة ميّزت تلك الحقبة.

لذلك، و انطلاقاً من الزاويتين المذكورتين أعلاه، نحاول إعطاء صورة عن البرامج، التي أعدتها الدولة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة للوطن.

10 – 1 برنـامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004:

حقق إجمالي الناتج المحلي نموا بلغ **3** في المائة سنويا[(1)]، في المتوسط من عام **1999** حتى عام **2001**، و بلغ نمو إجمالي الناتج المحلي **4.1** في المائة في عام **2002**[(2)]. و حولت أسعار البترول حالات العجز المالي إلى فوائض كبيرة بحلول عام **2001**، و انخفض التضخم من أكثر من **20 %** في عام **1994** إلى **1.4 %** في عام **2002**[(2)]، و عزمت الحكومة أن تواصل الحفاظ على استقرار هذا الاقتصاد.

فقد بدأت في أفريل عام **2001** ، مخططا للتنمية الإقتصادية و الإجتماعية أطلق عليه اسم: **"برنامج الإنعاش الاقتصادي"** ، مستخدمة في ذلك عائدات البترول غير المتوقعة لتعزيز الطلب الإجمالي، و خلق وظائف، من خلال استثمار الأموال العامة في البنية الأساسية، و دعم الإنتاج الزراعي، و المؤسسات الصغيرة، و المتوسطة؛ و هو برنامج إنفاق رأسمالي، لمبلغ إجمالي قُدّر بـ: **525 مليون دينار** جزائري، (نحو **13%** من إجمالي الناتج المحلي لعام **2000**) [(4)] .

(1) (2)، (3)، (4) : تقرير عن المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي.

و لقد جاء هذا البرنامج في تقرير المجلس الاقتصادي، و الإجتماعي للسداسي الثاني من سنة **2001**، هذا البرنامج الذي بادر به رئيس الجمهورية يمتد على أربع سنوات (**2001-2004**)، و يتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات، و الأنشطة الزراعية المنتجة و غيرها؛ التي تعزز المرافق العمومية في ميدان الري، النقل، و المنشآت القاعدية، و تحسين ظروف المعيشة، و التنمية المحلية، و تنمية الموارد البشرية .

فقد بادرت الدولة إلى اعتماد سياسات تشجيع، و تنويع النشاطات المنتجة في مختلف القطاعات، و رصدت لذلك اعتمادات مالية ضخمة، سواء في برنامج الإنعاش الاقتصادي، أو من خلال صندوق تشغيل الشباب، و غير ذلك .

10 – 2 نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي:

سجل النمو الإقتصادي تحسنا ملحوظًا على مدى أربع سنوات متتالية، حيث تعدى نسبة **5 %** خلال سنتي **2004** و **2005**[1] ، بالتزامن مع التحكم في التضخم. و تضاعف الناتج الداخلي الخام للبلاد خلال نفس الفترة، إذ انتقل من قرابة **3000 مليار دينار** إلى حوالي **6000 مليار دينار**[2]، في حين شهدت المداخيل، و استهلاك العائلات زيادة معتبرة.

رافقت برنامج الإنعاش الاقتصادي آلاف الإنجازات لخدمة المواطنين، في مجالات الصحة، و المياه، و التنمية الريفية، و شتى المجالات حيث[3]:

- تم إنجاز ما يقارب **700** مدرسة أساسية، و **300** ثانوية، و مضاعفة القدرة الاستقبالية للجامعات.
- بناء وإصلاح ما يقارب **14000 كلم** من الطرقات
- بناء **800000** سكن ، و أخيرا تمّ وصل نحو **470000 منزل** بشبكة التزويد بالغاز، و إدخال الكهرباء إلى قرابة **240 000** منزل في المناطق الريفية.
- انتقل معدل البطالة من نسبة تقارب **30 %** إلى ما يعادل **17 %** البطالة، بفضل كل ما تم فتحه من ورشات، و إنعاش الاستثمار، و سياسة تشجيع خلق مناصب الشغل.

(1)، (2)، (3): تقرير عن المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي.

مجمل هذه الإنجازات استدعى، خلال السنوات الست الأخيرة، رصد أكثر من **3000 مليار دينار**[1]، أي ما يعادل **38 مليار دولار**، أنفقتها الدولة على الاستثمار. يضاف إلى هذا ما يقارب **1900 مليار دينار**[2]، أي حوالي**25 مليار دولار** من الاستثمارات التي قام بها، خلال نفس الفترة المستثمرون الخواص من الجزائريين، و الأجانب.

وُجّهَت الانتقادات من طرف البعض لمجهود الإنعاش الاقتصادي، لأنّه شهد تأخرًا كبيرًا في حين أن الجزائر، قد دخلت في سباق مع الزمن، لمواجهة التحديات التي يفرضها الواقع الداخلي، و المحيط الدولي، كما أنه إذا كانت البطالة قد سجلت تراجعا، فذلك لا ينبغي تجاهل أن في الجزائر يوجد اليوم، أكثر من مليون ونصف مليون بطال؛ أكثر من **73 %**[3] منهم شباب تقل أعمارهم عن ثلاثين سنة .

10 – 3 البرنامج الخماسي التكميلي (برنامج دعم النمو 2005- 2009) :

فكرت الحكومة الجزائرية انطلاقا من المبادرة الأولى التي قام بها رئيس الجمهورية الجزائري، في إعداد برنامج وطني لدعم النمو الاقتصادي، و هو برنامج خماسي تكميلي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، يكون في مستوى التحديات التي كان لا بد للجزائر من رفعها ، في حدود الإمكانيات المتوفرة .

إن هذا البرنامج كلّف مبلغا إجماليا بحوالي **4200 مليار دينار**[4]، من النفقات العمومية التنموية بالنسبة للمدة الجارية من **2005 م**، إلى غاية سنة **2009 .** و أعطيت الأولوية فيه لمكافحة البطالة، ثم السكن، و قطاع النقل، و إمداد الأرياف بالكهرباء، و الغاز، و تطوير الزراعة، و دعمها، و تحلية مياه البحر، و التطوير المتوازن للمناطق.

(1)، (2): تقرير عن المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي.

(3): الديوان الوطني للإحصاء، RGPH 2008.

(4): المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، مصدر سابق.

10 – 3 – 1 المحاور الأساسية للبرنامج التكميلي :

أتى البرنامج التكميلي بعدة مشاريع مدعومة بأغلفة مالية من قبل الدولة، حيث تطلّب إنشاء هذه المشاريع، المرور عبر خطوات يمكن حصرها في المحاور الكبرى التالية :

- **أولاً:**

إن نصف هذا الغلاف المالي ، أي أكثر من **1900 مليار دينار**، رصد لتحسين ظروف معيشة المواطنين، و سيتم فيه على الخصوص:

- بناء مليون مسكن بغلاف مالي يقدر بحوالي **555 مليار دينار**؛
- تنمية منشآت التربية الوطنية، و التكوين المهني، و التعليم العالي، بمبلغ يقدر بحوالي **400 مليار دينار**؛
- تعزيز المنشآت الأساسية للصحة بقدر **85 مليار دينار**؛
- توصيل الغاز، و الكهرباء إلى أكثر من مليون بيت بمبلغ يقدر بـ: **65 مليار دينار**؛
- تزويد الأهالي بالماء الشروب، و هذا خارج عن كبريات المنشآت الأساسية، بمبلغ يقدر بـ:**127 مليار دينار**؛
- ترقية التشغيل، و التضامن الوطني بمبلغ يقدر بـ: **95 مليار دينار**، و التي تغطي بناء **15000** محل لفائدة البطالين، عبر سائر بلديات الوطن؛
- تمويل برامج البلدية للتنمية، بمبلغ قدره: **200 مليار دينار**.

جاء حسب رئيس الجمهورية الجزائرية، في **17 أفريل 2005** م، أنّ هذا البرنامج موجه لتحسين التوازن الإقليمي، و تنمية مناطق الجنوب، و الهضاب العليا، بمبلغ **250 مليار دينار**. و سوف يتم مستقبلا إقرار برنامج إضافي، لدعم تنمية المناطق الجبلية استجابة لانشغالات مواطني الأرياف.

من أجل محو الفوارق الجهوية الحاصلة في البلاد، فقد تم اعتماد كل من برنامجي: "تنمية الجنوب"، و "برنامج تنمية الهضاب العليا" :

أ - برنامج تنمية جنوب الجزائر:

قرر مجلس الوزراء الجزائري في **15 جانفي 2006** م، زيادةً كبيرةً في تمويل برامج تنمية ولايات الجنوب للسنوات من **2006** إلى **2009** ، و رُفِع ذلك التمويل من **250** إلى **377 مليار دينار**. يشمل برنامج تنمية الجنوب **10 ولايات** تمتد على أكثر من **80%** من أراضي الجزائر، و هي كل من: أدرار، الأغواط، بشار، تمنراست، ورقلة، بسكرة، إيليزي، تندوف، الوادي، و غرداية.

يتضمن البرنامج عددا كبيرا من المشاريع الرامية إلى تحسين ظروف حياة سكان هذه المناطق الصحراوية ، و منها **110 مليارات دينار** لبناء المنازل و **80 مليار دينار** لتزويدها بمياه الشرب.

ب - برنامج تنمية الهضاب العليا:

تضمن العديد من المشاريع، التي تخص العديد من الولايات الداخلية خاصة منها كل من:

سطيف، برج بوعريريج، باتنة، تبسة، الجلفة، خنشلة، البيض، النعامة، سعيدة، تيارت.. ، و هي مشاريع من شأنها فك العزلة التي تشهدها هذه المناطق بالدرجة الأولى، و تنمية منطقة الهضاب العليا، من خلال توفير المرافق الضرورية لمواطني هذه المناطق، و ذلك كما يلي :

- توسيع شبكة الطرقات، و مد المسالك بين القرى، و المداشر النائية؛
- توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب، الكهرباء، و الغاز الطبيعي؛
- محاولة استصلاح أكبر قدر ممكن من المناطق الفلاحية، و الحقول، و استغلالها، خاصة تلك التي هجرها الفلاحون أثناء العشرية السوداء؛
- إنشاء المركبات الرياضية، المسابح النصف أولمبية، و النوادي الثقافية لترفيه الشباب.

- **ثانيا:**

تم رصد قرابة **1700 مليار دينار** لتنمية المنشآت القاعدية عبر البلاد، و هي كالآتي:

- **700 مليار دينار** لقطاع النقل، قصد استكمال كبريات المشاريع الجاري إنجازها، و مباشرة مشاريع جديدة، منها تحديث شبكة السكة الحديدية؛

- **600 مليار دينار** لقطاع الأشغال العمومية؛ لاستكمال المشاريع الجارية منها **"الطريق السيّار شرق/غرب"**، و لمباشرة مشاريع جديدة منها شق، و إعادة تأهيل أكثر من **15000 كلم**، من الطرقات؛
- قرابة **400 مليار دينار** لكبريات مشاريع الري من سدود، و محولات للمياه.

- ثالثًا:

رصد قرابة **350 مليار دينار** لدعم التنمية الاقتصادية للبلاد :

من بين القطاعات التي سيشملها هذا البرنامج، ستستفيد الفلاحة والتنمية الريفية، من **300 مليار دينار**، على قدر العناية الخاصة التي أولاها البرنامج لسكان الأرياف، و لإسهام النشاط الفلاحي في خلق الثروة الوطنية .

- رابعًا:

رصد أكثر من **200 مليار دينار** لتحديث الخدمة العمومية، موزعة على الخصوص بين العدالة، بمبلغ يقدر بـ: **34 مليار دينار**، و مصالح المالية بمبلغ يقدر بـ: **64 مليار دينار**، و الجماعات المحلية، و الأمن الوطني بمبلغ يقدر بـ: **65 مليار دينار** لإدخال التحديث.

- خامسًا:

أطلقت الجزائر خلال هذه الخماسية، برنامجاً هاماًّ لتنمية قدراتها من حيث التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال، رصدت له الدولة مبلغ **50 مليار دينار**. و يرافق هذا البرنامج غير المسبوق تنشيط النمو، و تحديث الخدمة العمومية، و كذا تعزيز المنشآت القاعدية، و يضاعف دعم تنمية البلد بالمعرفة و التكنولوجيا.

10 – 3 - 2 أهمية، و أهداف البرنامج :

يتم تمويل مجمل هذا البرنامج من الموارد الوطنية المتوفرة. و إن هذا الخيار من شأنه أن يُجنّب الدولة الآجال الطويلة في المفاوضات المتعلقة بالقروض الخارجية، كما سيسمح بتفادي إثقال المديونية الخارجية للبلاد، خاصة و أن الحكومة عملت على تخفيض هذه المديونية، إلى حوالي **10 ملايير دولار** في نهاية سنة **2009** ، و حالياً تمّت تسوية الديون الخارجية.

تنوي الجزائر كغيرها من البلدان السيادية، عدم اللجوء إلى القروض الخارجية، إلاّ في حالة القروض الإمتيازية على مدى جدّ طويل، و بشروط مفيدة للغاية، لتفادي الضغوطات، و الفوائد البنكية الكبيرة، التي تجعل من الدول المدينة توقف مشاريعها التنموية، بسبب مشكل السيولة.

و يلاحظ على هذا البرنامج النقاط التالية:

- يرافق هذا البرنامج التنموي العمومي، إسهام القطاع الخاص المحلي و الأجنبي، الأمر الذي سيمكن من ربح رهانين، و يتعلق الأمر بإنشاء مليوني منصب شغل، و **100000 مؤسسة** جديدة في الفترة الممتدة إلى غاية **2011**؛
- إن هذا البرنامج يوفر حجما هائلا من الفرص، و العمل للمؤسسات الوطنية؛ التي عليها أن تسعى إلى الإستفادة منه، عن طريق بذل الجهود الضرورية لعصرنتها، لكي تستعد إلى منافسة الأجانب بالجزائر، و خارجها ؛
- أصبحت الجزائر تشكل اليوم، وجهة اقتصادية مفتوحة ومربحة، كما يؤكد ذلك برنامج دعم النمو الذي أعلن عنه بمبلغ يفوق **55 مليار دولار**، و يأتي هذا البرنامج لمرافقة عروض الدولة المتعلقة بالخوصصة و الشراكة، لما يزيد عن **1000 مؤسسة** بأحجام مختلفة، و في كافة القطاعات، ما عدا بعض المؤسسات الإستراتيجية. كما يرافق البرنامج تحديث تسيير الهياكل القاعدية، من خلال الامتيازات، و عقود التسيير؛
- الإنجازات المسجلة في البرنامج الوطني لدعم النمو الاقتصادي، تتجاوز قدرات المؤسسات الوطنية، و ستكون الصفقات مفتوحة على المنافسة التي تفسح المجال حتى للمؤسسات الأجنبية، و هو أمر سيشجع تلك المؤسسات التي تقبل على مرافقة ما تعرضه من خدمات باستثمارات في الجزائر، في إطار برامج تحويل المديونية الخارجية المبرمة، أو المتوقع إبرامها مع البلدان الصديقة؛
- يهدف البرنامج الخماسي لدعم النمو إلى تحسين ظروف معيشة المواطنين، و إنقاص أكبر لمعدلات البطالة؛
- إن هذا البرنامج يعد كذلك فرصة أمام الجزائر، لبناء اقتصاد بديل غير مرهون بالمحروقات. و على سبيل المثال، ينبغي لمواصلة نهضة فلاحتنا، أن ترافقها صناعة تحويلية نشطة، تكون قادرة على تقليص فاتورة، وارداتنا الغذائية، و خلق قدرات للتصدير في ذات الوقت.

على العموم جاءت هذه البرنامج بهدف تحسين ظروف المعيشة، و تطوير المنشآت القاعدية، و دعم النمو الاقتصادي، و تحديث الخدمة العمومية، و ترقية تكنولوجيا الاتصال، على المستوى

الوطني، و لتأهيل المناخ الملائم لخوض زمام الشراكة، و الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على المستوى الخارجي، و كذلك لمجابهة المنافسة في شتى المجالات من جهة، و إرساء سبل التعاون الداخلي، و الخارجي من جهة ثانية.

11 - مشاكل التنمية المستدامة في الجزائر:

التنمية المستدامة هي وضع نظام عام يحمي المحيط، و يحافظ على البيئة، و لا يخلق مشاكل، بل يخلق مناصب عمل، تمس كل الجوانب. كما يجب على المدينة أن تجدد نفسها بنفسها، و هذا بالقيام بعمليات التحسين الحضري على المدينة، و التشجيع على هندسة المحيط. فتحقيق تنمية مستدامة يكون بالتنسيق بين كل العناصر، و الوظائف الموجودة في المدينة، و محاولة لخلق منطقة متعددة الوظائف.

مشاكل التنمية المستدامة التي تعاني منها الجزائر، هي أصلاً تلك المشاكل، التي تعاني منها المنظومة الإدارية ككل، فالولاية ، أو الدائرة، أو البلدية هي في التعريف الجغرافي عبارة عن مدينة، أو مجموعة من المدن، تقوم بمجموعة من الوظائف لتحقيق التوازن الإقليمي المطلوب، و من ثمّ تحقيق التنمية المستدامة؛ التي لا تعترف إلاّ بالتنظيم، و التخطيط كمبدأ، و أولوية لضمان الإنتعاش الإقتصادي للوطن، و الإستقرار الإجتماعي للمواطنين.

و يمكن حصر مشاكل التنمية المستدامة في جانبها العمراني، و الإقليمي، فيما يلي:

11 - 1 التحضّر غير المراقب :

التحضر ظاهرة قديمة في العالم، عرفت تزايد مستمر بسبب التطور التكنولوجي، و الاقتصادي، حيث سجلت نسبة سكان الحضر **17 %** من سكان العالم ثم ارتفعت إلى **21 %** سنة **1980** ليصل إلى **25 %** سنة **1960** (1) .

الجزائر كغيرها من دول العالم الثالث، لم تعرف ظاهرة التحضر، إلاّ في النصف الثاني، من القرن الماضي بسبب النمو الديموغرافي، و النّمو الاقتصادي، حيث سجلت أعلى معدل للنمو بين سنتي **1950-1960** بمقدار **95.3 %** مقابل **31 %** فقط في الدول المتقدمة، و هذا ما جعل من عملية التحكم في توجيه النمو الحضري، و تخطيط المدن، و التفكير في التنمية المستدامة أمرًا صعبًا للغاية.

(1) : د. ز. محفوظ: " دور المدن الصغيرة في التنمية"، USTHB، 1994، ص 12.

فالتقسيم الإداري الذي أُستُحدِثَ في الجزائر على فترات، أثبت في كل مرة عدم نجاعته بسبب الزيادة الكبيرة في عدد سكان المدن، و ظهور مدن أخرى كانت عبارة عن تجمعات صغيرة.

جغرافيًا، تعرف ظاهرة التحضر حضورا قويًا في الشمال، نظرًا لتميزه عن الجنوب، بتوفر شروط الحياة؛ كالربط بشبكات المختلفة كالغاز الطبيعي، الماء، قنوات صرف المياه، الهاتف، الكهرباء، و كذلك التحسن في القطاعات المهمة كقطاع التعليم ، الصحة ، الإدارة...إلخ.

فالجزائر عرفت تطورا عمرانيا كبيرا ، بداية سنوات الستينيات من القرن العشرين، و هذا بسبب السياسة الشمولية المنتهجة من طرف الدولة، التي تعتمد على خلق مناطق صناعية على أطراف المدن الكبرى، و في داخل بعض المدن كالجزائر العاصمة، دون التفكير في التنمية المستدامة التي تعني التفكير في الأعباء التي تثقل كاهل الأجيال القادمة، و خاصة في ميدان البيئة، البطالة، الآفات، مشاكل النقل، السكن، و التجهيزات ..... الخ.

عانت المدن من نزوح السكان نحوها، مما أدى إلى ظهور اختلال في التوازن داخل الإقليم نفسه، أو بين الأقاليم في حد ذاتها، و قد ساهمت الدولة بطريقة غير مباشرة في ذلك لعدم توفر نفس الفرص، و الظروف بين الضاحية، و الريف من جهة، و بين المدينة و المدن الأخرى جهة من أخرى. و هنا يبرز دور التنظيم الإداري كحل لهذه الإشكالية ، حيث تلعب السلطة المحلية، دور اللامركزية، و بالتالي المساهمة في إحياء المناطق النائية، من خلال نقل المعطيات، و المعلومات إلى السلطة المركزية، أو إلى مراكز القرار عبر قنوات قانونية، و إدارية متواجدة عبر البلديات، الدائرة، الولاية. و الجدول التالي، **رقم (08)**: يعطينا فكرة حول إشكالية التوزيع السيئ للسكان في الجزائر.

جدول رقم (08) : توزيع السكان في الجزائرلسنة 2010 (%)

	شمال الدولـة	**هضاب العليـا**	**جنوب الدولـة**
السكــان (%)	%65	% 25	% 10
نسبة تغطية المجال (%)	%04	%05	87%

المصدر: المديرية العامة للبيئة مارس 2010.

النمو الحضري السريع يمثل **4.5 %** سنويا ، نجم عنه توزيع فوضوي للسكان داخل القطري الوطني ، حيث تمثلت التجمعات السكانية الكبرى من خلال المدن التالية ، الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، و عنابة بما يعادل **30%** من مجموع سكان الجزائر"(1) .

عرفت المدن الجزائرية نموا سكانيا قدر بـ: **3.8%** في الفترة الممتدة بين **1990 -1997**، و صاحب ذلك نسبة تحضر كبير قدرت بـ: **16.6 %** سنة **1966**، و وصلت إلى **49%** سنة **1977**، و انتقلت إلى **52 %** سنة **1997** م .

سّرع النمو الكبير لعدد السكان، في ظهور أقطاب عمرانية كبيرة في الشمال الجزائري، حيث قدر عدد السكان في الشمال بـ: **65 %** ، و سكان الهضاب بـ : **25 %** ، فيما احتل **10%** فقط من سكان الجزائر جنوبها، و هذا لاعتبارات تنموية؛ حيث يتميز الشمال عن باقي أنحاء الجزائر، باحتوائه على شروط الحياة المختلفة كالشبكة الطرق، و شبكة التزويد بالماء، و الغاز، و الكهرباء، و المرافق العمومية، و ساحات اللعب، و المركبات ، .. الخ .

ولهذا اتبعت الدولة سياسة تنموية تمثلت في صندوق الهضاب و صندوق تنمية الجنوب، و أصدرت قوانين، و إجراءات محفزة خاصة بالضرائب، و السكن، و الشغل، و تخفيض في ثمن استهلاك الماء، و الغاز، و الكهرباء ، .....الخ .

نجم عن هذا التحول الكبير في المظهر العمراني ، و في الهيكل العام لتوضع المدن ، ضياع كبير للأراضي الفلاحية على النحو التالي :(2)

- **8790** هكتار في المتيجة؛
- **2850** هكتار في السهول الساحلية؛
- **1010** هكتار في الهضاب الساحلية في الشمال؛
- **3130** بالنسبة لمنطقة عنابة؛
- **5470** هكتار بالنسبة لمنطقة وهران.

(1) : Direction Générale de l'Environnement , projet national ALG /98/G31 , , « Elaboration de la stratégie et du plan national des changement climatique », Mars 2001, p : 42

(2): المديرية العامة للبيئة ، المشروع الوطني ALG /98/63 مارس 2001 ص 42.

"استهلكت مدينة الجزائر وحدها، حوالي **7500 هكتار** من الاراضي الزارعية، سنة **1970م**، و زيادة على **170000 هكتار**"[1] من الأراضي الفلاحية، و المساحات الزراعية التي حولت إلى مباني، و إلى مناطق جديدة للسكن الحضري مع نهاية القرن العشرين .

التحكم في تضخم المدن هو أحد الأدوات التنموية، التي تساعد الدول في تحدياتها الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة، و في هذا الميدان نعطي **الصين**" كمثال لدولة نجحت إلى حد كبير في تنميتها الوطنية المستدامة بسبب سيطرتها على هيكلها الإداري، و المدني:

في نهاية عام **2002**، كان في الصين **660** مدينة، منها**10** مدن يزيد عدد سكان كل منها عن **4 ملايين** نسمة، و**23** مدينة يتراوح عدد سكان كل منها بين مليونين و**4** ملايين نسمة، **و138** مدينة يتراوح عدد سكان كل منها بين مليون ومليوني نسمة و **279** مدينة يتراوح عدد سكان كل منها بين **500 ألف، ومليون** نسمة، و**171** مدينة يتراوح عدد سكان كل منها بين **200 ألف و500 ألف** نسمة، و**39** مدينة يقل عدد سكان كل منها عن **200 ألف** نسمة.

و من خلال تخطيط المدن؛ تطبق الصين مبادئ "السيطرة على حجم المدن الكبيرة بصورة صارمة، و تنمية المدن المتوسطة الحجم بصورة معقولة، و تنمية المدن الصغيرة بنشاط". تطورت المدن المتوسطة التي عدد سكانها أقل من **500 ألف** نسمة، و المدن الصغيرة؛ التي عدد سكانها أقل من **200 ألف** نسمة تطورا سريعا، بعد الثمانينات من القرن العشرين. و أما المدن الكبيرة؛ التي عدد سكانها أكثر من **مليون**، فنلاحظ تطور بناء مجموعة من المدن، و البلدات الصغيرة في محيطها بأسلوب مخطط، و بصورة رئيسية.

11 – 2 تمركز الأنشطة الاقتصادية في الشريط الساحلي:

إن البنية الحضرية الحالية تعكس مباشرة، من خلال هيكلها، و توزيعها، كل الإختلالات؛ التي أوجدتها، جهود التنمية السابقة. إذ تأتي المدن الكبرى الأربعة، بعيدًا من حيث حجمها عن فئة المدن التي تليها مباشرة، و هي المدن المتوسطة.

(1): وزارة الاقليم و البيئة « تقرير وطني حول الدولة و مستقبل البيئة ». جانفي 2000 ص 128 .

عنابة التي كانت أصغر هذه المدن الكبرى في الجزائر بـ (**162.000** نسمة[(1)]) سنة **1966**، كانت من حيث عدد سكانها ضعف المدن الثلاث التي تشكل فئة المدن التي تليها أي البليدة، سطيف، وسيدي بلعباس التي كانت كلها في حدود **88000 نسمة**[(2)].

الهيكل الإداري، و البنية الحضرية في الجزائر كانت بذالك الشكل لأنها تمثل التنظيم الاقتصادي الاستغلالي الاستعماري، حيث برز اختلال في التوازنات الجهوية، تمثل في ما يلي :

- حصر الاقتصاد الزراعي المكثف، و المهيكل حول المدن الكبرى الأربعة، مع الاستحواذ على الأنشطة الحضرية المنبثقة عنه، مثلما جاء في مشروع قسنطينة سنة **1958**، لترسيخ الفكر الإستعماري الساعي للبقاء في الجزائر، و امتصاص ثرواتها الطبيعية.
- جعل المناطق الداخلية خزانًا لليد العاملة لتطبيق السياسة الإستعمارية، الهادفة إلى طمس الشخصية الوطنية، و الهوية الجزائرية، من خلال بناء المدن على مبادئ النمط العمراني الأوروبي...إلخ.

تزايدت الهجرة الداخلية نحو المدن الكبرى في السنوات الأولى من الاستقلال، و سجل إحصاء سنة **1966** الجاذبية التي مارستها هذه المناطق، و خاصة الكبرى منها؛ مقارنة بالمناطق الداخلية للبلاد، مع الزيادة الواضحة في تضخم مدينة الجزائر مقارنة بالمدن الكبرى الأخرى، بسبب أنشطتها الجديدة كعاصمة سياسية، و اقتصادية للجزائر، و شهدت أثناء الفترة من **1962** إلى **1966** نموا هائلا، جعل عدد سكانها يزيد ب **500.000 نسمة**[3] في غضون أربع سنوات.

في سنوات السبعينيات، تبنت الجزائر سياسة تنموية، تعتمد على انجاز المناطق الصناعية، ومناطق النشاطات في المدن الكبرى، و المتوسطة، و ارتفعت وتيرة التنمية المترتبة على الأنشطة الحضرية،حيث أثبت التقسيم الإداري لسنة **1974** بقاء هيكل هذه البنية الحضرية محافظا على اختلال التوازنات الموروثة، مع الإبقاء على التركيز على المدن الكبرى التلية فقط (فما عدا هذه المدن لا نجد سوى أربع مدن أخرى يفوق عدد سكانها **100.000 نسمة** وهي باتنة، البليدة، سطيف، و سيدي بلعباس)، كما لوحظت زيادة في التركيز على المنطقة التلية التي زاد عدد مدنها ب**62** مدينة مقارنة بعام **1966**، و في نفس الفترة لم يزد عدد المدن في الهضاب العليا سوى بـ :

(1)،(2)، (3): ، الإحصاء السكاني للجزائر، 1966.RGPH.

34 مدينة، و **18** مدينة، في الجنوب لاعتبارات سياسية أملتها النظرة البراغماتية البحتة، للنظام الحاكم في تلك الفترة؛ و الذي كان يرى أن الإهتمام بالمدن الكبرى المتمركزة في المناطق التلية، يعد وسيلة للإستقرار الإجتماعي للدولة دون التفكير في المستقبل. كما لعبت الجهوية في تلك الفترة دورا في رسم الخريطة الإدارية للقطر الوطني. وبعدد يبلغ **142** مدينة في **1977** تستحوذ المنطقة التلية على **70%** من البنية الوطنية.

و في **الثمانينات** من القرن الماضي، نلاحظ تعزيز أكثر وضوحا في البنية الحضرية العامة، التي صارت **447** مدينة ، و انتقلت المدن الصغيرة(**دون 20ألف نسمة**) من **149** إلى **326** وحدة أي زيادة **177** تجمعا سكانيا، في حين أن المدن المتوسطة (**20 إلي 100 ألف ساكن**)، لم تسجل سوى **51** وحدة إضافية (**54** تجمع سكاني في **1977** و **105** في **1987**).

كما أصبح عدد المدن التي يفوق عدد سكانها **100ألف** نسمة **16** بعد أن كان **08** في نفس الفترة. وهذا العجز الملحوظ في المدن الكبرى المتوسطة لا يظهر بكل أبعاده إلا في مستوى التوزيع الإقليمي لهذه التجمعات السكانية حيث يلاحظ أن المدن الكبرى التلية الأربع (الجزائر **1.500.000** نسمة، و وهران **630.000** نسمة، و قسنطينة **440.000** نسمة و عنابة **305.000** نسمة)، ما زالت تهيمن في السلم الحضري الوطني، و أن من بين ألاثنتي عشرة الأخرى الواقعة في الفئة من **100** إلي **200 ألف** نسمة توجد **07** منها في المنطقة التلية كما سبق ذكره، و ثلاث وحدات في الهضاب العليا: (تبسة، و باتنة، و سطيف)، و اثنتين في الجنوب (بسكرة، و بشار).

إن اختلال التوازن، هذا نجده أيضًا في المدن المتوسطة بسبب النقائص المترتبة عن التقسيم الإداري الأخير لسنة 1984 م، في مجال تنظيم جهوية التنمية. إذ كان يمكن إتباع المنطق الآتي:

- مدينة كبيرة أو أكثر؛ توجه مرافقها، و أنشطتها نحو ترقية الإمكانيات المحلية الإقليمية، (أنشطة محركة إنتاجية، و أنشطة محركة موجهة (هيئات مالية، و تجارية، و مرافق كبرى مهيكلة....إلخ)؛

- مدن كبرى فرعية جهوية، تقوم بمهام، و وظائف المدن الكبرى نحو البلديات الواقعة في إقليمها، أي تحت مجال نفوذها، (المستوى الحالي للولايات)؛

- مدن متوسطة تقوم باستكمال الأنشطة الإقليمية، وفق إمكاناتها، و تسهر على ترقية، و متابعة مختلف القطاعات من أجل تحقيق التنمية المحلية في إطار تضامني بين البلديات.

إن التقسيم الإداري الحالي، مع الأسف لم يراع هذا المنطق الاقتصادي العمراني؛ حيث تم الامتناع في مجال التنمية الإقليمية، عن التفكير في إيجاد فضاءات اقتصادية إقليمية، و قد عُوّضت هذه الفضاءات بوحدات إدارية، تمثلت في تقسيمها إلي ولايات، دون الأخذ بعين الإعتبار المقاييس الإقليمية التي لها دور أساسي في التنمية المستدامة للوطن. و يفسر هذا التقسيم غير الموضوعي، بانعدام وجود مدن كبرى إقليمية فعلية، إذا استثنينا المدن الكبرى الأربع المعروفة، كما يفسر الفوارق الموجودة بين مختلف المدن الولائية؛ التي ساد الاعتقاد بإمكانية ترقيتها لأداء هذا الدور، ثم إن التجمعات الحضرية، التي تمثل إلى جانب الجزائر، و وهران، و قسنطينة، و عنابة فئة المدن التي يزيد عدد سكانها على **100.000 نسمة**، تبقى بعيدة عن مستوى التطلعات التنموية، للعجز الواضح في مستوى التجهيز بصورة عامة ؛ و الناجم عن التمويل غير المدروس بسبب القوانين المُنظِّمة للتقسيم الإداري، حيث يظهر مشكل التسيير من خلال الدور السلبي الذي تلعبه عادة الولاية كهيكل إداري، بحكم إشرافها على إقليمها المحصور داخل الحدود الإدارية للولاية.

إن اختيارات الدولة في مجال التخطيط الإقليمي، و الإداري أغفلت تمامًا البحث عن تنظيم الاقتصاد، حسب جهات البلاد، و بالتالي أغفلت العمل على بروز **"مدن توازن عاصمية جهوية"،** قادرة على الشروع في هذه الهيكلة، و ضمانها، و على العكس من ذلك فقد كانت هذه الاختيارات ترمي عن قصد إلى توزيع المرافق، و الاستثمارات الإنتاجية الإقليمية على مقاس المدن الكبرى، و قد نتج عن ذلك ما يلي :

- بقاء الفارق النسبي، و المطلق الناشئ بحكم الاستعمار، بين المدن الإقليمية الرئيسية الأربع، و المدن الكبرى الأخرى في البلاد؛
- الإبقاء على الفوارق الإقليمية الأساسية، التي تُميِّز بين مختلف جهات الوطن، و كذلك على اختلال التوازنات الأساسية في البنية الحضرية .

12 - توصيات ، و إقتراحات حول التنمية الوطنية المستدامة:

مما سبق ذكره، فقد حاولنا إعطاء بعض الإقتراحات، و التوصيات، حول بعض الإجراءات التي لابد من تداركها، و إرفاقها ضمن السياسة التنموية للجزائر، بهدف محو الفوارق الإجتماعية، و إنعاش الإستثمار في كافة أرجاء القطر الوطني، و كذلك تحقيق التوازن الإقليمي، مع تنمية القدرات التكنولوجية الجديدة، و تنمية المنشآت القاعدية للإقتصاد الوطني. فالتنمية المستدامة، و التقسيم الإداري، هما عنصران يكملان بعضهما البعض، كما أن التقسيم الإداري، هو أحد العوامل المساهمة في تحقيق التنمية الوطنية المستدامة. و نذكر في هذه المقترحات ما يلي:

- العمل على زيادة طاقة التصدير، لكن خارج قطاع المحروقات؛
- إعطاء عناية أكبر للمؤسسات القادرة على المنافسة الدولية ، وهذا بتأهيلها؛
- الإهتمام بالعنصر البشري الذي يمثل العنصر الأساسي والمحرك لعملية التنمية؛
- التركيز أكثر على القطاع الخاص بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، شرط أن يقودها أولئك الشباب البطال من ذوي الشهادات والمهارات الكامنة وهذا بتدعيمهم ماليا، فنيا وقانونيا؛
- إعطاء فرص متكافئة لكافة المستثمرين الجزائريين والأجانب على السواء؛
- التجديد المستمر للطاقة الفكرية البشرية، التي تتحكم في الإدارة الجزائرية، و تكوين المسيرين على الطرق الحديثة للتسيير؛
- وضع سياسة اقتصادية وتجارية، واعتماد إستراتجية تنموية بعيدة المدى ، معتمدة على القدرات الذاتية مع شرط أن لا تكون متعارضة مع شروط كل من اتفاق الشراكة، و الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؛
- تحرير الإدارة الجزائرية من كل أشكال الضغط، والمساومة أي الرشوة، التمييز، والمحسوبية؛
- العمل على تعديل المزيد من القوانين التي من شأنها تسهيل و تطوير المعاملات الإقتصادية في ظرف وجيز؛
- تعديل المنظومة المالية والبنكية، مثل تأسيس البنوك الخاصة بالإستثمارات، خاصة منها المتعلقة بالقطاعات المنتجة والخدمات الضرورية للفرد الجزائري و الاقتصاد الجزائري ككل .

خلاصة الفصل :

انتهجت الجزائر منذ استقلالها سياسات تنموية مختلفة، تماشيًا مع المستجدات التي يعرفها العالم آنذاك. فبداية من حصولها على الاستقلال اعتمدت نظام التسيير الذاتي، لإعادة بناء الجزائر المستقلة، بالإعتماد على ما تركه الإستعمار من مختلف المؤسسات، و الأراضي الفلاحية، و ذلك عن طريق التسيير الجماعي لهذه الأملاك تحت وصاية الحزب (الواحد) الحاكم، و الهيئات التابعة له.

انطلاقًا من سنة **1967** ، و هي سنة الدخول في نظام التسيير الاشتراكي كمنهج إقتصادي، يقوم على مشاركة الشعب في العمل الإنمائي، تمّ اعتماد ما يعرف بسياسة تخطيط التنمية؛ التي تمخضت عنها عدة مخططات تنموية، جسدت من خلالها الدولة الجزائرية مواصلة بناء الجزائر المستقلة، و اتّسمت المخططات الأولى بتحقيق نجاح معتبر، لكنها تميّزت بالتبعية للسلطة المركزية في التسيير، و اتخاذ القرارات في مجال تطبيق سياسة التنمية المستدامة. و مع بداية الأزمات الاقتصادية العالمية التي مست الاقتصاد الجزائري؛ الذي يعتمد أساسًا على قطاع المحروقات، برزت سنة **1980** أولى الصدمات، و عرفت سنة **1986** ثاني الصدمات للإقتصاد الجزائري، الأمر الذي أدى إلى بداية تدهور السياسة التنموية آنذاك بدءًا من المخططات الخماسية، و تطلب الأمر تجسيد جملة من الإصلاحات.

لجأت الجزائر إلى طلب مساعدة صندوق النقد الدولي ، لحماية اقتصادها من الإنهيار، و الذي تميز قبلها باختلالات في التوازنات الداخلية، و الخارجية، و ركود لم تعرفه الجزائر منذ استقلالها، مع تزايد أعباء المديونية الخارجية، و حتّم ذلك على الجزائر بقبول شروط صندوق النقد الدولي، للقيام ببرنامج التعديل الهيكلي، حيث باشرت في تطبيق برنامجين للتعديل الهيكلي ، كانت لهما نتائج سلبية على الناحية الإجتماعية، فالنجاح المحقق على صعيد استعادة التوازنات المالية، و النقدية ، تم بمقابل دفع فاتورة إجتماعية باهضة الثمن .

تعتبر الخوصصة كخيار أفرزته سياسات، و شروط صندوق النقد الدولي، ضمن برنامج التعديل الهيكلي، الذي يؤكد على ضرورة الخوصصة، و ما كان على الدولة الجزائرية إلا أن تجسد أفكار الخوصصة، و التوجه أكثر نحو اقتصاد السوق، فعمدت إلى سن العديد من القوانين، و التشريعات؛ التي تفضي إلى تشجيع أكثر للقطاع الخاص، و التخلص من المؤسسات العمومية الإقتصادية العاجزة، و لم يكن للدولة الوقت –أصلاً- للتفكير في تعديل المنظومة الإدارية للقطر، رغم أهميتها في ميدان

التنمية المستدامة، رغم الأهمية القصوى للتقسيم الإداري في عمليات تسيير التنمية المستدامة، و مراقبة المشاريع، و حركة الأموال.

إن الخوصصة في الجزائر جلبت تلك النتائج السلبية، التي عرفها الوضع الإجتماعي، الذي أصاب معظم شرائح المجتمع الجزائري، على حساب تراجع دور الدولة، و لقد لقيت الخوصصة عراقيل مختلفة ، منها المعارضة و اللاأمن، و الإحتكار...الخ.

خاتمة الجزء الثاني:

لقد قطعت الجزائر عدة أشواط، و بذلت بذلك مجهودات جبارة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، وهذا بإتباعها لعدة سياسات تنموية كلها أخذت صورة وصبغة معينة، و جاءت في مجملها لتحمل في جعبتها أمل تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية؛ وإن الحديث عن مدى توفيق السياسة التنموية الجزائرية، وكذا نجاعتها، يتجلى من منطلق النظر في مدى تحقيقها لأهداف التنمية، المتمثلة أساسًا في:

- تحقيق الرفاهية الإجتماعية، و النهوض بالمستوى المعيشي لكافة أفراد المجتمع ؛
- الاستقلال الاقتصادي؛ الذي يعني لنا القضاء على التأخر والتخلف، وإنشاء وتدعيم الاقتصاد الوطني على مستوى كل قطاعاته ، وتحقيقه لموارد مالية معتبرة .

من خلال نتائج هذه الدراسة يمكننا القول بأن سياسة التنمية الإقتصادية في الجزائر، مازالت لحد الساعة لم توفق في بلوغ أهداف التنمية الإقتصادية. و قد مكنتنا كذلك هذه الدراسة من الإجابة على الفرضيات المطروحة في البداية حيث:

- تبينت صحة الفرضية التي تراهن على أن سوء تطبيق المنهج الإقتصادي ضمن السياسة التنموية، يؤدي حتما إلى فشل الوصول إلى أهداف التنمية، و تجلى ذلك من خلال نتائج تطبيق مرحلة التسيير الإشتراكي. هذه المرحلة التي كان يسيرها هذا الأخير، قد بينت لنا أنه ليس العيب في المنهج، إنما العيب في الكيفية التي جسد بها على أرض الواقع.
- من خلال دراسة هدا الجزء، تبين خطأ الفرضية، التي تقول أن تحقيق أهداف التنمية يكمن انطلاقًا من تطبيق حلول، و توصيات الهيئات المالية الدولية للبلدان النامية. و تجلى ذلك في الأوضاع الإجتماعية الخطيرة التي تمخضت عن تطبيق برنامجي التعديل الهيكلي، و كذا خوصصة المؤسسات ، رغم ما حققته من توازنات مالية .

تبين لنا من خلال دراستنا للتنمية المستدامة في هذا الجزء، أن رضوخ الجزائر في تطبيق كل من سياسات صندوق النقد الدولي، الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، و الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة كان شرا لابد منه، والتي فرضتهما كل من الأوضاع الداخلية، و الأوضاع الدولية الجديدة . كما أثبتت هذه الدراسة بأنه، لا التسيير المحصور في مستوى الدولة لوحدها، و لا الإعتماد حصريًا على آليات السوق ، باستطاعتهما ضمان التوزيع المثالي للموارد، و هنا يبرز دور الإدارة المحلية، و لامركزية التسيير في تحقيق التنمية المستدامة.

مقدمـة:

غداة الاستقلال، تكفّلت الدولة بالإشراف، و التوجيه، و توظيف الهياكل الأساسيّة، و العمرانيّة الموروثة عن العهد الاستعماري، لاسيما بالمناطق الشمالية من البلاد، و أقطابها الحضرية؛ إذ قامت بتنفيذ المشاريع الصناعية الكبرى، و البرامج الخاصة، لفائدة المناطق الداخلية، بهدف تخفيف الفوارق الجهوية بين مناطق البلاد، نظرًا للفارق الجوهري بين الشمال، و باقي مناطق الوطن، بدليل حركات النزوح الشديد نحو المدن الكبرى، ما أحدث ضغوطات على هياكل الاستقبال، و توطّن جزء معتبر من الوافدين في الضواحي.

لم تتحقق سياسة التوازن الجهوي (الإقليمي) بصفة كاملة في الجزائر، و لم يتم التحكم في التنمية العمرانية و الإقليمية. و من خلال دراستنا للتقسيم الإداري، لاحظنا ظهور عوالم إدارية جديدة من الولايات المستحدثة، في الأقاليم الداخلية التي تعاني من الهامشية، والتبعية، ساعدت على خلق تكافؤ من حيث شبكة العمران، و الإستيطان البشري، وعملت على تحقيق التوازن المطلوب في العلاقات بين الأقاليم، حيث استفادت هذه الأخيرة بفضل الترقية الإدارية، من وظائف سياسية، وإدارية، و من إجراءات هامة في الميدان الإقتصادي، و الاستثمارات في البنية التحتية، ما رفع من كفاءة هذه الأقاليم، لتصل إلى المستوى المطلوب؛ الذي تتحول فيه إلى مراكز للخدمة المحلية، أو الإقليمية، أو حتى الوطنيّة.

دائرة بريكة هي إحدى هذه العوالم الإدارية؛ إذ تلعب دورًا مهمًا في التوازن الجهوي، داخل إقليمها، حيث تتميّز بعدة مواصفات تؤهلها إلى القيام بمهامٍ أخرى تساعد على استدامة التنمية، من خلال الصفة الإدارية التي تكتسيها، و الدور الذي تلعبه، و الذي ستلعبه في حالة استحداث تقسيم إداري جديد.

نحاول في هذا الجزء، إبراز الخصائص الطبيعية، و البشرية، والاقتصادية، و الإجتماعية لدائرة بريكة، و تحليل واقعها، بما في ذلك بلديتي بيطام، و امدوكال. و انطلاقًا من هذه المعطيات نحاول تفسير مجموعة من المظاهر العمرانيّة، و الإقليمية، كظاهر النزوح، والتدفقات، و دراسة مجال نفوذ مدينة بريكة، و درجة تأثير الأنشطة، و الوظائف الممارَسة في الدائرة؛ كما نحاول الخروج، بنتيجة حول دور التخطيط الإقليمي، و الإداري في توازن الشبكة العمرانية، و في تحقيق التنمية المستدامة انطِلاقًا من الوحدات الإدارية المحليّة، التي تمثل اللاّمركزية، من خلال مثال دائرة بريكة، التي تُعتبر المثال الأقرب، لما تعانيه الكثير من الدوائر الكبيرة في الجزائر، في الشق التنموي.

<u>**تمهيـــد:**</u>

دراسة حالة دائرة بريكة، يتحتم علينا التطرق إلى خصائص المجال: الطبيعية، و البشرية، و الاقتصادية، و هذا ما يمكّننا من معرفة إمكانيات، و عوائق الدائرة، و هذه الأخيرة تحدد لنا كيفية، و نوع التدخل لتدارك النقائص و استغلال المؤهلات لتحقيق التنمية المستدامة.

الجانب الطبيعي يعتبر القاعدة الأساسية، في تحديد الخطوط العريضة لمختلف المخططات التنموية، لأنّ خصائص المنطقة سواء من حيث الموقع، و التركيبة الجيولوجية، و المناخ، التضاريس...الخ، يمكن استغلالها في تحديد اتجاهات التنمية، و في خلق ديناميكية وظيفية، من خلال المشاريع ذات الطابع الإقتصادي، و الإجتماعي التي يتم التحضير لإنجازها. فعنصر التضاريس هو عامل مساعد للنشاط البشري، الموجه للتوسع العمراني، من خلال ما يتميز به، كما يساهم في تمييز بعض المواقع عن غيرها، من حيث قابليتها لاستيعاب دينامكية خاصة، لذلك –يمكن القول– أنّ أفضل المواقع هي التي تساعد على تحقيق أكبر قدر ممكن من العلاقات الوظيفية، مع المراكز المجاورة لها، و داخل المنطقة الواقعة فيها.

والجانب البشري يتم دراسته من خلال معرفة معدل نمو السكان، الزيادة الطبيعية، الكثافة السكّانية، الهجرة، التوزيع السكاني في المنطقة...الخ. و هذه العناصر تُحدد العجز في التجهيزات، وكذلك تقدير الاحتياجات المستقبلية على المدى القريب، المتوسط، والبعيد.

أمّا الجانب الاقتصادي، فيعتبر الدافع الرئيسي، لعجلة التنمية المستدامة، إذ يعدُّ النشاط الاقتصادي أساس تطور، و نمو المدن، كما يمنح أهمية لتجمع على حساب أخر، فكلما كان النمو الإقتصادي للمدينة كبير كانت درجة الجذب والاستقطاب هامة و هو ما نحاول التمهيد له في دراسة هذا الفصل من أجل الوصول إلى مجموعة من الاقتراحات التنموية؛ التي قد تساهم في تطوير الدائرة، و الإقليم الواقعة تحته.

الدائرة هي مجموعة من البلديات، و البلديّة هي في الأصل مدينة. هذه الأخيرة تعتبرُ كظاهرة جغرافية، تشغل مساحة معيّنة من المجال، و نشأت من ترابط التجمعات العمرانية، التي أقامها الإنسان لتكون موطنًا له، نتيجة للعلاقات المتبادلة بينه، و بين البيئة التي اختارها مكانًا ليعيش فيه.

نحاول في هذا الفصل، إبراز الخصائص، المذكورة أعلاه، لدائرة بريكة، والإقليم التّابعة له إداريًّا، **(ولاية باتنة)**، و جغرافيّا أو طبيعيا **(إقليم الهضاب العليا الشرقيّة)**.

1 – إقليم الهضاب العليا الشرقيّة:

تهيئة الإقليم هي الدراسات الشاملة للموارد الطبيعية و الإقتصادية و البشرية في الإقليم، مع وضع خطة شاملة لمستقبل الإقليم، و بالتالي فإن **الاستصلاح الإقليمي** يصمم مستقبل الإقليم على ضوء حاضره، و يناقش توازن الشبكة العمرانية، و تخفيف الضغط عن المدن الكبرى، ومدى انعكاس ذلك على نمو وتوازن، الشبكة العمرانية بصفة عامة، و شبكة المدن بصفة خاصة، وعلى توزيع السكان والأنشطة، والخدمات، وإلى أي حد تمكنت الدولة من الترجمة الفعلية للتخطيط الإقليمي، و التنظيم الإداري، والتوزيع العادل للإستثمارات على مختلف أقاليم البلاد، و مدى تحقيق التنمية المستدامة، و المتوازنة على المستويين الإقليمي والوطني .

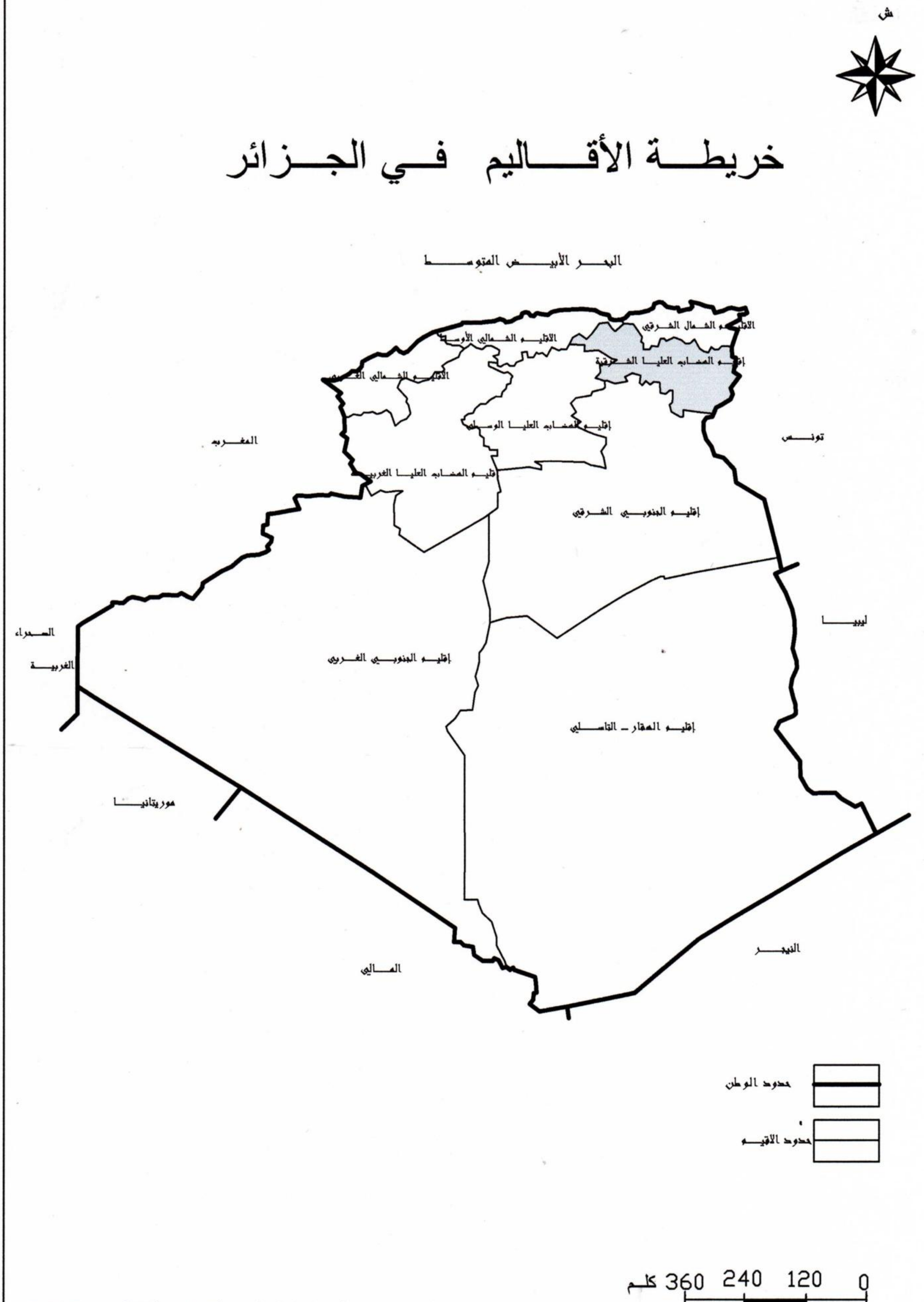
تهدف التهيئة الإقليمية، على مستوى المدينة أو الإقليم، أو الوطن إلى تحقيق الآتي:

- توزيع مشاريع التنموية، بما يتلاءم، و خصائص المنطقة؛
- عدالة التوزيع بين مناطق، و أقاليم الوطن؛
- تحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة؛
- التنمية العمرانية، و الإقتصادية، و الإجتماعية لكل إقليم، و في مجموعة أقاليم البلاد؛
- تحقيق التنمية المستدامة، و المحافظة على البيئة، و الموارد النادرة، و ضمان تلبية الحاجات المستقبلية للسكان.

يتركب التراب الوطني من تسعة **(09)** أقاليم، تتوزع على ثلاثة **(03)**، وحدات طبيعية شديدة التباين، من ناحية توطن السكان، و نسبة التحضر، و تنوّع الصناعة، و تمركز الأنشطة الخدماتية، و الأنشطة الزراعية المُمارسة، و هذه الوحدات هي على الشكل التالي:

- **التـــــل:** و يتمثل في المناطق الجبلية، والمرتفعات، والسهول الساحلية، و تمثل **4%** من مساحة الجزائر؛
- **الهضاب:** المناطق الاستبسية بالهضاب العليا، و تمثل **9%** من مساحة البلاد؛
- **الصحراء:** و تمثل **87 %** من مساحة الوطن.

الخريطة رقم 05



المصدر : المخطط الوطني لتهيئة الاقليم SNAT

1 – 1 حدود الإقليم:

يمر إقليم الهضاب العليا الشرقيّة عبر جبال الأوراس، و النمامشة المتوغلة في التراب التونسي، يحدّه شمالاً: مرتفعات الأطلس التلي، و جنوبًا: مرتفعات الأطلس الصحراوي، وتتصل مرتفعات الأطلس التلي، بالأطلس الصحراوي شرق هذه الهضاب بواسطة مرتفعات **الحضنة**؛ التي تعتبر الجدار الشرقي للهضاب العليا الشرقية، و يحدّه غربًا: إقليم الهضاب العليا الوسطى، والإقليمي الشمالي الأوسط.

يتراوح ارتفاع السلسلة الجنوبية (مرتفعات الأوراس، و الحضنة) ما بين **1100**، و **1700** م، فوق سطح البحر.

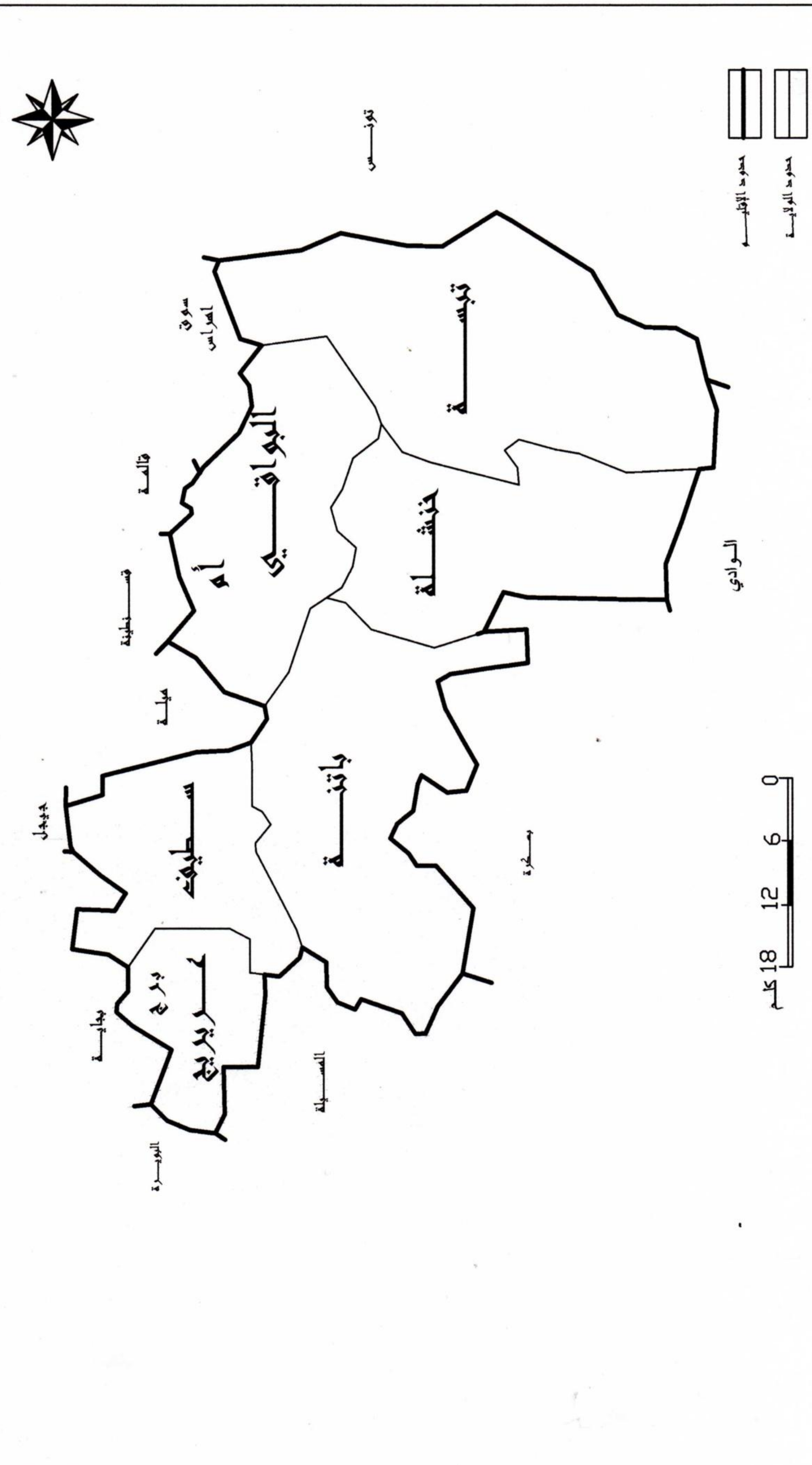
يتميّز الإقليم بتضاريس مرتفعة، وسُهول ذات تربة عميقة خصبة؛ تُزرع بالحبــوب، و خاصة القمح الصلب. و تأتي زراعة الحبوب في مقدمة الأنشطة الزراعية، تليــها تربيــة المواشي، في الدرجة الثانية، أمّا المساحة المكسوة بنبات الحلفاء، فهي محدودةٌ جدًّا مقارنةً مع باقي جهات الهضاب العليا الأخرى.

1 – 2 الخصائص المناخية للإقليم:

يمتاز هذا الإقليم بمناخ قاري جاف، قليل الأمطار عمومًا، و التي يتراوح معدلها السنوي، ما بين **200**، و **350** ملم، و هو باردُ شتاءًا، وحارُ صيفًا، مع وجود مدى حراري واسع قد يزيد عن **40** درجة مئوية. و يصل عدد أيام الجليد ما بين **40** إلى **70** يومًا. أمّا أيام تساقط الثلوج في السنة الواحدة؛ فتتراوح ما بين **04** و **13** يومًا.

تهب رياح باردة في فصل الشتاء، حيث تنزل درجة الحرارة عادةً إلى ما دون الصفر. كما تعتبر الهضاب العليا الشرقية، عرضة لهبوب رياح "**السيروكو**" خلال فصل الصيف؛ إذ يصل عدد الأيام1 التي تهبُّ فيها إلى **15** يومًا في السنة. و تتسبب في ارتفاع درجة الحرارة التي تصل إلى أكثر من **40** درجة مئوية في بعض الجهات، كمنطقة "**بريكة**" (مجال الدراسة).

ولايــات إقليــم الهضــاب العليــا الشــرقية



الخريطة رقم 06

المصدر : اعتمادا على خريطة الأقاليم ص رقم 178

الظروف المناخية بإقليم **الهضاب العليا الشرقية**، قد لا تشجع على النشاط الزراعي، وغرس الأشجار، بصفة عامة، و الأشجار المثمرة بصفة خاصة، رغم ما يشهده الإقليم من تطور في هذا المجال نتيجة استعمال المعدات الحديثة، حيث تختص منطقة "تقاوس" بولاية باتنة، بزراعة المشمش، و "إشمّول" بزراعة التفاّح...الخ.

1 – 3 الخصائص الاقتصادية للإقليم:

يحتوي الإقليم على مقومات اقتصادية مهمّة لا يُستهان بها، و يمكن تنميتها، واستغلالها لصالح الإقليم، و نذكر منها ما يلي:

- تقدر المساحة الصالحة للزراعة بهذا الإقليم، ما يقارب من **(02) مليوني هكتار** [(1)]، أي حوالي **24** بالمائة، من مجموع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في البلاد؛
- 25 بالمائة من مجموع المساحة الزراعية، في هذا الإقليم تتوفر على إمكانيات الري، كما أنّ الإقليم، يتوفر على ثروة حيوانية هائلة؛ نتيجة الإمكانات الفلاحية الكبيرة التي يتميّز بها؛
- يتوفر الإقليم على ثروة حيوانية تقدر بحوالي **4000000 رأس** [(2)] موزعة بين الأبقار، و الأغنام، والماعز، أي حوالي **20 بالمائة** [(3)] من مجموع الثروة الحيوانية على المستوى الوطني؛
- الإقليم يتوفر على ثروات منجميّة معتبرة، أهمُّها الحديد، والفوسفات؛ و هي ثروة، يمكن أن تلعب دورًا مهما في بعث الاقتصاد الوطني، في مجال استغلال الثروات المنجمية، وتحويلها، و بالتّالي المساهمة في المساعي الحثيثة، الرّامية إلى تحقيق التّنمية المستدامة؛
- يحتوي الإقليم على قاعدة صناعية مهمة، خاصة في مجال الصناعات الخفيفة، و الصغيرة؛ التي يمكن أن تتوسع، و تساهم في التنمية المستدامة للإقليم، و تطويره في إطار مخطّط إقليمي خاص؛ يحافظ على الموارد الطبيعية المتوفرة، و على البيئة، مع مراعاة الإحتياجات المستقبلية للسكّان؛
- تمر بالإقليم أنابيب مهمة، لنقل الغاز سواء منها؛ الأنبوب الرابط بين حاسي الرمل، و سكيكدة، أو حاسي الرمل– ايطاليا، عبر الجمهورية التونسية. و حاليًّا لا تستفيد منها المنطقة، إلاّ في نقاط محدودة جدًّا، من أجل امتصاص البطالة؛

(1), (2), (3) : Plan d'Aménagement de la Wilaya de Batna 2008, p 47.

- يتوفر الإقليم على شبكة مهمة من الطرق البريّة، و السكك الحديدية؛ التي تربط الإقليم تقريبًا بجميع مدنه، و قراه، و تقرب جهاته لبعضها البعض، باستثناء الجزء الجنوبي الشرقي منه، و الذي يحتاج إلى المزيد من الأشغال في المجال لأجل فك العزلة؛
- موارد غنية، و متنوعة في مجال السياحة، يمكن استغلالها، و تطويرها؛ سواءًا الموارد الطبيعية من غابات، و أودية، و حمامات معدنية، و آثار رومانية كتيمقاد, و جميلة، و لامباز، وغيرها؛
- الإقليم يتوفر على مقومات الرياضة الشتوية؛ التي يمكن تطويرها، و جميع هذه العناصر السياحية يمكنها أن تلعب دورًا مهمًا، للنهوض بالإقليم، و توفير فرص الشغل بالمنطقة.

تعاني المنطقة من تناقص مستمر في الموارد المائية لمواجهة النمو الاقتصادي، و الاجتماعي، في الإقليم، كباقي جهات الوطن الأخرى، و لكنّه يتميّز بحِدّة أكثر، ممّا جعله عاجزًا عن تغطية مختلف القطاعات، بالاحتياجات الضرورية من هذه المادة الحيوية الأساسيَّة، سواء بالنسبة للري في القطاع الزراعي؛ الذي يتوفرُ على إمكانيات مهمة في مجال الزراعة المسقيّة، أو بالنسبة للقطاع الصناعي. أمّا بالنسبة للماء الصالح للشرب، فهو غير كافٍ لسد احتياجات السكان المتزايدة من جراء النمو الديموغرافي السريع، و يبقى هو الآخر ضمن التحديّات التي يتبنّاها سكّان المنطقة، و مسؤوليها.

1 – 4 الوضعية البيئية للإقليم:

يعاني الإقليم الشرقي من الهضاب العليا، من تدهور بيئي خطير. و ذلك نتيجة عدة خصائص جغرافيّة مهمة، منها موقعه الداخلي؛ الذي لا يسمح بتصريف الفضلات الحضرية السائلة منها، و الصناعية نحو أعماق البحار، الأمر الذي يجعله يوجّهُهَا نحو الفضاءات العمرانية، و المساحات الزراعيّة، أو الوديان، و الشطوط، و السبخات .

كما إن القدرات التقنية، و الهياكل القاعدية في مجال معالجة هذه الفضلات السائلة، و الصلبة، تبقى ضعيفة، و غير خاضعة للمقاييس العالميّة في مجال البيئة، من حيث إعادة الإستعمال، و عمليّات الرّسكلة، و الدفن التّقني ...الخ.

1 – 5 آفاق، و توجهات التنمية المستدامة في إقليم الهضاب العليا الشرقية:

يمثّلُ إقليم الهضاب العليا الشرقيّة قمة الهرم بالنسبة إلى دائرة "بريكة"، إذا ما اعتبرناها قاعدة لهذا الهرم، و الدراسة التي قمنا بها في الجزئين الأول، و الثاني، أثبتت أنّ النهوض بالتنميّة، لا يكون إلاّ بإحداث ثورة إيجابيّة تمسُّ كل المجالات، و الميادين، و القطاعات.

لا تتحقّقُ التنمية المستدامة، إلاّ من خلال استغلال كل المعطيات المتاحة؛ فقد لا ينجح أي مخطّط تنموي، إذا ما نظرنا إلى الحدود الإدارية فقط، و حصرنا هذه المعطيات داخلها. فوضعُ خطّة، للتهيئة الإقليمية من أجل النهوض بالإقليم الشرقي من الهضاب العليا، و بعث الحياة الاقتصادية فيه، ما هو إلاّ خطوة في سبيل تحقيق التنمية الوطنيّة المستدامة؛ و التي لا تتحقّق إنطلاقًا من الأعلى، نحو الأسفل (العودة إلى المركزيّة)، و لا تنجح هذه الخطة بدءًا من الأسفل نحو الأعلى، نظرًا لحاجة القاعدة دومًا، و أبدًا إلى القمّة، حيث يبرز مشكل التمويل، و التخصيصات اللوجيستيّة للمشاريع الكبرى؛ ذات البعد الإقليمي، و الوطني، و حتّى الدّولي.

و لهذا، فيجبُ البحث عن مخطط شامل، يُكاملُ بين الخطط التنموية التي تُراعي، و تُعطي نفس النّظرة، للإقليم، و الولاية، و الدائرة، و البلدية؛ التي تعدُّ الخليّة الأساسيّة في البناء الإقليمي، و الإداري للدّولة.

من أجل تأطير إقليم الهضاب العليا الشرقيّة، يجب التركيز على محاور التنمية المستدامة الأساسية التالية:

- التركيز على استصلاح الأراضي، و القيام بالدراسات البيدولوجية، و الزراعية، و المناخية، من أجل اختيار المزروعات المناسبة للمنطقة، خاصةً في ولايات كل من باتنة، تبسة، أم البواقي، خنشلة، و سطيف؛
- استغلال الخصائص الطبيعية، والاقتصادية للإقليم، و ذلك بتشجيع الزراعة الجبلية، و تربية الأبقار لإنتاج اللحوم، و الحليب، و مشتقاتهما. إلى جانب زراعة الحبوب، و تربية المواشي، بالهضاب العليا؛
- ترقية الأبحاث، و الدراسات، في مجـال الموارد، و الثـروات المائيـة، على مستـوى الأحواض، و البحث في إمكانية تحويل المياه من الأحواض المائية المجاورة، لهذا الإقليم باعتباره في حاجة ماسة إلى توفير هذا المقوم الأساسي لجميع مشاريع التنمية مستقبلاً؛

- حماية الأحواض المائية، و المياه الجوفية، و الوديان، و السدود، من خطر التلوث الحضري، والصناعي، و ذلك بتوسيع شبكة محطات معالجة مياه الصرف الصحي، وإعادة استعمالها في الزراعة، و معالجة الفضلات الصلبة، و الصناعية، و إمكانية إعادة استعمالها قدر الإمكان بحيث لا تضر بالوسط البيئي ؛
- وضع برنامج عملي لمقاومة انجراف التربة، في المناطق المرتفعة؛ التي تعاني من هذا المشكل، سواء بواسطة التشجير في الجهات المناسبة لذلك، أو بواسطة وضع مدرجات حزامية، تقلّل من عمليات الانجراف، و تخفف من حدة الانحدار على الطريقة الصينية؛
- تهيئة بعض الأقطاب التنموية، في الإقليم اعتمادا على الموارد، و الثروات المحلية، كمشروع إنشاء منطقة حرّة بتبسة، و الاستفادة من مرور أنبوب الغاز الدولي، لإنشاء وحدات للطاقة، و تطوير، الهياكل الأساسيّة في مجال النقل بواسطة السكك الحديدية؛
- تنمية القطاع السياحي اعتمادًا على مقومات السياحة؛ الطبيعية، و الثقافية المتوفرة؛
- وضع برنامج لتوازن **الهيكل الإداري** في الإقليم، و التركيز على تنمية المراكز الحضرية، الصغيرة، والمتوسطة، ومعالجة الأخطاء المرتكبة في مجال التهيئة الإقليمية، والتقسيم الإداري.

2 – ولاية باتنـــة:

دراسة ولاية باتة، تعطينا تصورًا عن واقع الولاية و الإقليم الواقعة فيه، و تمنحنا فكرة عن موضوع التقسيم الإداري، و الدور الذي تلعبه من خلال الوحدات الإدارية، و الإقليمية في تحقيق التنمية المستدامة، حيث لا يُمكن استخراج الحلول، و تقديم الإقتراحات حول دائرة بريكة، دون معرفة الخصائص العامة، و الجزئيّات المهمّة التي تستغل في تثمين الموضوع.

تقعُ ولاية باتنة، في منطقة الشرق الجزائري، بين خطي طول: **04**°، و **07**°. و دائرتي عرض **35 الجنوبي**، و **36** من خطّ العرض الشمالي(1).

و بذلك فهي تتربّع على مساحة تقدّر بـــ **12 038,76 كلم²**(2). و يقعُ إقليمُ الولاية ضمنَ المجموعة الطّبيعيّة، المُكونة من ملتقى الأطلسين: التلّي، و الصّحراوي.

(1)،(2): مونوغرافيا ولاية باتنة 2009، ص 3، و 4.

2 – 1 نبذة تاريخيّة عن الولاية:

"المنهج التاريخي"، ضروري لهذا النوع من الدراسة؛ الذي يتناول موضوع التقسيم الإداري، و دوره في التنمية المستدامة بالنسبة للقطر الوطني، و دائرة بريكة؛ لأن الصورة الحالية للخريطة الإدارية في الجزائر ككل، هي في الحقيقة نتاج مجموعة من الظروف و العوامل التي حدثت في الماضي. و مصداقية الدراسة تتطلّب منّا العودة إلى هذه الفترات التّاريخيّة، لاستعمالها كقاعدة معلومات تساعدنا على فهم، و تحليل الموضوع، كما لا يُمكن تحليل واقع و آفاق "دائرة بريكة" دون معرفة تاريخ المنطقة المنتمية إليها.

يرجع أصل تسمية باتنة، إلى لفظ " بتنا" أي "نِمنا"، و يعني ذلك "المبيت"، و بموجب مرسوم، صدر بتاريخ **12 سبتمبر 1848م**، تمّ تسميتها "لومباز الجديدة"، غير أنّ هذه التّسمية، تمّ تغييرها، و إرجاع تسميتها الأصلية:"باتنة"، و كان ذلك بموجب مرسوم آخر، صدر في **20 جوان 1849م،** حيث بقيت هذه التّسمية إلى غاية يومنا الحاضر.

تعتبر ولاية "باتنة" همزة وصل بين الصحراء، و الهضاب العليا الشرقية (الإقليم الواقعة فيه)، الأمر الذي أهلها لاحتضان العديد من الحضارات، بدءًا بالحضارة النوميدية؛ التي بقيت آثارها واضحة بالمنطقة، مثا مدينة "إيشوكان"، و قرية "بالول"، بحصنها الشهير بدائرة "**منعة**"، و ضريح "إمدغاسن" بدائرة المعذر. و بعد ذلك غزاها "الرومان"، و تمكّنوا من احتلالها بعد حروب طاحنة مع النوميديين سنة **42** م.

شهدت المنطقة في عهد الرومان تطورًا عمرانيًّا كبيرًا، شيّدوا بها عدّة مدن منها "لومبازيس" سنة **81 م**، و "ثاموقادي" المعروفة حاليًّا بمدينة تيمقاد، و "ديانة" المعروفة حاليًّا بـــ"زانة" سنة **100م**. و بقي الرومان بالمنطقة حتّى القرن الرابع بعد الميلاد، حيث احتلّها الونداليون سنة **431 م،** إلى غاية **534** م، ثمّ قدم إليها البيزنطيّون.

جاءت الفتوحات الإسلاميّة، و تمّ فتح المنطقة عل يد الصحابي "عقبة بن نافع الفهري" سنة **669م،** ثم قدم إليها الأتراك سنة **1585م**، و خضعت المنطقة في عهدهم لباي قسنطينة (أنظر مراحل التقسيم الإداري في الجزائر)، و تواصلت هذه الوضعيّة حتّى غزاها الفرنسيّون في فيفري من سنة **1844** م، حيث كانت تخضع لنظام إداري عسكري، نظرًا لمكانتها العسكرية الإستراتيجيّة، و موقعها الجغرافي المهم.

استمرّت على هذا الحال، إلى ما بعد الإستقلال، حيث كانت تابعة لولاية الأوراس، إلى غاية التقسيم الإداري الذي جرى سنة **1974** م، حيث تمَّ ترسيم الحدود الإدارية للولاية، و تحديد الدوائر الستة **(06)** التابعة لها، و هي على التوالي: قايس (حاليّا تابعة لولاية خنشلة)، فايس (حاليّا تابعة لولاية خنشلة)، آريس، عين التّوتة، مروانة، إضافة إلى أربعة و ثلاثية بلديّة **(34)**.

بعد التقسيم الإداري لسنة **1984** م، عرفت الولاية نوعًا من التغيير، حيث من الـــ **34** بلديّة الموجودة، ضُمَّ خمسة **(05)** منها إلى ولايتي بسكرة، و خنشلة، و **29** بلديّة الباقية قُسّمت إلى ستّين **(60)** بلديّة، إضافة إلى بلديّة الجزّار؛ التي كانت تابعة لولاية المسيلة.

2 – 2 التقسيم الإداري الحالي لولاية باتنة:

تتكوّنُ ولاية باتنة من إحدى و عِشرون **(21)** دائرة، و واحدٌ و ستّون **(61)** بلديّة، يحدُّها:

- شمالاً: ولاية ميلة، ولاية أم البواقي، و ولاية سطيف؛
- جنوبًا: ولاية بسكرة؛
- شرقًا: ولاية خنشلة؛
- غربًا: ولاية المسيلة.

و الجدول الموالي، يبين التوزيع الجغرافي لعدد البلديات و الدوائر المنتمية للولاية.

جدول رقم (09): الدوائر و البلديات في ولاية باتنة

الدائرة	البلدية
باتنة	باتنة- واد الشعبة- فسديس
تازولت	تازولت- عيون العصافير
المعذر	المعذر- بومية- جرمة- عين ياقوت
آريس	آريس- تيانيمين
ثنية العابد	ثنية العابد- شير- واد الطاقة
مروانة	مروانة- قصر بلزمة-حيدوسة-واد الماء
بريكة	بريكة-بيطام -امدوكال
عين التوتة	عين التوتة-بني فضالة- معافة -أولاد عوف
نقاوس	نقاوس-سفيان- بومقر
سريانة	سريانة-لازرو-زانة البيضاء
رأس العيون	رأس العيون-قيقبة-الرحبات-أولاد سلاّم-تالخمت-القصبات
تكوت	تكوت-غسيرة-كيمل
بوزينة	بوزينة-لارباع
إشمول	إشمول-إينوغيسن-فم الطوب
منعة	منعة-تيغرغار
الشمرة	الشمرّة-بولهيلات
عين جاسر	عين جاسر-الحاسي
الجزار	الجزار- أولاد عمّار-عزيل عبد القادر
أولاد سي سليمان	أولاد سي سليمان-تاكسلنت-لمسان
سقانة	سقّانة-تيلاطو
تيمقاد	تيمقاد- أولاد فاضل
21 دائرة	61 بلديّة

المصدر: مديرية التعمير والبناء **DUC** لولاية باتنة.

تعدُّ ولاية باتنة، إحدى أكبر ولايات الوطن من حيث عدد البلديّات ب **61** بلديّة. و سجّلت فيها دائرة "**رأس العيون**" أكبر عدد من البلديات في، بـــ **06** بلديات، تليها دوائر كل من: عين التوتة، مروانة، المعذر بـــ **04** بلديّات لكل دائرة. أمّا باقي الدوائر –بما فيها دائرة بريكة– فتحتوي على عدد من البلديات، يتراوح بين **02** و **03 بلدية** لكل دائرة. و هو مؤشرٌ يبيُّن مدى حاجة الولاية، إلى "**عمليّة جديدة لإعادة تنظيم مجالها الإقليمي إداريّاً**". (و هي إجابة على إحدى الفرضيّات المطروحة في المقدمة العامّة).

2 – 3 الخصائص الطّبيعيّة:

الدراسة الطّبيعية للولاية الأم، هي ضرورية لمثل هذه المواضيع، لأنّها مكمّلة لدراسة مجال الدراسة (دائرة بريكة)، حيث أنّ معرفة الخصائص الطّبيعيّة، يُساعدنا على عدم الوقوع في الأخطاء التي صاحبت عمليّات التقسيم الإداري للقطر الوطني، من سنة **1963** إلى سنة **1984**؛ فيما يخص عامل التّجانس الطبيعي، و كذلك في إنجاز المشاريع التنموية، و الأنشطة الإقتصاديّة، التي نقترحها اعتمادًا على جمع هذه المعطيات الطّبيعيّة؛ حيث أثبتت التجربة في الجزائر، أن الكثير من المشاريع، و البرامج التنموية أُنجزت دون الرجوع إلى الطبيعة الفيزيائيّة للمنطقة، بسبب ارتجاليّة التسيير في تلك الفترة، و نتيجة للأخطاء التي انجرّت عن اتّباع المنهج الإشتراكي، كبرنامج الثّورة الزراعيّة.

أ – أشكال السطح:

تتميّزُ ولاية باتنة، بأنّها تُشكّلُ ملتقى الأطلسين " التلّي، و الصحراوي"، حيث يمكن تفصيل تضاريس الولاية كما يلي:

أوّلاً: الهضاب العُليا التلية:

تُشكل منطقة الهضاب العليا التلية الحدود الشّماليّة للولاية، و يلاحظ ذالك من خلال سلسلة البحيرات الصغيرة المالحة، كسبخة البيضاء، و سبخة تاريشت، و سبخة آزمون..الخ. و يتميّز هذا الجزء من الولاية بارتفاعات تتراوح ما بين[1] **800** م، و **1000** م، مع انحدارات نادرًا ما تتعدّى نسبة[2] **3 %**.

تتميّز هذه المنطقة، بمناخ قارّي، نصف جاف بارد، و تقدر الأمطار التي تتساقط فيها سنويًّا، بـــ **348.4 ملم**[3]، و يدوم موسم الجفاف بين **04** إلى **05** أشهر في السنة، و له تأثير كبير على نوع الغطاء النباتي، و وفرة المياه السطحية، و الجوفيّة.

(1) : Monographie de la wilaya de BATNA, 2007, p 05.

(2): نفس المرجع، ص 05.

(3): نفس المرجع، ص 05.

و نذكر من هذه النباتات ما يأتي:

- غابات البلّوط الأخضر؛
- غابات الصنوبر؛
- أشجار العنب، و الفستق على المنحدرات الخفيفة.

تقدّر مساحة الغابات في هذه المنطقة بـــ **57476** هكتار[1]، و تمثل نسبة **25 %**، من المساحة الكليّة لغابات الولاية، و **16 %**، من المساحة الكليّة للولاية، و تختصُّ هذه المنطقة في الزراعات الكبرى (قمح، شعير..)، أمّا باقي الغلاف النباتي فيتكوّن من أدغال، و بعض المساحات الصغيرة، و الحلفاء المتمركزة قرب الشطوط.

تضم هذه المنطقة بلديّات كل من[2]: باتنة، عين جاسر، رأس العيون، أولاد سلاّم، الشمرّة، بوميّة، عين ياقوت، جرمة، بولهيلات، أولاد فاضل، تازولت، عيون العصافير، تيمقاد، سريانة، زانة البيضاء، مروانة، الحاسي، لازرو، لمسان، و قصر بلّزمة.

الحديث عن منطقة "الهضاب العُليا التّليّة" لولاية باتنة، قادنا إلى ملاحظة، أن التقسيم الإداري للولاية لم يراعي "**عامل التجانس الطبيعي، حتّى في تحديد بعض الدوائر**"، إذ نجد مثلاً؛ أن دائرة **باتنة** التي تتكوّن من بلديات: باتنة، وادي الشعبة، و فسديس. لا تنتمي كلها لهذا الإقليم المتجانس طبيعيّاً، حيث نجد بلديّة باتنة فقط التي تقع ضمن حدوده، في حين بلديتي وادي الشعبة، و فسديس تنتميان إلى منطقة أخرى، و هو ما يُعتبر كعدم احترام لأدنى شروط التقسيم الإداري (الوحدة الطبيعيّة)، و نفس الشيء بالنسبة لدائرة **رأس العيون**؛ حيث إضافةً للعدد الكبير للبلديّات التّابعة لها **(06)**، نجد أنّها غير متجانسة طبيعيّاً، حيث لا يتبع هذه المنطقة إلاّ بلدتي رأس العيون، و أولاد سلاّم، و هو ما يُقال أيضًا على دائرة مروانة.

ثانيّاً: المناطق الجبلية (ملتقى الأطلسين):

تتواجد بولاية باتنة جبال الأطلس التلي، مُمثّلة بجبال **الحضنة، بوطالب، بلزمة**، و جبال الأطلس الصحراوي، بجبال **الأوراس، متليلي**، و **عزاّب**. و تشكل هذه الجبال **45%**، من المساحة الكليّة للولاية، و تعدُّ القمم المرتفعة لجبال كل من"شيليا"، و جبل "المحمل"، و جبل "بلزمة" من المناطق المناخية شبه الرّطبة الباردة، حيث تتراوح كميّة الأمطار التي تتساقط بها بين **600**، و **900** ملم سنويّاً، كما نلاحظ تراكم الثلوج نسبيًّا بآريس **(1000م)**، و في قمّة جبل شيليا **(2326م)**، و تمثل هذه الوضعيّة، بالنسبة للولاية، مصدر التزويد بمياه الأمطار.

---

(1): مخطط التّهيئة لولاية باتنة، "PAW" 2009، ص 15.

(2): نفس المرجع، ص 16.

يمكن استغلال هذه الميزة في عمليّات التنمية المستدامة، من خلال **التنمية السياحية**؛ حيث يمكن إنجاز مُركّبات سياحيّة، و فنادق، و ساحات لممارسة اللعب، و لرياضات النخبة، ستعود بالفائدة على البلديات التابعة لها.

تُقدر التضاريس الجبلية بـــ **160149** هكتار[1]، أي **70%**، من المساحة الإجمالية لغابات ولاية باتنة، و تتمركز داخل هذه الجبال الضخمة، مجموعة من الأحواض؛ كحوض عين التوتة، المحاط بجبل "إيش علي" **(1815م)**، و الشفة، و جبل متليلي **(1496م)**، و جبل بوس **(1789م)**، و جبل رأس قدلان **(2010م)**. و يوجد هذا الحوض على ارتفاع قدره **900** م، مقعّر الشكل يفتحُ رواقًا طبيعيّاً يجعلُه مدخلاً لحوض مدينة باتنة، و يجري أيضًا نحو الجنوب (بلديّ القنطرة- ولاية بسكرة).

يحمل هذا الحوض إمكانات أكيدة في **قطاع الري**، و هو مؤشر مهم في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال استغلال هذه الثروة المائية الهائلة؛ التي يمكن استعمالها في ميدان الزراعة، للوصول إلى نسبة معقولة من الإكتفاء الذّاتي في المنطقة، و قد يتعدّى مداها حدود الإقليم التّابعة له. كما لا ننسى حوض بوزينة، المحاط بجبل المحمل (**2321** م)، حيث يمكن للثلوج أن تدوم فيه إلى غاية شهر ماي، و جبل المالو **2091** م، و جبل بوس **1789** م. من جهة أخرى نشير إلى وجود أودية صغيرة مهمّة، منها الوادي الأبيض(الذي ينطلق من جبال شيليا)، و واد جمورة (ينطلق من جبل المحمل **2321م)**. و من النّاحية الغربيّة، توج جبال بوزغمة **964** م، عمار **923** م، صنبانة الشقائق، و الفزنة **754** م؛ التي مجملها تكون الإنحدارات الشّماليّة لجبال الزّاب؛ التي تنتهي بضعف التّضاريس.

كل هذه الأودية، -ما عدا الوادي الأبيض- تصبُّ مياهها في **شط الحضنة**؛ الذي يعتبر المستوى القاعدي لهذه المنطقة، بل و لكل الجهة، و هو مؤشر إيجابي، يُمكن تصنيفه ضمن "**الإمكانات**" التي تزخر بها منطقة بريكة، و ذلك فيما يخص استعمالات المياه في شتّى مناحي الحياة، و هو ما يُفسَّر بإنشاء مدينة طبنة على يد الرمان، قديمًا.

(1): مصالح الغابات لدائرة بريكة.

بصفة عامّة، يمكننا التمييز بين منطقتين جبليّتين مختلفتين تمامًا:

<u>1 – جبال الأطلس التلّي:</u>

بوطالب، فوغال، مستوي، جبال بلزمة.

<u>2 – جبال الأطلس الصحراوي:</u>

- جبال رطبة: شيليا، المحمل؛
- جبال جافّة: أوراس، متليلي؛
- الجبال الصحراويّة: المنحدر الجنوبي لجبال الأوراس، و المنحدرات الجنوبيّة لجبال الزاب.

البلديّات التي تنتمي إلى هذه المنطقة هي:

آريس، تكسلانت، لرباع، ثنيّة العابد، شير، منعة، تيغرغار، تكوت، غسيرة إينوغيسين، إشمول، فم الطّوب، تيغانيمين، بني فضيلة، معافة، كيمل، تيلاطو، عين التوتة، وادي الشعبة، حيدوسة، وادي الماء، أولاد عوف، قيقبة، تالخمت، سقانة، أولاد سي سليمان، فسديس، المعذر، وادي الطّاقة.

نلاحظ أن بعض الدوائر تتبع هذه المنطقة جزئيّا، إذ لا تتواجد كل البلديات التّابعة لدائرة ما، في نفس المنطقة المتجانسة طبيعيّاً، كما هو الحال في دوائر كل من **باتنة، مروانة، بوزينة**.. على سبيل المثال، في حين أن المنطق يفرض **الوحدة الطبيعية في تحديد التنظيم الإداري للأقاليم.**

<u>ثالثًا: السهول السهبيّة المرتفعة:</u>

تقع في النّاحية الغربيّة للولاية، و محيطة من الشمال، بجبال الحضنة، و من الشرق بجبال بلزمة، و متليلي، و من الجنوب بالإنحدار الشّمالي، لجبال الزّاب؛ المكوّنة من جبال (عمار، مكميزان، و بوزغمة).

يمكن تقسيم هذا الإقليم، إلى ثلاث مناطق:

1 – المنحدرات الخفيفة:

هي عبارة عن مساحات تكاد تكون مسطّحة، انحدارُها ضعيفٌ جدًا، تربط جبال **بوطالب**، و **قديان "بسهل الحضنة"**. هذا النّوع من التضاريس، نلاحظه كذلك على طول **واد بريكة**، حتّى سهل **مروانة**؛ التي تشكّل منحدر خفيف، و كذلك على طول الفتحة الجبليّة **لواد مازوز**، و **عين التوتة**، إلى مدينة **بريكة**، و حتّى ما بعد ذلك (عين جاسر، تيمقاد، أولاد فاضل).

المناخ المسيطر على هذه المنطقة، ينتمي إلى المناخ **شبه الجاف البارد**، حيث معدّل كميّة سقوط الأمطار يتراوح بين **200** و **300 ملم** سنويّاً[1].

أمّا المجاري المائيّة في هذه المنطقة، فهي متقطّعة، و تصبُّ كلّها في **سبخة الحضنة**؛ و تضم البلديات التالية: نقاوس، **الجزار**، **سفيان**، **بومقّر**، و **القصبات**.

2 – سهل الحضنة:

يقع بين منطقة المنحدرات الخفيفة، و سبخة الحضنة، متوسّط ارتفاعه، يقلّ عن **500** م[2]، تحمل في الجنوب المجاور للشط، و الشمال الشّرقي لبلديّة امدوكال، لسلة من الحقول الرّمليّة الكثبيّة.

نميّز في هذه الوحدة الطبيعيّة، نوعان من المناخ:

- الأول: جاف، و لطيف؛ يمس جزءًا من السّهل، و يضم بالخصوص بلديّات كل من: **بريكة**، **بيطام**، و **أولاد عمّار**. أمّا كمية الأمطار في هذه المنطقة فلا تتجاوز **300** ملم[3]، في السنة **(بريكة 224 ملم)**،ممّا يجعل من تربية المواشي، و زراعة النباتات الموسميّة النّشاط السّائد في المنطقة؛
- الثّاني: و هو صحراوي؛ يمس الجزء الأكبر من السّهل، و بالخصوص، بلديّتي: امدوكال، و عزيل عبد القادر (المتكعوك سابقًا). كمية الأمطار، بهذا الجزء، أقل من 200 ملم[4] في السنة، و الظروف الطبيعيّة فيه قاسية جدًّا؛ و يعتبر منطقة لتربية الماشية.

(1): **الديوان الوطني للأرصاد الجويّة، ONM.**
(2): مديريّة البيئة لولاية باتنة.
(3): الديوان الوطني للأرصاد الجويّة، **ONM.**
(4): مديريّة البيئة لولاية باتنة

<u>3 – سبخة الحضنة:</u>

يمثّل المستوى الأدنى، لمنطقة السهول العليا السهبيّة، و لكل الولاية أيضًا. يبلغ متوسط ارتفاعها 390 م، و تتميّز بمناخ صحراوي. و صعود الأملاح حول الشُّطوط (السبخة)، يجعل هذه المنطقة غير صالحة، لممارسة النشاط الفلاحي، و الرعوي.

<u>ب – الشبكة الهيدروغرافية:</u>

تنقسم ولاية باتنة، إلى ثلاث أحواض كبيرة، حسب تقسيم الوكالة الوطنيّة للموارد المائيّة، **(ANRH)**، و هي:

- **<u>الحوض القسنطيني:</u>** يقع في الشمال، و الشمال الشرقي للولاية، تقدر مساحته بـــ **4037** كلم^2؛
- **<u>حوض الحضنة:</u>** يقع في النّاحية الغربية، و يمتدُّ إلى حدود الولاية، تُقدَّر مساحته بـــ **4394** كلم^2؛
- **<u>حوض أوراس النمامشة:</u>** و يشمل السم الجنوبي، و الجنوب الشرقي للولاية، تُقدّر مساحته بـــ **5611** كلم^2.

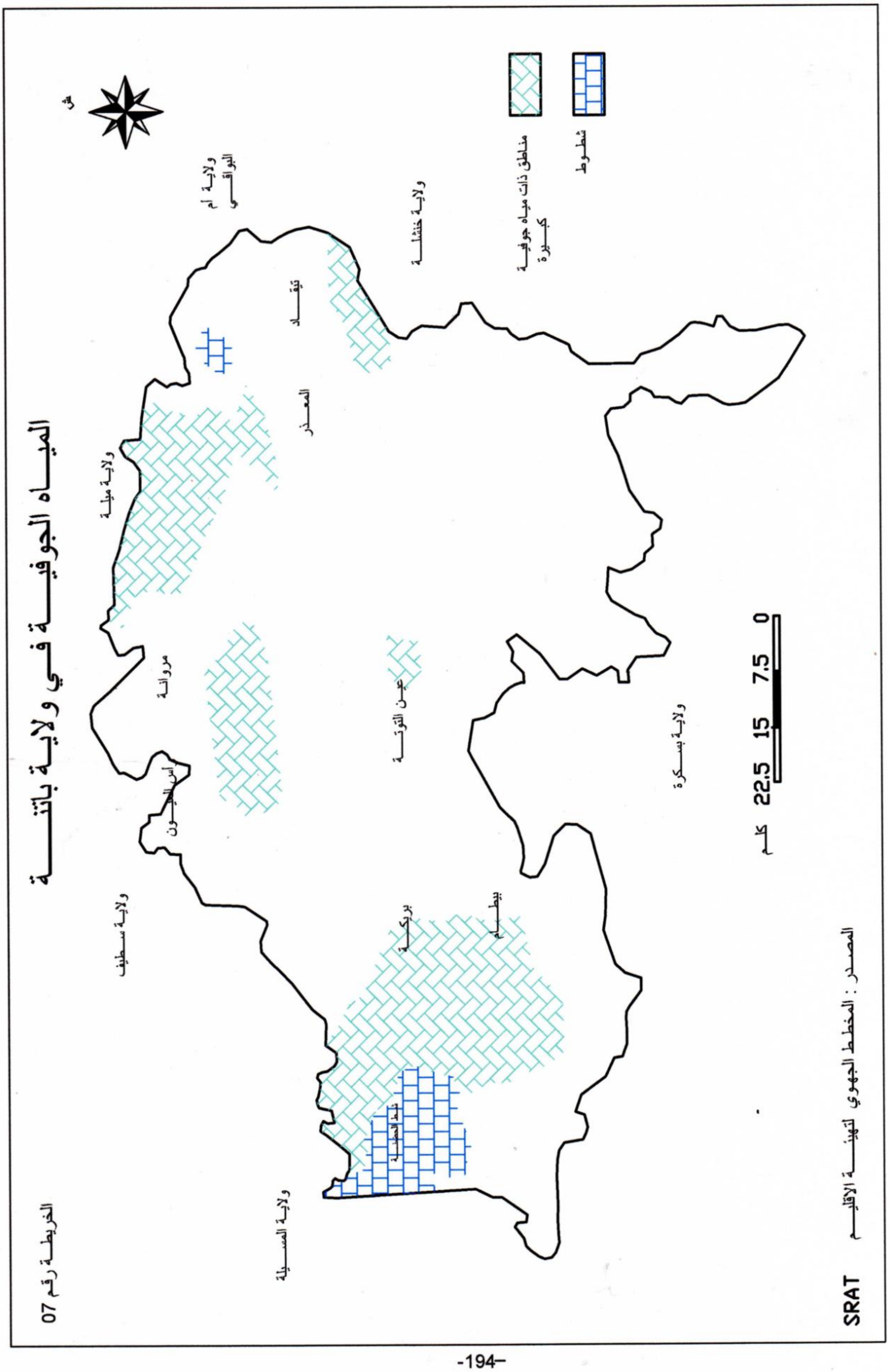
الجهة الشماليّة، و الشماليّة الشرقية، تمتاز بوجود السبخات، و الشطوط. و تمثّل منطقة حدوديّة مع مرتفعات قسنطينة.

المجاري المائيّة المتجهة، نحو الشّمال، مصدرها المناطق الشرقيّة، و الغربيّة: فسديس، الشمرة، و واد قايس، و كلها مصدرها المنحدرات الغربية لجبال الأوراس، و بلزمة.

النّاحيّة الغربية للولاية تمتاز **بشط الحضنة**، و تعتبر نقطة تلاقي عدّة أودية تجري في اتجاه الجنوب الشرقي للولاية، خاصّة **واد بريكة**، و **واد بيطام**.

فيما يخص الشبكة الهيدروغرافية لحوضي **الحضنة**، و الحوض **القسنطيني**، فهي تقع كلُّها داخل حدود الولاية، و المياه التي تنتقل عن طريق هذه الشبكة، و تستغل داخل حدود الولاية، ما عدا تلك الكميّة؛ التي تذهب إلى الشطوط. و بالنسبة للمجاري الأخرى التي تسيلفي الإتجاه الجنوبي، فمصدرها مرتفعات الأوراس، و تجتمع هذه الأودية في مكان واحد، هو "شط ملغيغ" الذي يمثل مخرج الحوض، و الذي يقع أصلاً خارج حدود الولاية. و هذه الأودية من الشرق إلى الغرب كما يلي: وادي الحي، واد لبيض، واد عبدي، و واد العرب.

المجاري التي تنتج عن هذه الأخيرة، تمول أيضًا المناطق الفلاحية المنتجة الواقعة في الأسفل (الحدود الجنوبيّة للأوراس، ولاية بسكرة)، كل هذه الشبكة الهيدروغرافية مصدرها الأمطار، و الثلوج.


المياه الجوفية في ولاية باتنة
الخريطة رقم 07
ش
مناطق ذات مياه جوفية كبيرة
شطوط
ولاية أم البواقي
ولاية خنشلة
ولاية ميلة
المعذر
مروانة
عين التوتة
ولاية بسكرة
ولاية سطيف
بريكة
بيطام
ولاية المسيلة
كلم 22,5 15 7,5 0
المصدر : المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم
SRAT

2 – 4 الخصائص السكّانيّة للولاية:

الدراسة السكانية بالنسبة لولاية باتنة، مهمة في توضيح أحد أهم المقاييس المعتمدة في تحديد معالم التقسيم الإداري في الجزائر، و بالتالي يُمكن من خلالها، معرفة فعالية هذا التقسيم، و مدى قدرة الوحدات الإدارية المتمثلة في البلديات و الدوائر، على لعب الدور المنوط بها في ميدان التنمية المستدامة. و في الجزائر تم إجراء عدد من الإحصاءات السكّانية، تحت إشراف الديوان الوطني للإحصاء (**ONS**)، في سنوات **1966**، **1977**، **1987**، **1998**، و **2008**. على غرار عمليات التقسيم الإداري في الجزائر التي كانت في سنوات **1963**، **1974**، و **1984**.

الملاحظ أن التقسيم الإداري في الجزائر، لم يواكب معدل النمو السكّاني الكبير في الجزائر، رغم أن العامل البشري مهم جدّاً في تحقيق التنمية المستدامة، فيما يُعرف بالتنمية البشريّة المستدامة.

يقدر عدد سكان ولاية باتنة إلى غاية **31 ديسمبر 2008** م، بـــ **1149623** ساكن،و تتصدر القائمة بلدية باتنة بـــ **298893** نسمة، تليها بلدية بريكة بـــ **107877** نسمة، ثمّ بلديّة عين التوتة بـــ **61303** نسمة، فبلدية مروانة بـــ **39364** نسمة، و يُوضح الجدول رقم **(10)**، ترتيب البلديات في ولاية باتنة من حيث عدد السكان، إعتمادًا على الإحصاء السكّاني الأخير، الذي جرى في **16 مارس 2008** م.

جدول رقم (10): ترتيب البلديات سكّانيًّا في ولاية باتنة.

الرقم	البلديّة	عدد السكّان	النسبة المئوية
1	باتنة	298893	26
2	بريكة	107877	9.4
3	عين التوتة	61303	5.3
4	مروانة	39364	3.4
5	آريس	31267	2.7
6	نقاوس	30193	2.6
7	تازولت	28504	2.5
8	راس العيون	23267	2.0
9	الجزّار	22975	2.0
10	واد الماء	20932	1.8
11	تالخمت	20372	1.8
12	أولاد سلام	19962	1.7
13	المعذر	19058	1.7
14	واد الطّاقة	18478	1.6
15	الشمرة	17444	1.5
16	القصبات	17301	1.5

17	عين جاسر	16176	1.4
18	سريانة	16169	1.4
19	سفيان	14782	1.3
20	عزيل عبد القادر	14710	1.3
21	منعة	13803	1.2
22	بوزينة	13523	1.2
23	أولاد سي سليمان	12660	1.1
24	بيطام	12351	1.1
25	عيون العصافير	11985	1.0
26	تيمقاد	11559	1.0
27	ثنيّة العابد	11559	1.0
28	تكوت	11253	1.0
29	عين ياقوت	11201	1.0
30	الرّحبات	11131	1.0
31	أولاد فاضل	11041	1.0
32	زانة البيضاء	10793	0.9
33	قيقبة	10310	0.9
34	إيشمول	10308	0.9
35	امدوكال	9357	0.8
36	قصر بلزمة	9229	0.8
37	أولاد عمّار	9093	0.8
38	تاكسلانت	8734	0.8
39	بومقّر	8658	0.8
40	الحاسي	8177	0.7
41	فيسديس	7857	0.7
42	وادي الشعبة	7502	0.7
43	غسيرة	7474	0.7
44	بولهيلات	7285	0.6
45	تيغرغار	6936	0.6
46	فم الطوب	6055	0.5
47	سقانة	5981	0.5
48	شير	5546	0.5
49	لازرو	5237	0.5
50	لمسان	5202	0.5
51	كيمل	4633	0.4
52	تيغانيمين	4204	0.4
53	جرمة	3505	0.3
54	إينوغيسين	3484	0.3
55	تيلاطو	3130	0.3
56	معافة	2764	0.2
57	حيدوسة	2378	0.2
58	أولاد عوف	1785	0.2
59	بني فضالة	1584	0.1
60	بومية	874	0.1
61	لارباع	300	0.03
مجموع الولاية		1149623	% 100

المصدر: معطيات إحصائية،ONS ، رقم 527/05، RGPH.2008

تعد البلديّات الخمسة الأولى في ترتيب عدد السّكان في ولاية باتنة، و هي على التّوالي: **باتنة، بريكة، عين التوتة، مروانة، آريس،** أقطابًا جاذبةً للسكان، و يرجع ذلك إلى مستوى التّجهيز؛ الذي تتميز به، بحكم أنّها تمثل مركز الولاية بالنسبة لباتنة، و مراكز دوائر بالنسبة للباقي.

يلعب **الوزن الإداري،** دورًا مهمًا في استقطاب السكّان، نحو التجمعات السكانية الكبرى في الولاية. إذ تعدُّ المدن الأكثر سكّانًا في الولاية مراكزًا للدوائر، و هو مؤشرٌ يربط بين التنمية المستدامة، و التقسيم الإداري في الولاية، حيث أن المنطق العمراني يقول، أن المدن الأكثر جذبًا للسكّان، هي تلك التي تتميز بانتعاش واضح في مختلف الأنشطة الإقتصاديّة، و الخدمات.

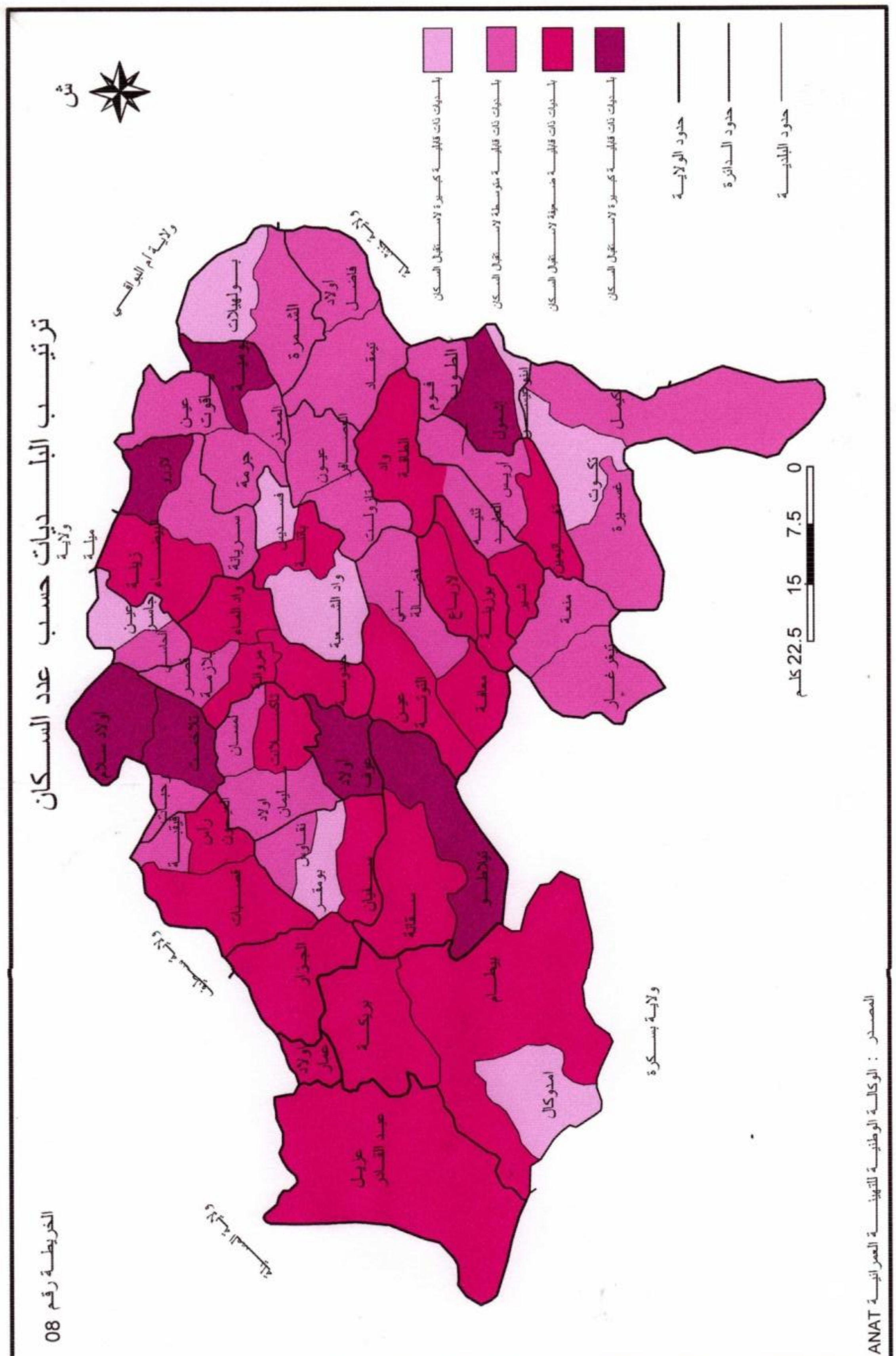
فيما يخص التّوزيع المكاني لسكّان الولاية، فإنّ **51.9%**(1) من السكان يقيمون في التّجمعات الحضرية الرئيسيّة، و **26.8 %**(2) في التجمعات الحضريّة الثانوية، بينما **21.3 %**(3) في المناطق المبعثرة. و قدر معدّل النمو بالنسبة للولاية، في الفترة **1998 – 2008** بـــ **1.6 %**، و هو نفسه **(1.6 %)** بالنسبة إلى المعدّل الوطني لسنة **2008.**

احتلّت الولاية المرتبة الخامسة **(05)** وطنيّاً في عدد السكّان، و هو عامل مهم في دراسة التقسيم الإداري للولاية، و يعد من الأسباب القوية، التي تستدعي إعادة النظر في الخريطة الإدارية للولاية.

(1): معطيات إحصائية، ONS ، رقم 527/05، RGPH.2008.

(2): معطيات إحصائية، ONS ، رقم 527/05، RGPH.2008.

(3): معطيات إحصائية، ONS ، رقم 527/05، RGPH.2008.


الخريطة رقم 08
ترتيب البلديات حسب عدد السكان
المصدر : الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية ANAT
ولاية بسكرة
ولاية أم البواقي
ولاية ميلة
حدود الولاية
حدود الدائرة
حدود البلدية
0 7.5 15 22.5 كلم

مؤشرات التنمية المستدامة في الولاية تبقى متفاوتة، إذا ما قارنّاها بالأرقام الوطنيّة؛ حيث تحتل المرتبة **الخامسة** في إجمالي حظيرة المساكن، بـــ **221778** مسكن، لكن يطرح ترتيبها الوطني (المرتبة**27**) بالنسبة لمتوسط عدد الأفراد بالمسكن **(6.6)**، إشكاليّة من النّاحية الإجتماعية، تؤثر بطبيعة الحال على حركة التنمية في الولاية ككل.

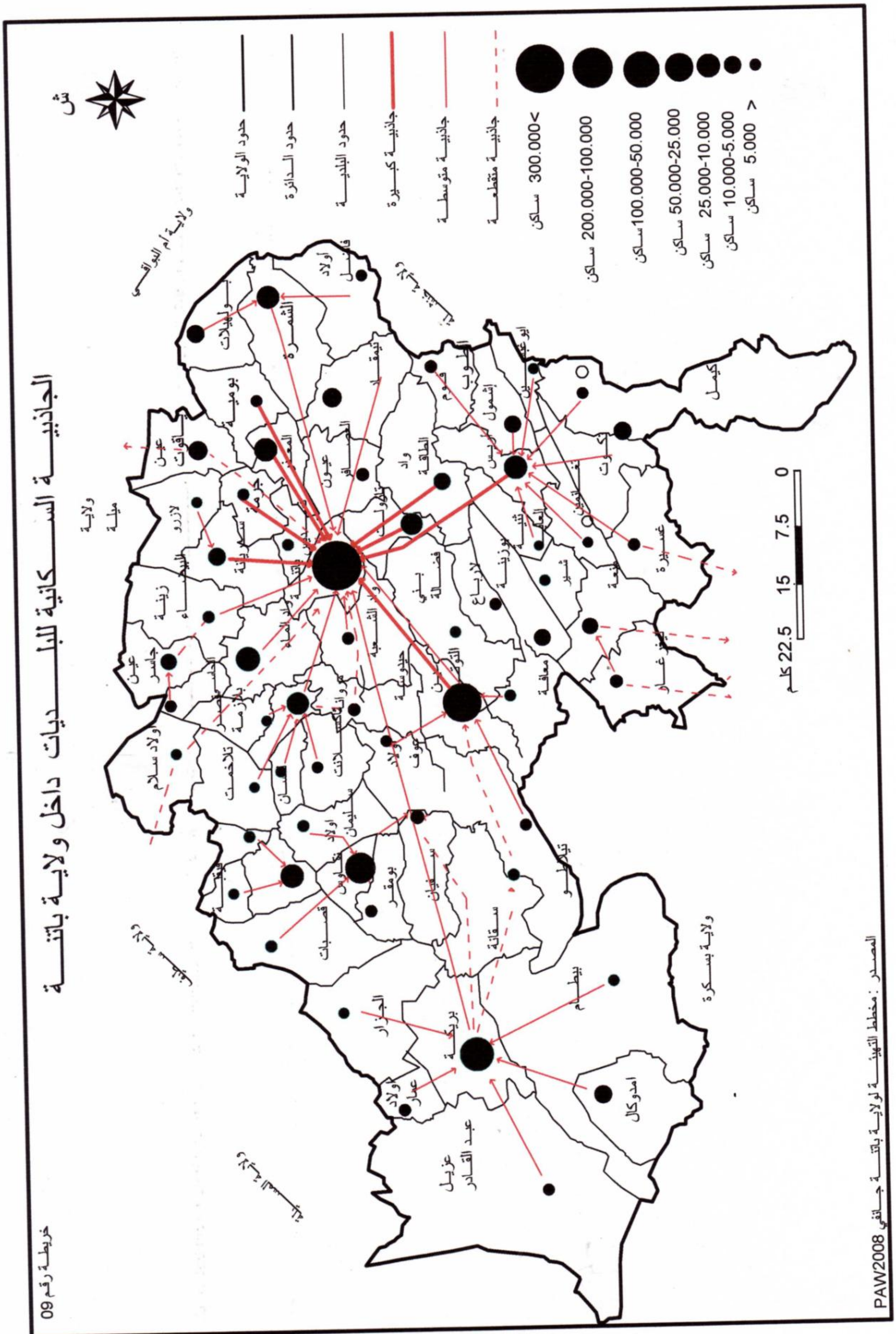
بالنسبة إل الرّبط بالشبكات المختلفة، فهي تحتل المرتبة العشرين **(20)** وطنيًا، بالنسبة إلى شبكة الكهرباء، بنسبة تغطية تصل إلى **95.6 %** على مستوى الولاية. و تحتل المرتبة السّادسة **(06)** وطنيًا، بالنسبة إلى الرّبط بشبكة الغاز الطبيعي، بنسبة تغطية تصل إلى **65.4 %** على مستوى الولاية. كما تحتل المرتبة الخامسة و العشرين **(25)** وطنيًا، بالنسبة إلى الربط بشبكة الصرّف الصحي، بنسبة تغطية تصل إلى **65.4 %** على مستوى الولاية.

يمكن الإستفادة من هذه الأرقام، في إبراز دور الجماعات المحليّة، في التنمية المستدامة على مستوى الإقليم الواقعة فيه، حيث تبقى الأرقام التي بين أيدينا بعيدة عن المعدّل الوطني، و عن المقاييس العالميّة؛ التي تحدد مستوى الحياة بالنسبة للأفراد، و المجتمعات، و هو ما يُفسّر بالعجز في تسيير المشاريع الحسّاسة بالنسبة للإدارة المحليّة على مستوى ولاية باتنة.

بالنسبة للتنمية البشريّة المستدامة؛ فقد أظهرت النتائج المسجلة في إحصاء **2008**، تراجعًا واضحًا، فيما يخص الأمية؛ حيث بلغ معدّلها لدى السكّان البالغين **10 سنوات** فأكثر **23.3 %**، (**15.6 %** لدى الذكور، مقابل **31 %** لدى الإناث)، بتسجيل انخفاض يقارب **10 %**، مقارنةً باحصاء سنة **1998**. كما سُجل ارتفاعٌ محسوس في النسبة الخامّة للتمدرس، لدى السكّان البالغين ما بين **6**، و **15** سنة؛ و الذي انتقل من **80.8 %** إلى **91.8 %** ما بين سنتي **1998**، و **2008**، مع تراجع التباين المسجّل بين الذكور، و الإناث من **6.1 %**إلى **1.2%** خلال نفس الفترة.

كما نُسجّل تحسنًا ملحوظا في مجال رفاهية المسكن، حيث أن **86.5 %** من المساكن المشغولة، متوفرة عى مطبخ، و **92.2 %** متوفرة على مرحاض، **59.9 %** متوفرة على الحمّام. و هو ما يمكن تفسيره بالدور الهام ؛ الذي يلعبه العنصر البشري (السكّان)، في تسيير شؤونه، و تطوير حياته، دون انتظار الدولة، و معنى ذلك؛ أن الأفراد هم مسؤولون أيضًا، في تحقيق التنمية المستدامة بدءًا بالمدينة التي يعيشون فيها.

<u>ملاحظة:</u> كل الأرقام الواردة في هذه الصفحة، مأخوذة عن الإحصاء السكاني لسنة 2008.


الجاذبيــة الســكانية للبلــديات داخل ولايـة باتنــة
خريطـة رقم 09
حدود الولايـة
حدود الـدائرة
حدود البلديـة
جاذبيـة كبيـرة
جاذبيـة متوسطـة
جاذبيـة متقطعـة
300.000< سـاكن
200.000-100.000 سـاكن
100.000-50.000 سـاكن
50.000-25.000 سـاكن
25.000-10.000 سـاكن
10.000-5.000 سـاكن
5.000 > سـاكن
0 7.5 15 22.5 كلم
المصـدر: مخطط التهيئـة لولايـة باتنـة جـانفي PAW2008

2 – 5 السكن في ولاية باتنة:

يعتبر السكن أحد أهم التحديات التي تواجهها الدولة، منذ الإستقلال، و قد بادرت الحكومة الجزائرية، بالعديد من البرامج، للقضاء على مشكل السكن، و من ذلك، نذكر برنامج "**المليون وحدة سكنيّة**"، الذي بدأ سنة **2004**. كما أُوجِدت الكثير من الصيغ، في توزيع السكنات؛ منها السكن الإجتماعي، السكن التساهمي، السكن الترقوي..الخ.

عندما لاحظت الدولة، بقاء الأمور على حالها من حيث تسيير قطاع السكن، أوكلت وزارة الداخلية، و الجماعات المحلية (هيئة مركزيّة)؛ ممثّلة في الإدارة المحلية (**ولاية، دائرة، بلدية**)، للإشراف على توزيع السكنات، كما فوّضت وزارة السكن و العمران (هيئة مركزيّة)؛ ممثّلة في مديرية التعمير و البناء(**DUC**)، مديرية السكن و التجهيزات العمومية (**DLEP**)، ديوان الترقية، والتسيير العقاري (**OPGI**)، في إنجاز و متابعة مختلف المشاريع المتعلقة بالسكن و العمران.

و يبرز دور الدائرة في تسيير هذا القطاع الحسّاس، من خلال قسمات التعمير و البناء (**SUC**)،(**SLEP**) المتواجدة على مستوى كل الدوائر، و مهمتها المتابعة الميدانيّة لمختلف المشاريع، و السهر على تسيير أموال الدّولة؛ المخصّصة لقطاع التعمير و البناء. و نستنتج من ذلك أن المركزية لازالت تلعب دورًا في التنمية المستدامة، و لو بصورة غير مهيمنة.

تميّز قطاع السكن، في ولاية باتنة بما يلي:

<u>أ – حظيرة السّكنات :</u>

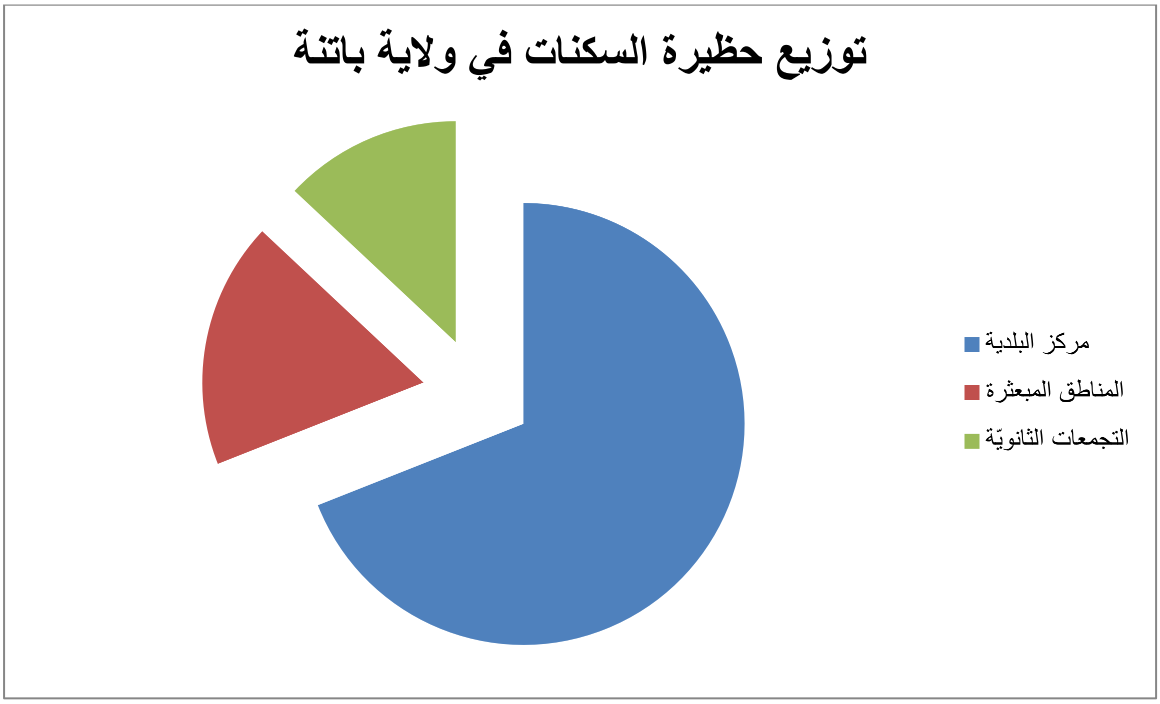
قدرت حظيرة السكن لولاية باتنة بـــ **221778** وحدة سكنية حسب إحصاء **16 أفريل 2008**، و وصل نهاية **2009** إلى **239959** وحدة سكنيّة (حسب مونوغرافيا الولاية لسنة **2009**). و تُفسر هذه الزيادة السكنيّة المقدّرة بـــ **18181** وحدة سكنية في السنة الواحدة، بالزيادة السكانية المرتفعة من جهة، و بالنمو الإقتصادي الإيجابي للدولة، من جهة أخرى.

<u>ب – معامل شغل المسكن:</u>

بلغ معدل معامل شغل المسكن، في ولاية باتنة **4.97** فرد لكل مسكن، و يتفاوت معامل شغل المسكن، من بلديّة لأخرى، و نلاحظ ذلك –عمومًا– كما يلي:

- **06** بلديّات: بمعاملات، تفوق **06** أشخاص في المسكن الواحد، و هي: بيطام، سفيان، أولاد سلام، الجزّار، أولاد عمار، و عزيل عبد القادر.
- **20** بلدية: بمعاملات تتراوح بين: **05، و06** أفراد/ مسكن، وهذا ما يقارب المعدل الوطني.
- **35** بلديّة: بمعامل أقل من **05** أفراد في كل مسكن.

و يمثل الشكل رقم **(03)**: توزيع حظيرة السكن، في ولاية باتنة.



تتوزّع السكنات في ولاية باتنة، بطريقة متفاوتة، إذ تبلغ **69%** في مراكز البلديات **(ACL)**، و **18 %** في المناطق المبعثرة **(ZE)**، و تصل إلى **13%** في التّجمعات الثّانويّة **(AS)**.

تعكس هذه الأرقام إشكالية التنمية، التي تعاني منها الولاية، خاصّة في المناطق المبعثرة، و التجمعات الثانوية في البلديّات، و يرجع ذلك إلى سوء تسيير القطاعات الحيويّة داخل الولاية، و التوزيع الخاطئ للميزانيات السنويّة للجماعات المحليّة. حيث غالبًا ما تعطى الأولوية في منح المشاريع التنموية، إلى التجمعات السكنية الكبرى؛ التي عادة ما تكون المدن مراكز الدوائر، كباتنة، بريكة، عين التوتة، آريس، مروانة، نقاوس .. و هذا لعدّة أسباب منها؛ الطلبات المتزايدة لهذه التجمعات الكبيرة في مختلف المجالات، إضافة للمشاكل العمرانيّة الكبيرة التي تعاني منها المراكز الحضرية الكبرى في الولاية، كالبطالة، أزمة السكن، الآفات الإجتماعيّة، انتشار البيوت القصديريّة، و السكن الفوضوي..الخ.

لعب المشكل الأمني، هو الآخر في العشرية السوداء، دورًا بارزًا في توسع التجمعات السكانيّة الرئيسية في الولاية، على غرار بلدية رأس العيون، مروانة، المعذر، واد الماء، عين جاسر...الخ.

حيث عرفت البلديات المذكورة، نزوحًا سكانيا ملحوظاً، ساعد على زيادة الحظيرة السكنية تلقائيًّا، و صاحب ذلك جملة من المشاكل التي عرفتها البلديّات، لعدم قدرتها على استقبال الأمواج البشرية؛ التي بقيت تصب في اتجاه واحد طيلة عشر سنوات. خاصةً مع تميز تلك الفترة بخلو الخزينة العمومية، و ضعف الميزانيات المخصصة للإدارات المحلية، إضافة للعجز الواضح للبلديات في التسيير بسبب قلة الموارد البشرية، و الماديّة.

2 – 6 واقع التّنمية المستدامة في الولاية:

2 – 6 – 1 واقع الفلاحة في الولاية:

يعتبر قطاع الفلاحة، من الأولويّات التي تعتمد عليها الجزائر، في مساعيها لتحقيق التّنمية المستدامة. و لتنظيم هذا القطاع، قامت الدولة عند إعدادها للتقسيم الإداري، بتحديد المحيط العمراني للبلديات، كما صنّف المخطّط التوجيهي للتهيئة و التعمير (PDAU)، المناطق الفلاحية في البلدية ضمن القطاعات غير القابلة للتعمير، بهدف المحافظة على البيئة، و للأهمية القصوى للقطاع الأول في التنمية الوطنية، و تحقيق الإكتفاء الذاتي.

و الجدول رقم (11): يُظهر توزيع المساحات الزراعية، حسب نوعيّة الإنتاج في ولاية باتنة، للموسم الزراعي 2008 –2009.

جدول رقم (11): توزيع المساحات الزراعية لموسم 2008 – 2009

نوع المنتوج	المساحة المستغلّة(هكتار)
الحبوب	134500
البقول الجافة	28
الأعلاف	21716
زراعة الخضراوات	741
زراعات صناعية	7237
الأشجار المثمرة	15223
الأراضي المرتاحة	243232

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية باتنة.

يتّضح من الجدول، أن زراعة الحبوب هي النشاط الرئيسي على مستوى الولاية، حيث تمثل المساحة المستغلّة في الحبوب **31.42 %** من المساحة الزراعية المستعملة في الولاية، و التي تقدّر بـــ **422677 هكتار**. علمًا أن انتاج الحبوب متعلق بكمية الأمطار المتساقطة، أي أنّه متغير من سنة إلى أخرى.

تحتل الأراضي المرتاحة، مكانة معتبرة في المساحة الزراعية الكلية المستعملة، حيث تمثل **58 %** من هذه الأخيرة. و تطبيق تقنية الأرض المرتاحة أصبح ضرورياً في مناطقة **الهضاب العُليا التلية**، و **منطقة الجبال** فيما يخص زراعة الحبوب. أما في منطقة سهل الحضنة، فلا يوجد سبب لاستعمال تقنية الأرض المرتاحة نظرًا للطابع الرعوي الذي يسود المنطقة.

المساحة المخصصة لزراعة الأعلاف جد محدودة، و تمثل **5.14 %** فقط من المساحة الزراعية الكلية المستعملة.

زراعة الخضراوات، تحتل مساحة جد ضعيفة، إذ تمثل **1.71 %** فقط من المساحة الزراعية الكلية المستعملة؛ أين تهيمن زراعة البطاطا، الطماطم، الثوم، البصل، و الفلفل.

زراعة الأشجار المثمرة، بلغت **15223 هكتار**، أي **3.57 %** من المساحة الزراعية الكلية المستعملة في الولاية، و تهيمن فيها زراعة المشمش، الزيتون، و التفاح. و حسب مديرية الفلاحة للولاية، فإن توزيع المساحة الزراعية يتشكل من **98.64 %** للقطاع الخاص، مقابل **1.36 %** للقطاع العام.

أهمية قطاع الفلاحة، تفرض سياسة ترشيد العمل الزراعي، من خلال مضاعفة الإنتاج، و استغلاله في الصناعة، بهدف القضاء على البطالة المتفشيّة في مختلف بلديات الولاية، و بالتالي المساهمة في التنمية المستدامة في المنطقة.

2 – 6 – 2 الغابات:

العقار الغابي في ولاية باتنة، يمتد على مساحة تقدر بـــ **324914.67 هكتار**، ما يمثل نسبة **27 %** من مساحتها الإجمالية. دراسة الأملاك الغابيّة للولاية، تمت من خلال الجرد العام للأراضي، و الغابات لشمال الوطن، و التي أنجزت من طرف المكتب الوطني للدراسات و التنمية الريفية في سنة 1984 م، تمت مراجعتها في سنة 2007 م، من طرف إدارة الغابات للولاية.

تتواجد هذه الغابات على مستوى الجبال من الشمال إلى الجنوب:

- في الشمال: جبال بلزمة، بوعريف، و بني فضالة؛
- في الجنوب: الزقاق، الأوراس، و بني ملول.

تتكون غابات الولاية أساسًا من الصنوبر الحلبي، البلوط الأخضر، العرعار بأصنافه الثلاثة، و الدردار. إذ يمكن من خلال هذا التنوع، إنجاز مركبات صناعية لتصنيع الورق، و تحويل الخشب، كما يمكن الإستفادة من هذه الثروة الغابية الكبيرة في السياحة الجبلية، و الغابية، و هو ما يساهم في تنمية المناطق الجبلية المعزولة؛ التي هي أصلاً في أمس الحاجة إلى مصادر تمويل تكميلية.

2 – 6 – 3 الوضعية البيئية في ولاية باتنة:

تتميز ولاية باتنة بتنوع النظم الإيكولوجية **(écosystèmes)**، كالهضاب العليا، الجبال، الغابات، السهوب، السهول، المناطق الرّطبة، و الشبه الصحراوية. و ساهمت هذه الوضعية بتنوع الغطاء النباتي، و التنوع الحيواني.

" فتركيز محاور **التنمية المستدامة**، كان يقوم على تلبية الحاجات المتنامية للسكان، دون النظر إلى مستقبل **البيئة**، و قد عالجت التنمية مشكل فقر الرّيف، التوازن الهيكلي بين الريف و المدينة، و النمو العشوائي لأحياء المدينة)"[1]، دون التفكير في مشاريع تراعي الجانب البيئي، إذ كانت الأولوية تُعطى فقط لمشاريع التعمير و السكن .

(1): دويبي أمينة: " مدينة الجزائر من منظور سكّانها، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في علم الإجتماع، جامعة الجزائر، 2005، ص 14.

للبيئة العديد من العناصر تُؤثر فيها على المحيط، و تتأثر بها أيضًا، يمكن ذكر منها ما يلي:

أ – المساحات الرطبة:

تتواجد في الولاية، العديد من المساحات الرطبة، التي أضحت تعاني من تدهور كبير، نتيجة عدة عوامل، و الجدول رقم **(12)** يوضح لنا حالة هذه المساحات.

جدول رقم (12): المساحات الرطبة في ولاية باتنة.

البلديات	الإسم	المساحة(هكتار)	العوامل المؤثرة	التسيير
بومية	سبخة جندلي	3200	– الرعي –التلوث بفعل المياه المستعملة	محافظة الغابات
لازرو	شط غدان	748	– الرعي	محافظة الغابات
عين ياقوت	شط الغرارة	300	–التوسع الفلاحي	محافظة الغابات
زانة البيضاء	سبخة زانة	08	– الرعي	محافظة الغابات
عين ياقوت	شط أولاد المعذر	06	/	محافظة الغابات
زانة البيضاء	شط صابون	250	– الرعي – التلوث بفعل المياه المستعملة	محافظة الغابات
امدوكال	شط امدوكال	250	– الرعي – التصحر	محافظة الغابات
تيمقاد	سد كدية مدوّر	قدرة الاستيعاب 60000000 م^3	/	– تدخل محافظة الغابات – التسيير و المتابعة من طرف الوكالة الوكنية للسدود و تحويل الماء

المصدر: مديرية البيئة سنة 2009.

تلعب المساحات الرطبة، دورًا مهمًا في **التوازن الإيكولوجي** في الولاية، و الذي يعد أحد مقومات التنمية المستدامة. حيث نلاحظ أن نشاط الرعي، ساهم في تدهور الوضعية العامة لهذه المسطحات، زيادةً على سوء تسيير المياه المستعملة، من خلال ضعف شبكة الربط بقنوات الصرف الصحي، الذي ساهم هو الآخر في تفاقم هذا الوضع الكارثي، بسبب حصر صلاحيات المراقبة، و التسيير، في مصالح الغابات فقط؛ رغم أنه كان يمكن للسلطات المحلية المتمثلة في الدوائر، و البلديات، لعب دور أكثر فعالية؛ لما يمكن أن توفره في هذا الجانب من إمكانات ماديّة، و بشريّة، و تقنيّة.

ب – النفايات الصلبة في الولاية:

تعتبر النفايات، العدو رقم واحد للبيئة، و يتسبب فيها الإنسان بالدرجة الأولى، و تتواجد في الطبيعة على ثلاثة أشكال، سائلة، صلبة، و سائلة.

تتصدّر المدن الكبرى سكانيا في الولاية، سلّم ترتيب البلديات الأكثر إنتاجًا للنفايات الصلبة، و يشرح الجدول التالي رقم **(13)**: حالة النفايات الصلبة في ولاية باتنة.

جدول رقم (13): حالة النفايات الصلبة في ولاية باتنة.

البلديّة	عدد السكّان	النفيات (كلغ/اليوم)
باتنة	298893	239114.4
بريكة	**107877**	**86304.6**
عين التوتة	61303	49042.4
مروانة	39364	31491.2
آريس	31267	25013.3
نقاوس	30193	24154.4
تازولت	28504	19952.8
راس العيون	23267	11633.5
الجزّار	22975	16082.5
واد الماء	20932	8372.8
تالخمت	20372	6111.6
أولاد سلام	19962	7984.5
المعذر	19058	7623.2
واد الطّاقة	18478	7391.2
الشمرة	17444	8722.0
القصبات	17301	10380
عين جاسر	16176	11323.2
سريانة	16169	9701.4
سفيان	14782	8869.2

عزيل عبد القادر	14710	4413
منعة	13803	8281
بوزينة	13523	5409.3
أولاد سي سليمان	12660	5064
بيطام	**12351**	**4940.4**
عيون العصافير	11985	3604.2
تيمقاد	11559	4794
ثنيّة العابد	11559	4623.6
تكوت	11253	6751.8
عين ياقوت	11201	6720.6
الرّحبات	11131	11131
أولاد فاضل	11041	4416.4
زانة البيضاء	10793	4317.2
قيقبة	10310	3093.0
إيشمول	10308	4123.2
امدوكال	**9357**	**5614.2**
قصر بلزمة	9229	3691.6
أولاد عمّار	9093	2727.9
تاكسلانت	8734	2620.2
بومقر	8658	4329
الحاسي	8177	2453.1
فيسديس	7857	4714.2
وادي الشعبة	7502	4501
غسيرة	7474	2242.2
بولهيلات	7285	4371.0
تيغرغار	6936	2080.8
فم الطوب	6055	3027.5
سقانة	5981	2392.4
شير	5546	1663
لازرو	5237	1571.1
لمسان	5202	1560.6
كيمل	4633	1389.9
تيغانيمين	4204	1681.6
جرمة	3505	1402
إينوغيسين	3484	1045.2
تيلاطو	3130	939
معافة	2764	1105.6
حيدوسة	2378	7134
أولاد عوف	1785	714
بني فضالة	1584	633.6
بومية	874	262.2
لارباع	300	00
61 بلديّة	**1149623**	**731255.2**

المصدر : معطيات إحصائية،**ONS** ، رقم 527/05، **RGPH.2008**+ مديرية التخطيط **2009**.

تتصدّر البلديات الكبيرة في الولاية، قائمة البلديات الأكثر إنتاجاً للنفايات الصلبة بمعدل **0.8 كلغ/اليوم/الساكن**، و البلديات المعنية هي: باتنة، آريس، مروانة، **بريكة**، عن التوتة، و نقاوس. تليها بلديات كل من تازولت، عين جاسر، و الجزّار بمعدل **0.7 كلغ/اليوم/الساكن**، ثم تأتي فئة **0.6 كلغ/اليوم/الساكن**؛ و التي تتشكل من بلديات: واد الشعبة، فسديس، عين ياقوت، امدوكال، سفيان، سريانة، القصبات، تكوت، منعة، و بولهيلات.

نلاحظ أن دائرة **بريكة** تتواجد دائماً –تقريبًا– مع نفس المجموعة، و التفسير الوحيد لهذه المقاربة، هو وجود الكثير من القواسم المشتركة بين بلديات هذه المجموعة.

فبلديات كل من باتنة، **بريكة**، آريس، نقاوس، عين التوتة، رأس العيون، و مروانة؛ تتقاسم في كونها مراكزٌ للدوائر، كما أنّها تتصدر قائمة ترتيب السكان في الولاية، إضافة إلى كونها مراكز جذب للسكان..الخ.

يمكن القول كنتيجة لهذا التحليل؛ أن التقسيم الإداري في الجزائر، أعطى دفعًا تنمويًا كبيرًا لبعض البلديات، على حساب أخرى، و تظهر صورة ذلك، في مستوى التجهيز، و الربط بشبكات الطرقات، و الشبكات المختلفة (**VRD**)، و مشاريع التهيئة و التعمير الكبيرة، التي تستفيد منها المدن مراكز الولايات، و بعض الدوائر المحضوضة. لكن ما لم تفكر فيه الدولة هو التنمية المستدامة، و نتج عن ذلك تدهور تنموي كبير في شتّى المجالات، و تراجعٌ ملحوظ في العديد من القطاعات أدّى إلى ظهور جملة من المشاكل الإجتماعية، و العمرانيّة.

يتم نقل النفايات، في الولاية باتنة إلى مراكز الدفن التقني (**CET**)، و المفرغات المراقبة (**CD**)، مثلما يُوَضحه الجدول التالي:

جدول رقم (14): خصائص مراكز الدفن التقني، و المفرغات العمومية.

البلديات	مدّة الحياة (السنة)	الكمية (طن/السنة)	عدد الحجرات	قدرة الإستيعاب(م^3)	CETأوDC
باتنة، واد الشعبة، فسديس	25	91250	08	1 250 000	CET BATNA
بريكة، بيطام، امدوكال	25	25550	04	1 200 000	CET BARIKA
عين التوتة، أولاد عوف، تيلاطو	25	14600	03	800 000	CET AIN TOUTA
آريس، تيغانيمين	25	7300	02	80 000	DC ARRIS
مروانة، قصر بلزمة	25	10950	02	51 000	DC MEROUANA
تيمقاد، أولاد فاضل	25	7300	02	54 000	DC TIMGAD
المعذر، بومية، جرمة	25	7300	02	51 000	DC EL-MAEDER
نقاوس، سفيان، بومقر،	25	10950	02	60 000	DC NGAOUS
رأس العيون	25	5475	02	55 000	DC RAS EL AIOUNE

المصدر: مديرية البيئة.

التزامات الجزائر الدولية، و الإتفاقات التي أبرمتها في المؤتمرات العالمية التي تهتم بالبيئة، كان آخرها قمّة "كيوتو" باليابان سنة **2002**، أجبرتها على الإهتمام بالبيئة، بطريقة تقنية، و منظمّة، من خلال مراكز الدفن التقني، و حتى عن طريق المفرغات العمومية المراقبة.

دائرة بريكة، عرفت إنجاز **مركز للدفن التقني**، بحكم أنها الدائرة الثانية في الولاية من حيث الأهمية، وتصل قدرة إستيعاب هذا المركز إلى **1200000**م^3، بمعدل يقدّر بـــ **91250 طن/ السنة.**

ج – النفايات السّائلة:

نسبة الربط البلديّات بالمياه الصالحة للشرب في ولاية باتنة فاقت **80 %**. و في ميدان البيئة، و التنمية المستدامة تعتبر هذه النسبة المرتفعة عاملاً مساعدًا على زيادة النفايات السّائلة، بالإضافة إلى مياه الأمطار. و مع ذلك فإن تجهيزات معالجة المياه، تبقى غير متماشية، مع مستوى استهلاك المياه. و يجب في هذه الحالة إنجاز على الأقل محطتين لمعالجة المياه الملوثة، الأولى في غرب الولاية **(دائرة بريكة)**، و الثانية على مستوى شرق الولاية **(دائرة آريس)**؛ علماً و أن ولاية باتنة، تتوفر حاليًا على محطة واحدة **(STEP)** فقط على مستوى بلدية باتنة.

2 – 6 – 4 وضعية قطاع النقل في الولاية:

إن قطاع النقل الذي يغطّي نشاطات عديدة، يلعب دور الوسيط بين النشاطات الاقتصاديّة، و الإجتماعية. كما أنّه يعتبر عاملاً مهمًا في خدمة الإقتصاد الوطني و المواطن، و تحقيق التنمية المستدامة الوطنيّة.

أ – شبكات الطرق[1]:

تحتوي شبكة الطرق في الولاية، على **3506.07 كلم**. تنقسم كما يلي:

- **الطرق الوطنية: 804.3** كلم، أي **22.94 %** من مجموع الشبكة؛
- **الطرق الولائية: 650.4** كلم، أي **18.55 %** من مجموع الشبكة؛
- **الطرق البلدية**: **1331.62** كلم، أي **37.97 %** من مجموع الشبكة؛
- **المسالك: 719.75** كلم، أي **20.53 %** من مجموع الشبكة.

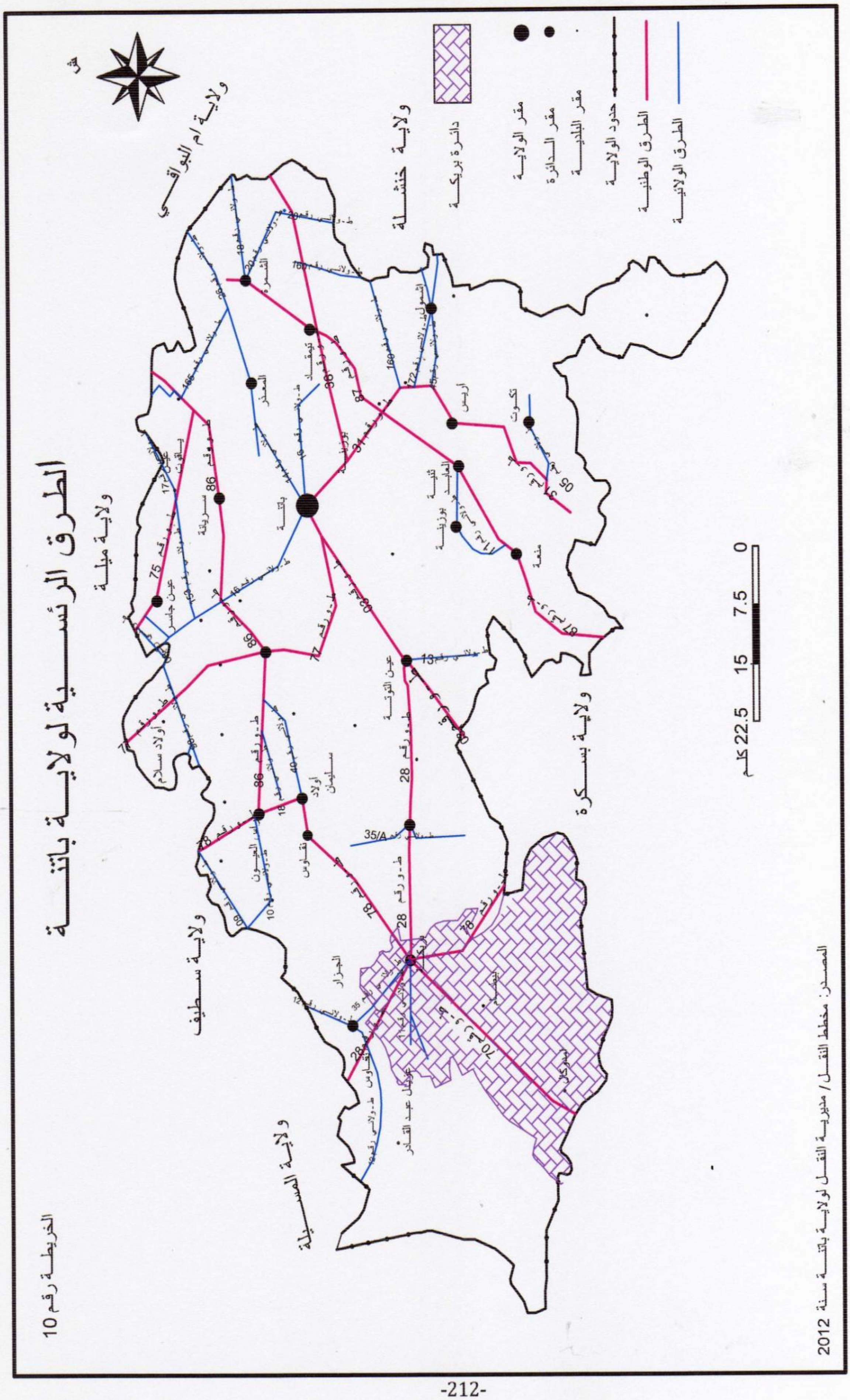
الطرق المعبّدة تمثل **79.47 %** من مجموع الشبكة، و الباقي أي **20.53 %** تمثل المسالك، و هي مؤشرات تقودنا إلى الإهتمام أكثر بمشاريع قطاع الأشغال العمومية على مستوى الولاية، لأنّها خير وسيلة لتثبيت السكان في مناطق نشأتهم، حيث تعتبر رحلات العمل اليومية الشاقة، من بين الأسباب الرئيسية التي تشجع على تغيير مكان الإقامة، و توضح الخريطة رقم **(09)** الطرق الرئيسية في الولاية.

ب – السكك الحديدية:

إن شبكة النقل بالسكك الحديدية، تتوفر على سكتين، يبلغ طولهما **148 كلم**، الخط الأول يشق ولاية باتنة شمالاً إلى الجنوب على طول يقدر بـــ **95 كلم**، و يحتوي على محطّات؛ هي عين ياقوت، جرمة، باتنة، و عين التوتة. هذه الشبكة تربط ولاية باتنة بقسنطينة، و منائي عنابة، و سكيكدة شمالاً، كما تربط باتنة ببسكرة، و تقرت جنوبًا. و تلعب هذه الشبكة دوراً بارزا في تنمية الولاية، من خلال استفادتها من الموارد الآتية من المنائين المذكورين.

بالنسبة إلى الخط الثاني، فينحصر بين عين التوتة و المسيلة، و حاليا أصبح من الممكن التنقل إلى العاصمة عن طريقه، و هو يوفر خدمات جيدة للمنطقة.

(1): مديرية الأشغال العمومية



الخريطة رقم 10

المصدر: مخطط النقل / مديرية النقل لولاية باتنة سنة 2012

2 – 6 – 5 السياحة في الولاية:

تمتلك ولاية باتنة، إمكانيات سياحية كبيرة، تؤهلها لأن تكون قطبًا سياحيا كبيرًا في الجزائر، حيث تتميز الولاية بما يلي:

أ – الفنادق: بلغ عدد الفنادق في ولاية باتنة، إلى غاية **31-12-2009**، **14** فندقًا نشطًا، منها أربعة فنادق مصنفة، و لا تعرف دائرة بريكة، أي فندق مصنّف، رغم وجود منطقة طبنة الأثرية فيها.

ب – المواقع السياحيّة التّاريخيّة و الثقافيّة(1):

- **موقع "لامبيز" الأثري ببلدية تازولت:** يقع على بعد **11** كلم؛
- **قوس ماركونا:** يبعد بحوالي **05** كلم شرق بلدية تازولت؛
- **الموقع الأثري "غيل عيسى"**: يتواجد ببلدية وادي الطّاقة؛
- **المعلم الأثري "إيمدغاسن":** يمثل هذا المعلم ضريح الملك النوميدي "ماسيل"؛
- **الموقع الأثري "زانة البيضاء":** موقع روماني، يقع بدائرة عين جاسر؛
- **موقع تيمقاد الأثري**: يبعد هذا الموقع عن مدينة باتنة، بـــ **35** كلم، و هو مصنّف كتراث عالمي منذ سنة **1982** من طرف اليونسكو؛
- **الموقع السياحي بواد عبدي**: يبعد عن مدينة باتنة بـــ **37** كلم على الطريق الوطني رقم **54**، و على ارتفاع **1750** م؛
- **ثاقلعيت – القلعة**: تقع على بعد **30** كلم، جنوب بلديّة منعة، تقع على قمّة جبل "عسلاف"، و نجد في الشّمال و الجنوب آثار دشرة "بالول"، بقلاعها الثلاثة؛ بالول، دلالهة، و إيقلفن؛
- **بالول**: توجد بها قلعة قديمة مصنّفة كتراث وطني سنة **1993**؛
- **إيقلفن**: دشرة صغيرة بها قلعة قديمة مبنيّة، على سبع طوابق تحتوي على **100** غرفة، و باب واحد؛ مصنّفة كتراث وطني سنة **1993**؛
- **موقع طبنة ببريكة**: توجد آثار رومانيّة بالجهة المقابلة لوادي بيطام؛ الذي يغطّي "الزاب **(حضنة الشرق)**، حيث لا توجد بها معالم، و هي تضم **10 هكتارات**، و فيها حوائط مبنيّة بأحجار كبيرة، يرجع تشييدها إلى الفترة البيزنطيّة، و قد صُنف هذا المعلم الأثري كتراث وطني سنة **1950**.

(1) : مديرية السياحة. 2009.

- **امدوكال:** بلدية تتّبع إداريا لدائرة بريكة، و تتميّز بجمال واحات النّخيل، و توجد بها منارة قديمة بيضاء، و مساحات خضراء؛ و تحيط بها سلسلة جبال المشايب على ارتفاع **655** م؛
- **الموقع السياحي بالوادي الأبيض:** هو وادي مشهور بمنطقة الأوراس، و يتبع الطريق الوطني رقم **31** ابتداءًا من مضيق "تيغانيمين" إلى غاية بلديّة الدروع بسكرة؛
و يضم عدّة مناطق منها:
- **تيفلفال:** و تمتاز المنطقة بتخصص في صناعة الحلي، و النقش على الحجر بالخطوط اللاتينية؛
- **غوفي:** الميزة الأساسية للمنطقة، و هي الشرفات الأربعة لغوفي المحاذية، للطّريق الوطني رقم **31** الرّابط بين باتنة، و بسكرة مرورًا بآريس، و تطل على الوادي الأبيض؛
- **مضيق تيغانيمين:** لعبت دورًا هامًا في مراحل تاريخية، حيث تم سنة **145 م**، شق الطريق الجبلي، و في سنة **1850 م**، تم تشييد الطريق لمرور المعسكر الفرنسي القدّيس آرنو، و في سنة **1954 م**؛
- **نقاوس:** تفترش مدينة نقاوس سهلاً فسيحًا، يتميز بالغطاء الطبيعي الوفير.

تعتبر السياحة في ولاية باتنة، من العوامل المؤثرة في التنمية المستدامة، حيث تساهم بصورة فعّالة في تطوير العديد من البلديات، و الدوائر، على غرار بلديّة "تيمقاد"؛ التي تستقطب سنويًّا الكثير من السياح في إطار المهرجانات المقدمة في المسرح الروماني للمدينة الأثرية. و هنا يجب التنويه إلى أن دائرة بريكة تتمتّع هي الأخرى بإمكانيات هائلة كـــ "**خام سياحي**" لا بدّ من الإعتناء به حتى تأخذ الدائرة بعدًا إقليميّا مؤثرًا، و تُطور نفسها بنفسِها..

خلاصـــــــة الفصل:

يتوفر إقليمُ دائرة بريكة، على إمكانيات ضخمة في مجال الزراعة، و تشتهر المنطقة بإنتاجها الوفير في مجال الحبوب في سهول سطيف، و برج بوعريريج؛ كما يتوفر الإقليم على ثروة حيوانية هائلة إلى جانب توفره على ثروة منجميه معتبرة أهمها الحديد والفوسفات. و يظم الإقليم قاعدة صناعية متنوعة، و شبكة نقل متطورة نسبيا مقارنة مع باقي أنحاء الهضاب العليا الأخرى؛ سواء في مجال النقل البري؛ أو النقل بواسطة السكك الحديدية. و للإقليم مقومات سياحية طبيعية، و ثقافية ممتازة، إلى جانب الآثار الرومانية المميزة، التي يمكن استغلالها في مجال ترقية السياحة.

من بين العراقيل التي تواجه التنمية في الإقليم، اكتظاظه المتفاوت بالسكان، وارتفاع نسبة البطالة من الفئات النشيطة إلى حدود **30 %**. كما يواجه المنطقة تناقص ملحوظ في الموارد المائية، و تدهور البيئة من جراء التصريف العشوائي للفضلات الحضرية والصناعية الصلبة، والسائلة.

تشمل محاور التنمية التي ينبغي أن توجه نحوها الاستثمارات في هذا الإقليم، استصلاح الأراضي الفلاحية، وتشجيع المزروعات المقاومة للجفاف في السهول الخصبة العميقة التربة، مع تشجيع تربية المواشي، و حماية البيئة من التلوث، و حماية المناطق المرتفعة من انجراف التربة، و الاهتمام أكثر بالتهيئة الإقليمية، و ترقية الاستيطان الريفي.

ولاية باتنة، يمكن اعتبارها –في دراستنا هذه– **الإقليم الإداري لدائرة بريكة**؛ تُؤثر عليها، و تتأثرُ الدّائرة بها. و التنمية المستدامة في دائرة بريكة لا تتحقق إلا بمعالجة الأخطاء المرتكبة في الفترات السّابقة؛ إذ يجب الإستفادة من المزايا الموجودة في كل بلديّة من البلديات الـــ **61** المنتمية للولاية. وانطلاقًا من هذه الخطوة، نقوم بتنسيق الأعمال وفق السلم الإداري عند تحديد العوائق، و الاحتياطات الواجب اتخاذها في سبيل تنمية الولاية، و من ثم الإقليم، فالقطر؛ أي يجب وضع خطة، و قوانين لتسهيل عمليات التعاون بين البلديات، انطلاقا من بلديات نفس الدّائرة، ثم تأتي مرحلة التعاون بين دائرة و أخرى..

التعامل مع البلديات في عمليات التهيئة، و إصلاح مختلف القطاعات، يُبرز أهمية التقسيم الإداري في تحقيق التنمية المستدامة؛ باعتبار أن البلدية هي الخلية الأساسية في البنية الإدارية للوطن.

تمهيـــد:

دائرة بريكة، مثلما ذكرنا في الفصول السابقة، تعتبر مثالاً لكثير من الدوائر الجزائرية، التي تعاني من عدد لا بأس به من المشاكل التنمويّة؛ التي تحتاج إلى دراسة عميقة لواقع و آفاق السكان، و البلديات التي يعيشون فيها.

وفي هذا الفصل، نقوم بدراسة عامة للخصائص الطبيعيّة، و الإقتصاديّة، و البشريّة لدائرة بريكة، من أجل معرفة واقع التنمية المستدامة في الدائرة، و علاقة ذلك بالتقسيم الإداري، و محاولة الخروج بنتيجة تساهم في تنمية، و تطوير منطقة الدراسة، و حتى إقليمها.

1 – لمحة تاريخية عن دائرة بريكة:

دائرة بريكة، هي امتداد لمدينة طبنة التّاريخية، قال عنها الإدريسي: "**تُبنا** في غرب الأوراس، هي مدينة رائعة كثيرة المياه، تقع في وسط حدائق، وحقول من القطن، و مزارع الشعير، و القمح. سكانها خليط من مختلف الشعوب، و تعمل في تجارة ناجحة. هناك الكثير من التمور والفواكه.

يقسم تاريخ منطقة بريكة إلى:

- ما قبل الرومان؛
- العهد الروماني (حيث عرفت ازدهار المدينة) أربعة قرون من الميلاد؛
- العهد البيزنطي بعد الروم أواخر القرن الخامس؛
- اجتياح الوندال وتدمير المدينة القرن السادس؛
- الفتوحات الإسلامية في القرن السابع؛
- إعمار المدينة الأمازيغيّة خلال الدولة الفاطمية القرن الثامن واتخاذها عاصمة الزيبان؛
- اجتياح القبائل الهلالية وتدمير المدينة لتصبح مهجورة القرن 13عشر؛
- عودة الحياة للمدينة.

منطقة الحضنة لها جذور ضاربة في أعماق التاريخ، حيث كان أول استقرار للبربر الأمازيغ بمنطقة طبنة التي تبعد بـــــ:**02 كلم** جنوب مدينة بريكة؛ كما تشهد آثار طبنة على تعاقب الحضارات على المنطقة، من الرومان، مرورا بالعرب، ثم العثمانيين، وصولا إلى الاستعمار الفرنسي.

كان أول استقرار سكاني بمنطقة بريكة سنة **1591م** من طرف "**أولاد سيدي غانم**" من أصل وهراني مرورا بعين خضراء (مسيلة) ، لتكون المحطة بشمال مدينة بريكة بجوار "**المهاميل**"، و جزء من "**أولاد سحنون**". كان هذا المجتمع يمارس النشاط الفلاحي إلى غاية دخول الاستعمار الفرنسي سنة **1860م**، حيث تمركز الأوربيون بوسط المدينة وقاموا بالتمركز على مساحة **5.5 هكتار**، و بتعداد سكاني يقدر بـــ: **478 نسمة** سنة **1891م**، و تحولت إلى تجمع سكني سنة **1928م**، و في نفس السنة أنشأت "**بلدية بريكة المشتركة**"؛ التي كانت تضم عدة بلديات مجاورة بداية من مدينة "**مروانة**، و "**تقاوس**" شرقًا، إلى غاية مدينة "**مقرة**" غربًا .

عرفت مدينة بريكة تركزًا سكانيًّا مهمًا، خاصة في الفترة **1952– 1954**، حيث ارتفع من **3000 نسمة** إلى**9000 نسمة**، وهذا نظرًا للسياسة الاستعمارية المتمثلة في حشد المواطنين بالمركز لتسهيل مراقبتهم.

تم تعيين **بريكة** كدائرة سنة **1956م** تضم: "**الجزّار**" و "**بيطام**" و "**امدوكال**" و بلدية "**بريكة**"؛ التي تضم "**أولاد عمار**" و "**عزيل عبد القادر**". و قد حافظت على نفس التقسيم إلى غاية **1984م**، حيث تم ترقية "**عزيل عبد القادر**" **(المتكعوك – سابقًا)** و **أولاد عمار** إلى بلديات تابعة لدائرة بريكة، ثم دائرة الجزار سنة **1991م** , و رغم تقلص المساحة الجغرافيّة لبلديّة بريكة، إلا أنها شهدت نموًا سكانيًّا صاحبه تطور عمراني ملحوظ؛ إذ تعتبر ثاني مركز سكّاني بعد مقر الولاية .

2 – موقع دائرة بريكة:

دراسة موقع و موضع دائرة بريكة، يساعدا على معرفة إمكانيات و عوائق الدائرة، و من خلال ذلك يمكننا تحديد الحلول، و مناطق التّوسّع العمراني و المشاريع المختلفة التي تساهم في تنمية الدائرة. و تتكوّن دائرة بريكة من ثلاث بلديّات، هي بريكة، بيطام، و امدوكال. يحدها:

- شمالاً: بلديتي الجزار، و أولاد عمّار (دائرة الجزّار).
- جنوبًا: بلدية طولقة، بولاية بسكرة.
- شرقًا: بلديّة سقّانة (دائرة سقّانة).
- غربًا: بلدية عزيل عبد القادر (دائرة الجزّار).

و الخريطة رقم (01) توضح الموقع الإداري لدائرة بريكة، داخل ولاية باتنة (أنظر ص 15).

2 – 1 الموقع الجغرافي لبلديّة بريكة(1):

يعتبر الموقع من أهم الضوابط المؤثرة في دراسة المراكز العمرانية، لِما له من تأثير مباشر على حياة الإنسان، و استقراره في أماكن محددة؛ فنمو المدينة و توسعها، و طبيعة نشاطها الاقتصادي مرتبطٌ أساسًا بالموقع.

تقع بلديّة بريكة في الجهة الجنوبية الغربية لمدينة باتنة، بين دائرتي عرض **35**^{0} و**36**^{0} شمالاً، و خطي طول **4** و **5** شرقا . تعد ثاني بلدية بعد مقر الولاية، حيث بلغ عدد سكانها **106865** نسمة حسب الإحصاء العام لسكن و السكان لسنة **2008م**، و بكثافة سكانية بلغت **349.88نسمة**/كلم^2 ، تبعد عن مركز الولاية (باتنة) بحوالي **88 كلم**، و بـــ **99 كلم** عن ولاية مسيلة، و بـــ **116كلم** عن ولاية سطيف، و بـــ **78 كلم** عن ولاية بسكرة، و ترتفع على مستو ى البحر بـ: **474.89 م**.

تحتل على المستوى المحلي موقع استراتيجي هام، باعتبارها مركزًا للتبادل الاقتصادي؛ أين تتربع على مساحة **305.43 كلم**^{2} ، مما يساعدها على أداء دورها الوظيفي، و يمنحها ثقلاً في المنطقة .

لقد لعبت، و تلعب دائرة بريكة دورًا إداريًا هامًا في هيكلة، و تسيير مجالها منذ نشأتها، رغم تقلص مجالها الجغرافي؛ حيث تضم حاليّا: بلديتي "امدوكال و بيطام"، بعد أن كانت تضم كل من الجزار، و أولاد عمار، و عزيل عبد القادر بالإضافة إلى البلديات المذكورة سابقًا، و كان ذلك قبل سنة **1991م.**
يحدّها إداريًّا البلديّات التّالية:

- شمالاً: بلدية الجزار و أولاد عمار؛
- غربًا : بلدية عزيل عبد القادر؛
- شرقًا : بلدية سقانة؛
- جنوبًا : بلدية بيطام.

و الموضع هو المكان الذي تقوم عليه المدينة ، فهو عنصر مهم في الدراسة العمرانية، لأنه يحدد شكل النمو، و يتحكم في اتجاه التوسع المستقبلي ، كما يعرف على أنه الحيز الذي تشغله المدينة (البلدية)، أو المنطقة التّابعة لها (الدائرة) .

(1) :مخطط التجانس الحضري لبلدية بريكة – ديسمبر 2008– ص 11.

تتوضّع بلديّة بريكة على منطقة يتراوح ارتفاعها ما بين **398–530** م، و هي تتربع على مساحة سهلية يتراوح فيها الانحدار ما بين **1–5**٪ من الشمال الشرقي باتجاه الجنوب الغربي .

لهذا الموضع أهمية بالغة تؤهل المدينة للعب دور إقليمي، باعتبارها منطقة انتقالية بين الشمال، و الجنوب ، و كذلك هي منطقة عبور إلى الصحراء. كما أن لهذا الموضع سلبيات نظرًا لقربه من السلاسل الجبلية، بالإضافة إلى الانبساط الذي يتمتع به، مما يهدد بخطر الفياضات .

و يمثل الشكل رقم **(04)**: صورة ملتقطة من برنامج "**قوقل إيرث**" لمركز بلديّة "بريكة"، سنة **2011**.

<u>الشكل رقم (04): صورة لمركز بلدية بريكة.</u>



المصدر: Google Earth

2 – 2 الموقع الجغرافي لبلديّة بيطام[1]:

تقع بلدية بيطام في **سهل الحضنة،** حيث يتراوح الارتفاع بها بين **300م** في الشمال، و يصل إلى **940م** في الجنوب، يقطعها الطريق الوطني **رقم 78** من الشمال إلى الجنوب، و الطريق الولائي **رقم 37** من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي

لها حدود إدارية مع بلدية بريكة شمالاً، بلدية سقانة شرقا ، بلدية امدوكال غربا ، بلدية طولقة جنوبًا .

يتميز موضع بلدية بيطام بالانبساط لكونها منطقة سهلية بنسبة **80** ٪ ، و تتميّز كذلك بوجود سلسلة جبلية ذات ارتفاعات متواضعة؛ تمثل **15**٪ من المساحة الإجمالية حيث لا تزيد أعلى قمة بها عن **95م** ، تتربع البلدية على مساحة تعادل **917.54م²**.

و يمثل الشكل رقم (**05**): صورة ملتقطة من برنامج "**قوقل آرث**" لبلديّة **بيطام.**

<u>الشكل رقم (05): صورة لبلدية بيطام (المصدر: برنامج Google Earth)</u>



(1) : المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير –**بيطام** – **1996.**

2 – 3 الموقع الجغرافي لبلديّة امدوكال[1]:

"**امدوكال**" مدينة جزائرية تقع في الجنوب الغربي لولاية باتنة، مساحتها تقدر بـــ: **17326 هكتار**، و تقع في "الجنوب الشرقي لشط الحضنة". تبعد عن عاصمة الولاية بـــ **120 كلم**، و بـــ **35 كلم** عن مقر دائرة بريكة، و تتموضع وسط حوض محاط بسلسلة صلبة (جبل مشعب، جبل الأحمر). و هي بذلك تمثل نقطة تقاطع ثلاث جهات هامّة (الحضنة، الزيبان، و الأوراس).

يحد بلديّة امدوكال إدارياً، بلدية بيطام من الشمال، و الشرق، و الغرب. أمّا جنوبًا، فتحدّها بلديّة طولقة بولاية بسكرة.

تسمى "**بوابة الصحراء**" لوقوعها بين منطقتي الأطلس التلي و الأطلس الصحراوي، و هي منطقة حدودية لثلاث ولايات هي: "**باتنة**" و"**بسكرة**" و"**مسيلة**"، وهذا ما يفسر التنوع الثقافي والسياحي للمنطقة.

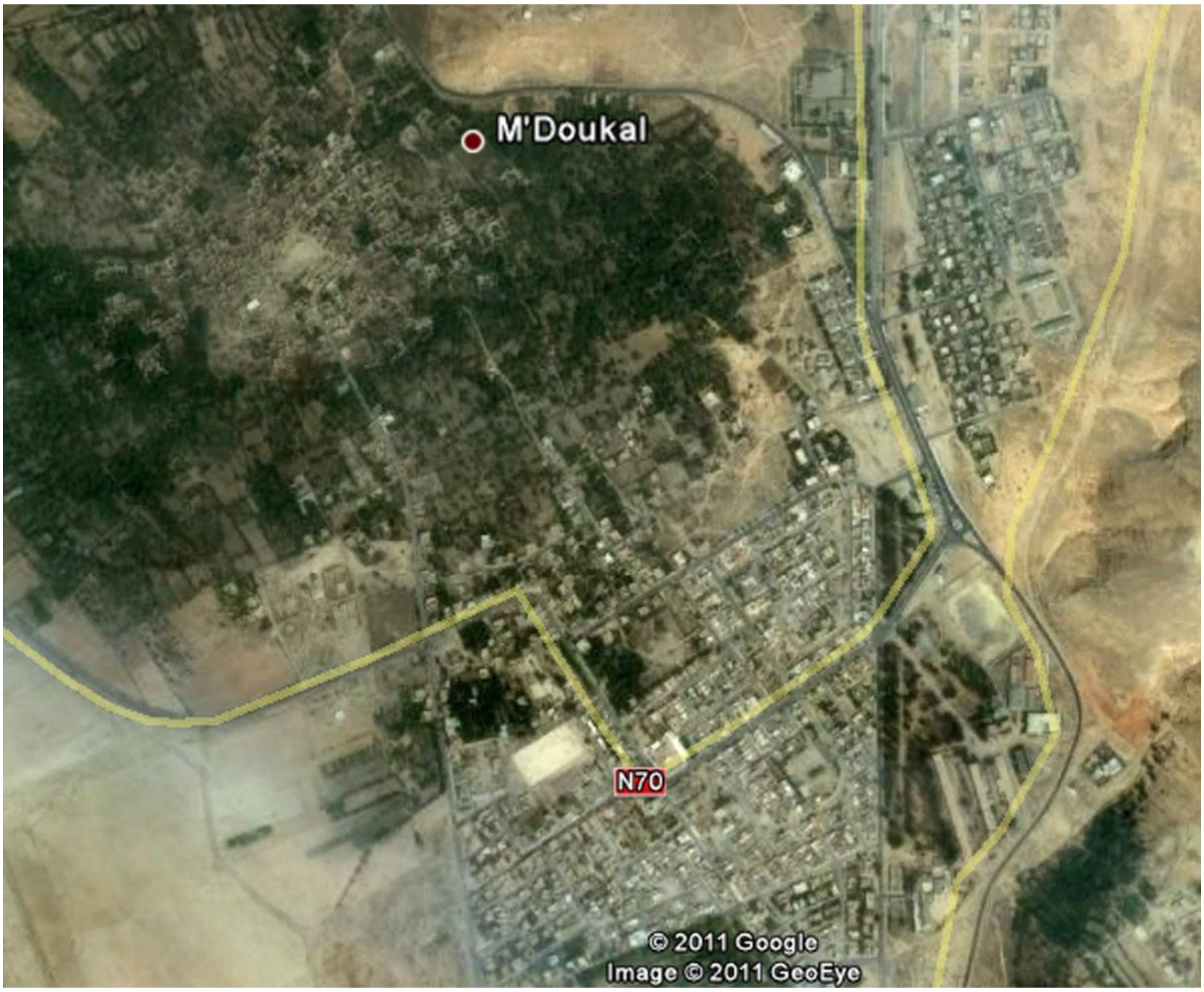
تعتبر امدوكال من أقدم التجمعات العمرانية إذ يعود تاريخ بنائها إلى أكثر من **17 قرن** خلت وكلمة امدوكال كلمة أمازيغية تعني "الأصدقاء و الأحباب"، وتسمى بالرومانية " **AQUA VIVA** " وتعني الماء الحي. و يقال عن امدوكال أنها تجمع قديم للحواريين، أي منطقة عرفت قديما بالرهبان المسيحيين، فتعتبر امدوكال حسب العالم الجغرافي والرحالة الكبير الإدريسي من أقدم تجمعات المسيحيين (الحواريين) أو كما يسمون الرهبان، وهذا في شمال أفريقيا، ومنطقة البربر بصفة خاصة.
تعد امدوكال البلديّة الوحيدة في ولاية باتنة، التي تتميّز بالنمط "**الواحاتي**"، و أصبحت مركزًا بلديًّا سنة **1946** م.

يمثل الشكل رقم (**06**): صورة مأخوذة من برنامج "قوقل آرث" لبلديّة امدوكال، سنة **2011**.

---

(1) : المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير –امدوكال– 1997.

الشكل رقم (06): صورة لمركز بلدية امدوكال. (المصدر: برنامج Google Earth)



3 – الخصائص الطبيعية لدائرة بريكة:

3 – 1 الشبكة الهيدروغرافية:

الشبكة المائية لها أهمية بالغة في تطور الدائرة، حيث يتم استغلالها في مختلف المجالات الزراعية، الصناعية، السكنية و التجاري.

تتميز منطقة الدراسة بشبكة هيدروغرافية هامة، وهي تتكون من عدة أودية صغيرة، و مؤقتة تصب في واد بريكة، و واد بيطام، منبعها جنوب عين أزال، و رأس العيون، و أولاد سيدي سليمان، و التي تصل إلى غاية شط الحضنة مرورا بمنطقة بريكة . هذا الجريان يحدث على محور رئيسي من الشرق إلى الغرب (شط الحضنة) كما يوجد سد بالجهة الغربية لدائرة بريكة.

3 – 2 الانحدارات

دراسة الانحدارات لها أهمية بالغة في عملية التعمير، إذ بفضلها يمكن تحديد أماكن التعمير غير المكلفة و المناسبة لمد الشبكات كما تحدد أسعار العقار، و أنماط التعمير انطلاقًا من الخريطة الطبوغرافية يمكن تحديد فئات الانحدارات التالية :

- **الفئة الأولى 0–2%:** تمثل هذه الفئة الأراضي المنبسطة إذ لا يزيد الانحدار فيها عن **2%** ، و تشكل نسبة **90.67%** من مجموع المساحة، و نجد معظم الإطار المبني يتواجد بهذه الأخيرة رغم أن الانحدار الضعيف لا يساعد في مد الشبكات بصفة جيدة؛
- **الفئة الثانية 02–08%:** تحتل هذه الفئة الجهة الجنوبية الشرقية و تقدر مساحتها بـــ **750هكتار** بنسبة **7.18%** من مساحة المنطقة، و هي أراضي صالحة للتعمير لا سيما من حيث مد الشبكات؛
- **الفئة الثالثة 08–12%** : تخص هذه الفئة الأراضي التي توجد في الجنوب الشرقي و تقدر مساحتها بـــ: **225 هكتار** بنسبة **20.15%** من مجموع المساحة الكلية ، و تعد هذه الفئة أراضي صالحة للتعمير لكن تتطلب تكاليف من أجل التسوية .

من خلال تحليل هذه النقطة، تظهر لنا إمكانيات توسع مدينة بريكة في كل اتجاهات، كما أن بلديّتي بيطام و امدوكال، لهما "**محفظة عقاريّة**" غنيّة، يمكن استغلالها في عمليّات التنمية المستدامة للدائرة ككل، وهنا تبرز **أهمية التقسيم الإداري** من خلال **"التعاون"** بين بلديات الدائرة؛ حيث تمّ مثلاً بناء الملحقة الجامعية لبريكة في إقليم بلدية بيطام، و يتم استضافة ضيوف المهرجان السياحي السنوي لبلديّة امدوكال في بلدية بريكة. و قد يتعدّى هذا التعاون حدود الدائرة، مثلما حدث عند انجاز الملعب الجديد لبريكة في الإقليم التّابع لدائرة الجزّار، لعدم وفرة العقار المناسب لبناء المشاريع ذات الأبعاد الإقليمية و الوطنيّة، في بلدية بريكة.

3 – 3 الخصائص المناخية لدائرة بريكة:

الهدف من هذه الدراسة المناخية هو معرفة عناصر المناخ، و الدور الذي تلعبه في تنظيم المجال، لتوفير الراحة للسكان؛ فكمية الأمطار على أساسها تنجز شبكة الصرف الصحي، و الرياح تحدد طريقة تخطيط الشوارع...الخ

تتميز منطقة بريكة بمناخ شبه جاف ذو فصلين؛ حار جاف صيفًا، و بارد جاف شتاءًا، و فيما يلي العناصر المركبة للمناخ .

3 – 3 – 1 الحرارة:

جدول رقم (15) : التوزيع الشهري لدرجات الحرارة لبلدية بريكة (1966-2005)

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	افر يل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
درجة الحرارة القصوى (م)	10	12.4	14.5	18.15	23.7	28.7	31.6	30.65	27.25	22	14.6	11.25
درجة الحرارة الدنيا (م)	6.35	7.75	10.85	13.6	15	24.7	29.6	29.05	23.95	16.9	10.7	6.8
متوسط درجة الحرارة (م)	8.1	10.1	12.67	15.87	19.12	26.7	30.6	30.3	19.45	19.45	12.65	9.27

المصدر : الوكالة الوطنية للموارد المائية

من خلال الجدول السابق، نميز أن أحر الأشهر هو شهر جويلية بمتوسط حراري يصل إلى **30.6**°م، و أبرد شهر هو شهر جانفي بمتوسط حراري يصل إلى **8.1**°م. و يتضح تأثير عامل الحرارة من خلال نقص منسوب جريان واد بريكة، كما تؤثر درجة الحرارة على هندسة المسكن الذي يتلاءم مع مناخ المنطقة، و نجد أن فئة كبيرة من سكّان بلديّة امدوكال تمتلك مقرين للإقامة، الأول في امدوكال، و الثاني في العاصمة (**41 %** من السكّان حسب التحقيق الميداني المنجز من طرف الطّالب يملكون مسكنًا في العاصمة)، و هي ظاهرة شاذة في الجزائر، قياسًا بالنسبة المسجلة.

تعاني دائرة بريكة في فصل الصيف من حرارة شديدة، و في فصل الشتاء من برد جد قارس، الأمر الذي يشكل عائقًا بالنسبة لعدّة قطاعات، و منها السياحة الدّاخليّة و الخارجيّة؛ حيث لا تدوم الزيارات الإجتماعية، و المهنية طويلاً، بالنسبة للوافدين من مختلف الولايات الجزائرية، و المغتربين، و هو ما يعتبر خسارة لإحدى أهم المقومات التنموية في الدائرة، رغم ثراء المنطقة ثقافيًا، و طبيعة سكّانها المتّسمة بالكرم و الجود.

3 – 3 – 2 التساقط:

جدول رقم (16) : التوزيع الشهري لكمية التساقط ببلدية بريكة (1998–2005)

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
كمية التساقط (ملم)	20.9	22.4	23	23.5	21.2	8.7	2.5	8.12	29.6	22.3	25.6	21.5

المصدر: الوكالة الوطنية للموارد المائية

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن أقل كمية من الأمطار سجلت في شهر جويلية **2.5ملم**، و تُسجّل كمية الأمطار أقصى معدّلاتها في شهر سبتمبر **29.6 ملم**، إذ يفسر هذا الإرتفاع في كمية الأمطار بالنسبة لهذا الشهر (سبتمبر)، بتلقي المنطقة لأمطار فجائية، و تكون الكمية منخفضةً في فصل الصيف.

يتضح العامل الايجابي للتساقط، من خلال زيادة منسوب وادي بريكة، و وادي بيطام، أمّا سلبيته، فتتمثل في حدوث فيضانات تهدد خاصة بلديّة بريكة. و للتساقط تأثير كبير على مختلف الشبكات؛ حيث ينقطع عادة التموين بالكهرباء، عند تساقط الأمطار الفجائيّة الكبيرة في المنطقة، الأمر الذي يؤدي إلى عرقلة العديد من القطاعات، كالفلاحة و تربية الأنعام التي تعتمد على الكهرباء في استخراج الماء، و في السقي.

3 – 3 – 3 الرياح:

نظام الرياح في دائرة بريكة يتميز بغياب الرياح الدائمة من جهة، و من أخرى تواجد الحاجز الطبيعي المتمثل في الجبال، بجهة الشمال الغربي التي تقلل من هبوب الرياح القادمة من الغرب، و الشمال الغربي، إضافة إلى رياح "**السيروكو**" التي تؤثر على الغطاء النباتي، لما تحمله من رمال كثيرة، و هذا في فصل الصيف خاصّة شهري جويلية و أوت.

تلعب الرياح دورًا كبيرًا في تنمية الدائرة، فتكون إيجابية في فصل الشتاء؛ عندما تنقل السحب المحملة بالأمطار، و تكون سلبيةً عندما تأتي من الجنوب لما تخلفه، من أضرار على الغطاء النباتي. و من خلال هذه الملاحظة ننصح بإتباع الزراعة بالبيوت البلاستيكية؛ و التي أثبتت نجاعتها في المناطق الحارّة كولاية بسكرة، واد سوف، أدرار...الخ

4 – الدراسة السكّانية لدائرة بريكة:

"إن استعمال القوانين الإحصائية"[1] للسكان لازمة من أجل فهم موضوع التقسيم الإداري، و تحديد دوره في التنمية المستدامة بالنسبة إلى دائرة بريكة، فالدراسة السكانية تبرز كل ما يتعلق بالفئات العمرية، و احتياجاتها الحالية، و التهيئة اللازمة لمحيطها العمراني، و للإقليم الذي تتأثربه، و تؤثر فيه.

و الدراسة السكانية مهمةٌ أيضًا، لكونها تسهّل عملية فهم جميع الخصائص التاريخية، والوظيفية المتعلّقة بحياة السكان؛ و التي تظهر عند تفاعلها مع بعضها البعض حتّى نفهم بوضوح العلاقات المكانية التي تربطها بهم [2]

تهدف الدراسة السكانية إلى أخذ صورة واضحة على الواقع الحالي للسكان في دائرة بريكة، و بناءا عليه؛ يمكننا التعرف على النقص في الأداء الوظيفي للمرافق و محاولة تداركه، و هذا لا يتأتَّ إلا من خلال التطرق إلى العناصر التالية:

4– 1 التطوّر السكّاني لدائرة بريكة:

عرفت دائرة بريكة نموًّا سكّانيًّا ملحوظا في بلديّاتها الثلاثة، و هذا راجع لعدة عوامل منها: التطور الصحي، و نسبة الزواج المرتفعة التي تتميّز بها المنطقة، و انخفاض سن الزواج، و ارتفاع عدد الأفراد في الأسرة الواحدة...الخ.

4 – 1 – 1 التطور السكـــاني لبلديّة بريكـــة:

مرت بلديّة بريكة في تطورها السّكاني بعدة مراحل، تحكمّت فيها العديد من العوامل، التي تختلف من مرحلة إلى أخرى، و يمكن تلخيص ذلك كالتالي :

---

(1) :A. MEGNOUNIF, A. BOUANANI, A. TERFOUS, K. BABA HAMED, <u>Distributions statistiques de la pluviométrie et mise en évidence de l'influence du relief,(Cas des Monts de Tlemcen, Nord-Ouest Algérien),</u> Sciences & Technologie – N°12, Décembre (1999).

(2): بشير مقيبس: دراسة جغرافية العمران،OPU، الجزائر، 1983–ص 108 – .

- **المرحــلة الأولى : 1954-1966م:**

تضم هذه المرحلة فترتين متمايزتين هما:"**الفترة الاستعمارية**"، و "**عهد الاستقلال**"؛ و اللتان تختلفان من حيث نظام الحكم السياسي و الظروف المعيشية، حيث عرفت مدينة بريكة في هذه الفترة نموًا كبيرًا إذ وصل إلى معدل **14.48%**، بزيادة سكانية تقدر بــ : **11137 نسمة**، و يعود ذلك إلى الهجرة من الأرياف بسبب خصوصية هذه المرحلة؛ التي تميزت باندلاع الثورة التحريرية، ممّا أدى بالسلطة الاستعمارية إلى حشد السكان في المدن لتسهيل مراقبتهم.

أمّا في عهد الاستقلال، فقد كانت الهجرة نحو مدينة بريكة، نتيجة الظروف المعيشيّة المترديّة في الأرياف، و تحسنها النسبي في المدينة، و كذلك ضمان فرص العمل في المدينة، بعد مغادرة المستعمر، و استكمال الجزائر لما تبقى من "مشروع قسنطينة" **1958م**، في إطار سياسة النهوض بالاقتصاد الوطني بعد الاستقلال مباشرة.

- **المرحــلة الثانية: 1966-1977م :**

أهم ما يميّز هذه الفترة تراجع معدل النمو السكاني من **18.48%** إلى **8.13%**، و هذا راجع إلى تطبيق سياسة الثورة الزراعيّة، و انتعاش القطاع الفلاحي بعد تطبيق الإيديولوجية الاشتراكية، أدى إلى هجرة عكسية من المدن نحو الأرياف .

- **المرحــلة الثالثة : 1977-1987م :**

يظهر نوع من الاستقرار، الذي يعكس قلة الهجرة من، و إلى المدينة، أي أن معدل الزيادة في المدينة، يعبر عن الزيادة الطبيعية للسكّان؛ الذين وصل عددهم إلى **28830 نسمة**، و يرجع ذلك إلى إتباع الدولة لسياسة تنموية عبر كامل التراب الوطني من أجل محو الفوارق الجهوية.

- **المرحــلة الرابعة: 1987-1998م :**

قدّر عدد سكّان البلدية في هذه الفترة بــ: **25462 نسمة**، حيث أظهرت الفترة تراجعًا معتبرًا في معدل النمو من **6.51 %** إلى **3.14 %** ، و مرد هذا التراجع إلى الظروف السياسية السائدة في هذه الفترة خاصة بعد **05 أكتوبر 1988** م.الذي أثر سلبيًا على التطور الاقتصادي؛ الذي أدى بدوره إلى تدهور الظروف الإجتماعية للوطن.

- **المرحــلة الخامسة: 1998–2008م:**

شهدت هذه الفترة تراجعًا طفيفًا في الزيادة السكانية، من خلال معدل النمو الذي انتقل من **3.9 %** إلى **2.07%**، و يعود ذلك إلى انتشار الوعي بضرورة تنظيم النسل، و كذلك ارتفاع المستوى التعليمي الذي انعكس على عدد تقلّص عدد أفراد الأسرة.

4 – 1 – 2 التطور السكـــاني لبلديّة بيطام:

بيطام هي بلدية حديثة النشأة، من حيث الجانب العمراني، والإداري. بلغ حجم السكان سنة **1977م** حوالي **4376 نسمة**؛ منهم **300 نسمة** في المركز، و الباقي موزعين على المناطق الثانوية والريفية، وحسب إحصائيات **1987م**، فقد ارتفع عدد السكان ليصل**8827 نسمة**، أي تضاعف في ظرف **10سنوات** بمعدل نمو يقدر بـــ: **7.26%**. و حسب إحصاء سنة **1994م**، المعد من طرف مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية باتنة، فقد بلغ عدد سكان بلدية بيطام **11154** نسمة، بزيادة قدرت بـــ **2327 نسمة**، و يقابلها معدل نمو يمثّل **3.39 %**.

مر التطور السكّاني لبلدية بيطام بالمراحل التّالية:

المرحلة الأولى: 1977–1987م :

تميزت هذه المرحلة، بزيادة سكانية معتبرة نظرًا لسياسة الدولة المطبقة في هذه الفترة؛ و المتمثلة في محاولة محو الفوارق الجهوية، من خلال بناء التجهيزات الإداريّة، و المرافق العمومية الضرورية، في التجمعات الحضرية، مما أدى إلى كبح الهجرة السكانية في هذه المناطق، بالإضافة إلى نقص الوعي الاجتماعي فيما يخص سياسة تنظيم النسل.

المرحلة الثانية: 1987–1998م :

تميزت بمعدل سكاني أقل من المرحلة السابقة، بسبب الظروف السياسية، و الأمنية، و الإجتماعية، و الإقتصادية للوطن ككل، و تراجع الاهتمام بالقطاع الفلاحي الذي يميز نشاط المنطقة .

المرحلة الثالثة: 1998 – 2008:

حسب إحصائيات 2008م، فقد بلغ عدد سكان بلدية بيطام **11741نسمة**، حيث عرف المركز زيادة سكانية معتبرة، و يرجع ذلك إلى التطور الاقتصادي المتميّز للجزائر، و إلى البرامج التنموية المطبقة

خاصة بعد 2002(برنامج الإنعاش الاقتصادي، و برنامج دعم النمو)، بالإضافة إلى مشاريع تشجيع الفلاحة نظرًا لخصوصية المنطقة.

4– 1 – 3 التطور السكّاني لبلديّة امدوكال:

تعتبر امدوكال من أقدم المراكز الحضريّة لمنطقة الحضنة، و الزيبان، و الأوراس. و قد لعبت دورًا مهمًا في تنقل الناس، و قد تمركز السكّان منذ نشأة المدينة، في النواة القديمة إلى غاية فيضانات سنة 1969 م، التي كانت سببًا رئيسيًا في إنشاء تجمع سكّاني جديد خارج النواة، و هو ما يظهره الشكل رقم (06). و قد اتّسم تطور السكّان بالمراحل التّالية:

<u>المرحلة الأولى: 1966 – 1987</u>

عرف تزايد السكّان في بلدية "امدوكال" استقرارًا في معدلاته؛ حيث سجّلت البلدية **3178** نسمة سنة **1966** م، و وصل العدد إلى **5900** نسمة بعد **10** سنوات (إحصاء سنة **1977**)، و في سنة **1987** قُدّر العدد بـــ **6136** نسمة. و تعكس هذه الأرقام، ذلك الإستقرار الذي تميّزت به الجزائر في تلك الفترة، إضافة إلى انعزال السكّان المحليين و تمسكهم بمدينتهم، كما أنّ المدينة لم تعرف توافد السكان نحوها.

<u>المرحلة الثّانية: 1987 – 1998</u>

تميزت هذه المرحلة بزيادة سكّانية متوسّطة، حيث بلغ عدد سكّان البلديّة سنة **1998**، وعاءًا سكّانيًّا قدر بـــ **7213 نسمة**، حيث لم تعرف البلدية في هذه الفترة أي مشاكل أمنية، و هو ما يفسّر بالإستقرار الواضح في نسبة النمو السكّاني للبلدية.

<u>المرحلة الثّالثة: 1998 – 2008</u>

شهدت هذه المرحلة، زيادة معتبرة في عدد سكّان البلديّة، حيث انتقل العدد من **7213** نسمة سنة **1998** إلى **10450** نسمة في سنة **2008**، و يعود ذلك إلى تحسن الظروف الإقتصادية، و الإجتماعية في الجزائر، و هو ما انعكس على البلدية.

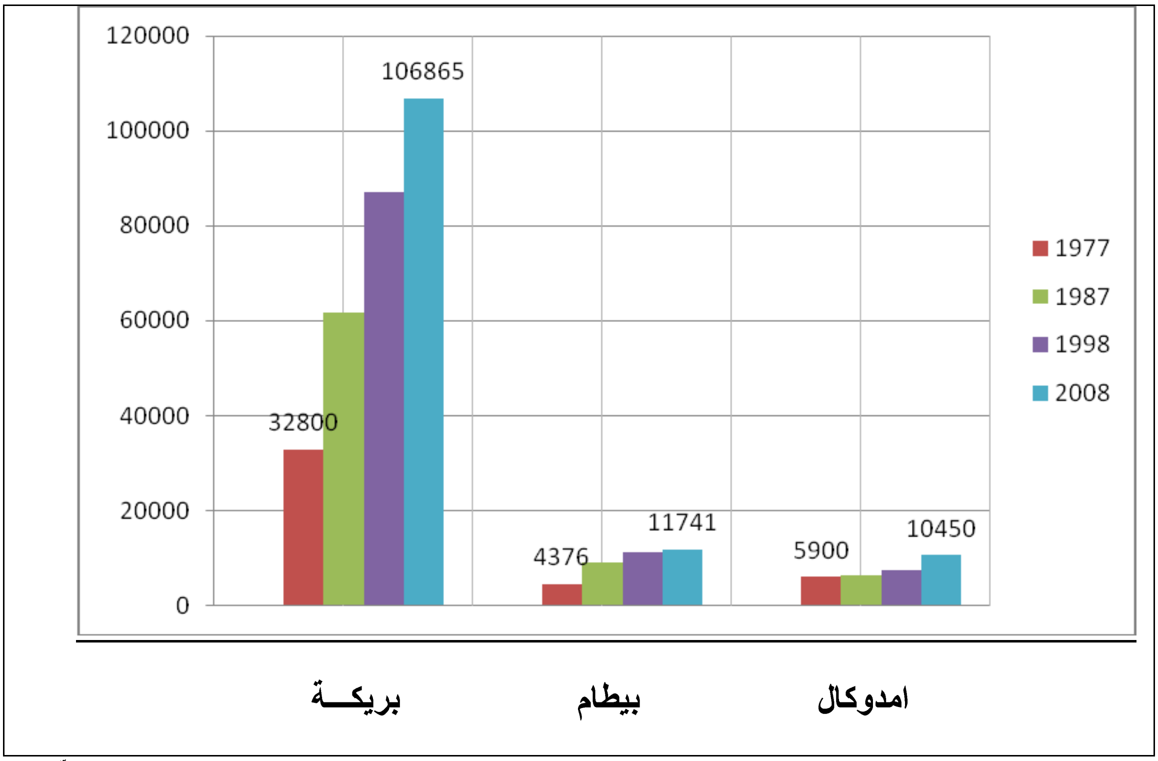
و يمثل الجدول رقم (**17**): تطور عدد السكّان في منطقة الدراسة.

جدول رقم (17) : التطور السكاني لدائرة بريكة (نسمة)

السنوات / البلديات	1966	1977	1987	1998	2008
بريكة	13872	32800	61630	87092	106865
بيطام	-	4376	8827	11154	11741
امدوكال	3178	5900	6136	7213	10450
المـــجموع	-	43076	76593	105459	129056

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لكل بلدية + مونوغرافيا ولاية باتنة-2008-

الشكل رقم (07): يمثّل التطور السكّاني لدائرة بريكة.



المصدر: من إنجاز الطّالب.

الهدف من دراستنا لمراحل النمو السكّاني في دائرة بريكة، هو تقدير الإحتياجات المستقبلية للسكان من مختلف التجهيزات. و استعراض مراحل هذا التطور في كل بلدية على حدا، هو من أجل معرفة أهمية مركز دائرة بريكة في كل مرحلة، و علاقة التنمية في الدائرة بالبلديات التّابعة لها، و ما مدى توافق التنمية المستدامة مع معدل النمو السكاني.

عرفت بلدية بريكة تزايدًا سكّانيًا كبيرًا، صاحبته مجموعة من المشاكل العمرانية، بسبب تراجع وتيرة التنمية في المنطقة، نتيجة إغلاق المؤسسات العمومية في المنطقة الصناعية، و أدّى انتشار البطالة إلى ظهور البنايات الفوضويّة، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على المظهر العام للمدينة، و على البيئة كذلك.

بالنسبة إلى بلديتي "امدوكال، و بيطام"، فلم تواكبا ذلك النمو الديموغرافي الذي شهدته بلدية بريكة، و يرجع ذلك إلى عدة عوامل؛ حيث لم تعرف البلديتين هجرة كبيرة نحو المدن الأخرى، بسبب توفر الأمن، و طبيعة النشاط الإقتصادي الذي يميّز المنطقة؛ الذي تغلب عليه مهنة التجارة.

عانت بلدية بريكة من نزوح سكّاني كبير نحوها، حيث أن مصدر هذه التدفقات هي البلديات المجاورة، و خاصة التي لا تنتمي إلى الدّائرة؛ و نقصد بذلك بلديات: الجزّار، أولاد عمّار، عزيل عبد القادر، سقانة، عين الخضراء و مقرة (ولاية المسيلة).

4 – 2 الهجرة في دائرة بريكة:

تعد الهجرة عنصرًا أساسيًا في الدراسة السكانية، فهي توضح أهميّة الدائرة، سواء كانت منطقة جذب و استقطاب، أو منطقة طرد للسكّان. فتحديد طبيعة الدّائرة من خلال هذه النقطة، يقودنا إلى معرفة دور التقسيم الإداري في المنطقة، لأن المقياس الأهم في جذب السكان أو طردهم، هو التنمية المستدامة في المنطقة. و لهذا يمكن القول أن دراسة التنمية المستدامة في الدّائرة، لها أهمية كبيرة لارتباطها بتغير الحجم السكاني في المنطقة.

عرفت بلديّة بريكة منذ سنوات خلت، توافدًا سكانيًّا كبيرًا، بسبب توفر مجالها على العديد من المرافق العمومية، و التجهيزات الضرورية، باعتبارها مركز بلدية منذ عهد الاستعمار، كما تعتبر مركز جذبٍ سكّاني هام في المنطقة، باعتبارها ثاني مركز سكّاني بعد مركز الولاية "**باتنة**"، بالإضافة إلى سيطرتها الواضحة على المراكز المجاورة من حيث الخدمات.

مرت دائرة بريكة بعد الإستقلال بعدّة مراحل، فيما يخص الهجرة نحوها، و خارجها. و يمكن تحديد هذه المراحل كما يلي:

المرحلة 1966–1977م :

بعد الاستقلال شهد مركز دائرة بريكة، توافد كبير لسكان الأرياف، بسبب خروج الاستعمار، تاركًا وراءه سكنات شاغرة، بالإضافة إلى توفر كل المرافق و التجهيزات الضرورية، في بلديّة بريكة باعتبارها مركز الدائرة, كما لا ننسى سياسة الدولة التي نشر الأقطاب الصناعية.

المرحلة 1977–1987م :

بلغ صافي الهجرة في هذه الفترة **44424 نسمة،** و تعتبر نسبة أعلى من سابقتها بسبب فشل الثورة الزراعيّة، ممّا اضطر بسكان المراكز المجاورة كعزيل عبد القادر، أولاد عمار، بيطام، امدوكال، الجزار، سقّانة، عين خضراء... إلى التوجه إلى مدينة بريكة نظرًا للطابع الفلاحي لهذه المناطق، بالإضافة إلى غياب الرفاهية المُدُنيّة، و غياب تطبيق قوانين التعمير، و أدّى ذلك إلى انتشار السكن الفوضوي في دائرة بريكة؛ الذي وفّر مسكنًا لكل من يبحث عن ظروف أحسن، و يعتبر هذا العامل من المحفزات القويّة التي أدّت إلى كل هذه التدفقات البشرية نحو مركز الدّائرة.

المرحلة 1987–1998م(1):

تميزت هذه المرحلة بانخفاض عدد المهاجرين ليصل إلى **89** شخصا وافدا إلى مركز الدّائرة، و يرجع ذلك إلى الركود الاقتصادي؛ الذي شهدته الدولة بصفة عامة، ممّا أدى إلى انخفاض مناصب الشغل، دون إهمال تأثيرات العشرية السوداء التي مرت بها الجزائر.

المرحلة 1998–2008 م :

بلغ عدد الوافدين إلى مدينة بريكة **278** مهاجرا(2)، و مردُّ ذلك إلى تحسين الوضع الأمني، و المعيشي مع توفر التجهيزات، و المرافق المختلفة .

(1), (2): السجلات الانتخابية.

5 – الملكية العقارية:

"في أغلب دول العالم التي تتبع اقتصاد السوق، تضمن قوانينها حقوق الملكية الفردية للعقارات؛ الأمر الذي يصعّب على القطاع العمومي التدخل، و يمنح فرص أكبر للقطاع الخاص، في فرض تنظيمه"[(1)].

فالتوزيع غير المنتظم للملكية، و تعدد أنماطها يعقد من قدرة التدخل على المجال، بالرغم من وجود قوانين تسمح بنزع الملكية من أجل المنفعة العمومية، و المتمثلة في القانون**11/91** الصادر في سنة**1991**م، إلاّ أنّ هذه الإجراءات القضائية، قد تتطلب عدة سنوات لحل هذه المشكلة خاصة مع تطلع المالكين إلى طلب مبالغ اكبر لممتلكاتهم العينيّة؛ الأمر الذي ساهم في تفاقم "**المضاربة العقارية**".

"**الملكية العقارية**" في دائرة بريكة يغلب عليها طابع "**ملكية العرش**"، و "الملكية الخاصة" تظهرُ في جميع الاتجاهات، لمحاور الطرق الكبرى (باتجاه سطيف، و المسيلة، و بسكرة).

تظهر ملكية الدولة على مستوى النواة القديمة للبلديات التابعة للدّائرة، و تمتد باتجاه المنطقة الصّناعية في بلدية بريكة. و هنا تبرز إشكالية العقار في دائرة بريكة كعائق كبير **للتنمية المستدامة** في المنطقة، حيث تعاني بلدية بريكة من هذه المشكلة أكثر من بلديتي بيطام، و امدوكال، بسبب ظاهرة النزوح الريفي نحوها، ممّا أدّى إلى ارتفاع سعر المتر المربع إلى أرقام قياسية؛ وصلت إلى **(15) مليون سنتيم/ م^2** في مركز بلديّة بريكة.

كما تتوفّر دائرة بريكة، على عقار صناعي، يتواجد بالمنطقة الجنوبية لبلديّة بريكة؛ يقدّر بـــ **123** هكتار[(2)]، منها **102** هكتار[(3)] قابلة للإستغلال، بنسبة **41 %** من المساحة الإجمالية للمنطقة الصناعية ببريكة. كما يمثّل العقار في منطقة النشاطات ببريكة، ما يعادل [(4)]**27.66** هكتار، منها **20.28** هكتار قابلة للإستغلال.

(1): قزول محمد الطيب، رزقي بوعلام:"إشكالية تنظيم العمران في المدن:أسباب و حلول حالة مدينة بريكة– معهد علوم الأرض– باتنة2008– ص46.

(2)، (3)، (4): مونوغرافيا ولاية باتنة 2009.

6 – الخصـــائص الاقتصادية لمجال الدراسة:

لا تكتمل دراسة مجال الدّراسة **(دائرة بريكة)** طبيعيًا و بشريًا، إلاّ بدراسة الجانب الاقتصادي؛ لِما له من أهمية قصوى، في نمو و تطور المجال. كما يتم دراسة الظاهرة الاقتصادية، من خلال معرفة الوضع الاقتصادي لدائرة بريكة، و مدى تأثيره على العلاقات الوظيفية، و بالتّالي يمكننا الإجابة على إحدى الإشكاليّات المتعلّقة بدور التقسيم الإداري في تحقيق التنمية المستدامة في دائرة بريكة.

6 – 1 التركيب الاقتصادي للسكان:

يعتبر التركيب الاقتصادي مؤشرًا هامًا للتنمية المستدامة في الدائرة، فمعرفة العمالة، و توزيعها على مختلف النشاطات الاقتصادية، تُمكننا من تقييم الوضع الاجتماعي للسكان، و بدرجة أكبر توضّح وظيفة الدّائرة من ناحية المقومات الاقتصادية الأساسية؛ التي يمكن أن تعتمد عليها الدّائرة في تطورها، كما تُبرز الإمكانيّات الحقيقية للمنطقة، و من هنا يتم تحديد السبل الكفيلة للنهوض باقتصاد المنطقة، من خلال استغلال الإمكانيات التي تتمتع بها بلديات بريكة، و بيطام، و امدوكال. و عموما فالعمالة في منطقة الدراسة تتوزع كما يأتي في الجدول رقم **(18)**:

جدول رقم (18) : توزيع العمالة في دائرة بريكة

البلديات	عدد السكان	الفئة النشطة	%	المشتغلون فعلا	%	البطالون	%	الفئة غير المعنية بالعمل	%
بريكة	106724	25805	24,18	23636	91.59	2944	11.40	54339	50.91
بيطام	11384	2707	23.78	2304	85.11	403	14.89	7232	63.52
امدوكال	8 842	2 076	23,48	1 743	*83.96*	333	*16.04*	4690	53.04
مجموع الدائرة	*126 950*	*30 588*	*24,09*	*27 683*	*90,50*	*3 680*	*9,03*	58999	46.47

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية 2007

من خلال الجدول رقم **(18)** يمكن توضيح ما يلي:

الفئة النشطة:

هم الأفراد الذين أعمارهم بين **15–65** سنة، القادرين على العمل، و الراغبين فيه سواء توفرت لهم الفرصة أم لا، و تتقارب نسبة هذه الفئة في دائرة بريكة؛ إذ يتراوح فيها المعدّل ما بين **23 %**، و **24%**، و يعود ذلك إلى تقارب العادات الإجتماعية، فيما يخص الزيادات و عدد الأفراد في الأسرة الواحدة، إضافة إلى التشابه الكبير في الأنشطة الممارسة، و التي تغلب عليها التجارة.

المشتغلون فعلا :

هم الأفراد القادرون على العمل، و توفرت لهم فرصة العمل، يبلغ عددهم ببلدية بريكة **23636** نسمة، بنسبة **91.59 %** من إجمالي الناشطين، ثم تأتي بلدية بيطام بـــ **85.11%** ، و امدوكال بـــ **83.96 %.** و تُفسَّر هذه القيم بأفضلية بريكة كمركز للدائرة في قطاع الشغل؛ حيث يتواجد بها بعض المقرات العمومية التي تختص بإقليم الدّائرة و مشاكلها الإدارية، و التّنموية كمقر الدائرة، قسمة التعمير و البناء، قسمة السكن و التجهيزات العمومية، قسم الري، قسم الأشغال العمومية، المحكمة، مصلحة الضرائب، مفتشية التربية و التعليم، الملحقة الجامعية، القطاع الصحي، وكالة التسيير العقاري، فرع أملاك الدولة، مقر الشرطة، مؤسسة إعادة التربية و التأهيل، الدرك...الخ

توفر هذه المقرات، وظائف عمل دائمة، أو مؤقتة، كما تستفيد منها المدينة مركز الدائرة، بطريقة مباشرة، و غير مباشرة من خلال الوافدين إلى مركز الدائرة لقضاء حاجياتهم الإدارية، و هنا تبرز أهمية التقسيم الإداري، من خلال الدوائر التي تُضفي على المجال نوع من الديناميكية؛ التي تؤثر إيجابيا على التنمية المستدامة المنطقة .

البطالون :

هم الأفراد القادرون على العمل، لكن لم تتوفر لهم الفرصة، و يبلغ عددهم ***680 3* نسمة** في دائرة بريكة؛ بنسبة ***9,03%***، و تحتل بلدية امدوكال المرتبة الأولى في الدائرة بالنسبة للبطالة بمعدل يقدر بـــ ***16.04* %**، تليها بلدية بيطام بمعدّل كبير أيضًا قياسًا بمعدل الدائرة؛ يصل إلى **14.89 %.** تفسر هذه الأرقام **باللامساواة** في تقسيم الميزانية العمومية المخصصة لتنمية البلديات؛ حيث تُعطى الأولوية في منح المشاريع لمراكز الدوائر في الصف الأول، ثم يأتي بعده التصنيف السكّاني للبلديات، و معنى هذا أن

"التخصيصات" العمومية التي تأتي من صندوق دعم البلديات على مستوى وزارة الداخلية، تأخذ السلم الإداري للبلديات كمقياس أساسي في توزيع الميزانية.

- **الفئة غير المعنية بالعمل:**

هم السكان المُعالون من طرف أوليائهم، و يمثلون فئة صغار السن؛ الذين تقل أعمارهم عن **15سنة**، و كبار السن الذين يزيد أعمارهم عن **65 سنة**. بلغ عددهم ببلدية بريكة **54339** نسمة بنسبة **50.91%**، و سجلت أعلى نسبة ببلدية بيطام، إذ وصلت إلى **63.52%**، كما سجلت بلدية امدوكال نسبة **53.04%** من هذه الفئة غير المعنية **بالسن القانوني للعمل.**

تشكل هذه الفئة عائقًا كبيرًا، يقف حائلا في تحقيق التنمية المستدامة في الدّائرة، إذا ما تعاملنا معها بنظرة "**براغماتية**"، لكن يجب الإعتناء بها كمهيئين رغم أنّها لا تُعتبر فئة منتجة، و هذا لسببين:

أ – التنمية المستدامة، تعني التنمية البشرية؛ و الإهتمام بهذه الفئة، أمرٌ محتوم لأنّها ستلعب دورًا في المستقبل، من أجل تطوير الدائرة، و خاصة الفئة التي هي دون سن العمل القانوني.

ب – عدم الإهتمام بهذه الفئة، يعني تفاقم المشاكل العمرانية في الدّائرة، لأنّ متطلبات هذه الفئة كثيرة، لكنها غير مكلفة، فبناء المدارس، و معاهد التكوين، و مرافق الترفيه و الراحة، و الرياضة، و ساحات اللعب، يستفيد منها السكّان الحاليون، و الأجيال المستقبلية أيضًا.

6 – 2 معدل النشاط الاقتصادي و معدل الإعالة:

6 – 2 – 1 معدل النشاط الاقتصادي:

يعتبر معدل النشاط الاقتصادي(1) من أسهل المقاييس لمعرفة مدى إسهام السكان في التنمية المستدامة، من خلال النشاط الاقتصادي المُمارس في دائرة بريكة؛ فقد بلغت أعلى نسبة في منطقة الدراسة، ببلدية بريكة بمعدّل **22 %**؛ أي من بين كل **100** فردا يعمل لا يعمل سوى **22** فردا. و يبلغ هذا المعدّل **20%** ببلدية بيطام، و **19.91 %** ببلدية امدوكال. و تطرح هذه النسبة إشكالية كبيرة في تحقيق التنمية الإجتماعية؛ التي تعد إحدى مقومات التنمية المستدامة، حيث لا يمكن الحديث عن تطوير المنطقة، و احترام البيئة، و تطبيق قوانين العمران، دون تقليص حجم البطالة في المنطقة.

---

(1): معدل النشاط الاقتصادي =(عدد المشتغلين فعلا /عدد السكان). 100

6 – 2 – 2 معدل الإعالة:

هو إجمالي عدد السكان على عدد المشتغلين فعلاً، حيث بلغ معدّل الإعالة في بلدية بريكة **4.51 %**؛ أي أن كل فرد يقوم بإعالة حوالي خمسة أفراد، و المعدل هو تقريبًا نفسه في باقي البلديات، حيث بلغ **4.94 %** في بلديّة بيطام، أما بلدية امدوكال فوصل فيها معدّل الإعالة إلى **5.97 %**.

يعتبر معدّل الإعالة مرتفعًا –نوعًا ما– في دائرة بريكة، حيث يتكفل رب الأسرة بمصاريف خمسة **(05)** أشخاص تقريبًا، نظرًا للطبيعة الإجتماعية في منطقة الحضنة، و بلاد الشّاوية؛ و التي تتباهى بكثرة الأولاد، و لا تُحبّذ كثيرًا عمل المرأة في الكثير من القطاعات. و في غياب قوانين صريحة و صارمة في ميدان تنظيم النسل، يبقى الإشكال مطروحًا بالنسبة للسلطات المحلية؛ المتمثلة في البلدية و الدائرة، والولاية كسلطة رقابية في المنطقة، فيما يخص عملية التكفل بالسكان، و السّهر على تلبية حاجياتهم.

6 – 3 توزيع المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية في دائرة:

تعتبر دراسة القطاعات الاقتصادية بمثابة الركيزة الأساسية للتنمية المستدامة في دائرة بريكة، حيث أنّها توضح لنا النشاط الاقتصادي السائد بالدائرة، و بالتالي معرفة كيفية تطوير اقتصاد الدائرة في إطار ما تسمح به القوانين المُنظّمة للجماعات المحلية.

6 – 3 – 1 توزيع المشتغلين ببلدية بريكة :

يتوزع عدد العمال في بلدية بريكة على القطاعات الاقتصادية التالية:

أ – القطاع الأول[1]:

يمثل هذا القطاع، الفئة العاملة في الفلاحة؛ حيث يقدر عددهم بـــ **1229** فلاّحا، بنسبة **9.25 %**، وهي أضعف نسبة من مجموع العاملين بالبلدية، و هذا ما يستلزم تقوية هذا النشاط بتطوير تقنيات الري، خاصة في منطقة "**عين الحيمر**"، و دعم الفلاحين بالمساحات الزراعية، خاصة مع الإمكانيات المائية الكبيرة، في المنطقة، و يجدر التنويه هنا، بأن فالقطاع الفلاحي يوفر مناصب شغل مهمة في الدائرة ككل، من خلال تجارة المواشي، الخضر و الفواكه، الحبوب، الألبان...الخ.

(1): قسم الفلاحة لدائرة بريكة، سنة 2010.

ب – القطاع الثاني :

يضم في مجمله نشاط البناء و الأشغال العمومية، و كذا الصناعة، و يمثل نسبة **40.36 %**، أي ما يعادل **5360** عاملا من مجموع العاملين المقدر بـ: **13280** عاملا. أما العاملون في نشاط البناء، و الأشغال العمومية، فيبلغون **3283** عاملا، بنسبة **24.3 %**. بينما نجد **2081** عاملا في الصناعة.

عرف هذا القطاع تطورًا هامًا بعد إنشاء عدد مهم من المشاريع (**1000** مسكن-**382** مسكن- **200** مسكن-**212** مسكن.......)، و هذا ما جعل له أهمية كبيرة، و دورًا فعالا في بريكة، أما بالنسبة لقطاع الصناعة فيحتل مساحة تقدر بـ **100.28** هكتارا، و العاملون بهذا القطاع يتوزعون على **11 وحدة** صناعية.

ج – القطاع الثالث:

يمثل قطاع الخدمات بما فيها: **التجارة، و الإدارة، و التعليم، و الصحة**.... نسبة كبيرة تقدّر بـ **51.24 %** من مجموع العاملين في البلدية. فالتجارة تمثل عصب الحركة في بلدية بريكة بسبب الموقع الجغرافي الوسطي الذي تتميز به.

6 – 3 – 2 توزيع المشتغلين ببلدية بيطـــام:

بلغ عدد المشتغلين نهاية **2007** حوالي **2304** عاملا، موزعين على مختلف القطاعات، حيث أخذ قطاع التجارة، و الخدمات الإداريّة **46.74 %** من إجمالي العمّال؛ أي ما يعادل **1077** عاملا، يليه قطاع الصناعة، و البناء، و الأشغال العمومية؛ بنسبة **38.41 %**، رغم أن قطاع البناء يضم اكبر عدد من العمّال نظرًا لأهميته خاصة في السنوات الأخيرة، بداية **2002** في إطار مشروع الإسكان الحالي في حين يظهر قطاع الفلاحة باخفض نسبة **14.84%** .

6 – 3 – 3 توزيع العمال في بلدية امدوكال:

تبلغ الطبقة الشغّيلة في امدوكال **1743** فردا، يتوزعون على القطاعات الثلاثة، و يمثلون نسبة **83.96 %**، حيث يشتغل معظمهم في الفلاحة، بفضل المساحة الفلاحية المستغلة؛ التي تقدر بـ **2107** هكتارا، و رغم ذلك فهي تعتبر ضئيلة مقارنة بالمساحات الفلاحية المتوفرة، كما تبلغ الأراضي الرعوية في امدوكال **1444** هكتارا.

توزيع العمالة عبر مختلف القطاعات في الدائرة، يُظهر أن الطابع التجاري الخدماتي، هو النشاط الغالب في بلدية "**بريكة**"، و هذا ما يساعدها على لعب دور قطب جذب في المنطقة، أمّا "**بيطام**" فتتميز بطابع تجاري خدماتي باعتبارها منطقة عبور إلى الجنوب مرورًا ببريكة، و نفس الشيء بالنسبة لبلدية "**امدوكال**"؛ التي لا تتمتّع بنشاط تجاري و خدماتي قوي، و تضم فئة عاملة في مصنع الإسفنج في البلدية.

تعتبر العلاقات الوظيفية رابطًا هامًا بين مختلف المراكز على مستوى الدّائرة، وأساس الحركة السّكانية، كما تعتبر الدافع لعجلة النمو، و التطور الاقتصادي لأي مركز. و هناك عوامل طبيعية، بشرية و اقتصادية تساعد على ذلك أيضًا.

يلعب الجانب البشري دورًا هامًا، يظهرُ من خلال الكثافة السكانية، والسكنية؛ التي تعكس أهمية مركز الدائرة (مدينة بريكة) داخل إقليمها، من الناحية العمرانية و الاقتصادية، و هذه الأخيرة تظهر من خلال حركة الأنشطة، و نسبة الفئة العاملة التي تعتبر أساس نمو المدينة اقتصاديًا و عمرانيًا.

أهمية مركز الدائرة، تجسدّ من خلال الدّور الرئيسي الذي تلعبه بلدية بريكة في تحريك العلاقات الوظيفية بين المراكز في المنطقة، كما لا ننسى المرافق، و التجهيزات، و توزيعها في المجال بصفتها مركزًا للدّائرة،إضافة لشبكة الطرق التي تربط بين مختلف المراكز.

7 – المشاكل التنموية التي تعاني منها دائرة بريكة:

في السنوات الأخيرة أصبحت المنطقة تعاني من مشاكل كثيرة تتمثل في:

- **<u>النزوح الريفي:</u>** يعتبر النزوح كارثة في دائرة بريكة؛ سواء في بلدية بريكة التي تعاني من الهجرة نحوها، أو حتى في بلديتي "بيطام" و "امدوكال"؛ حيث نزح معظم الفلاحين الذين يسكنون بالمنطقة تاركين وراءهم موارد كثيرة أهمها الزراعة، وتربية المواشي، من أجل الإستقرار في مراكز البلديات، و خاصة بلدية بريكة؛
- **<u>التوسع العمراني:</u>** وهو ظاهرة سلبية أصبحت تعاني منها معظم المدن في الجزائر، وتعني توسع السكن و البنايات، على حساب الأراضي الزراعية، و تعاني دائرة بريكة، من ظاهرة بناء المنشاءات فوق الأراضي الفلاحية، و قد ازداد هذا التوسع العمراني خلال السنوات العشر الأخيرة، وذلك راجع إلى النزوح الريفي المتواصل، و زيادة السكان بالمنطقة، و خاصة بلدية بريكة؛ التي تُحصي خمسة **(05)** أضعاف عدد سكان بلديتي امدوكال و بيطام مجتمعتين؛

- **التلوث:** التلوث هو الظاهرة التي لفتت العالم كله، و خاصة الدول الصناعية، و بالنسبة لمنطقة الدراسة، فإن معاناتها البيئية، راجعة إلى رمي النفايات، و فضلات المصانع، و الورشات في المناطق الزراعية، و واد بريكة و بيطام، ممّا أدى إلى تقليص المساحات الخضراء، و قد عانت منطقة بريكة من تلوث مياه الشرب الموجودة فيها نتيجة اختلاط شبكات الصرف الصحي، بشبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب (**AEP**)، و نتج عن ذلك احتلال منطقة بريكة للمرتبة الأولى رفقة "ولاية خنشلة" في "مرض الإلتهاب الكبدي الفيروسي"، و الذي أصبح يشكل خطرًا على الصّحة العامة للمواطن في المنطقة؛ حيث قدمت مديرية الصحة لولاية باتنة عدّة توصيات للسلطات المحلية، فيما يخص عمليات إصلاح مختلف الشبكات المرتبطة بحياة السكان اليومية في دائرة بريكة؛
- **البطالة:** وهو واقع كثير من الشباب سواء الحاملين لشهادات مهنية، أو جامعية، أو غيرهم.

8 – الأداء الوظيفي للتجارة في دائرة بريكة:

تعتبر الوظائف المُدنية أساسُ التنمية المستدامة في دائرة بريكة، و من خلال دراسة و تقييم الأداء الوظيفي للتجارة في منطقة الدراسة، يُمكننا معرفة و استخلاص أسباب تفوق المدينة التي تمثّل مركز الدائرة على حساب المدن التي تعتبر بلديات تابعة إلى نفس الدّائرة. و هي إجابة على إحدى الفرضيات القائلة بتفوق الدوائر، و مراكز الولايات على حساب البلديات العادية.

و يوضح الجدول التالي (رقم (19)): "**مؤشر الأداء الوظيفي للتجارة**"(1) بدائرة بريكة:

جدول رقم (19) : مؤشر الأداء الوظيفي للتجارة بدائرة بريكة:

المراكز	عدد المحلات الغذائية	عدد المحلات غير الغذائية	مؤشر الأداء الوظيفي
بريكة	481	9940	20.66
بيطام	31	575	18.54
امدوكال	28	467	16.67

المصدر : السجل التجاري لولاية باتنة (معطيات 1997–أفريل 2009)+ التحقيق الميداني 2009.

(1): مؤشر الأداء الوظيفي = عدد المحلات التجارية غير الغذائية / عدد المحلات التجارية الغذائية.

من خلال هذا المؤشر تظهر بلدية بريكة، كأكبر قطب جاذب فيما يخص الوظيفة التجارية في الدّائرة، حيث بلغ مؤشر الأداء الوظيفي للتجارة **20.66** ثم يليه مركز بيطام بمعدل **18.54**، و تأتي بعده بلدية امدوكال، باعتبارها واقعة على الحدود مع ولاية أخرى (ولاية بسكرة).

يُترجم هذا المؤشر، مستوى التنمية في البلديات؛ التي تعتبر –في نفس الوقت– مراكزًا للدوائر؛ حيث لعب التقسيم الإداري دورًا كبيرًا في تنمية بلدية بريكة، على حساب البلديتين التّابعتين معها لنفس الدائرة؛ بسبب السياسات المعتمدة –سابقا– في دعم البلديات. إذ ركّزت الدولة، و خاصة خلال الحقبة الإشتراكية، على دعم و تمويل البلديات الكبيرة، من خلال مناطق النشاطات، و المناطق الصّناعية؛ التي أُنجزت بها من جهة، و هُمشت فيها البلديات الصغيرة من جهة أخرى.

فشلت هذه السياسة على طول الخط، فلا "**البلديات الكبرى**"، عرفت حلولا عمرانية، و لا استقرارًا اجتماعيًا بسبب النزوح الكبير، و المتواصل نحوها، و الآتي من المناطق النائية، و لم تحافظ هذه السياسة أيضًا، على تثبيت السكّان في "**البلديات الصغيرة**"؛ التي تعاني من مشاكل تنموية كبيرة، و احتقان اجتماعي ملموس بسبب تدهور البنى التحتية، و نقصا في مستوى التجهيز، و ضعفا في الخدمات العمومية كالإدارة، الصحة، و التعليم..إلخ.

9 – درجة تجهيز الدائرة و المراكز المجاورة لها:

تهدف دراسة التركز التجاري في دائرة بريكة، و المراكز المجاورة لها، إلى معرفة المناطق التي تستحوذ على أكبر نصيب من النشاطات التجارية، و مجال النفوذ التجاري لكل بلدية. فاستعمال المنهج المقارن، في دراستنا لموضوع التقسيم الإداري و دوره في تحقيق التنمية المستدامة داخل دائرة بريكة، يُحتّم علينا تقديم بعض الأرقام، و المعطيات، عن البلديات المجاورة لمنطقة الدراسة، من أجل معرفة الدور الذي تلعبه الدائرة في إقليمها.

و يوضح الجدول رقم (**20**)، وضعية دائرة بريكة، بالنسبة للبلديات المجاورة.

جدول رقم (20):تصنيف دائرة بريكة و البلديات المجاورة حسب درجة تجهيزها التجاري[1]

البلديات	عدد السكان (ن) سنة 2008	النسبة من إجمالي المراكز %	عدد المحلات التجارية العدد	النسبة من إجمالي المراكز %	نصيب الفرد ساكن/محل	التصنيف
بريكة	106865	61.35	10421	78.51	10,25	جيدة
الجزار	22031	12.64	731	5.50	30,13	جيدة
أولاد عمار	8963	5.14	585	4.40	15,32	جيدة
عزيل عبد القادر	9964	5.72	321	2.41	16,44	جيدة
بيطام	11741	6.74	606	4.56	36,58	متوسطة
سقانة	5770	3.31	113	0.85	51,06	متوسطة
امدوكال	8842	5.07	495	3.72	17.86	جيدة
المجموع	174176	100	13272	100	–	–

المصدر: إنجاز الطالب –أفريل–2010

تضم بلدية بريكة **10421** محل تجاري، بمعدل **78.51 %** من جملة المحلات التي اخترناها من المنطقة المكونة من بلديات دائرة بريكة، و البلديات المجاورة لها؛ و هي عزيل عبد القادر، أولاد عمار، الجزار، و سقانة. كما أنها تحتل المرتبة الأولى من حيث درجة التجهيز، ومعدل عدد السكان لكل محل تجاري هو اقل من المعدل العام للمنطقة المقدر بـــ **25 ساكن/محل**، حيث أن نصيب الفرد بها يقارب 10ساكن / محل.

10 – شبكة الطرق و الموصلات:

تلعب شبكة الطرق و المواصلات دورًا هامًا في العلاقات بين مركز الدائرة و البلديات المجاورة، فكثافتها، و حالتها تؤثر سواء إيجابيا أو سلبيا على درجة الارتباط، و قوة استقطاب الدائرة، كما لا ننسى النقل الذي يعتبر شريان الحركة، و أساس التنقلات، فكلما كانت الدائرة تتوفر على شبكة هامة من الطرق، و وسائل نقل كافية، كلما ساعد ذلك على منحها "عاملا" يساعدها في لعب دورٍ إقليمي، كقطب جاذب لسكان البلديات المجاورة.

(1): درجة التجهيز التجاري: تصنيف على أساس نصيب الفرد من المحل التجاري.

ويعتبر الطريق، العنصر الأساسي لتطوير دائرة بريكة و مجالها الإقليمي، باعتباره الرّابط بين مختلف أجزاء الدائرة و بلدياتها، كما يربط الدائرة بالبلديات المجاورة لها، و بذلك تخلق شبكة الطرق ديناميكية، و حركية ترفقها تنمية اقتصادية، مع إنعاش العلاقات الوظيفية بين "**مركز الاستقطاب**" ، و "باقي المراكز".

باعتبار دائرة بريكة همزة وصل، و منطقة عبور فإنها تتوفر على شبكة طرق هامة، تتمثل في :

10 – 1 شبكة الطرق في دائرة بريكة:

تتمثل هذه الشبكة في الطرق التي تربط بلدية بريكة بمختلف البلديات الأخرى في الدائرة، و التي تمنحها أهمية كبيرة من خلال تفعيل الحركة السكانية و الاقتصادية. فكلما كانت الطرق الداخلة إلى المركز كبيرة، كلما زادت من أهمية المركز، و تمر بالدائرة الطرق التالية:

- الطريق الوطني رقم **28**، الذي طوله **75** كلم يربط عين التوتة ، سقانة ، بريكة ،مقرة، (ولاية المسيلة)؛
- الطريق الوطني رقم **78**؛ الذي طوله **103.5 كلم**؛ يربط كل من بسكرة بسطيف، مرورًا بدائرة بريكة، و نقاوس إذ يعتبر المعبر الرئيسي باتجاه الشمال؛
- الطريق الوطني رقم **70**؛ إذ يبلغ طوله **54 كلم**، يربط كل من مسيلة ببريكة، مرورًا بامدوكال؛
- الطريق الولائي رقم **35**؛ الرابط بين بريكة و الجزار، وصولا إلى أولاد عمار؛
- الطريق الولائي رقم **11**؛ الذي يربط بريكة ببلدية عزيل عبد القادر؛
- الطريق الولائي رقم **37** الذي يربط بريكة بمركز بيطام وصولا إلى امدوكال .

تعد المواصلات عصب الحركة في دائرة بريكة، و أساس التنمية المستدامة، و التطور الاقتصادي بها، لما تلعبه من دور هام في مجالها. كما تعتبر من عوامل الجذب و الاستقطاب الذي يظهر في حجم التدفقات السكانية، و عدد دورات وسائل النقل، و طاقة استيعابها، حيث يسعى الساكن بفطرته إلى الإستقرار في الأماكن الأكثر راحة و أمناً، و التي توفر له مختلف الخدمات؛ و منها النقل.

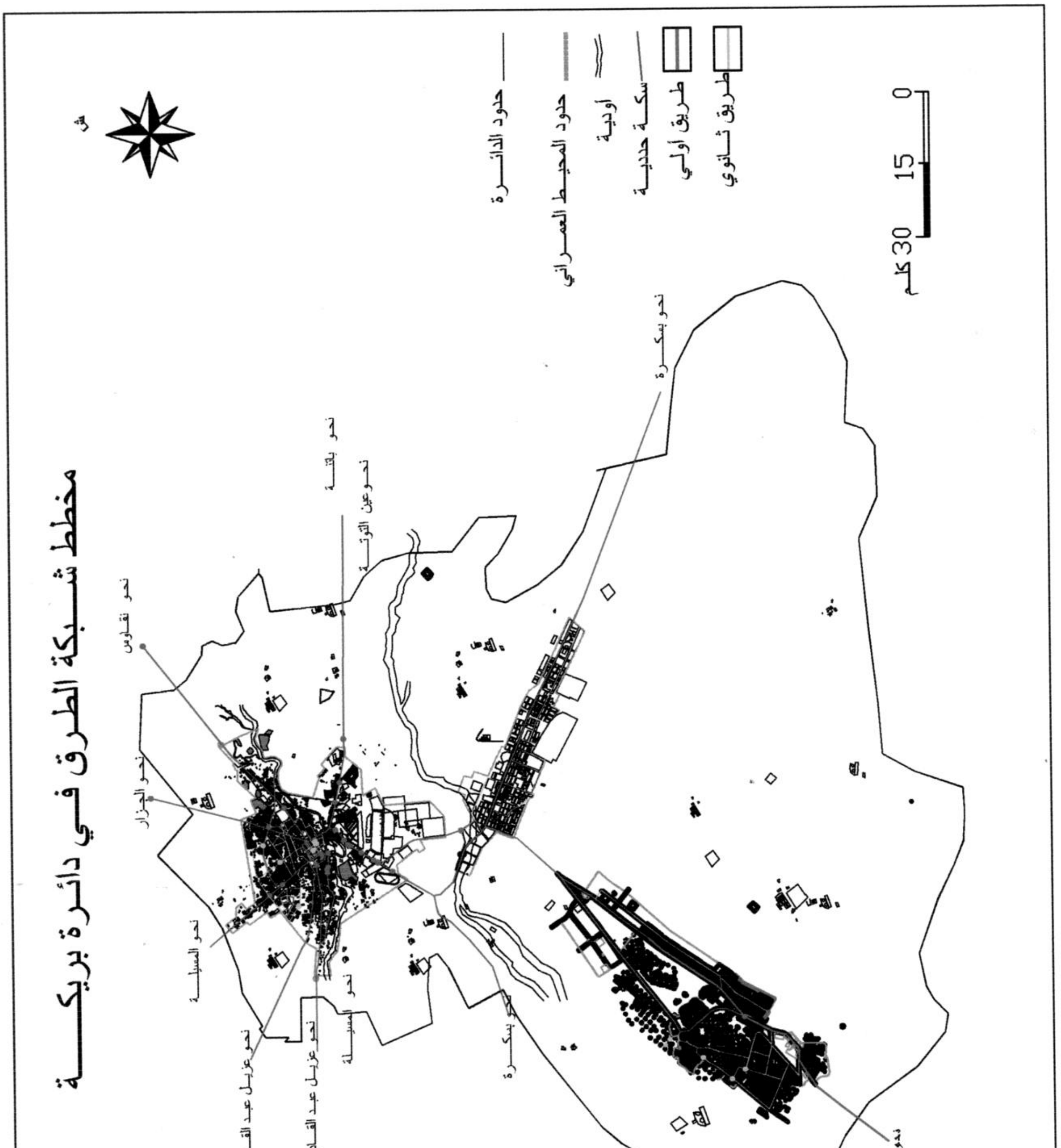
باعتبار مدينة بريكة ثاني قطب بعد مقر الولاية، فإن السّكان يتطلعون لتحسين وضعية النقل، من خلال استصلاح شبكة الطرق بها، خاصة أن الدائرة ككل تتميز بوصفها منطقة عبور ، و نقطة تقاطع بين محاور الطرق لعدة ولايات (باتنة، المسيلة، بسكرة، سطيف).

تشهد دائرة بريكة حركيّة كثيفة خاصة في بداية و نهاية الأسبوع، و يتجلى ذلك من خلال حركة المركبات، و السّكان التي تبرز نظرًا لخروج السكان من أجل الدراسة، أو العمل، أو التسوق ...الخ وتسيطر حافلات بريكة و باتنة على الحضيرة لربطها لعدة مراكز، هي الجزار، امدوكال، بيطام، سقانة، تيلاطو، عين التوتة و باتنة، إذ تتوفر حضيرة دائرة بريكة على عدد هام من المركبات النقل الجماعية تتمثل في **19** حافلة؛ و **125** مركبة، و **75** سيارة نقل جماعية.

10 – 2 وضعية النقل في دائرة بريكة:

ترتبط دائرة بريكة بالمراكز المجاورة من خلال المحطات الموزعة في مدينة بريكة، باعتبارها مركزًا للدائرة. و وفق هذه الحالة يمكن إعطاء فكرة عن وضعية النقل في الدائرة، التي تتميز بشبكة نقل هامة، تضمن التنقلات اليومية للسكان من والى الدائرة، لتلبية احتياجاتهم المختلفة.

و باعتبار دائرة بريكة، مركز تبادل اقتصادي هام، و موقع جغرافي استراتجي فإن التنقلات تتجاوز حدود التجاور، حيث تمر الحافلات القادمة من ولايات الشرق كباتنة، قسنطينة، عنابة، قالمة، الطارف، سوق أهراس، أم البواقي، و المتجهة إلى ولايات الغرب، كسيدي بلعباس، الشلف، وهران، غيليزان، تيارت، بشار، و تيندوف و ولايات الهضاب العليا الوسطى كالجلفة و الأغواط، و ولايات الجنوب كغرداية، تمنراست، حاسي مسعود، و ورقلة. كما تمر على الدائرة، الحافلات القادمة من بجاية و سطيف، و المتجهة نحو حاسي مسعود، و بسكرة. و يمكن استغلال هذه النقاط من خلال الاستقبال الأمثل للمسافرين المارين عبر الدّائرة، و الذي لا يكون إلا بتوفر الأمن، و الفنادق الجيدة، و تحسين الخدمات في المطاعم و المقاهي.


الخريطة رقم 11
مخطط شبكة الطرق في دائرة بريكة
حدود الدائرة
حدود المحيط العمراني
أودية
سكة حديدية
طريق أولي
طريق ثانوي
0
15
30 كلم
ش
نحو نقاوس
نحو الجزار
نحو المسيلة
نحو عزيل عبد القادر
نحو باتنة
نحو عين التوتة
نحو بسكرة
نحو طولقة
المصدر: مديرية النقل لولاية باتنة 2012

يوضح الجدول التالي (رقم (21))، عدد الوافدين إلى الدائرة، و البلديات القادمين منها.

جدول رقم (21) : عدد الوافدين إلى مركز دائرة بريكة

المركز	عدد المركبات	عدد الوافدين	النسبة %
باتنة	57	1464	29.14
الجزار	30	993	19.77
بيطام	12	936	18.63
امدوكال	36	858	11.10
نقاوس	29	486	9.67
عزيل عبد القادر	06	346	6.89
أولاد عمار	24	240	4.78
المجموع	194	5023	100

المصدر : مخطط النقل و الحركة لمدينة بريكة –2008

من خلال الجدول رقم (**21**)، فإنه تبين لنا أن "**دائرة بريكة**" تستقبل يوميًا عددا كبيرا من السكان، من خلال مدينة بريكة التي تعد مركزا للدائرة، و يُرفع العدد خاصة في نهاية الأسبوع بسبب الأسواق الأسبوعية المتواجدة بها.

تظهر باتنة (مركز الولاية) بأكبر عدد ممكن من المركبات يوافق **1464** شخص(وافد، متنقل) أي بنسبة **29.14 %** من إجمالي التنقلات، باعتبار هذا الخط يربط مدينة بريكة بسقانة، تيلاطو، و عين التوتة. وبعدها يليه مركز **الجزار**؛ حيث بلغ عدد المتنقلين به **93 شخص يوميا**، و يتم تنقلهم عبر **30** مركبة للنقل الجماعي، ثم تأتي بلدية بيطام بـــ: **12 حافلة** لتنقل **936** شخص، بنسبة **18.63 %** من إجمالي التنقلات؛ البالغ عددها **5023** مسافر، و تظهر بلدية امدوكال بـــ **558** شخص أي بنسبة **11.10 %**، و عدد كبير من المركبات تصل الى **36 مركبة**؛ معظمها سيارات نقل جماعية، كما يصل عدد المتنقلين من بلدية نقاوس إلى **486** متنقل بنسبة **9.67 %**، و بعدها يأتي مركز عزيل عبد القادر بـــ : **346** متنقل بنسبة **6.89 %**، و يضمن هذا التنقل **6 مركبات** من نوع (**J 5، J 9**). و يظهر مركز أولاد عمار بأخفض نسبة، حيث تبلغ **4.78 %**؛ أي ما يعادل **240** متنقل، و يضمن تنقلهم **24 سيارة** نقل جماعية .

إضافة إلى التنقلات داخل الولاية، فإن دائرة بريكة، تضم عدة خطوط خارج الولاية، و تضمن هذه التنقلات سيارات، و حافلات، يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (22) : عدد التنقلات بين بريكة و خارج الولاية

الخط	عدد المركبات	عدد المسافرين (شخص)
بريكة ــــــــــ الجزائر	27 سيارةأجرة+ 06 حافلات	200
بريكة ــــــــــ بسكرة	32	192
بريكة ــــــــــ قسنطينة	04	64
بريكة ــــــــــ المسيلة	14	384
بريكة ــــــــــ مقرة	24	144
بريكة ــــــــــ سطيف	10	66
بريكة ــــــــــ بلعايبة	20	120
بريكة ــــــــــ حاسي مسعود	02	60
المجموع	241	1230

المصدر : مديرية النقل لولاية باتنة. + التحقيق الميداني 2010

من خلال الجدول رقم **(22)**، فإن ولاية المسيلة لها ارتباط وثيق بدائرة بريكة، باعتبارها هي الأخرى مركزا للعبور؛ يوفر عدة خطوط متوجهة نحو ولاية برج بوعريريج، العاصمة، و ولايات الغرب كتيارت، و الجلفة. و هذا ما تؤكده ثلاث خطوط مؤدية إليها بعدد تنقلات بلغ 348 متنقل، تليها ولاية الجزائر بعدد **200** مسافر يوميًا، بسبب رحلات العمل و الإستشفاء، و كذلك بسبب وجود **23** ثكنة عسكرية في دائرة بريكة، ثم نجد خط بريكة– بسكرة بـــ**192** متنقل، و سطيف بـــ **66** متنقل، أمّا

قسنطينة فيقدر عدد التنقلات نحوها بـــ **64** فرد بسبب وجود مقر الخدمة الوطنية، الذي تنتمي إليه دائرة بريكة.

و مما سبق ذكره، تظهر دائرة بريكة كقطب جذب هام داخل إقليمها، خاصة في الجهة الجنوبية الغربية لولاية باتنة، و قد ساعدها في ذلك موقعها الإستراتيجي الهام؛ الذي يعتبر دافعًا قويًّا في سبيل تحقيق التنمية المستدامة في الدّائرة.

11 – مجال نفوذ دائرة بريكة:

تحضى دائرة بريكة، بتدفقات سكانية هائلة سواء من البلديات التابعة للدائرة، أو البلديات المجاورة، أو حتى البعيدة، وهذا نظرا لاحتوائها على المرافق و التجهيزات الهامة، إضافة إلى عامل القرب، و توفر المواصلات، و انتعاش بعض الأنشطة التجارية كقطع الغيار المستعملة، و تجارة المواشي، ما زاد من حدّة العلاقات، و التبعية الوظيفية. و على هذا الأساس يتم تحديد مجال نفوذ دائرة بريكة، و درجة الاستقطاب في كل البلديات التابعة لها، و تحديد مجال تأثيرها، على أساس الدور الإقتصادي الذي تلعبه بريكة، من خلال وزنها الذي يعتبر مركز ثقل اقتصادي في الجهة الغربية لولاية باتنة.

دراسة التقسيم الإداري كموضوع في تخصّص في "الجغرافيا و التهيئة الإقليمية"، يجعلنا نَمُرُّ جانبا من خلال "**تحديد المصطلحات**". فالدائرة كقانون هي مجموعة من البلديات، التي تنتمي إلى نفس السلطة الإدارية، و كواقع و استنتاج من هذه الدراسة، فالبلدية التي يقع فيها مقر الدائرة هي التي تمثل الدائرة في الإسم، و في الوظائف، و في حركة السكان، و البضائع، و في كل المظاهر الحضرية، و الإقليمية.

فدراسة مجال النفوذ، هي متعلقة أصلاً بمجال جغرافي محدد بدقة، حتى تكون الدراسة فعالة، و موضوعيّة. و هو ما ينطبق على "دائرة بريكة" حيث أردنا تحليل الظاهرة من خلال الدور الذي تلعبه كقطب جاذب، له مجال معين تُؤثر فيه، و آخر تتأثر به.

مجال نفوذ دائرة بريكة يمكن تحديده، في كثير من القطاعات من خلال دراسة مجال نفوذ بلدية بريكة، و في بعض الأحيان يمكن الإقتصار على دراسة المدينة فقط، و قد تتطلب بعض الحالات جمع المعطيات من البلديات الثلاثة مجتمعة. و للتوضيح أكثر، يمكن القول أن فدراسة مجال نفوذ الجزائر العاصمة مثلا في ميدان السياسة، هو في الحقيقة متعلق بدراسة مجال نفوذ بلديات المرادية؛ أين يتواجد "قصر الرئاسة"، و بلدية حيدرة؛ أين تتواجد العديد من التمثيليات الدبلوماسية، و بلدية الجزائر الوسطى؛ أين يتواجد "مقر الحكومة"، و مقرّي "مجلس الأمة"، و "المجلس الشعبي الوطني".

إن أهمية دائرة بريكة راجع إلى ارتفاع مستوى التجهيز بها، و إلى تطورها، ونموها الاقتصادي؛ الذي أثبتته الأرقام المستخرجة من مصلحة الضرائب، و هذه الأهمية تخلق استقطابًا هامًا تدريجيا نحو مركز الدّائرة، هذا الأخير يخلق بدوره حركية مجالية، كما نجده في المقابل يعرقل سير الحياة العادية لسكانها من خلال الضغط المتزايد الذي تشكله حجم التدفقات السكانية، كما يساعد على ظهور تبعية اقتصادية محلية للبلديات المجاورة لها، و ارتباط اقتصادها باقتصاد بلدية بريكة؛ من خلال مختلف النشاطات، و الوظائف، و الخدمات، و يعود ذلك أساسا لعامل القرب، والعجز في المرافق و التجهيزات في البلديات المجاورة.

تتجلّى هذه الظاهرة، من خلال "**حجم التدفقات**" الواضح نحو مركز دائرة بريكة، و يُفسّر ذلك بالهيمنة الكبيرة لبلدية بريكة داخل محيطها، حيث أضحت تتحمل مسؤولية كبيرة في تسيير الكثير من القطاعات داخل إقليمها، رغم محدودية الصلاحيات التي يخولها لها القانون بسبب تمتعها بصفة دائرة فقط، رغم اتساع مجال تأثيرها. و هو من الإشكاليات التي يطرحها التقسيم الإداري الحالي الذي مرت عليه **28 سنة**، بسبب عدم "**تحيينه**"، رغم تغير الظروف العامة للبلاد، أكثر من مرة، و في كل المجالات.

و على هذا الأساس يتم تحديد مجال نفوذ دائرة بريكة، من خلال دراسة مجال نفوذ كل الأنشطة و الخدمات، كالتعليم، الصحة، الصناعة،التجارة).

11 – 1 مجال نفوذ الخدمة التجارية في دائرة بريكة:

تعتبر الخدمة التجارية، أهم نشاط تنموي في المنطقة، و يؤكد ذلك مجال نفوذ دائرة بريكة الهام ، إذ يتعدى حدود الولاية، إلى "ولاية **سطيف**" (الحامّة، بوطالب، عين أولمان)، و إلى "ولاية **المسيلة**" (مقرة، بلعايبة، برهوم، عين الخضراء).

تم تحديد ذلك من خلال التحقيق الميداني الذي قمنا به، فيما يخص التدفقات السكانية للزبائن، و تجار المحلات التجارية، و الأسواق الأسبوعية "خريطة رقم **(12)**".

تعد الوظيفة التجارية أهم جانب في العلاقات الاقتصادية بين دائرة بريكة، والمراكز المجاورة لها، فهي محور لجذب السكان، باعتبارها تتطلب حسب نوعها، تنقلات قد تكون يومية، أسبوعية......الخ. و لتحديد الدور الذي تلعبه التجارة ضمن مجال دائرة بريكة، تم الاعتماد على التحقيق الميداني الذي قمنا به، من خلال عينة بـــ "**1000 استمارة**" لتحديد مكان إقامة الزبائن، و التجار.

11 – 1 – 1 الأصل الجغرافي لزبائن المحلات التجارية:

على ضوء التحقيق الميداني، و اعتمادا على تحليل نتائج الاستمارات، يتضح أن الزبائن الذين يترددون على المحلات التجارية، **55%** منهم من البلدية مركز الدائرة، و الباقي يتوزعون على مجال واسع، حيث تأخذ المراكز المجاورة لبلدية بريكة أكبر النسب، كما يبينها الجدول التالي :

جدول رقم (23): نسبة تردد الزبائن على دائرة بريكة. (المصدر: تحقيق ميداني 2010)

البلدية	نسبة تردد الزبائـــــــــن %
نقـــاوس	08.2
بيطـــام	21,66
سفيـــــان	3,66
الجـــزار	12,33
أولاد عمــــار	16,33
عزيل عبد القادر	13,33
سقانـــة	8,50
امدوكال	12,33
عين التوتة	02
باتنة	1,66

بلدية بيطام بـــ **21,66 %**، بلدية أولاد عمار بـــ **16,33 %**، و امدوكال بـــ **15,33 %**، رغم عدم مجاورتها لبلدية بريكة، إلا أنّها مرتبطة بها وظيفيا بسبب إنتمائهما معًا إلى نفس الدائرة، و كذلك بسبب وجود الطريق الولائي **رقم 37**، الذي يربطها بمركز الدائرة. كما نجد بلدية عزيل عبد القادر بنسبة **13,33 %**، أمّا بالنسبة لبلدية سقانة فهي مرتبطة بعين التوتة أكثر من بريكة، ولهذا تكون معظم التنقلات إلى دائرة بريكة، خاصة من أجل تجارة قطع الغيار. و يتدفق من نقاوس عدد من السكان تصل نسبتهم إلى 8.2 **%**.

11 – 1 – 2 أسباب تردد الزبائن على المحلات التجارية:

إن تردد الزبائن على المحلات التجارية المتواجدة بمركز دائرة بريكة، راجع لأسباب عديدة نذكر منها: "**عامل القرب**"؛ الذي يجسده الزبائن الوافدين من مراكز أولاد عمار، الجزار، عزيل عبد القادر، و بيطام. إذ سجلت نسبة **45 %** من إجمالي الفئة المقدرة بـــ **1000 زبون**، و لاحظنا أن نسبة **31 %** من الزبائن تأتي إلى الدّائرة، بسبب "**عامل التعود**"، و هي فئة الزبائن الوافدة من نقاوس، بومقر

و سفيان، أمَّا "**عامل المواصلات**" فيمثل **14 %** و يتجسد في زبائن "**امدوكال**" و "**سقانة**،" و بالنسبة إلى الــ **10%** من الزبائن الباقية، فسبب تنقلهم إلى دائرة بريكة، فيتمثل في تجارة قطاع الغيار المستعملة الأصلية؛ التي تتميز بالسعر المعقول و التنوع.

و يوضح الجدول التالي، أسباب تدفق الزبائن نحو دائرة بريكة.

جدول رقم(24): أسباب تردد الزبائن على المحلات التجارية لدائرة بريكة

سبب القدوم	العدد(الزبون)	النسبة %
القــرب	450	45
التعــود	310	31
سهولة التنقل(توفر المواصلات)	140	14
عوامل أخـــــرى	100	10
المجمـــوع	1000	100

المصدر: انجاز الطالب/ت.م أفريل 2010

-

من خلال ما سبق، يظهر "عامل القرب"، و "التعود" كأساس للتدفقات السكانية القادمة نحو دائرة بريكة، إضافة إلى سهولة التنقل التي تؤدي دورها في ذلك بسبب وفرة وسائل النقل. و بناءا على معطيات التحقيق الميداني، فإن النسب المسجلة في دائرة بريكة، تُؤكد أن معظم الزبائن تكون تنقلاتهم إلى دائرة بريكة، لغرض اقتناء الملابس، و البعض الأخر لجلب السلع (غير غذائية كقطع الغيار..).

و يمكن التعامل بواقعية، و بنظرة "نفعية"، فيما يخص التدفقات السّكانية نحو دائرة بريكة، من خلال تنظيم حركة التجارة في الدائرة، و مراقبة النوعية و الأسعار، حتّى تحافظ الدائرة على هذا المكسب، و تُنمّيه، و بالتالي المساهمة في جزء من التنمية المستدامة في المنطقة.

11 – 1 – 3 الأصل الجغرافي لتجار محلات مدينة بريكـــة:

يتضح أن معظم التجار في دائرة بريكة، من سكان مركز الدائرة، إذ يمثلون نسبة **73 %**، من إجمالي التجار الذين تعاملنا معهم (**700** محل تجاري)، و أمّا نسبة **27 %** المتبقية فهي فتتوزع على المراكز المجاورة إذ نجد أعلى نسبة بمركز أولاد عمار و عزيل عبد القادر بـــ: **7%** من إجمالي التجار، ثم مركز بيطام بنسبة **5,5 %** ما يعادل **22** تاجر، أما الجزّار فيمثل **4,75 %**، و عرفت مراكز امدوكال، سقانة و بموقر نسب ضعيفة. و هو ما يُوضّحه الجدول التالي:

جدول رقم (25) : الأصل الجغرافي لتجار محلات دائرة بريكة

المركز	عدد التجار(تاجر)	النسبة %
بريكة	511	73
أولاد عمار	48	6.85
عزيل عبد القادر	50	7.14
بيطام	22	3.14
الجزار	30	4.28
سقانة	11	1.57
امدوكال	12	1.71
بموقر	4	0.57
نقاوس	12	1.71
المجموع	700	100

المصدر: تحقيق ميداني –أفريل 2010

عمومًا، يفضل تجار البلديات المجاورة كأولاد عمار، عزيل عبد القادر، الجزار، بيطام، و نقاوس، القدوم لدائرة بريكة، لممارسة أنشطتهم التجارية، لأنّ هذه الأخيرة تعرف استقطابًا كبيرًا للزبائن؛ سواء القاطنين بها، أو الوافدين إليها من البلديات المجاورة، باعتبارها منطقة عبور، فإنّ التجارة بها تكون نشطة، و ساعد على ذلك، الحركة الكبيرة؛ التي تعرفها المحلات المتواجدة خاصة في المدينة – مركز الدائرة– حيث يتردد الزبائن على المحلات التجارية، في الفترة الصباحية، و المناسبات. و تتفاوت نسب التردد حسب نوعية التجارة، و جودة السلع.

11 – 1 – 4 التجارة الأسبوعية:

السوق هو المكان الذي تمارس فيه المعاملات التجارية، فهو المكان الذي يكون فيه، العرض و الطلب، و قد يكون يوميًا أو أسبوعيًا. و يعتبر احد الدعائم المهيكلة للمجال في دائرة بريكة؛ حيث يكتسي أهمية كبري بالنسبة للاقتصاد المحلي، و الإقليمي،لأنه يقوم بتزويد سكان المنطقة، و السكان الوافدين إليه من المناطق المختلفة بالمواد المختلفة، و السلع، و المواشي. وهو كذلك مركز لاستقبال تدفقات الزبائن ورؤوس الأموال.

يتواجد بدائرة بريكة، سوقين أسبوعين؛ الأولُ يكون كل يوم أربعاء، ببلدية بريكة، بمحاذاة الطريق الوطني المؤدي إلى ولاية بسكرة، و الثاني ببلدية "امدوكال"، و ينعقد كل يوم خميس، و يُعتبران ذي أهمية بالغة في الحركة التنموية: "الإقتصادية و الإجتماعية"، خاصة و أنّهما يستقطبان عدد كبير من الزبائن سواء من أحياء المدينة، أو من البلديات المجاورة.

لقد لعبت السوق الأسبوعية، دورًا مهمًا في الديناميكية التنموية لمنطقة بريكة ككل، و وصل الأمر، لأن تكون تمتلئ السوق في بريكة أيّام، الثلاثاء، و الأربعاء، و الخميس، و الجمعة، و كان ذلك في السنوات الأولى للتسعينات من القرن الماضي. لكن، و نظرًا لعدة أسباب أمنية، و سوء التسيير من طرف السلطات المحلية، ومستأجر السوق، فقد اضمحل دور السوق شيئًا فشيئًا، إلى أن أصبح دوره لا يقتصر إلاّ على بيع المواشي، و رغم ذلك، إلا أنه يقدم سنويا، ما يقارب الـــ **02** مليار سنتيم للبلدية، وهو مبلغ صغير، إذا ما قارنّاه بأسواق "تاجنانت" بولاية "ميلة" **(20 مليار سنتيم)**، و العلمة بولاية سطيف **(09 ملايير)**، و شلغوم العيد **(15 مليار)** سنويا، حاسي لفدول بولاية تيارت **(06 ملايير سنتيم** سنويا)..،

السوق في بريكة تم إنشائها منذ الفترة الإستعمارية، و اتّسع مجال نفوذها في "المرحلة الإشتراكية"؛ حيث كانت تعرض كل السلع القادمة من ليبيا، و المغرب، و فرنسا...الخ، و قد ساعدت هذه الحركة، في القضاء على البطالة بالمنطقة، في الوقت الذي عرفت فيه الجزائر أزمة إقتصادية، و أمنية، و اجتماعية، نتيجة المديونية الكبيرة، و انخفاض أسعار البترول، و تغيير النظام السياسي، و ارتفاع الأسعار بسبب رفع الدولة يدها عن دعم المواد الغذائية الضرورية كالزيت، السكر، الدقيق ...الخ

أ – الأصل الجغرافي لزبائن السوق الأسبوعي:

بناءًا على تحقيق الميداني، المتعلق بالأصل الجغرافي لزبائن السوق من خلال اخذ عينة من **1000** زبون، مثلما هو موضح في الجدول رقم **(26)**.

جدول رقم(26) الأصل الجغرافي لزبائن السوق الأسبوعي لبريكة

البلدية	عدد الزبائن	النسبة %
بريكة	448	44.8
الجزار	126	12.6
عزيل عبد القادر	94	9.40
أولاد عمار	80	8.00
سقانة	59	5.90
بيطام	53	5.3
امدوكال	09	0.9
سفيان	12	1.20
نقاوس	09	0.9
سطيف	46	4.60
بسكرة	28	2.80
مسيلة	36	3.60
المجموع	1000	100

المصدر: من إنجاز الطالب

يظهر لنا من خلال الجدول، أنّ أكبر نسبة في عدد زبائن سوق بريكة، سجلت من طرف زبائن دائرة الجزار بحوالي **30 %**؛ مقسمة على بلديات: عزيل عبد القادر بـــ **9.4 %**، أولاد عمار بنسبة **8.0 %**، والجزّار بنسبة **12.6 %**، و الملاحظ أنّ سكان امدوكال لا يُحبّذون التسوق في مركز الدّائرة التي ينتمون إليها، عكس بلدية بيطام التي تُشكل نسبة **5.3 %** من رواد السّوق، و يأتي **4.6 %** من ولاية سطيف (بوطالب، الحامة، عين أولمان، عين أزال)، وبسكرة (القنطرة، بسكرة)، و المسيلة (برهوم، بلعايبة، مقرة، عين الخضراء).

يلعب "**عامل القرب**"، دورًا كبيرًا في التنقلات التجارية نحو السوق الأسبوعي لبريكة، إضافة إلي افتقار البلديات المجاورة لأسواق منافسة، ما عدى سوق الجزار؛ الذي يعبّر سعر كرائه السنوي عن حجمه و أهميته (**850 مليون سنتيم**)، و نفس الشيء يُقال عن البلديات التابعة لدائرة بريكة، لكن الملاحظ أن سكّان

بيطام مرتبطون أكثر بمركز الدائرة، عكس سكّان بلدية امدوكال؛ الذين ينتقون مستلزماتهم من السوق المحلية (سعر كرائها السّنوي **100 مليون نسمة**)، أو من الجزائر العاصمة.

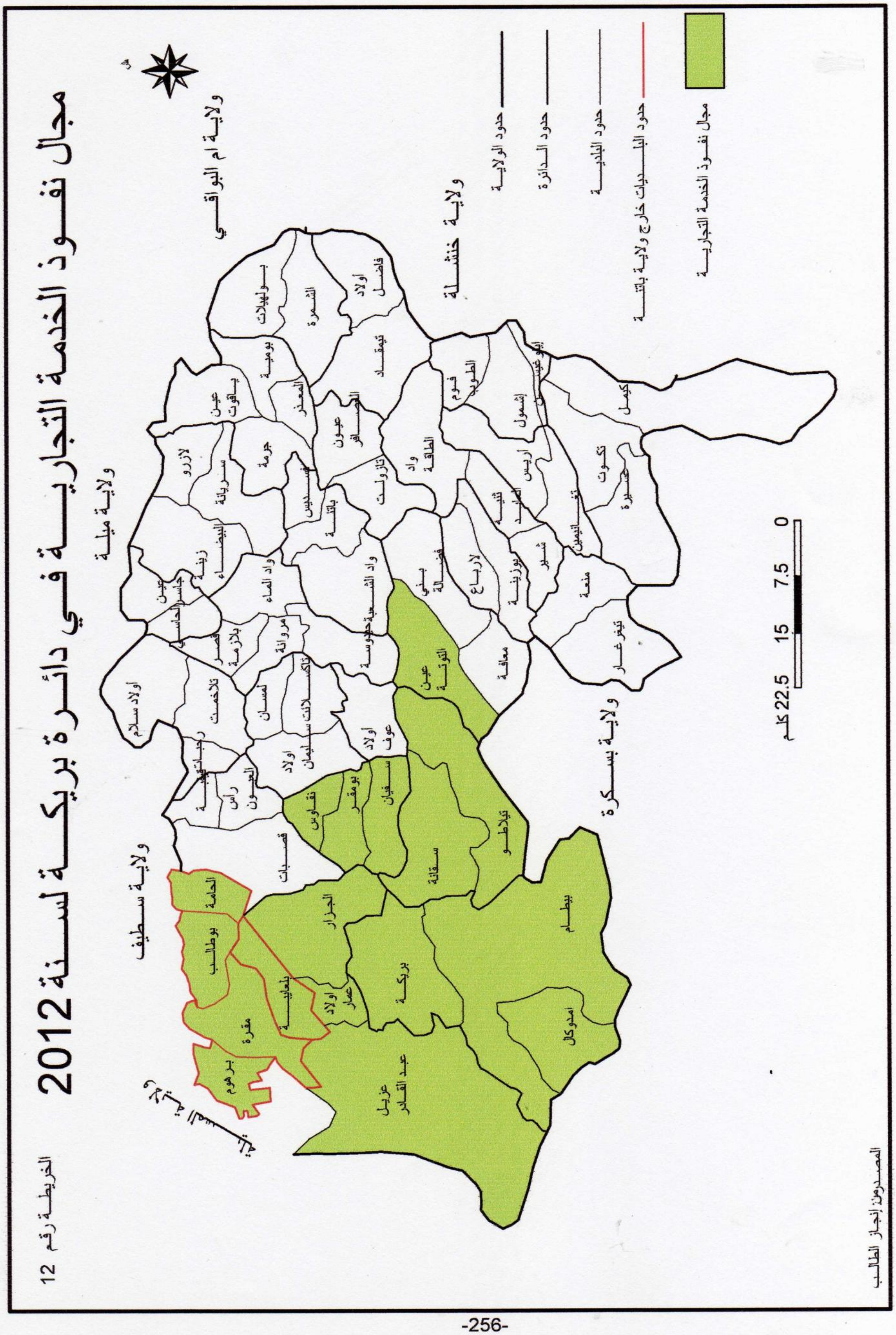
ب – الأصل الجغرافي لتجار السوق الأسبوعي:

الاستقصاء الذي قمنا به من أجل معرفة أصل التجار في سوق بريكة، مسّ عينة تتكون من **400 تاجر**، و يبدو أنّ أصل غالبية التّجار الوافدين إلى السّوق الأسبوعي، تعدى حدود الدائرة، و البلديات المجاورة، مثلما يُبرزه الجدول رقم (**27**). حيث تبقى بلدية بريكة مهيمنة على النشاط التجاري في المنطقة؛ بنسبة **29 %**، و تبقى بيطام مرتبطة بدائرة بريكة أكثر من امدوكال، في حين جسّت دائرة الجزار بدوائرها الثلاثة، العلاقات الإجتماعية، و الترابط التاريخي الذي يربطها مع دائرة بريكة من خلال تجّارها الذي يصل عددهم إلى **145** تاجر من أصل **400** تاجر المعنيين، مع العلم أنّ نسبة كبيرة من سكّان دائرة بريكة، تنحدر أصولهم من بلديات دائرة الجزار، و هم "السلالحة"، "الحرايز"، "أولاد عبد الرحمان"، "أولاد عمار"، "الثعالب"، و غيرهم.

جدول رقم (27) الأصل الجغرافي لتجار السوق الأسبوعي

البلدية	عدد التجارة	النسبة %
بريكة	116	29
بيطام	59	14.75
الجزار	54	13.50
أولاد عمار	44	11
عزيل عبد القادر	47	11.75
سقانة	27	6.75
امدوكال	13	3.25
بموقر	10	2.5
مسيلة	17	4.25
بسكرة	07	1.75
سطيف	06	1.50
المجموع	400	100

المصدر:تحقيق ميداني أفريل –2010–


مجال نفوذ الخدمة التجارية في دائرة بريكة لسنة 2012
الخريطة رقم 12
ولاية ام البواقي
ولاية خنشلة
ولاية ميلة
ولاية سطيف
ولاية بسكرة
حدود الولاية
حدود الدائرة
حدود البلدية
حدود البلديات خارج ولاية باتنة
مجال نفوذ الخدمة التجارية
0 7.5 15 22.5 كلم
المصدر: انجاز الطالب
بريكة
بيطام
امدوكال
عزيل عبد القادر
الجزار
اولاد عمار
سقانة
تيلاطو
نقاوس
بومقر
سفيان
عين التوتة
مقرة
برهوم
بلعايبة
بوطالب
الحامة
قصبات
معافة
تيغرغار
منعة
شير
بوزينة
تكوت
كيمل
اريس
إشمول
فم الطوب
الطاقة
واد الطاقة
تازولت
باتنة
فسديس
عيون العصافير
جرمة
المعذر
بومية
عين ياقوت
بولهيلات
الشمرة
أولاد فاضل
تيمقاد
لازرو
سريانة
زانة البيضاء
واد الماء
واد الشعبة
حيدوسة
مروانة
القصبات
تلاخمت
أولاد سلام
رأس العيون
أولاد سي سليمان
لمسان
أولاد عوف
بني فضالة
لاربعاء
ثنية العابد
تاكسلانت

تتوفر دائرة بريكة على العديد من الوحدات الصناعية الهامة، تتمركز في المنطقة الصناعية لبريكة، و بذلك فهي تفتح عدد هام من مناصب الشغل، خاصة في السنوات الأخيرة، و بعد عودة الدولة الاهتمام بهذا القطاع للرفع من عجلة التنمية المستدامة، و للتخفيف من حدة البطالة. (خريطة رقم (13))

على ضوء التحقيق الميداني المنجز، من خلال استجواب مباشر لعمال مصنع الخيوط الملونة **(FILBA)**، و مطاحن السّميد ، قدرنا عدد العمال بحوالي **500 عاملا**، ينتمون إلى البلديات التي تنتمي إلى دائرة بريكة، و حتى من خارج بريكة مثلما توضحه الخريطة رقم **(13)**، و تجسد الأرقام الواردة في الجدول رقم **(28)**، مجال نفوذ دائرة بريكة، و الدور الإقليمي الذي تلعبه في الميدان الإقتصادي؛ مُمثّلاً في الصناعة. هذه الأخيرة تعتبر من الأساسيات التي تعتمد عليها السلطات المحلية، في تحقيق التنمية المستدامة، في المنطقة، و نلاحظ أن العمال في دائرة بريكة، ينحدرون من بلدية بيطام، بنسبة **13.33%** من أصل **500 عامل** و هي النسبة الأعلى، مقارنة بنسبة العمال الوافدين من البلديات الأخرى، كعزيل عبد القادر التي تعد **10%**، و تبقى "امدوكال" دائمًا دون مستوى التطلعات، رغم انتمائها إلى دائرة بريكة بنسبة **1.66 %**، بسبب عمل أبنائها خارج حدود الولاية، و في القطاعات الإدارية و التعليمية، و الأمنية و التجارية.

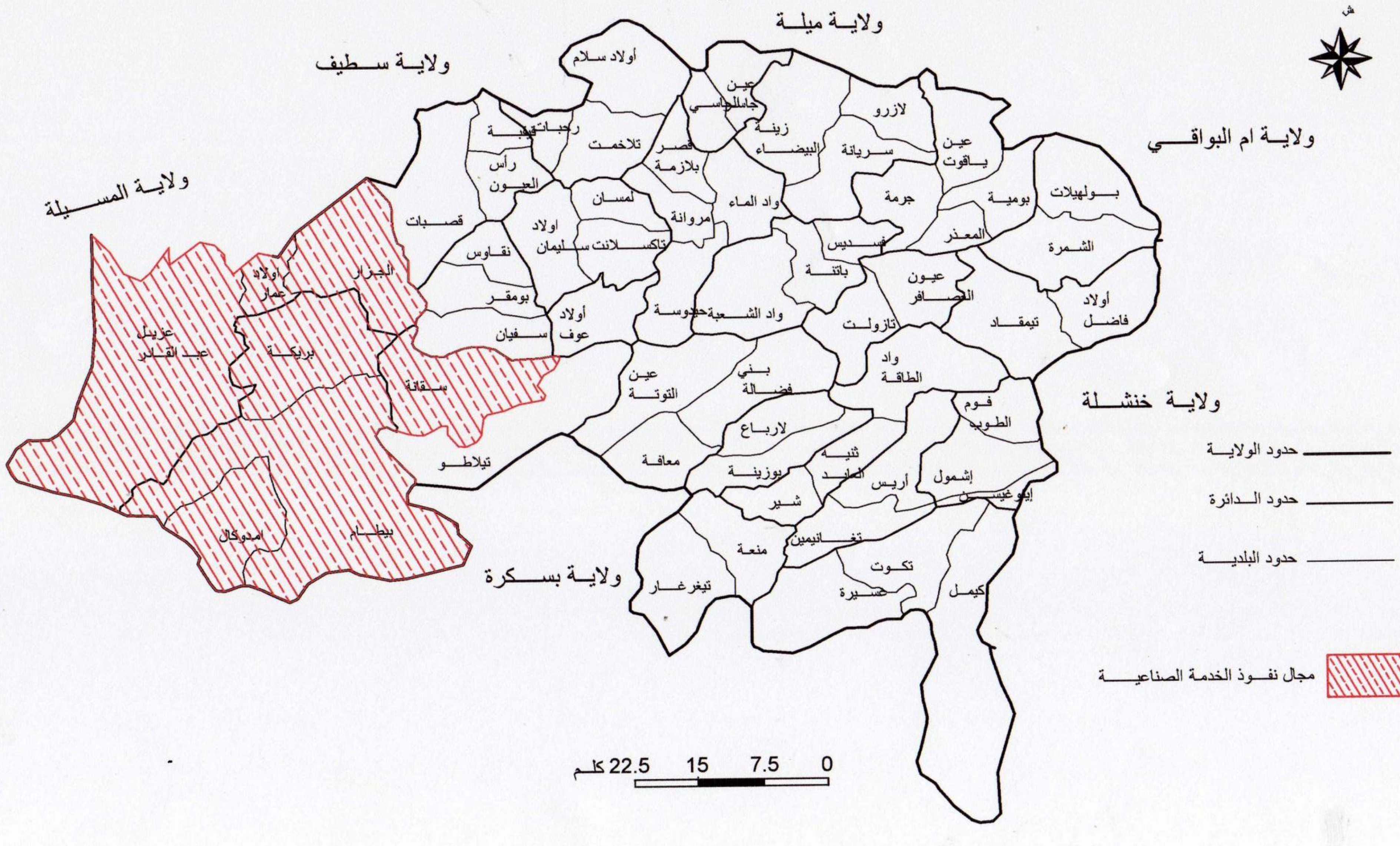
جدول رقم (28): الأصل الجغرافي لعمال الصناعة

البلدية	عدد العمال	النسبة %
بريكة	266	50.20
بيطام	67	15.33
عزيل عبد القادر	50	10
سقانة	42	8.33
أولاد عمار	42	8.33
الجزار	17	3.33
امدوكال	8	1.66
نقاوس	8	1.66
المجموع	500	100

المصدر : إدارة المصنع + تحقيق ميداني أفريل 2009

الخريطة رقم 13

مجال نفوذ قطاع الصناعة في دائرة بريكة لسنة 2012



المصدر: إنجاز الطالب

11 – 3 مجال نفوذ الخدمة الصحــية:

تعرف المنطقة نقصًا فادحًا في المرافق الصحيّة، صاحبه انتشار بعض الأمراض التي أصبحت من ميزات المنطقة، كداء "**اللشمانيوز**" و مرض "**الإلتهاب الكبدي الوبائي**"، و نظرًا لما تكتسيه الخدمة الصحية من أهمية و حساسية، فإن دراسة مجال نفوذها هامٌ من أجل معرفة النقائص،و تحديد الآليات التي يجب وضعها من أجل تفعيل هذا القطاع الإنساني و الخدماتي المهم. و قد ساهم توفر دائرة بريكة على قطاعين صحيين، يضمان عدة اختصاصات هامة تفتقد إليها القطاعات الصحية للبلديات المجاورة، في علاج المرضى الوافدين من عد بلديات. (أنظر خريطة رقم (**14**))

تعد "**الوظيفة الصحية**" جانبًا هامًا في تحديد مجال النفوذ، و ذلك من خلال نوعية الخدمات المقدمة، حيث تحدد درجة استقطاب القطاع الصحي سواء داخل حدود الإدارية للدائرة، أو خارجها، و لتأكيد ما سبق، أخذنا عينة من القطاعين الصحيين المتواجدين على مستوى مدينة بريكة، مثلما يوضحه الجدول رقم (**25**) .

جدول رقم (25) : الأصل الجغرافي للمرضى الوافدين إلى دائرة بريكة

البلدية	عدد المرضى	النسبة %
بريكة	5041	78.38
بيطام	349	5.42
عزيل عبد القادر	282	4.38
الجزار	243	3.77
أولاد عمار	241	3.74
امدوكال	152	2.36
سقانة	96	1.49
سفيان	13	0.20
رأس العيون	05	0.07
عين التوتة	05	0.07
نقاوس	04	0.06
عين ياقوت	03	0.04
القصبات	02	0.03
المجموع	6431	100

المصدر: إدارة القطاع الصحي سنة 2010

على أساس البيانات المتحصل عليها من طرف إدارة القطاع الصحّي، حول المرضى الوافدين إلى دائرة بريكة، خلال سنة **2009** م، مابين شهري **(جانفي –ماي)**، تبين لنا أن نسبة الوافدين (المرضى) من بلدية بيطام يقدر بـــ **5.42%** من إجمالي الوافدين، ثم تليه بلدية عزيل عبد القادر بنسبة **4.38 %**، ثم تأتي بلدية الجزار بنسبة **3.77%**، أمّا بلدية أولاد عمار، فتقدرّ نسبة الوافدين منها بـــ **3.74 %** من إجمالي عدد المرضى في الدّائرة. و تبدأ النسبة بالانخفاض في كل من بلديات امدوكال، و سقانة، و سفيان، و رأس العيون، وعين التوتة، و عين ياقوت، لتسجل أخفض نسبة في كل من القصبات، و تيغرغار، و نقاوس بحوالي **0.03 %**.

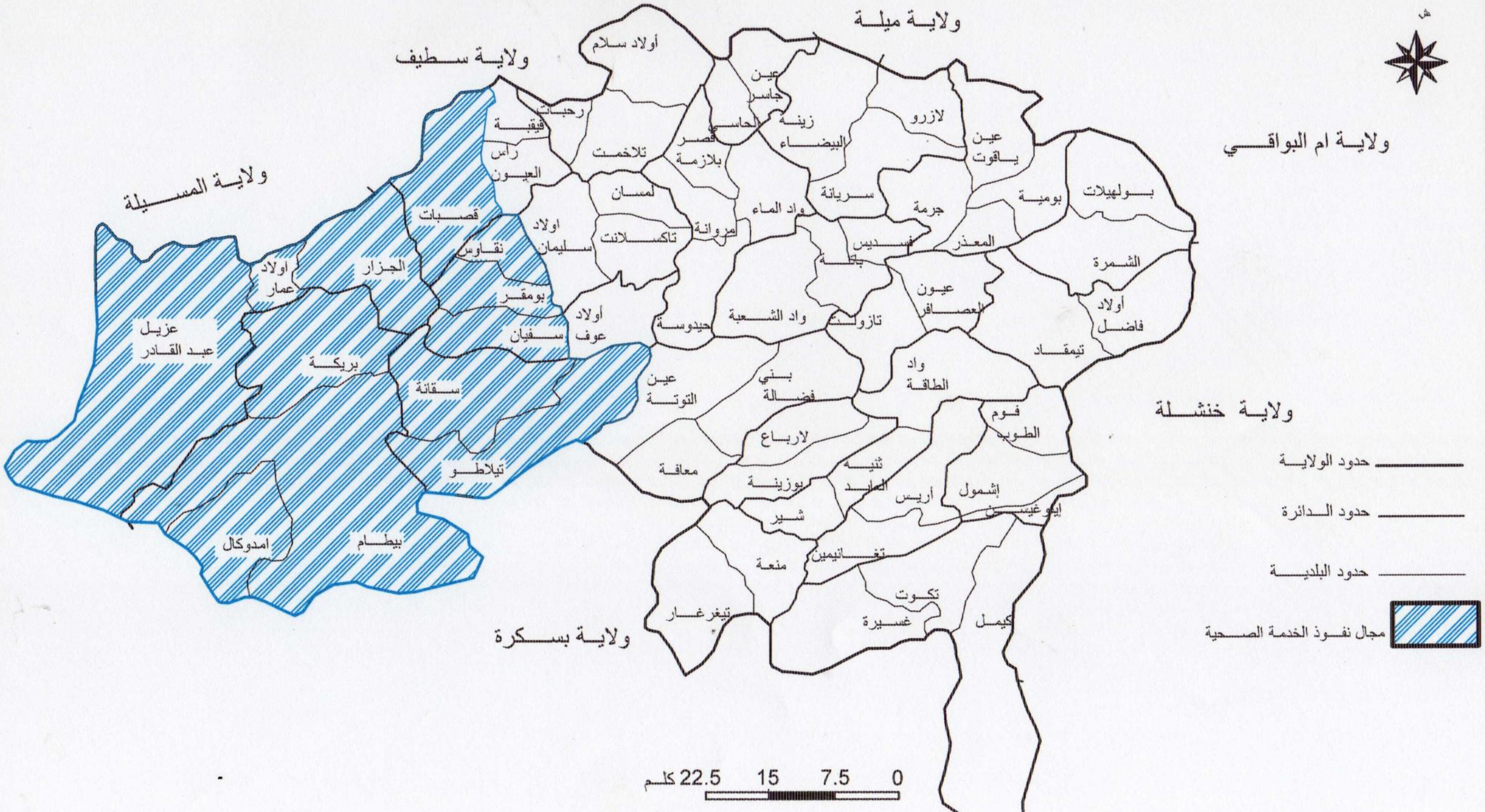
يختص القطاع الصحي "**محمد بوضياف**" في دائرة بريكة، في الجراحة (جراحة الأطفال، جراحة العظام،...إلخ)، و يتوفر على عدة أقسام منها طب الأطفال، الولادة، و الأمراض الداخلية، كما نجد في الكفة الأخرى "**مستشفى سليمان عميرات**"، باختصاص التحاليل، و كذلك توفرها على قسم خاص بالكلى و تصفية الدم. و على هذا الأساس يلعب القطاع الصحي في دائرة بريكة، دورًا محوريًا، في استقطاب المرضى؛ من بلديّات الدّائرة، أو من البلديات المجاورة، و من بلديات الولاية، فمثلا نجد مرضى من بلدية عين التوتة، رغم تواجد مستشفى بعين التوتة، و السبب في ذلك، راجعٌ لغياب التخصص الطبي في مستشفى المدينة، و نفس السبب أيضًا، يُفسّر التنقل من دائرة نقاوس إلى دائرة بريكة.

على ضوء النتائج المتوصل إليها، يظهر أن مجال النفوذ الخدمة الصحية في دائرة بريكة، يصل إلى دائرة نقاوس، و القصبات، رغم توفر تلك المنطقة على مستشفى كبير، بُني بتمويل "سعودي"، و هذا لكون الخدمات الصحية، التي يقدمها القطاع الصحي في بريكة، تفتقر إليها بعض القطاعات الصحية في إقليم الدائرة، كما ما ساعد في ذلك، وجود شبكات الطرق و المواصلات؛ التي تعتبر عاملا هامًا .

بناءًا على نتائج الجدول رقم (**26**)، تظهر بلديّة بيطام بارتباطٍ وثيقٍ بدائرتها، أي أنها تُمثّلُ "**درجة إستقطاب عالية**"، و هذا لكونها تابعة إداريًا إلى دائرة بريكة. أمّا بلدية أولاد عمار، و عزيل عبد القادر، فتمثلان درجة "**استقطاب متوسطة**"، و نلاحظ أن دائرة بريكة لها درجة "**استقطاب ضعيفة**"، فيما يخص بلديّة "الجزّار" باعتبارها مقرًّا لدائرة الجزار؛ و هي تتوفّر على معظم الخدمات الهامة، و الضّرورية. وبالنسبة لدائرة سقانة، فعلاقاتها ضعيفة مع دائرة بريكة، لكونها تتأثّرُ أكثر بدائرة "**عين التوتة**"؛ نظرًا لمجموعة من العوامل التّاريخية، و الإجتماعية، التي تتمثّل في كون "جزء كبير" من سكان دائرتي "عين التوتة" و "سقّانة" تنتميان إلى نفس العرش (**الخذران**، و **أولاد سلطان**).

الخريطة رقم 14

مجال نفوذ الخدمة الصحية في دائرة بريكة لسنة 2012



المصدر: من إنجاز الطالب

دائرة بريكة، هي منظومة إدارية تجمع عددًا من البلديات. و الدراسة الإقليمية لمجال نفوذ الدائرة، أعطانا فكرة عامة عن وضعية التنمية المستدامة فيها، و هل استفادت المنطقة من كون الصفة إدارية لبريكة كدائرة؛ تُشرف على إقليم معين، لا علاقة له بالتقسيم الإداري، و لا يعترف بالحدود الإدارية، بل بالعوامل التاريخية، و الإجتماعية؛ كالعروشية، و العادات، و التقاليد..الخ.

لاحظنا أن مجال نفوذ دائرة بريكة، يتحدد على أساس الخدمة التجارية؛ لما تحتله من أهمية بالغة في الحركة السكانية داخل المجال، مع وجود تشابه في نفوذ الخدمة التعليمية، و الصحية، و في قطاع الصناعة. و يمكن تقديم مجموعة من المقترحات، كدعم للموضوع، فيما يخص الديناميكية التنموية في الدّائرة، كما يلي:

- حتى نتمكن من تقليص ظاهرة التدفق السكّاني من البلديات المجاورة، و للتخفيف من هيمنة دائرة بريكة على المنطقة الغربية لولاية باتنة، و الشرقية لولاية المسيلة، فإنّه يجب اتخاذ إجراءات عملية من أجل تقاسم الوظائف، و خلق نوع من التكامل الوظيفي، و تخفيف الضغط على مركز دائرة بريكة، الذي عرف نتائج عكسية بالنسبة إلى الحركة التنموية، بسبب عدم قدرة الدائرة، على تحمّل الأعباء المتزايدة، في ضل محدودية الصلاحيات، كونها لا تعتبر إلاّ دائرة فقط، و تخضع لقانون خاص كغيرها من الدوائر، سواء الكبرى أو الصغرى.

- نظرًا لتوفر بلدية بيطام على طريق ولائي باتجاه المسيلة، مرورًا بامدوكال، نقترح توطين منطقة نشاطات تساعد على فتح مناصب شغل، في المنطقة، و تضم عمالاً من بلديتي بيطام، و امدوكال، وهي إحدى الحلول المقترحة، للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في دائرة بريكة؛

- باعتبار دائرة بريكة، مشهورة بتجارة قطع الغيار المستعملة، فانّه وجب تشجيع هذه التجارة من خلال فتح مركز تجاري خاص بهذه التجارة، يخضع لقوانين المالية و الضرائب، أفضل من ترك التجار يعملون في السوق السوداء؛ التي تؤثّر سلبيًا على تطور الدائرة، و المنظر العمراني لبلدياتها؛

- كما نقترح إنجاز مؤسسة استشفائية جامعية كبيرة، و متخصصة في الأمراض المشهورة في المنطقة، علمًا و أن مرضى "الإلتهاب الكبدي الفيروسي" يتنقلون إلى مستشفيات العاصمة، كبني مسوس، مايو، مصطفى باشا، و القطّار..الخ، و يتحملّون مصاريف، و مشاق السفر، رغم استطاعة السلطات العمومية، على فتح هذه التخصصات، أو توسيع مستشفيي الدّائرة على الأقل؛

- فتح أسواق يومية، و أسبوعية، و ذلك لتشجيع الحركة التجارية داخل دائرة بريكة، و التي تراجعت بسبب تدهور السوق المحلية، التي ساهمت في السابق على تنمية المنطقة، و إعالة الكثير من الأسر؛ التي تشتغل فيه؛

- تُعرف بلديتا بيطام، و امدوكال بشاسعة مساحتهما غير المبنية، الأمر الذي يُؤهلهما للعب دور كبير في ميدان الزراعة، و الغرس، و يتم ذلك عن طريق تدعيم الفلاحين، بالعتاد، و الأسمدة، و الآبار، مع مراقبة نشاطاتهم، و تقييم نتائج هذا الدعم دوريًا؛ الذي يُقدّم لهم –أصلاً– من أجل المنفعة العامة؛

- تفتقر بلدية امدوكال إلى الكثير من المرافق، و التجهيزات التي تساهم في خلق ديناميكية تساعد على دفع عجلة التنمية داخل مجالها، و عليه يمكن على سبيل المثال، إنجاز مركز تجاري، و مناطق للصّيد، و التنزّه، وخاصة مستشفى بسبب بعد المسافة بين بريكة و امدوكال **(35كلم)**؛

- خلق **التوازن المجالي، لا** يكون إلا من خلال خلق علاقات مع البلديات المجاورة، و يتم ذلك بتكثيف شبكة الطرق؛ من خلال فتح طرق تصل الدائرة مباشرة ببلدية عزيل عبد القادر مثلا؛

- فتح طريق يصل بيطام بسقانة، مرورًا بحدود بلدية بريكة، لتخفيف عبئ التنقل على مركز دائرة بريكة؛

- فيما يخص التقسيم الإداري: فقد أثبتت الدراسة و الواقع، أن دائرة بريكة تلعب في مجالها دورًا، أكثر بكثير من بعض الولايات، و حالتها تُشبه الكثير من الدوائر على مستوى الوطن، كبوسعادة، العلمة، عين البيضاء، القالة، مغنية، أرزيو،المشرية، تقرت..الخ. و على هذا الأساس، أصبح من الضروري، ترقية دائرة بريكة، حتى تساهم في خلق التوازن الإقليمي المطلوب في المنطقة، و تخفيف الضغط عن الولاية الأم (باتنة).

خلاصة الفصــل:

تعكس الحركة السكانية مدى الترابط بين البلديات التي تنتمي إلى دائرة بريكة، و بين الدائرة، و البلديات المجاورة لها، كما تحدد أهمية مركز الدّائرة في مجال الدراسة، و الهدف من التنقل نحوه، و يحدد على أساسه مجال نفوذ الخدمات في الدّائرة، و يحتل الجانب التجاري نطاقًا واسعًا، لما يكتسيه من أهمية بالغة في التنمية المستدامة.

يكون سبب تنقل السكّان نحو دائرة بريكة، بسبب نوعية السلعة، و الجودة، و ليس لتوفرها فقط، و لان دائرة بريكة تتوفر على أسواق يومية و أسبوعية، فقد زاد ذلك في تفعيل الحركة التي تجاوزت حدود الولاية.

و يمكن اختصار التدفقات السكانية من البلديات المجاورة، نحو مركز دائرة بريكة كما يلي:

أ - الحركة من أجل العمل:

تتوفر دائرة بريكة على عدة مزايا فيما يخص، مناصب الشغل التي يُوفّرها القطاع الثالث، و ذلك بسبب توفرها على عدة إدارات تُشغّل العشرات من الإطارات و العمال، كمقرات الدّائرة، التعمير و البناء، الري، الضرائب، الوكالة العقارية، أملاك الدولة، الشرطة، الدرك الوطني، مؤسسة إعادة التربية، مفتشية التعليم الأساسي، البريد و المواصلات، المؤسسات الخاصّة لمتعاملي الهواتف النقالة، "موبيليس"، "جيزي"، "نجمة"..الخ، كما يوفر قطاع التجارة عدة مناصب شغل، من خلال الأسواق المحلية، و المحلات التجارية المتواجدة في الدائرة، أمّا بالنسبة لقطاع الصناعة، فهو يمنح عدة فرص عمل، بسبب تواجد المنطقة الصناعية؛ التي توفر أكثر من **500** منصب شغل.

ب - الحركة من أجل التعليم و الصحة:

تلعب الحركة السّكانية دورًا هامًا في إعطاء أهمية لدائرة بريكة. كما تؤدي الخدمة المقدمة في قطاعي التعليم و الصحّة، دورًا بالغ الأهمية في تحديد مجال نفوذها، و ذلك حسب نوعية، و مستوى الخدمة، و أهمية التجهيز في حد ذاته. و على أساس ذلك، أصبحت دائرة بريكة قطبًا تنمويًا في المنطقة؛ ساهم في إعادة توازن المجال، بخلق حركة مزدوجة بين المركز المهيكل للدائرة، و البلديات المجاورة .

حجم التدفق = نسبة التدفقات في التعليم + نسبة التدفقات في الصناعة +نسبة التدفقات الصحة + نسبة التدفقات في التجارة /4

خاتمة الجزء:

لعب التقسيم الإداري في الجزائر، دورًا مهمًا في التخطيط الإقليمي للوطن، و في توازن الشبكة العمرانية، و تخفيف الضغط عن الأقاليم و المدن الكبرى، وتجسّد ذلك من خلال توزيع السكان والأنشطة والخدمات، حيث أرادت الدولة من وراء ذلك، تحقيق التنمية العمرانية المستدامة، والاقتصادية المتوازنة، على المستويين الإقليمي والوطني.

التقسيم الإداري ساهم في التنمية الوطنية المستدامة، باعتباره هيكلا تنظيميًا؛ حيث أن تحديد الأقاليم التسعة، في الجزائر، خضع للحدود الإدارية للولايات، رغم وجود بعض التناقضات المجالية، تمثّلت في عدم تجانس بعض المناطق داخل الولاية، و حتي داخل الدّائرة نفسها.

بالرغم من أن دائرة بريكة، تقع في ولاية باتنة؛ و هذه الأخيرة، تنتمي لإقليم الهضاب العليا الشرقية، إلاّ أن منطقة بريكة لا تتشابه في كثير من الخصائص الطبيعية و البشرية، و العمرانية مع ولاية أم البواقي مثلا، و بالنسبة للمناطق الجبلية في ولاية باتنة، فلابد لها من قوانين خاصة لإعادة تنميتها، و الإستفادة من مزاياها لوجود اختلافات بينها و بين منطقة الحضنة، و هو نفس الشيء بالنسبة للمحميات الطبيعية و المناطق الأثرية في الولاية.

تعتبر دائرة بريكة قطبًا جاذبًا للسكان القادمين من البلديات المجاورة، حيث أثبتت دراستنا في هذا الجزء، أن قطاعات التعليم، التجارة، الصناعة، و الصحة، لعبت الدور الرئيسي في عملية استقطاب السكان نحو الدائرة، لتمتعها بتجهيز جيد، فيما يخص المرافق العمومية، و الخدمات.

استقطاب دائرة بريكة للسكان، لم يكن اعتباطيا، أو ظرفيًّا، أو على سبيل الحظ، بل هو راجعٌ لمجموعة من العوامل التاريخية، و الإجتماعية، و الإقتصادية؛ فبريكة كانت مركزَ تجمعٍ للسكان، منذ القدم، حيث كان أهالي المنطقة يمارسون النشاط الرئيسي في المنطقة (التجارة)، كل يوم أربعاء؛ وهو ما يفسر عدم نجاح بلدية بيطام في إنشاء سوق أسبوعي كل يوم أربعاء، رغم مجانية الدّخول إلى سوقها. كما أن اشتهار المنطقة بوفرة السيولة النقدية، و رؤوس الأموال، ساهم في توفر السلع، ونقص هامش الربح. و يساهم كذلك مستوى التجهيز و عدد السكان، في زيادة مجال نفوذ دائرة بريكة، داخل منطقتها، خاصة و أن بريكة كانت "بلدية مختلطة" إبّان الحقبة الإستعمارية، و تعدُّ بكونها دائرة منذ الإستقلال، و هي مُرشّحة، لترقيتها لمصاف الولايات منذ مدّة، حيث خرج البيان الختامي "للمجلس الشعبي الوطني" سنة **1984**، **"بتوصيات"** حول ترقية دائرتي **"مغنيّة"**، و **"بريكة"** إلى ولايتين، في حالة إستحداث أي تغييرٍ في الخريطة الوطنية الإدارية.

بل كما بإمكانه استيعاب مشاريع انجاز المرافق المختلفة لتلبية احتياجات المنطقة ، وذلك بسبب المؤهلات الطبيعية المميزة للمنطقة باعتبارها ذات موضع سهلي و تواجدها كهمزة وصل بين عدة ولايات (باتنة , بسكرة , مسيلة).

كما تعتبر المراكز المجاورة ذات أهمية نظرا لتوفرها على إمكانيات تؤهلها للعب دور هام في المنطقة و المتمثلة في شساعة المساحة و جيو تقنية التربة بإمكانها استقبال مشاريع هامة تخدم المنطقة ككل.

و لتعرف على إمكانيات المنطقة و مستوى التنمية نتطرق إلى المؤهلات البشرية التي تتوفر عليها المنطقة.

يمنح مجال النفوذ لدائرة بريكة، نقاطا إضافية، و ميزة، و أهمية، كما يزيد من الحركة الاقتصادية، و خاصة التجارية؛ و لتفادي ذلك توجب نشر أقطاب تنمية بمجال النفوذ و لذلك لخلق نوع من التكامل الوظيفي و التوازن المجالي ليكون هناك تحكم جيد في تسيير المجال .

فيما تخص جيو تقنية التربة , فأغلب الأراضي مؤهلة لاحتضان مختلف المشاريع التعمير و عموما فالانحدار لا يشكل عائق حيث يمثل 2.15%من فئة (8-12%) من المساحة الإجمالية.

- منطقة الدراسة معظمها ذات طابع فلاحي بسبب خصوصية المنطقة السهلي المنبسط و شاسعة المساحة الخصبة .

تواجه الدول النامية تحديات تنموية جادة نتيجة لتزايد العمران، و التي من مظاهره الارتقاء بمستويات المعيشة للمجتمع في المدي القصير، و التدهور البيئي الكبير، نجد أن حالة دبي لا تختلف في المنتج وأن اختلفت في طريقة التكون .ففي الوقت الذي كان العمران الحديث عالميا نتيجة لخطوات عضوية منطقية لتطور عمراني وزحف سكان الريف للمناطق الحضرية، نجد أن حالة دبي تختلف من كون وجود استراتيجية تنموية تتعدي في طموحاتها قضية رفع المستوي المعيشي لسعيها أن تكون دبي مدينة عالمية، اقتصاديا وسياحيا إلا أن معدلات التدهور البيئي واقع لا يمكن تجاهله

رغم تقسيم البلاد إلى 9 أقاليم، بهدف استعادة التوازن بين الأقاليم، فإن مدينة الجزائر تسيطر على الشبكة العمرانية الوطنية سواء على الصعيد الديموغرافي أو الوظيفي، فمن خلال وظيفتها كعاصمة

وطنية، تتوطن بمدينة الجزائر كافة خدمات القطاع الثالث الراقي، علاوة على أنها مركز صناعي هام هو الأول على المستوى الوطني. بلغ عدد السكان الحضر بمدينة الجزائر العاصمة 897 569 1 نسمة (28 دائرة حضرية) 3 مليون نسمة مجموع سكان الولاية حسب إحصاء عام 1998(1) ترتبط بأقطاب إقليمية، المدينة الثانية وهران غرب البلاد بعدد من السكان الحضر بلغ 375 705 نسمة، قسنطينة021 465 نسمة، عنابة 523 352 نسمة في شرق البلاد.

يؤدي هذين المستويين العاليين من الشبكة الحضرية، وظائف وطنية وإقليمية، وتشكل أقطاباً حضرية رئيسية في شبكة المدن الواقعة شمال البلاد (ثلاث منها بالساحل)، تفتقد أقاليم الداخل إلى هذا المستوى، هذا يعني أنّ 95% من التراب الوطني لا يتوفر على قطباً جهوياً بمقدوره هيكلة ما حوله من مناطق وتجمعات سكانية، وهنا يكمن أحد العوامل الأكثر تأثيراً على اختلال التوازن الإقليمي بالبلاد، بينما يتكون المستوى الثالث من الشبكة العمرانية من 29 مدينة يزيد عدد سكانها الحضر عن 100 ألف نسمة، وبالرغم من كون معظمها مراكز ولائية، إلّا أنها غير قادرة على لعب دور الرابط الإقليمي، وبسبب انتشارها بمجمل التراب الوطني -فإنها في غياب المدن المتوسطة- قد تشكّل قواعد ارتكاز للتنمية، ونقطة قوية في ميدان التهيئة الإقليمية، بمعنى أن للتخطيط الإقليمي دور هام في عملية التنمية المحلية والوطنية، وإقامة وتطوير البنى التحتية كالموانئ والسكك الحديدية والطرق وخاصة استكمال الطريق السريع شرق-غرب على مسافة حوالي 1200 كم، وهذا من شأنه أن يساعد على التوزيع الأفضل للسكان والأنشطة، وتثبيت السكان، وتحويل أماكن وأقاليم الطرد إلى أماكن جذب، وبالتالي إيجاد الحلول السليمة للهجرة الريفية، وتخفيف الضغط على المدن الكبرى، لاسيما منطقة الجزائر العاصمة، وصولاً إلى التنمية المتوازنة بين مختلف الأقاليم الوطنية.

إن الفوضى الكبيرة السائدة في مجال التعمير وكذلك حالة المدن في حد ذاتها وتسييرها من العوامل التي تزيد من تعقيد الإشكالية الحضرية وتطرح مشكلا جديدا وبعدا آخر يتصل بالتهيئة الإقليمية و التنظيم الإداري.

انطلاقا من المدن الكبرى الموجودة في المنطقة التلية؛ تحافظ هذه المنطقة على الفرق التنموي بينها و بين المناطق الأخرى الموزعة خاصة في المنطقة السهبية و الصحراء، وتزيد من عمقه بفضل الامتيازات المقارنة، وتتراكم فيها في الوقت ذاته وللأسباب نفسها قيود إدارية تعرقل وتهدد في النهاية الطاقات التي تزخر بها، ومستقبلها الاقتصادي على حد سواء، و تؤدي إلى اختناق الهياكل القاعدية شيئا فشيئا، و بروز مؤشرات لمخاطر تهدد الأراضي الزراعية بسبب الإفراط في استعمال الأراضي و تدهور وندرة مصادر المياه .

تعميم التعمير على مستوى القطر الوطني منذ السبعينيات من القرن الماضي، تسبب في تفشي ظواهر النزوح من الأرياف نحو المدن وتدهور المنظومات البيئية دون أن يحمل هذا التعمير في طياته أشكال ونتائج تنمية مستديمة.

وعلى عكس ما يجب أن تكون كأقطابٍ نشطةٍ و داعمةٍ للتنمية فإن بعض مدننا تأتي وكأنها مراكز تجمع عشوائية للريفيين المبعدين من الريف ولا يتماشى نظام تعميرها مع الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية المنشودة ، حيث أكدت الأرقام عدم نجاعة التقسيم الإداري الحالي في بعض الولايات و ظهرت أقطاب تنافس المدن عواصم الولايات و تتميز بمجال نفوذ كبير.

وبذلك فنحن بعيدون كل البعد عن الخطة التي يتطلبها الإنجاز «الاقتصادي [1]» لتنمية مستديمة قائمة على نزوح ريفي ينشأ ويمتص من خلال الشغل الإنتاجي في المدن, وهو ما يؤدي في الوقت نفسه إلى تحسين الإنتاجية في الأرياف التي تتخلص من الفائض في يدها العاملة كما تستفيد هذه الأرياف في مقابل ذلك من آثار الانتعاش التي تنعكس عليها من المدينة

يأوي الشريط الساحلي (14 من مجموع 48 ولاية) 18.8 مليون نسمة عام 1998 أي حوالي 65% من إجمالي السكان، بكثافة 280.9 نسمة/كم² مقابل 12.2 نسمة/كم² على المستوى الوطني، وتضم 51% من الوحدات الصناعية، 25% منها تتوطن بالمجال المتروبولي لمدينة الجزائر، 65% من شبكة الطرق، 12650هكتار خسارة العقار الفلاحي بين 1970-1993 بمنطقة الجزائر العاصمة، 5470هكتار بوهران المدينة الثانية في الشبكة العمرانية، 3130 بعنابة المدينة الرابعة، وغيرها الكثير من المعطيات، المترتبة عن هذا الاكتظاظ في مختلف الميادين. لقد كشفت البيانات الإحصائية عام 1998، عن عدم التوازن السكاني والمجالي بين أقاليم البلاد، وبخاصة الاختلال الكبير بين الشمال والجنوب، علاوة على عدم التوازن بين الساحل والهضاب العليا، هذا ما يبينه الجدول التالي:
من خلال هذه الدراسة المتعلقة بتحليل وتفسير واقع التنظيم الإقليمي للبلديات في الجزائر والعلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية يتضح لنا مدى اتساع اختصاصات البلدية الجزائرية ومدى تدخلها في كل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلا أن هذه الاختصاصات مقيدة إلى حد كبير بتدخل سلطة الرقابة. فالرقابة الإدارية على البلدية في الجزائر مشددة مما أدى إلى ارتباط هؤلاء القادة برباط وثيق بالأجهزة المركزية التي توجهها كيفما اتجهت إرادتها من خلال ممثليها في الإدارة المحلية وهذه

الضغوط الرقابية تعتبر من أهم أسباب أزمة الإدارة المحلية بالجزائر، بالإضافة لذلك فإن هناك انعكاسات بيروقراطية شديدة أدى إلى عرقلة نشاط الإدارية المحلية في مباشرة أعمالها الملقاة على عاتقها.

وأخطر من ذلك ما تعانيه الجزائر من الاختلاف الكبير بين القوانين والواقع المعاش فمن يقرأ، قانون البلدية يدرك تماما في الوهلة الأولى مدى أهميتها والدور الكبير المسند إليها في اللالماء والتعمير ودفع عجلة الترقية المستقبلية . ولكن الواقع العملي غير ذلك تماما مما يفقد تلك النصوص قيمتها لأنه لا يتاح لقانون التطبيق الفعلي بتحويله لحقائق عملية فعالة ولا يحتاج لأي نظام محلي إلا بوصول خدماته للمواطن العادي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية وكل ذلك مفتقد في الجزائر، بسبب التباين في السياسات التنموية واختلاف توجهاتها وتعاملها مع المجال مضافا إلى ذلك الأسباب التالية

1- قصور الإمكانيات المتوفرة.
2- عجز وخمول وتقاعس المسؤولين في القاعدة وعدم إدراك المندوبين لدورهم بصفتهم مفوضين من الشعب ومناضلين في الأحزاب.
3- قلة التجربة التقنية و الخبرة والمهارة
4- عدم استعمال المجلس الشعبي البلدي لسلطاته كما ينبغي.
5- وجود الكتل الانتخابية والانقسامات القبلية بما يوفر الجو الملائم للعمل المفيد.
6- اللجان المشكلة من الهيئة التنفيذية البلدية لدراسة المشاكل وحلها لم تقم بدورها .
7- عدم إشراك المواطنين وفقا للميثاق ، وفي مداولات المجالس الشعبية .
8- انعزال هيئات الأحزاب والدولة ، وانعدام التنسيق بين أجهزة مجلسي الشعبي البلدي والولائي .
9- عدم تمكن المجلس البلدي من الاستفادة من اللامركزية المعطاة للبلدية .

والنتيجة أن البلدية قد فشلت في مهمتها التنشيطية في المرحلة السابقة وإن كانت قد نجحت فقط ، في وظيفتها الإدارية ، ولكن وقوع الأخطاء إثناء البدايات الأولى للتجربة مفيد، وما يطمئن هو خروج التجربة للعمل والممارسة.

وقد ركزت هذه البرامج والمواثيق على مفهوم عدم التوازن الجهوي وأبعاده الإقتصادية والإجتماعية، وتحلله عل أساس أولويات التنمية وما ترتب عنها من فروقات وإختلالات ولدت مناطق محرمة تعيش على هامش) التنمية، خاصة في المناطق الداخلية والأرياف والمناطق الجبلية، وكانت الحلول المطلوبة تتمثل في

تغيير الظروف الموروثة عن الإستعمار، والتي أدت إلى التخلف والحرمان، للنهوض بالمناطق المتخلفة وإدماجها في التنمية الوطنية.

- في سنة 1992 ظهر في أوروبا في التفكير في مدن القرن الواحد و العشرون ، و هل يستطيع تجاوز النقائص الموجودة من خلال الوظائف الممارسة فيها ، و كذلك في اللاتوازن الملاحظ في توزيعها المجالي و أدوارها الإقليمية .
- الحراك الكبير حول مفهوم التنمية المستدامة و كيفية تحقيقها في المدن ، ساهم في ميلاد برنامج أوروبي سمي بالمدينة الايكولوجية ، و كان ذلك في سنة 1993 م

الشروط الواجبة وأسس الإعداد الجهوي.

إن مواجهة التحديات المهيكلة للتنمية في المستقبل تتوقف على مدى قدرة المغرب لإقرار ديمقراطية حقيقية اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية،وبناء اقتصاد مندمج وتنافسي وهندسة ترابية لمجتمع يخضع لمقومات التناسق والتوازن لتنمية المجال الترابي في تنوعه الجهوي والمحلي وعلى تقسيم محكم للأدوار وذلك في إطار احترام مبادئ السيادة الوطنية والوحدة الترابية للبلاد.

كما أن نجاح تجربة الإعداد الجهوي كمدخل للتنمية الوطنية رهين بما يحققه من تنمية اقتصادية متوازنة ونمو اقتصادي وإقلاع اجتماعي. بما تفرضه التحولات الدولية على كل بلد، لأن تعميم النمو عن طريق تضامن الجهات الغنية مع الجهات الفقيرة من شأنه التقليل من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والإختلالات الترابية.

علاوة على ذلك بات من الضروري مراجعة التقسيم الترابي الحالي ليتأقلم مع مستلزمات تطور المعطيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الراهنة، بالتركيز على الإختلالات التي تشوبه ليتماشى ومستجدات الواقع المعاش ومستجيبا لما ينتظر من اللامركزية .

2- الإعداد الجهوي ومشروع التنمية الوطنية؛ المعيقات والمتطلبات

إذا كان مشروع التنمية الوطنية يرتبط بشكل مباشر بالإعداد الجهوي، كخيار وطني فإنه يتعرض لمجموعة من المعيقات ويحتاج لتضافر مجموعة من الجهود الأفقية والعمودية نطرحها كبدائل من اجل حكامة **الإعداد الجهوي .**

معيقات الإعداد الجهوي

إن المغرب كباقي الدول التي شهدت الاستعمار، كان من الطبيعي أن يرث وضعية ترابية معقدة تتجسد على وجه الخصوص في التوزيع غير المتكافئ للبنيات التحتية وعزلة العالم القروي ونمو مناطق وأحياء مهمشة وسط المدن الحضرية، وانتشار مدن الصفيح وكذا الاختلالات الاجتماعية بتفشي الفقر وضعف التمدرس والإقصاء الاجتماعي وكذلك تسجيل هوة كبيرة على مستوى التفاوتات المجالية لاسيما وأن سلطات الحماية قد اعتمدت سياسة تقسيم المجال إلى مغرب نافع ومغرب غير نافع. وكذا إهدار الرأسمال البشري عبر إنتاج تكوين لايلائم سوق الشغل، وطرح سياسة سوق الشغل للمقاولة كبديل في غياب ضمانات قانونية لتأهيل المقاولات الصغرى. بجانب غياب مناخ لرؤية إستراتيجية شمولية تضيع معها كل مكونات غنى المجال الطبيعي، بشكل يفوت على المغرب إمكانات ضخمة للمنافسة والتسويق كما تعرف ذلك بعض دول الجوار (تونس). ويسقط في خانة الدول الأكثر تهديدا وعرضة للكوارث الطبيعية (الزلازل، الفيضانات، سرعة الرياح)- تقرير كوبنهاغن-

إجمالا يمكن القول أن الموانع التي تعرقل الإعداد الجهوي ليكون أحد الرهانات ذات الأولوية لمطلب التنمية الوطنية، نجد عوائق ذات طبيعة نفسية، عوائق تقنية وعوائق قانونية..

إن التحديد المجالي يجب أن ينبثق من منطق صريح يعكس اختيارا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وبشريا منسجما ومتناغما يراعي أربعة أبعاد مندمجة:

- الانتقال الديمقراطي.
- الإنتقال المجتمعي.
- الانتقال الاقتصادي.
- الانتقال الجغرافي.

وبالنظر للمؤهلات الاقتصادية التي تزخر بها الجهات مقابل مؤشرات سوء توزيع مواردها البشرية فإن سؤال إنتاج الثروة سيظل من أهم الأسئلة المطروحة على الإعداد الجهوي.

إن تثبيت دعائم الإعداد الجهوي لن تتأتى إلا بتطوير بدائل التنمية عبر المداخل الأولية الأساسية وذلك بوضع إستراتيجية شمولية لهذا النظام الجهوي تجمع بين إصلاحات مندمجة ومتكاملة:

* سياسيا ودستوريا: استلزام إصلاح دستوري مع التفاف حول مقدسات الأمة وثوابتها في وحدة الدولة والوطن والتراب.

* قانونيا وتنظيميا: ضرورة إصدار القوانين التنظيمية والتنفيذية والتكميلية لقانون الجهة.

* بشريا وإداريا: ضرورة تأهيل الإمكانات البشرية وتوفير الوسائل المادية.

* التقطيع الجهوي: إعادة النظر في التقسيم الجهوي بشكل يضمن التكامل الاقتصادي والجغرافي والانسجام الاجتماعي بشكل يعنى بالمجال ويرتقي به.

* ماليا واقتصاديا: البحث فيما يؤسس للتضامن مابين الجهات (ضرورة نهج سياسة محكمة في عدم التمركز.

إن الأخذ بعين الاعتبار لهذه المداخل الإصلاحية نراها بوابة أساسية لجعل التدبير الترابي مكونا محوريا في الرؤية التنموية واستيعاب مطلب الجهوية بأبعادها الشمولية.

لا شك إن الجهوية اليوم تعد مدخلا محوريا وحاسما لكسب رهان التنمية الوطنية في كل أبعادها وذلك لمواكبة التغيرات الداخلية ومواجهة التحولات الخارجية الشيء الذي يتطلب تضافر الجهود وتضامن الإرادات بين مختلف مكونات المجتمع المغربي وتعبئتها الكاملة وإشراكها للانخراط الجماعي في عمليات ومحاور التنمية. كما تستدعي هذه الإستراتيجية مبدأ الإلتقائية بين كافة المصالح الخارجية لاقتصاد الجهود وتطوير الإمكانات وتذويب اللاتواصل.

الخاتمة العامة:

أستخدمت الخريطة الإدارية كأداة رسمية لنشر التنمية، وخلق واقع إقتصادي جديد يتماشى والأسس الجديدة، لإستراتجية التهيئة الإقليمية، في إطار النهوض بالإمكانات المحلية في الولايات، و الدوائر، و البلديات؛ وضمان أنسب إطار ممكن ، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تمخضت عن عملية التقسيم الإداري في الجزائر، ظهور تحسن واضح في مستوى التجهيز، وإنشاء المرافق في المناطق المحرومة، كالهضاب العليا و الصحراء، و في المناطق التي استفادت بالدرجة الأولى، من ترقية العديد من مدنها، إلى رتبة عاصمة ولاية.

تم إعداد مشروع وطني لوضع إستراتيجية جديدة للتهيئة الإقليمية، و كان متوقعا بداية تطبيقها مع سنة **1997**، و تمتد إلى **15 سنة**؛ إذ تتمحور أهم عناصر هذا المشروع في أربعة مشاريع إقليمية؛ تتناول المحاور الكبرى لأعمال التهيئة و التنمية المستدامة في منطقة الهضاب العليا، و تغطي **16** ولاية و **450** بلدية، و هي كما يلي:

- **مشروع الإقليم الغربي**: الذي يغطي ولايات كل من النعامة، البيض، و بلديات الجنوب ولاية تلمسان، و بلديات جنوب ولاية سيدي بالعباس؛
- **مشروع وادي طويل:** الذي يغطي "بوغزول" (إحدى المدن الجديدة في الجزائر، و ولايات تيارت، الأغواط، الجلفة، و بلديات جنوب ولاية المدية؛
- **مشروع الحضنة:** يغطي ولايات كل من سطيف، و برج بوعريريج، و مسيلة؛
- **مشروع الأوراس النمامشة:** يغطي ولايات باتنة، خنشلة، أم البواقي، و تبسة.

هذه المشاريع الأربعة، هدفها تنمية و تطوير مجموعة من المراكز الحضرية، التي يتراوح عدد سكانها حاليا بين **08** و **10 آلاف** نسمة، لتستوعب طاقة سكانية تقدر بنحو **50 ألف نسمة** لكل منها، مع تنفيذ المشاريع الإنمائية كتهيئة و استصلاح الموارد المائية، و الفلاحية، وتطوير الصناعات الصغيرة، و المتوسطة، خاصة في قطاع مواد البناء، و الصناعة الفلاحية –الغذائية، والصناعة التقليدية؛ إضافة إلى إنشاء شبكة من وحدات التبريد حول هذه المراكز، للتكفل بالنشاط الرعوي؛ الذي تتميز به المنطقة، من أجل حفظ اللحوم، و إعدادها صناعيًا للإستهلاك، و حتّى تصديرها في حالة وجود فائض في الإنتاج.

يهدف التقسيم الإداري في الجزائر، إلى تحقيق ما يأتي:

- عدالة التوزيع بين مناطق، و أقاليم الوطن؛
- التنمية العمرانية، و الاقتصادية–الاجتماعية، في الأقاليم ، و في جميع الولايات، و البلديات؛
- تحقيق التنمية المستدامة، والمحافظة على البيئة، و الموارد النادرة، و ضمان الحاجات المستقبلية للسكان.

أدى ظهور عوالم إدارية جديدة من الولايات المستحدثة في الأقاليم الداخلية التي تعاني من التهميش، والتبعية، إلى خلق تكافؤ من حيث شبكة العمران، و الإستيطان البشري، و عمل ذلك على تحقيق التوازن المطلوب في العلاقات بين الأقاليم. حيث استفادت هذه الأخيرة بفضل الترقية الإدارية للعديد من وحداتها الإدارية، من وظائف سياسية، وإدارية، و تقنية، ومن إجراءات هامة في الميدان الإقتصادي، و الإستثمارات في البنية التحتية، مما رفع من مستوى التجهيز فيها، لتصل إلى المستوى المطلوب الذي تتحول فيه إلى مراكز للخدمة المحلية، أو الإقليمية أو حتى الوطنية.

على الرغم من المساعي و الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، إلا أنها لا تزال ضعيفة، و هذا ما كشفه مؤشر الإستدامة البيئية لعام **2005 م**، حيث احتلت مراتب متدنية، وهو ما يكشف العيوب الكثيرة و الكبيرة في العمل البيئي، و ينبه الدولة إلى ضرورة حل معضلاتها البيئية.

و في سياق تحديات النظام الإقتصادي العالمي الجديد، و ما طبعته من تحولات على أكثر من صعيد يستدعي ضرورة تطوير الإستراتيجية الوطنية في إطار التنمية المستدامة، من خلال العمل على خلق **مخطط إجمالي للمستقبل في نطاق التطور الإقليمي المستديم**[1]، و تعزيز مقومات الإقتصاد الوطني، و العمل التنموي داخل الولايات في إطار تكتل إقليمي، و ترشيد إستهلاك الطاقة التقليدية (البترول و الغاز الطبيعي، و الكهرباء)، بالتوازي مع تطوير مصادر للطاقة المتجددة (**الجزائر حاليًا وقعت اتفاقيات شراكة، للعمل في مشروع "ديزارتيك"**)، و تشجيع مشاركة القطاع الخاص، و الجمعيات المدنية في آليات صنع السياسات، و المشاريع، و مراقبتها، و تنفيذها.

K. MESLI-BESTAOUI 1 M. BOUAZZA M. GODRON " ETUDE DES GROUPEMENTS VEGETAUX DES MONTS DE TLEMCEN ET DE LEURS FACIES DE DEGRADATION PAR DEUX APPROCHES : LES PROFILES ECOLOGIQUES ET LES LIAISONS INTERSPECIFIQUES (ORANIE-ALGERIE), Sciences & Technologie C – N°25, Juin (2007), pp.71-78

تُشكّل البلديات المجاورة لدائرة بريكة دومًا القيمة الأكبر بالنسبة للتدفقات نحو المركز، و ذلك بسبب القرب، و سهولة التنقل، و كذلك لتوفر المواصلات، من أجل قضاء حوائجهم اليومية، فيما يتعلّق بقطاعات التعليم، الصناعة، التجارة، و الصحة.

على ضوء ما تم دراسته، و تحليله في هذا العمل المتواضع الذي قمنا به، فإن التجارة تلعب دورًا هامًا في تحديد حجم التدفقات السكانية؛ سواء اليومية، المتمثلة في المحلات التجارية، أو الأسبوعية (سوق الأربعاء)؛ و هو ما نستخلصه من دراستنا للأصل الجغرافي للزبائن، و التجار، إذ أن السوق له قوة جذب و استقطاب هامة، تصل إلى خارج حدود الولاية، و هذا دليل على أن السوق يخدم مجالا واسعا، و ذو أهميةٍ، و وزنٍ كبيرٍ، في الاقتصاد المحلي.

من خلال **التحقيق الميداني**، توصّلنا أيضا إلى أن دائرة بريكة هي قطب جذب سكّاني في المنطقة، و هي مركز تبادل اقتصادي إقليمي، جسّدته تلك الديناميكية الكبيرة، في حركة السكان، و نشاطاتهم؛ حيث أصبح للدائرة، مجال نفوذه كبير، بسبب مستوى التجهيز فيها، و مستوى الخدمات التي تقدمها، و لهذا فيمكن القول أن **دائرة بريكة**، تحتل مكانة هامة داخل الإقليم الذي تقع فيه، و تعتبر قطب جذب، و مركز تبادل اقتصادي، يهيكل الجهة الغربية لولاية باتنة (نقاوس، بومقر،سفيان، الجزار، أولاد عمار، عزيل عبد القادر، سقانة، بيطام، و امدوكال)، و الجهة الشرقية لولاية المسيلة (بلعايبة، برهوم، مقرة، مسيف، و عين الخضراء..)، و بعض البلديات على مستوى الجهة الجنوبية الغربية لولاية سطيف (الحامة، بوطالب، عين أزال، و عين أولمان..).

بالنسبة للوضعية الحالية للتقسيم الإداري في المنطقة. فإنّ دائرة بريكة تحتاج لميزانية أكبر، و صلاحيات قانونية و إدارية تكون جديدة و أوسع، و التي لا تتوفر إلا عند الولايات؛ أي يجب ترقية الدائرة من أجل مواصلة، بل و تحسين **الدور الإقليمي** الذي تلعبه في منطقتها، و بالتالي تخفيف الضغط عن الولاية الأم، و حتى عن ولاية المسيلة؛ التي تعاني من شساعة مساحتها، و ضعفا في تسيير شؤون بلدياتها.

كما أن ترقية دائرة بريكة، على غرار الدوائر الوطنية الكبرى، يساهم في خلق التوازن الإقليمي المطلوب؛ الذي تسعى من خلاله الدولة إلى تحقيق **التنمية المستدامة** على مستوى القطر الوطني.

قائمة المراجع باللغة العربية:

- أحمد فرغلي حسن."البيئة و التنمية المستدامة، الإطار المعرفي و التقييم المحاسبي"، مركز تطوير الدراسات العليا و البحوث، كلية الهندسة، جامعة القاهرة،**2007**.

- الحكم للتنمية البشرية المستدامة :وثيقة سياسية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية؛ نيويورك، ص **02**.
- الشريف رحماني." الجزائر غدا لوزير التجهيز والتهيئة العمرانية "،**1995** – النسخة العربية.

- المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي. "التكفل بأنشطة البيئة على مستوى الجماعات المحلية"، الدورة العادية رقم **23 ديسمبر 2003**.

- المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير – بريكة –**2008**.

- المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير – الجزار –**1998**.

- المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير – أولاد عمار –**1998**.

- المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير – عزيل عبد القادر–**1998**.

- المخطط التوجيهي لتهيئة و التعمير – بيطام –**1996**.

- المخطط التوجيهي لتهيئة و التعمير – امدوكال –**1997**.

- المخطط الجهوي للتهيئة والتعمير: الوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم **2005 – 2025**.

- بشير محمد التيجاني. "تهيئة التراب الوطني في أبعادها القطرية مع التركيز على التجربة الجزائرية"، دار الغرب، **2004**.

- بشير مقيبس. "مدينة وهران"، المؤسسة الوطنية للكتاب، **1982**.

- جعفر أنس قاسم. " أسس التنظيم الإداري و الإدارة المحلية في الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، **1988**.

- جمال شعبان ، دنيا بوخنونة ، عبد الكريم بوجلال. "التدخل على وسط مدينة بريكة، نحو تحسين، و إعادة الاعتبار،مذكرة التخرج– شهادة مهندس دولة– معهد علوم الأرض و التهيئة العمرانية، باتنة.**2006**.

- رومانو دوناتو. "الإقتصاد البيئي و التنمية المستدامة"،المركز الوطني للسياسة الزراعية –سوريا بالتعاون مع منظمة التغذية العالمية .

- رياض عيشوش. " الحكم الراشد"، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر،**2008**.

- قزول محمد الطيب، رزقي بوعلام."إشكالية تنظيم العمران في المدن : أسباب و حلول حالة مدينة بريكة" – مذكرة التخرج– شهادة مهندس دولة– معهد علوم الأرض و التهيئة العمرانية، باتنة.**2008**.

- نوفل قاسم علي الشهوان. مقومات الحكم الراشد في استدامة التنمية العربية، مقال– مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل –العراق،**2011**.

- عاشور أحمد صقر." تحسين أداء التنمية من خلال إصلاح منظومة إدارة الحكم في الدول العربية" : مؤتمر الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية، المملكة الأردنية الهاشمية، **2005**.
- عبد الحفيظ نقادي. "دور الهيئات اللامركزية في التنمية المحلية"، ملتقى وطني حول الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر على ضوء الإصلاحات"، المركز الجامعي د. مولاي الطاهر، سعيدة، **08-09** ديسمبر **2003**.
- عبد الحليم بن مشري. "نظام الرقابة الإدارية على الجماعات المحلية في الجزائر"، الملتقى الدولي الخامس: دور الجماعات و مكانة الجماعات المحلية في الدول المغاربية، جامعة محمد خيضر بالتنسيق مع مخبر هانس صيدال، **03 – 04** ماي **2009**.
- عبد الرحمن الجيلالي. "تاريخ الجزائر العام"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982 .
- عبد المجيد جبار: التنظيم اللامركزي للمدينة الكبيرة، المدينة الكبيرة في البلدية. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، الإقتصادية و السياسية. الجزائر، **عدد03**، سنة **1997**.
- عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، دار ريحانة، الجزائر، **2002**.
- غانم عبد الغني – التنظيم المجالي حاضرا و مستقبلا في ولاية بسكرة أطروحة دكتوراه دولة في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري – قسنطينة – الجزائر. **1998**.
- محمد الهادي لعروق."التهيئة والتعمير في صلاحيات الجماعات المحلية"، ملتقى حول تسيير الجماعات المحلية، **09 – 10** جانفي **2008**.

- محمد الهادي لعروق." تسيير وتهيئة الحواضر الجزائرية، هندسة السلطة ورهانات الحكم الراشد"، مجلة مخبر التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد**8** ، **2008.**
- زيرق فائزة، خليفة مريامة. "العلاقات الوظيفية والتدفقات السكانية بين مركز بريكة و المراكز المجاورة"، مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة، جامعة الحاج لخظر باتنة، **2009.**

قائمة النصوص القانونية:

1 – الدساتير:

- دستور **1963.**
- دستور **1976.**
- دستور **1986.**
- دستور **1996** المعدل للدستور **1989.**

2–النصوص التشريعية:

- الأمر رقم **67–64** مؤرخ في 18/**1967/01** يتضمن قانون البلدية، جريدة رسمية عدد **06.**
- القانون رقم **90ـــ 08** المؤرخ في 07/**1990/04** المتعلق بالبلدية.
- القانون رقم **90 ـــ 09** المؤرخ في **07 / 04 / 1990** المتعلق بالولاية.
- القانون رقم **01 / 20** المؤرخ في **12 / 12 / 2001** متعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.
- القانون رقم **06 / 06** المؤرخ في**20 / 02 / 2006** متضمن القانون التوجيهي للمدينة.
- الأمر **76 ـــ 104** الصادر بتاريخ **09ديسمبر 1976** المتضمن قانون الضرائب غير المباشرة.
- المرسوم رقم **85 ـــ 59** المؤرخ في أول رجب عام **1405** هجري، الموافق ل**1985/03/23م.** المتضمن القانون الأساسي النموذجي للمؤسسات و الإدارات العمومية الجزائرية.
- القانون رقم **84 / 09** المؤرخ في **04 / 02 / 1984** المتضمن التنظيم الإقليمي للبلاد.
- القانون رقم **90 / 25** المؤرخ في **18 / 11 / 1990** المتضمن التوجيه العقاري.
- القانون رقم **90 / 29** المؤرخ في **01 / 12 / 1990** المتعلق بالتهيئة و التعمير.
- القانون رقم **90 / 30** المؤرخ في **01 / 12 / 1990** المتضمن قانون الأملاك الوطنية.
- القانون رقم **91 / 11** المؤرخ في **27 / 04 / 1991** المحدد للقواعد الخاصة بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة.

قائمة المراجع باللغة الفرنسية:

- ABDELKADER KELKEL."la daira, Circonscription Administrative, Mai **2003**."
- A.DJEBBAR : " LE conseil de la nation et le pouvoir normatif du conseil constitutionnel". Revue IDARA, C.D.R.A, Alger, volume **10**, N°**02**,**2000**.
- A.DJEBBOURI : " Stratégie Algérienne de développement et Aménagement du territoire 1967 – 1990, l'impact sur le développement local ", thèse de magister, **USTHB**.**1995**.
- A. MEGNOUNIF, A. BOUANANI, A. TERFOUS, K. BABA HAMED**,** Institut d'Hydraulique

  Université Aboubekr Belkaid".Distributions statistiques de la pluviométrie et mise en évidence de l'influence du relief,(Cas des Monts de Tlemcen, Nord-Ouest Algérien)", Sciences **&** Technologie – N°**12**, Décembre (**1999**).

- BELADJENE SAMIRA. " Le Découpage Administratif et le Développent Régional, cas de la Wilaya de Tizi Ouzou ", Institut des Sciences économiques, université de Hasnaoua T.O, année **2002**.
- CHABANE BENAKZOUH." La Décentralisation en Algérie, du centralisme au Décentralisme", OPU ,Alger, **1990**.
- Collection statistique, évaluation des populations et des limites communales, **1966**, **1977**, **1987**,**2008**.
- H.CHERHABIL : " LA coopération décentralisée : l'expérience de **l'E.N.A**, ». Revue IDARA, C.D.R.A, Alger, volume **10**, N°**02,2000**.
- Loi **84-09** du **04** Février **1984**, relative à l'organisation territoriale du pays.
- MARC COTE. " l'Algérie ou l'Espace Retourné", Edition Flamario Paris 1988.
- MARC COTE. "l 'Espace Algérien, prémices d'Aménagement", OPU, Algérie.
- Ministère de l'intérieur et des collectivités locales : " Projet de Décret Exécutif Portant Statut Particulier des Fonctionnaires de l'Administration des Collectivités Territoriales ". **11** Janvier **2011**.
- MISSOUM SBIH. " L'Administration Algérienne ", édition Hachette, **1973**.
- Monographie de la Wilaya de Batna.
- Ordonnance **63-241** du **28** octobre, portant réorganisation territoriale des communes.

- Ordonnance **74-69** du **02** juillet **1974**, relative à la refont de l'administration territoriale des Wilayas.
- Plan d'Aménagement de la Wilaya de **Batna 2008**.
- R. KHELLOUFI : " Les procédures d'urgence en matière administrative et le code de procédure civile "Revue IDARA, C.D.R.A, Alger, volume **10,** N°**02**,**2000**.
- S. Benaissa , "l'aide de l'état aux collectivités locales"**,** Offices des publications universitaire, Alger, 1983.
- Schéma de Cohérence Urbaine de la Ville de Barika-Décembre-**2008**.
- *Schéma national de l'aménagement du territoire (**SNAT**).*
- Y. BENACEUR : " l'Administration centrale de la protection de la nature ».Revue IDARA, C.D.R.A Alger. volume **10,** N°**02,2000**.

الفهـــــــــرس:

فهرس الخرائط:

فهرس الجداول:

فهرس الأشكـال:

الملحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

و زارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة هواري بومدين للعلوم و التكنولوجيا – باب الزوار

كلية علوم الأرض و الجغرافيا و التهيئة العمرانية

قسم الجغرافيا و التهيئة القطرية

فرع: التهيئة الإقليمية

استمارة تحقيق ميداني

خاصة بالأصل الجغرافي لزبائن و تجار السوق الأسبوعي

مكان الإقامة: ....

الصفة:

زبون ☐ **تاجر** ☐

ترددك على السوق :

1. كل أسبوع ☐
2. كل 15 يوم ☐
3. أحيانا ☐

هل اختيارك لهذا السوق راجع إلى:

1. عامل القرب ☐
2. سهولة التنقل ☐
3. التجارة ☐
4. حالة نفسية ☐

عوامل أخرى, أذكرها: ....

ملاحظة : هذه الاستمارة يقصد بها البحث العلمي لا غير , يرجئ ماؤها بعناية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة هواري بومدين للعلوم و التكنولوجيا – باب الزوار

كلية علوم الأرض و الجغرافيا و التهيئة العمرانية

قسم الجغرافيا و التهيئة القطرية

فرع: التهيئة الإقليمية

استمارة تحقيق ميداني

خاصة بالأصل الجغرافي لتلاميذ و أساتذة التعليم الثانوي

- اسم المؤسسة : ....

- الصفة:

أستاذ: ☐ **تلميذ:** ☐

- مكان الإقامة..

- سبب الانتقال إلى هذه المؤسسة :

1. **عامل القرب** ☐
2. **النوعية الجيدة للخدمة المقدمة** ☐
3. **عدم توفر التجهيز بمقر الإقامة** ☐
4. **عدم توفر التخصص** ☐

ملاحظة : هذه الاستمارة يقصد بها البحث العلمي لا غير , يرجئ ماؤها بعناية .

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

و زارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة هواري بومدين للعلوم و التكنولوجيا – باب الزوار

كلية علوم الأرض و الجغرافيا و التهيئة العمرانية

قسم الجغرافيا و التهيئة القطرية

فرع: التهيئة الإقليمية

استمارة تحقيق ميداني

خاصة بالأصل الجغرافي لتجار و زبائن المحلات التجارية

مكان الإقامة : ....

الصفة :

زبون : ☐ **تاجر :** ☐

- **سبب ترددك على المحل :**

- **تخصص التجارة (نوعية التجارة) :** ....
- **مصدر السلعة :** ....

1. **عامل القرب** ☐
2. **عامل التعود** ☐
3. **عامل المواصلات** ☐
4. **عوامل أخرى, أذكرها:** ....

- **ماهي الأوقات التي يكثر فيها قدوم الزبائن :**

- **صباحا** ☐
- **مساءا** ☐
- **في المناسبات** ☐

- **ترددك على المحل:**

1. **كل يوم** ☐
2. **مدة كل أسبوع** ☐
3. **أحيانا** ☐
4. **موسميا** ☐

ملاحظة : هذه الاستمارة يقصد بها البحث العلمي لا غير , يرجئ ماؤها بعناية

<u>**بعض الصور الفوتوغرافية لدائرة بريكة**</u>
















ROND-POINT




www.chahada.com










5. BARIKA — Le Bain Maure
AMMAR.MILLES@VOILA.FR